جواهر الصياغة
في جمع شروح نهج البلاغة

ISBN 978-9922-8695-0-6

٤١٤.

ح ٥٩٩ الحسنيّ، نبيل قدوري.

جواهر الصاغة في جمع شروح نهج البلاغة/ نبيل قدوري الحسنيّ الكربلائيّ. - ط١ - كربلاء: مؤسسة علوم نهج البلاغة، ٢٠٢٥.

ج٢ (٣٢٨ ص.)؛ ٢٤ سم.

١. البلاغة العربية.

٢. عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) - الإمام الأول.

رقم الإيداع: ٣٩١٧ / ٢٠٢٥. أ. العنوان.

المكتبة الوطنية / الفهرسة أثناء النشر

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٣٩١٧ لسنة ٢٠٢٥

BP193.1 A85 2025

العتبة الحسينية المقدسة. مؤسسة علوم نهج البلاغة - مؤلف.

جواهر الصاغة في جمع شروح نهج البلاغة : خطبة التوحيد/ الإعداد والإخراج شعبة الشؤون العلمية والفكرية؛ المراجعة والتعليق السيد نبيل الحسني الكربلائي. - الطبعة الأولى. - كربلاء، العراق: العتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، ٢٠٢٥ / ١٤٤٧ للهجرة.

مجلد ؛ ٢٤ سم. - (العتبة الحسينية المقدسة ؛ ١٦٧٥)، (مؤسسة علوم نهج البلاغة ؛ ٢٤٢)، (سلسلة دراسات شروح نهج البلاغة ؛ ٤).

يتضمن إرجاعات ببليوجرافية.

تبصرة محتويات:

المجلد ١. المدخل إلى نهج البلاغة - المجلد ٢. دراسة مقدمات شراح نهج البلاغة - المجلد ٣. شرح مقدمة الشريف الرضي - المجلد ٤. حمد الله والثناء عليه ؛ المجلد ٥. التوحيد والصفات الإلهية - المجلد ٦. نشأة الخلق - المجلد ٧. ملائكة السماوات العلا - المجلد ٨. صفة خلق ادم (عليه السلام) - المجلد ٩. سجود الملائكة لآدم (عليه السلام) - المجلد ١٠. اصطفاء الأنبياء (عليهم السلام) والغاية من بعثهم - المجلد ١١. بعثة النبي (صلى الله عليه واله وسلم) - المجلد ١٢. القرآن خليفة النبي (صلى الله عليه وآله) الأكبر في امته - المجلد ١٣. فريضة الحج وآثارها في الإسلام - المجلد ١٤. الفهارس.

١. الشريف الرضي، محمد بن الحسين، ٣٥٩-٤٠٦ للهجرة - نهج البلاغة. ٢. علي بن أبي طالب (عليه السلام) الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة - ٤٠ للهجرة - حديث. ٣. البلاغة العربية. أ. شرح لـ(عمل): الشريف الرضي، محمد بن الحسين، ٣٥٩-٤٠٦ للهجرة - نهج البلاغة. ب. نهج البلاغة.

تمت الفهرسة قبل النشر في شعبة نظم المعلومات التابعة لقسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة الحسينية المقدسة.

جواهر الصياغة في جمع شروح نهج البلاغة

البيهقي (٥٦٥هـ) الراوندي (٥٧٣هـ) الكيذري (٦٠٠هـ) المعتزلي (٦٥٦هـ)
البحراني (٦٧٩هـ) الخوئي (١٣٢٤هـ) مغنية (١٤٠٠هـ) التستري (١٤١٦هـ)
النقوي (١٤٤٠هـ) ناصر الشيرازي

الخطبة الأولى

الجزء الثاني

دراسة مقدماشر اح نهج البلاغة

الإعداد والإخراج
شعبة الشؤون العلمية والفكرية

المراجعة العلمية والتعليق
السيد نبيل الحسني الكربلائي

إصدار
مؤسسة علوم نهج البلاغة

جميع الحقوق محفوظة

للعتبة الحسينية المقدسة

الطبعة الأولى

١٤٤٧هـ/ ٢٠٢٥م

العراق: كربلاء المقدسة – العتبة الحسينية المقدسة

مؤسسة علوم نهج البلاغة

www.inahj.org

Email: inahj.org@gmail.com

موبايل: ٠٧٨١٥٠١٦٦٣٣ – ٠٧٧٢٨٢٤٣٦٠٠

الإهداء:

إلى مَنْ صلَّى عليه اللهُ وملائكتُهُ في مُحْكَمِ كتابِهِ، فقال: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

إلى مَنْ صلَّى عليه الوصيُّ (عليه السلام)، قائلاً:

«اللهُمَّ دَاحِيَ الْمَدْحُوَّاتِ وَدَاعِمَ الْمَسْمُوكَاتِ، وجَابِلَ الْقُلُوبِ عَلَى فِطْرَتِهَا شَقِيِّهَا وسَعِيدِهَا، اجْعَلْ شَرَائِفَ صَلَوَاتِكَ، ونَوَامِيَ بَرَكَاتِكَ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ ورَسُولِكَ، الْخَاتِمِ لِمَا سَبَقَ والْفَاتِحِ لِمَا انْغَلَقَ، والْمُعْلِنِ الْحَقَّ بِالْحَقِّ والدَّافِعِ جَيْشَاتِ الأَبَاطِيلِ، والدَّامِغِ صَوْلَاتِ الأَضَالِيلِ، كَمَا حُمِّلَ فَاضْطَلَعَ قَائِمًا بِأَمْرِكَ مُسْتَوْفِزًا فِي مَرْضَاتِكَ، غَيْرَ نَاكِلٍ عَنْ قُدُمٍ ولَا وَاهٍ فِي عَزْمٍ، وَاعِيًا لِوَحْيِكَ حَافِظًا لِعَهْدِكَ، مَاضِيًا عَلَى نَفَاذِ أَمْرِكَ حَتَّى أَوْرَى قَبَسَ الْقَابِسِ، وأَضَاءَ الطَّرِيقَ لِلْخَابِطِ، وهُدِيَتْ بِهِ الْقُلُوبُ بَعْدَ خَوْضَاتِ الْفِتَنِ والآثَامِ، وأَقَامَ بِمُوضِحَاتِ الأَعْلَامِ ونَيِّرَاتِ الأَحْكَامِ، فَهُوَ أَمِينُكَ الْمَأْمُونُ وخَازِنُ عِلْمِكَ الْمَخْزُونِ وشَهِيدُكَ يَوْمَ الدِّينِ وبَعِيثُكَ بِالْحَقِّ، ورَسُولُكَ إِلَى الْخَلْقِ.

اللهُمَّ افْسَحْ لَهُ مَفْسَحًا فِي ظِلِّكَ، واجْزِهِ مُضَاعَفَاتِ الْخَيْرِ مِنْ فَضْلِكَ، اللهُمَّ وأَعْلِ عَلَى بِنَاءِ الْبَانِينَ بِنَاءَهُ، وأَكْرِمْ لَدَيْكَ مَنْزِلَتَهُ وأَتْمِمْ لَهُ نُورَهُ، واجْزِهِ مِنِ ابْتِعَاثِكَ لَهُ مَقْبُولَ الشَّهَادَةِ، مَرْضِيَّ الْمَقَالَةِ ذَا مَنْطِقٍ عَدْلٍ وخُطْبَةٍ فَصْلٍ، اللهُمَّ اجْمَعْ بَيْنَنَا وبَيْنَهُ فِي بَرْدِ الْعَيْشِ وقَرَارِ النِّعْمَةِ، ومُنَى الشَّهَوَاتِ وأَهْوَاءِ اللَّذَّاتِ، ورَخَاءِ الدَّعَةِ، ومُنْتَهَى الطُّمَأْنِينَةِ وتُحَفِ الْكَرَامَةِ»[1].

إلى: سيدي ومولاي وجدي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أُهدي هذا الجهد.

خادمك وولدك نبيل

---

(١) نهج البلاغة، الخطبة: ٧١، ج١ / ص٢٩٢ بتحقيق أ. د صلاح الفرطوسي.

المبحث السادس:

دراسة مقدمة حبيب الله الخوئيّ (ت: ١٣٢٤هـ)

المسألة الأولى: عرض المقدمة:

قال السيد حبيب الله الخوئيّ (عليه رحمة الله ورضوانه) في مقدمته لشرح نهج البلاغة:

(بسم الله الرّحمن الرّحيم وبه نستعين، الحمد لله الَّذي عجزَتْ عن إدراكه المشاعرُ والعيون بمشاهدة العيان، وعقدَتْ على معرفته الضّمائرُ والقلوب بعزيمات الإيمان، المتقدِّسِ في عزّ جلاله عن الكون والمكان، والمتعالي في علوِّ كماله من الأين والآن، وله الشُّكر على ما أكرمنا ببدائع الأيادي وروائع الإحسان، وآثرنا بفهم حقائق المعاني ودقائق البيان، حمدًا وشكرًا متطابقًا عليه الجوارح والأعضاء والجنان، وله الثَّناءُ على ما سهّل لنا ارتقاء مدارج الكمال ومعارج اليقين، بالتمسُّك بالعروة الوثقى والحبل المتين وأبلج لنا نهج البلاغة ومنهاج البراعة بمنار كلام الوليّ الأمين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله المجتبى من شجرة الأنبياء، والمرتضى من سُرَّة البطحاء، والمصطفى من مِشكاة الضّياء، الَّذي أسرى به ليلًا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، ثُمَّ عرج به إلى السّماوات العُلى، فانتهى إلى سِدرة المنتهى، ثمّ دنى فتدلَّى فكان قاب قوسين أو أدنى، فأوحى إليه في وليِّه ما أوحى، وعلى آله الَّذين هم أعلامُ التُّقى، وأركان الهدى والعُروة الوثقى، لا سيَّما وصيّه ووزيره، وحافظ شرعه وحامي دينه، وموضع سرِّه وملجأ أمره، الَّذي آتاه من العلم ألف

بابٍ، فانفتح من كلّ باب ألف باب، بغير طلب منه ولا اكتساب، بل اختصاص من المفضّل الوهّاب، فبذلك صار كلامه (عليه السلام) جامعًا للعجب العجاب، منحدرًا عنه السّيل والعباب، بل كان بحرًا متلاطم التيّار، متراكم الزخّار، فهو أعظم شأنًا، وأمنع جانبًا، وأجلّ قدرًا، وأبعد قعرًا، من أن يناله غوص الأفهام، أو يبلغ غوره العقول والأوهام، هيهات هيهات، ضلَّت العقول، وتاهت الحلوم، وحصرت الخطباء، وعجزت الأدباء، وكلَّت الفصحاء، وعييت البلغاء، وتحيّرت الحكماء، وتصاغرت العظماء عن وصف شأنٍ من شأنه، أو إدراك فضيلة من فضائله، جعلني الله فداه، ومنحني اتّباع آثاره وهديه، وشرح صدري لفهم كلامه ومُناه، وهذه غاية مسألتي في دنياي وآخرتي، وهو سبحانه على كلِّ شيء قدير، وبالإجابة حقيق جدير.

وبعد فيقول العبد المفتاق إلى رحمة ربّه الغنيّ، حبيب الله بن محمّد بن هاشم الهاشمي العلويّ الموسويّ الخوئيّ الآذربيجاني، عفا الله عن جرائمهم بجاه أجدادهم الطاهرين، وآتيهم صحايفهم بأيمانهم يوم حشر الأوّلين والآخرين:

إنّ أحقّ ما ينبغي أن ينفق فيه نقود الأعمار، وأشرف ما يحقّ أن يصرف له سهود الأبصار، وأفضل ما يليق أن يبذل به كنوز الأفكار، هو العلم الموصل إلى السّعادة الأبديّة، والمحصّل للعناية السّرمديّة، وهو علم الأحاديث والأخبار المأثورة عن النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) وعترته الأطهار الأخيار، إذ به تدرك سعادة الدّارين، ويخلص من كلّ عار وشين، وبه يعرف الربّ ويوحّد، ويطاع الله ويعبد، وبه يوصل الأرحام، ويعرف

الحلال والحرام، وهو المونس في الوحدة، والمصاحب في الوحشة، وشفاء القلوب من الأسقام والعيوب، وبه قوام السياسة المدنيّة، وانتظام الطاعات الماليّة والبدنيّة، وتعلُّمه لله سبحانه حسنة، وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح، وتعليمه صدقة، والعمل به جهاد، وبذله قربة، واتّصافه بتلك الأوصاف، لكونه مقتبسًا من السّادة الأشراف، من فروع عبد مناف، المؤيّدين المسدّدين بروح القدس، المهذّبين المطهّرين من الدنس والرّجس، الذين هم خزّان أسرار التنزيل، ومنار أنوار التأويل، وحفظة الكتاب المبين، وورثة علم النبيّين، المعصومون عن الخطأ والنسيان، والمبرّؤن من السهو والنقصان، المهديّون المقرّبون، وعباد الله المكرّمون، الذين لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون، وأهل الذكر الذين عنهم يسألون، بقوله:

﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[1]، فمن استقى من منهل علومهم فقد ارتوى بالكأس الأوفى، ومن اقتبس من أنوار آثارهم فقد فاز بقدحي الرقيب والمعلَّى، لأنّهم لا يقولون فيما ينطقون عن الهوى، وما يؤثر عنهم فليس إلّا وحيًا يوحى.

شعر:

مُطَهَّرُوْنَ نَقِيَّاتٌ ثِيَابُهُم ... تَجْري الصَّلاةَ عليهم أينما ذُكِرُوا

اللهُ لَمَّا بَرَى خَلْقًا وَأَتْقَنَهُ ... صَفَاكُمْ وَاصْطَفَاكُمْ أَيُّهَا البَشَرُ

فأنْتُمُ المَلأُ الأَعْلَى وَعِنْدَكُمُ ... عِلْمُ الكِتَابِ وَمَا جَاءَتْ بِهِ السُّوَرُ[2]

(١) النحل: ٤٣.

(٢) عيون أخبار الرضا (عليه السلام): ج٢/ ص١٥٥.

ولله درُّ من قال:

إذا شِئْتَ أَنْ تَرْضَى لِنَفْسِكَ مَذْهَبًا	يُنَجِّيْكَ يَوْمَ البَعْثِ مِن لَهَبِ النَّارِ
فَدَعْ عَنْكَ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ	وَأَحْمَدَ وَالمَرْوِيَّ عَنْ كَعْبِ أَحْبَارِ
وَوَالِ أُنَاسًا قَوْلُهُمْ وَحَدِيْثُهُم	رَوَى جَدُّنَا عَنْ جِبْرئيلَ عَنِ البَارِي

ثم إنّ أحسن الرّوايات المنشورة، وأبهى الكلمات المنثورة، هو ما دوّنه السّيد السّند والركن المعتمد الشريف الرَّضيّ أبو الحسن محمّد بن أبي أحمد الحسين الموسوي قدّس الله سرّه ونوّر ضريحه، في نهج البلاغة من شرائف الكلام والخطب، ولطائف الوصايا والكتب والأدب، المأثورة من باب مدينة العلم والحكمة، والمتلقّاة من قطب دائرة الطهارة والعصمة، حجة الله في عباده وخليفة الله في بلاده.

ولعمري إنّه كتاب شرع المناسك للناسك، وشرح المسالك للسالك، وهو خلاص المتورّطين في الهلكات، ومناص المتحيّرين في الفلوات، ملاذ كلّ بائس فقير، ومعاذ كلّ خائف مستجير، مدينة المآرب، وغنية للطالب، لأنّ ما أودع فيه كلام عليه مسحة من الكلام الإلهي، وفيه عبقة من الكلام النبويّ (صلَّى الله عليه وآله)، ظاهره أنيق وباطنه عميق، مشتمل على أمر ونهي، ووعد ووعيد، وترغيب وترهيب، وجدل ومثل وقصص، لا تفنى عجائبه، ولا تنقضي غرائبه، يدلّ على الجنّة طالبها، وينجي من النار هاربها، شفاء من الدّاء العضال، ونجاة من ظلمة الضلال، دواء لكلّ عليل، ورواء لكلّ غليل، وأمل لكلّ آمل، وبحر ليس له ساحل، وكنز مشحون بأنواع الجواهر والدّرر، تفوح من نفحاته المسك الأذفر والعنبر.

ومع ذلك قد احتوى من حقائق البلاغة ودقائق الفصاحة ما لا يبلغ قعره الفكر، وجمع من فنون المعان وشؤون البيان ما لا ينال غوره النظر، وتضمّن من أسرار العربيّة والنّكات الأدبيّة والمحاسن البديعيّة ما يعجز عن تقريره لسان البشر، ولنعم ما قيل:

نَهْجُ البَلَاغَةِ نَهْجُ العِلْمِ وَالعَمَلِ ... فَاسْلُكْهُ يَا صَاحِ تَبْلُغْ غَايَةَ الأَمَلِ

كَمْ فِيهِ مِنْ حِكَمٍ بالحَقِّ مُحْكَمَةٍ ... تُحْيِي القُلُوبَ وَمِنْ حِكَمٍ وَمِنْ مَثَلِ

أَلفَاظُهُ دُرَرٌ أَغْنَتْ بِحُلْيَتِهَا ... أَهْلَ الفَضَائِلِ عَنْ حَلْيٍ وَعَنْ حُلَلِ

وَمِنْ مَعَانِيهِ أَنْوَارُ الهُدَى سَطَعَتْ ... فَانْجَابَ عَنْهَا ظَلامُ الزَّيْغِ وَالزَّلَلِ

وَكَيْفَ لَا وَهُوَ نَهْجٌ طَابَ مَنْهَجُهُ ... أَهْدَى إِلِيهِ أَمِيْرُ المُؤمِنِينَ عَلِيّ

وهذا الكتاب المستطاب قد اشتهر بين علماء الأمصار وفضلاء الأعصار، اشتهار الشمس في رابعة النهار، وشرحه من قبل جماعة من أولي الألباب، من دون أن يميّزوا بين القشر واللُّباب، فهم فيه كحاطب ليل، أو جالب رجل وخيل.

منهم الشيخ سعيد الدين هبة الله القطب الراوندي قدّس سرّه، وما ظفرت بعد على شرحه، وإنّما يحكي عنه الشارح المعتزليّ في تضاعيف شرحه أحيانًا، ولعلّه لم يتعاط منه إلّا القليل، من غير تحقيق وتفصيل.

ومنهم الفاضل البارع الأديب عزّ الدّين عبد الحميد بن أبي الحديد المعتزلي البغدادي، وقد شرحه في نيف وأربعين وستمائة، وهو أبسط الشروح إلّا أنّه عند الناقد البصير، والمتتبّع الخبير، جسد بلا روح، لأنّه قد أتى فيه بما قويت فيه منّته، وترك ما لا معرفة له به ممّا قصرت عنه همّته، حيث اكتفى بتفسير

غرائب الألفاظ وما زعمه مشكلًا من النحو والتصريف والاشتقاق ونحوها ممّا يدور على القشر دون اللباب، وأطنب بذكر القصص والحكايات، وإيراد الأمثال والأنساب والمناسبات، ونحوها ممّا ليس له كثير فائدة في شرح الكتاب، ولا له ثمرة تعتدّ بها عند أولي الألباب، وإنّما هي وظيفة أصحاب التواريخ والسّير، لا أهل الدّرايات والأثر، ومع ذلك فليته يقنع بذلك ولم يجتر بعد على الله، ولم يُئوِّل بمقتضى رأيه الفاسد ونظره الكاسد ظواهر كلام وليّ الله، فإنّه لفساد الاعتقاد، ولانحرافه عن منهج الرشاد، سَلكَ مَسلك العصبيّة والعناد، وأكثر من اللّجاج في شرح الخطب المتضمّنة للاحتجاج، وأوّل الكلمات المسوقة لإظهار التظلم والشكاية، عن الغاصبين للخلافة، بتأويلات بعيدة تشمئزّ عنها الطباع، وتَنفر عنها الأسماع، ويصرفها عن ظواهرها بغير دليل، فأضلّ كثيرًا وضلّ عن سواء السبيل، حسبما تطلع عليه في مقدّمات الخطبة الشقشقيّة وغيرها على تحقيق وتفصيل.

ومنهم الشيخ الفقيه الحكيم المتكلِّم ميثم بن عليّ بن ميثم البحراني قدّس الله روحه، وكان ختام شرحه في سنة سبع وسبعين وستمائة، وشرحه أحسن الشروح خال عن الحشو والزّوائد، منظم بدرر الفوائد، ومنتظم بغرر الفرائد، إلّا أنّه (رحمه الله) لما كان عمدة فنّه المطالب الحكميّة، والمسائل الكلاميّة، سلك في الشرح مسلك أهل المعقول، وفاته فوائد المنقول، وحيث اقتضى الحال والمقام ذكر رواية اعتضادًا أو استنادًا اعتمد فيه على رواية عاميّة ليس لها اعتبار، وقصرت يده عن التمسّك بذيل أخبار الأئمة الأطهار، واقتصر في اللُّغات ببيان موادّ الكلمات، من دون تحقيق للهيئات.

فحيث لم يكن له شرح يليق به، عزمت بعد الاستعانة والاستمداد من ربّ العالمين، والتمسّك بالعروة الوثقى والحبل المتين، والتعلُّق بأذيال أجدادي الطيّبين سلام الله عليهم أجمعين، على تهذيب شرح يذلّل صعابه للطالبين، ويرفع حجابه للراغبين، مسفرًا عن وجوه خرائده النقاب، مفصّلًا بين اللُّغة والترجمة والإعراب، مفصحًا عمّا تضمّنه من دقائق المعان وحقائق البيان، مبيّنًا لمشكلات معانيه بأحسن البيان، مفسّرًا لمعضلات مبانيه بأتقن التبيان، مرشّحة أصوله بآيات محكم الكتاب، وموشّحة فصوله بروايات الأئمّة الأطياب، متضمّنًا لفضائل دثرة وفوائد جمّة خلت عنها أو عن جُلِّها سائر الشروح.

إحداها: أنّي ضبطت في الشرح أعداد ما في المتن من الخطب المختارة والكلام المختار وغيرهما، والداعي لذلك الضبط والتعداد تسهيل الأمر للطالبين، وسهولة الحوالة والتناول للمتناولين، فإنّه ربّما يذكر في شرح كلام له (عليه السلام) آيات شريفة، وروايات لطيفة، وتحقيقات عميقة، ونكات أنيقة، ثمّ يجيء كلام آخر له (عليه السلام) على نسق كلامه السابق يقتضي شرحه ذكر ما تقدّم ذكره استظهارًا أو استشهادًا.

وربّما يكون أحد كلاميه تفسيرًا لكلامه الآخر، أو يكون الكلامان كلاهما ملتقطين من كلام واحد، فتمس الحاجة إلى الإحالة إلى ما تقدّم تارة، وإلى الإشارة إلى ما تأخّر أخرى، إذ إعادة ما تقدّم في السابق، وتقديم ما يأتي في اللَّاحق يوجب الإطناب والتكرار، المستهجن عند أولي الأبصار.

الثانية: إنّي رُمت أن أفصّل مباسط خطبه (عليه السلام) ومفصّلات كلامه بفصول معدودة مضبوطة، وربّما ذيلتها بتذييلات رائقة، وأردفتها بتنبيهات

فائقة، حسبما اقتضته الحال والمجال، والغرض من تقطيع الأصول في ضمن تلك الفصول، سهولة الإحاطة بأقطار ما نذكرها في الشرح، وغيرة على عقائل كلامه سلام الله عليه وآله كيلا يبعد العهد بها بطول الشّرح فتنسى، وفيه أيضًا من تسهيل الحوالة والتعاطي ما لا يخفى.

الثالثة: إنّي فَصَلتُ بين اللُّغة والمعنى والإعراب، وميّزت بين القشر واللباب وأشرت في اللّغات إلى المواد وما عساه يشكل من الهيئات، ليتّضح مباني الكلمات، وأوردت في الإعراب من النكات العربية، واللّطائف الأدبيّة ما فيه تشحيذ للأذهان وتقريب للأفهام، وأتيت في بيان المعنى لكلّ من الفقر، بما يناسبها من الآيات والروايات والأثر، استنادًا واستدلالًا، أو لمحض المناسبة والارتباط، والغرض بذلك سوق ماء العلم الفرات، من جداول تلك الفقرات، وما يتلوها من الآيات والروايات، إلى أراضي القلوب الزكيّة، ليخرج به من الثمرات ما هي أغذية الأرواح والقلوب، وفواكه الألباب والعقول، ﴿**وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ**﴾[1].

فإنّ كلام الله وكلام النبيّ والأئمّة (عليهم السلام) كلَّها من نبع واحد، يمدّ بعضها بعضًا ويكشف بعضها عن بعض.

الرابعة: إنّي مزجت الشرح بالمتن مبالغة في توضيح المعنى وإيضاح المرام حتى صارا بمنزلة واحد من الكلام، على أحسن نظام وانتظام. ولكن أنّى لي ولأمثالي أن ينسب كلامه إلى كلام الإمام، وكيف يمزج الغثّ بالسمين، واللَّجين باللُّجين، وأين مطلع السهيل من موقع السيل، وأي نسبة بين الدرّ

(١) الرعد: ٤.

والحصى، وبين السيف والعصا، وأنّى يُقاس الذهب بالنحاس، والفضّة بالرّصاص، ويسوّى بين القطر والعباب، أم بين السراب والشراب.

الخامسة: إنّ كلّ فصل طغى فيه قلم الشارح المعتزلي أو زلّت به قدمه ودعاه سوء العقيدة إلى العدول عن النهج القويم، والصراط المستقيم، أوردت كلام الشارح بتمامه، وأردفته بالتنبيه على هفواته وآثامه.

السادسة: إنّ كلّ كلام أشار (عليه السلام) فيه إلى ملحمة أو واقعة أو حادثة أوردت في الشرح بيان تلك الواقعة واقتصاص هذه الملحمة بسند أضبط، على طريق أوسط، معرضًا عن الإيجاز المفرّط، والإطناب المفرط.

السابعة: إنّ السيّد قد أتى بما أورده في هذا الكتاب على نحو الإرسال، وحذف الأسناد والرجال، ومع ذلك فحيث كان غرضه على زعمه إيراد النكت واللمع، لا التتالي والنسق، اختار من كلام طويل أو خطبة طويلة له (عليه السلام) فقرة أو فقرات، وسلك فيهما مسلك التقطيع والالتقاط، وربّما أورد شطرًا من خطبة في أوائل الكتاب، وسطرًا منها في أواخر الكتاب، فأوجب ذلك القلق والاضطراب، في فهم المعنى والإعراب، فبنيت في الشرح على ذكر سلسلة السند وإيراد تمام الخبر، حيثما ظفرت به في أصل معتبر، كالكافي والفقيه والبحار والوسائل والتّوحيد والإرشاد وغيرها من كتب الأخبار.

وكثيرًا ما أُورِدُ الرواية بطريق غير ما أورده السيّد، لما بين الطريقين من التفاوت والاختلاف، وتغاير الأحفّة والأطراف.

والغرض من ذلك كلِّه أن أشُقّ للإخوان الصالحين تلك الأصداف السمينة وأخرج للخلَّان السالكين دُررها الثمينة، ولولا سوء الأدب لقلت

للسيّد (رضي الله عنه) أنّى لك الفرق بين فقرات كلام الإمام الذي هو إمام الكلام، وكيف اجتريت على الحذف والإسقاط، والتقطيع والالتقاط، في كلام هو تالي كلام الملك العلّام، وكلام سيّد الأنام، وهل له (عليه السلام) في باب الخطابة كلام غير فصيح والفصحاء كلهم عياله، أو خطبة غير فصيحة والبلغاء كلهم متمسّكون بأذياله.

وهذا كلُّه مع اعترافي بأنّي قصير الباع، وقاصر الذّراع، ولست ممّن يعدّ في عداد من يؤسّس هذا البنيان، أو يقدر على السباق في ذلك الميدان، إلّا أنّ عمومات كرم واهب المواهب غير مدفوعة، وفيوضات فيضه الواسع لا مقطوعة ولا ممنوعة، فلا غرو أن يشرق نور فضله العميم، على مرآة من لا يرى نفسه أهلًا لهذا التكريم، فهو بحمد الله سبحانه للمبتدي جناح وللمنتهي نجاح، وللفصيح مفتاح، وللبليغ مصباح، وللسّالك بصيرة، وللناسك ذخيرة، وللشّريعة محجّة، وللشّيعة حجة، وللمناظر دلالة، وللواعظ آلة.

وسمّيته منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة وجعلته هدية إلى حضرة من دون فنائه يحطُّ مطايا الآمال، وببابه تقرع أيادي السؤال، حجّة الله على العالمين، وآية الله في الأرضين المتشرّف بمنقبة ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ**﴾[1]، والمخصوص بكرامة ﴿**أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللهِ**﴾[2] نعمة الله على الأبرار، ونقمته على الفجّار، الحائز قصب السّبق في مضمار الفخار، الجامع من بدايع الفضل للوامع الافتخار، صاحب المواهب الزّاهرة، وحاوي المناقب الباهرة، سيدي ومولاي ومولى

(١) البقرة: ٢٠٧.
(٢) التوبة: ١٩.

الكونين، ووصيّ رسول الثّقلين أبي الحسنين، يعسوب الدّين، أمير المؤمنين، أسد الله الغالب، عليّ بن أبي طالب صلوات الله وسلامه وتحيّاته عليه وعلى أولاده الطّاهرين، ونفسي وروحي فداه مع أرواح العالمين.

أَهْدَتْ سُلَيْمَانَ يَوْمَ العَرْضِ نَمْلَتُهُ رِجْلَ الجَرَادِ الَّتي قَدْ كَانَ فِي فِيْهَا

تَرَنَّمَت بِفَصِيْحِ القَوْلِ وَاعْتَذَرَتْ أَنَّ الهَدَايَا عَلَى مِقْدَارِ مُهْدِيْهَا

وأنا أرجو من فضله العظيم، وكرمه العميم، أن يكون صلتي قبال هديّتي: الشّفاعة لي عند الله سبحانه في غفران ذنوبي التي تحبس الدّعاء، وتغيّر الآلاء، والمعاصي التي تهتك العصم وتنزل النّقم، وأن يرزقني عزّ وجلّ سعادة الدّارين، والتّوفيق في النّشأتين، إنّه تعالى وليّ الإحسان، والكرم والامتنان.

وقبل الشّروع في المقصود لا بدّ من تقديم مقدّمة وجملة من المطالب المهمة يستعان بها على ما يذكر في الشّرح وتوجب زيادة البصيرة في المباحث الآتية.

أمّا المقدِّمة ففي تقسيم اللفظ بالنّسبة إلى المعنى، وفيه أبحاث:

البحث الأول:

اللفظ والمعنى إمّا أن يتّحدا، أو يتكثّرا، أو يتّحد اللفظ ويتكثّر المعنى، أو بالعكس، فالأقسام أربعة:

الأوّل: أن يتّحدا معًا والظّاهر عدم وجود مثال لهذا القسم، وإن ذكره العلّامة الحِلّي (رحمه الله) في النّهاية وتبعه الأكثرون في هذا المقام وقسّموه إلى الجزئي

كالعلم والمضمر والمبهم، وإلى الكلي من المتواطئ والمشكك؛ وذلك لأنّ مرادهم بالمعنى في المقسم إن كان خصوص المعنى الحقيقي فيبطل التّقسيم في الأقسام الآتية، وإن كان الأعمّ من الحقيقة والمجاز فيشكل القسمة إلى هذا القسم، إذ ما من حقيقة إلَّا وله مجاز، فليس لنا لفظ متّحد المعنى ظاهرًا فتأمّل.

الثاني: أن يتكثّرا معًا أي يتعدّد كلّ واحد من اللفظ والمعنى، فالألفاظ متباينة سواء تصادق المفاهيم كليا كما في إنسان وضاحك، أو جزئيًّا كأن يكون النّسبة بينهما عمومًا مطلقًا أو من وجه، أو تعاندت كما في المتقابلين بالتّضادّ أو بالتضايف أو بالإيجاب والسّلب أو بالعدم والملكة.

الثالث: أن يتكثّر اللفظ ويتّحد المعنى، فالألفاظ مترادفة سواء كانت من لغة واحدة كالليث والأسد، أو من لغتين.

الرّابع: أن يتّحد اللفظ ويتكثّر المعنى، وهو على أقسام لأنّ اللفظ إما أن يكون موضوعًا لأحد المعنيين أو يكون موضوعًا لهما جميعًا. وعلى الأوّل فإن كان موضوعًا لمعنى ثم استعمل في الثّاني لعلاقة بينه وبين الموضوع له وقرينة صارفة عنه إليه سمي بالنّسبة إلى الأوّل حقيقة، وبالنّسبة إلى الثّاني مجازًا مرسلًا إن كانت العلاقة غير المشابهة، واستعارة إن كانت هي المشابهة.

وإن كان موضوعًا لمعنى ثم نقل إلى الثّاني ولم يكن النّقل لعلاقة يسمّى مرتجلًا كجعفر المنقول إلى العلم بعد وضعه للنّهر الصّغير.

وإن كان النّقل لوجود العلاقة والمناسبة بين المعنيين يسمّى اللفظ بالنّسبة إلى الثّاني: منقولًا لغويًّا إن كان النّاقل أهل اللُّغة، كالغائط لفضلة الإنسان بعد وضعه للمكان المنخفض من الأرض، وعرفيًا عامًا إن كان النّاقل أهل العرف

كالدّابّة لذات القوائم بعد وضعه لما يدب في الأرض، وعرفيًّا خاصًا إن كان النّقل من طائفة مخصوصة كالفعل والحرف في اصطلاح النّحاة، والموضوع والمحمول في اصطلاح المنطقيين، ونحو ذلك. ويخصّ ما كان ناقله الشّارع بالمنقول الشّرعي كالصّلاة والزكاة والحجّ ونحوها.

ثم إنّ النّقل قد يكون بالتّخصيص والتّعيين، وقد يكون بالتّخصص والتعيّن بأن يستعمل اللفظ في الثاني مجازًا مع القرينة ويكثر الاستعمال إلى أن يشتهر اللفظ في الثّاني ويهجر الأوّل ويحصل الاستغناء عن القرينة، والظَّاهر أنّ المنقولات في العرف العام كلها من هذا القبيل كبعض المنقولات في العرف الخاصّ.

وعلى الثاني وهو ما كان اللفظ موضوعًا لهما جميعًا يسمّى اللفظ بالنّسبة إليهما معًا مشتركًا، وبالنّسبة إلى أحدهما مجملًا، وتعدّد الوضع قد يحصل بتعدد الواضعين وعدم اطّلاع أحدهم على الآخر، وقد يحصل باتّحاده وعدم تذكره حين الوضع الثّاني للوضع الأوّل، وربّما قيل بحصوله أيضًا بأن يكون متذكرًا للوضع الأوّل إلَّا أنّه لم يلاحظ المناسبة بينه وبين الثاني، وعلى ذلك فيشكل الفرق بينه وبين المرتجل، إلَّا أن يقال باشتراط الاشتهار في المعنى الثّاني في الارتجال، وهو الحقّ، وبذلك يظهر: أنّ جعل الفاضل القمي المرتجل داخلًا في المشترك كصاحب القسطاس ليس في محلِّه، فافهم جيّدًا.

البحث الثاني:

اللفظ إمّا أن يكون دلالته على المعنى بتوسط وضعه له، فيكون الدلالة مطابقة كالإنسان الموضوع لمجموع الحيوان النّاطق، أو يكون دلالته عليه بتوسط دخوله في المعنى الموضوع له ذلك اللفظ فيكون الدّلالة عليه تضمّنًا،

كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان وحده، أو على النّاطق وحده، أو يكون دلالته عليه بتوسّط كونه لازمًا في الذّهن للمعنى الموضوع له اللفظ، فيكون الدّلالة عليه التزامًا، كدلالة لفظ الإنسان على قابل العلم وصنعة الكتابة، وتُسمّى الأولى، أعني الدلالة على تمام الموضوع له في اصطلاح البيانيين وضعيّة، وكلّ من الأُخريين عقلية، لكون دلالة اللفظ عليهما بعلاقة عقلية بينهما وبين الموضوع له، وهو استلزام فهم الموضوع له المركب لفهم جزئه، وفهم الموضوع له الملزوم لفهم لازمه استلزامًا عقليًّا.

وأمّا المنطقيّون فيسمّون الثلاثة وضعيّة، من جهة أنّ للوضع مدخلًا فيها، ويخصّون العقلية بالعقليّة الصّرفة المقابل للوضعيّة والطبعيَّة، كدلالة الدّخان على النّار، واللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ، ولا مشاحة في ذلك.

وإذا عرفت ذلك فنقول: اللفظ الدّالّ بالمطابقة إمّا مفرد وإمّا مركب، لأنّه إن لم يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فمفرد، وإلَّا فمركب، فالمفرد على أقسام أربعة:

الأوّل: ما لا جزء له أصلًا، كـ(ن) و(ع)، إذا جعل علمًا.

الثاني: ما لا جزء لمعناه، كلفظ الله لذات الباري سبحانه.

الثالث: ما لا دلالة لجزئه على جزء معناه، كمحمّد علي، وحسن علي ونحوهما من الأعلام المركبة بالتركيب المزجي.

الرّابع: ما يكون لجزئه دلالة على جزء معناه لكن دلالة غير مقصودة، كالحيوان النّاطق إذا جعل علمًا للشّخص الإنساني.

والمركب قسم واحد، وهو ما يدلّ جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة، سواء كان التركيب تقييديًّا (كغلام زيد والحيوان النّاطق)، أم لا كخمسة عشرة، تامًّا أي يصحّ السّكوت عليه كضرب زيد وزيد قائم، أو غير تامّ كما مرّ، والمراد بالجزء هنا أي في تعريف المركب الأعمّ من المحقق والمقدر، ليدخل مثل: (قم)، حال؛ كونه أمرًا فإنّ له جزءًا مقدرًا وهو أنت، كما أنّ المراد به ما لا يخرج بالاتّصال عن الاستقلال ليخرج منه نحو مسلمان ومسلمون وليضرب وسائر الأفعال المضارعة، فإن جزء لفظ كلّ واحد منها يدلّ على جزء معناه، إذ الألف تدلّ على التّثنية، والواو على الجمعيّة، وحروف المضارعة على معنى في المضارع، ومثلها لام التّعريف وتنوين التنكير وتاء التأنيث ونحوها ممّا يدلّ على معنى فيما دخل عليه أو لحق به، إلَّا أنها كلَّها مع المدخولات عليها والملحقات بها صارتا بشدة الامتزاج بمنزلة كلمة واحدة، وخرجتا عن التركيب إلى الإفراد، وعوملت معهما في الحركات الإعرابيّة معاملة اللَّفظ المفرد.

نعم يبقى الإشكال في الفعل الماضي حيث إنّه بمادّته يدلّ على الحدث، وبهيئته على حصول ذلك الحدث في الزّمن الماضي، والهيئة جزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسّكنات الموضوعة وضعًا معيّنًا والحركات ممّا يتلفّظ به، ولا يمكن أن يدّعى هنا أنّ الهيئة الطارئة صارت كجزء كلمة حسبما قلنا في الكلم المتقدّمة فلا بدّ من دخوله في المركب مع أنّهم يجعلونه من المفرد، اللهم إلّا أن يقال: المراد بالجزأين في تعريف المركب ما يكون أحدهما معقبا للآخر، وفي الماضي الجزءان مسموعان معًا.

البحث الثالث:

اللفظ المفرد إن كان نفس تصور مفهومه مانعًا من وقوع الشّركة يسمّى ذلك اللفظ جزئيًّا تسمية للدّال باسم المدلول كزيد العلم، وإن لم يكن نفس تصور مفهومه مانعًا من وقوع الشّركة يسمّى كليًّا، سواء امتنع وقوع الشّركة فيه لا لنفسه بل لدليل خارج كواجب الوجود، أم لم يمتنع كالإنسان الذي يشترك فيه زيد وعمرو وخالد، وسواء تعدّدت أفراده في الخارج كالإنسان، أم لا كالشّمس.

وقد يطلق الجزئي على الأخصّ المندرج تحت الأعمّ وإن كان أعمّ في نفسه وهو أعمّ من الجزئي بالمعنى الأوّل، ويخصّ ذلك باسم الإضافي، كالأول بالحقيقي، ثم الكلي إن تساوى صدقه على أفراده كالإنسان يسمّى متواطئًا، لتواطئ أفراده وتوافقه فيه، وإن تفاوت صدقه على أفراده بأن يكون بعضها أولى به من البعض الآخر كالوجود بالنّسبة إلى الجوهر والعرض، فإن الجوهر أولى به من العرض، أو يكون بعضها أقدم في ثبوته له من الآخر، كالوجود بالنّسبة إلى العلّة والمعلول، أو يكون ذلك في بعضها أشدّ من البعض الآخر، كالبياض بالنّسبة إلى الثّلج والعاج. ففي جميع ذلك يسمّى اللفظ مشكّكًا، لأنه من جهة أن أفراده مشتركه في أصل معناه ومختلفة بالأولوية، وغيرها يوجب تشكيك النّاظر إليه، حيث إنّه إن نظر إلى جهة الاشتراك يظنّ أنّه متواط، لتوافق أفراده، وإن نظر إلى جهة الاختلاف يخيّله أنّه مشترك لفظي، لأنّه لفظ واحد موضوع لمعان مختلفة وهو معنى المشترك.

قال الفاضل القمّي (رحمه الله) في قوانين الأصول:

(هذا التقسيم أي تقسيم اللفظ إلى الكلية والجزئية والتواطي والتّشكيك واضح، وأمَّا الفعل والحرف فلا يتّصفان بالكلية والجزئية في الاصطلاح. ولعل السرّ فيه أن نظرهم في التقسيم إلى المفاهيم المستقلة التي يمكن تصوّرها بنفسها، والمعنى الحرفي غير مستقل بالمفهوميّة، بل هو أمر نسبي رابطيّ وآلة لملاحظة حال الغير في الموارد المشخّصة المعيّنة، ولا يتصوّر انفكاكها أبدًا عن تلك الموارد، فهي تابعة لمواردها. وكذلك الفعل بالنّسبة إلى الوضع النّسبي، فإنّ له وضعين فبالنّسبة إلى الحدث كالاسم، وبالنّسبة إلى نسبته إلى فاعل ما كالحرف)[1].

أقول: يعني أن نظرهم لمّا كان في مقام التّقسيم إلى المفاهيم المستقلة المختصة بالاسم، لم يحكموا بجريان هذه الأقسام في الحرف والفعل بالنّسبة إلى معناه النّسبي، فالمانع لهم من وصف الحرف والفعل بالكلية والجزئية مجرّد كون المقسم عندهم هي المفاهيم المستقلة، ولمّا لم يكن الفعل والحرف مستقلَّين بالمفهوميّة، لم يحكموا باتصافهما بهما، رعاية لما بنوا عليه من ملاحظة الاستقلال في المقسم، فكأنهم جعلوه اصطلاحًا خاصًّا بينهم، ومع قطع النّظر عن هذا الاصطلاح فلا بعد في القول باتّصاف الحرف بالجزئية للخصوصيّة الملحوظة في معناه، كما أنّ الفعل يتّصف بها باعتبار النّسبة إلى فاعل مخصوص، فلنا في المقام ثلاث دعاوى: **الأُولى**: إنّ الحرف والفعل لا يستقلان بالمفهوميّة.

الثانية: إنّهما نظرًا إلى عدم استقلالهما لا يتّصفان بالكلية والجزئية.

الثالثة: إنّهما مع قطع النّظر عن ذلك يجوز اتصافهما بهما. وتحقيق المرام يحتاج إلى بسط الكلام فيها.

(١) قوانين الأصول، الميرزا القميّ: ص١٠.

فأقول: أمّا الدّعوى الأولى وهو عدم استقلال الحرف والفعل، فيظهر توضيحه في الحرف بما حقّقه المحقق الشّريف في حواشي شرح التّلخيص، حيث قال: اعلم أن نسبة البصيرة إلى مدركاتها كنسبة البصر إلى مبصراته، وأنت إذا نظرت للمرآة وشاهدت صورة فيها، فلك هناك حالتان: إحداها أن تكون متوجهًا إلى تلك الصّورة، مشاهدًا إيّاها قصدًا جاعلًا للمرآة حينئذٍ آلة لمشاهدتها. ولا شك أن المرآة وإن كانت مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث يقتدر بإبصارها على هذا الوجه أن يحكم عليها ويلتفت إلى أحوالها والثانية أن تتوجه إلى المرآة نفسها، وتلاحظها قصدًا فتكون صالحة لأن يحكم عليها، وتكون الصورة حينئذٍ مشاهدة تبعًا غير ملحوظة قصدًا وغير ملتفت إليها.

فظهر أن من المبصرات ما يكون تارة مبصرًا بالذّات، وأخرى آلة لإبصار الغير، فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة أعني القوى الباطنة، واستوضح ذلك من قولك: قام زيد، وقولك: نسبة القيام إلى زيد، إذ لا شك أنك تدرك فيهما نسبة القيام إلى زيد، إلّا أنها في الأول مدركة من حيث إنها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حالهما، فكأنهما مرآة تشاهدهما مرتبطا أحدهما بالآخر، ولذلك لا يمكنك أن تحكم عليها أو بها ما دامت مدركة على هذا الوجه وفي الثاني مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك أن تحكم عليها أو بها. فهي على الوجه الأول معنى غير مستقل بالمفهومية، وعلى الثاني معنى مستقل. وكما يحتاج إلى التعبير عن المعاني الملحوظة بالذّات المستقلة بالمفهومية، كذلك يحتاج إلى التعبير عن المعاني الملحوظة بالغير التي لا يستقل بالمفهومية.

إذا تمهّد هذا فاعلم أنّ الابتداء مثلا معنى هو حالة لغيره ومتعلق به، فإذا لاحظه العقل قصدًا وبالذات كان معنى مستقلًّا معه ملحوظًا في ذاته صالحًا لأن يحكم عليه وبه، ويلزمه إدراك متعلقه إجمالًا وتبعًا، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء، ولك بعد ملاحظته على هذا الوجه أن تقيّده بمتعلّق مخصوص، فتقول مثلًا: ابتداء السير البصرة، ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال وصلاحية الحكم عليه وبه، وإذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة، وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بنفسه، لا يصلح أن يكون محكومًا عليه ولا محكومًا به، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من، وهذا معنى ما قيل إنّ الحرف وضع باعتبار معنى عام، وهو نوع من النّسبة كالابتداء مثلا لكلّ ابتداء معين بخصوصه، والنّسبة لا تتعين إلّا بالمنسوب إليه، فما لم يذكر متعلّق الحرف لا يتحصّل فرد من ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف، لا في العقل، ولا في الخارج، وإنّما يتحصّل بمتعلِّقه فيتعقّل بتعقّله.

ثم قال: وهو أيضًا محصول ما ذكره ابن الحاجب في إيضاح المفصّل، حيث قال: الضّمير في ما دلّ على معنى في نفسه يرجع إلى معنى أي ما دلّ على معنى باعتباره في نفسه وبالنّظر إليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج عنها، ولذلك قيل: الحرف ما دلّ على معنى في غيره، أي حاصل في غيره باعتبار متعلِّقه لا باعتباره في نفسه، فقد اتّضح أن ذكر متعلِّق الحرف، إنّما وجب لتحصيل معناه في الذّهن، إذ لا يمكن إدراكه إلّا بإدراك متعلِّقه، إذ هو آلة لملاحظته، فعدم استقلال الحرف بالمفهوميّة لقصور ونقصان في معناه، وأما الفعل فيدلّ على شيئين: أحدهما مستقلّ بالمفهوميّة وهو الحدث، والثاني غير مستقلّ وهو

النّسبة الحكميّة الملحوظة فيه من حيث إنّها حالة بين طرفيها، وآلة لتعرّف حالهما مرتبطًا أحدهما بالآخر، ولمّا كانت هذه النّسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا يتحصّل إلّا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلِّق الحرف، فكما أنّ لفظة (من) موضوعة بالوضع العام لكلّ ابتداء معين بخصوصه، فكذلك لفظة (ضرب) موضوعة بالوضع العام لكلّ نسبة للحدث الذي دلت عليه إلى فاعلها بخصوصها. لكنّ الفرق بينهما أنّ الحرف لمّا لم يدلّ إلّا على معنى غير مستقلّ بالمفهوميّة لم يقع محكومًا عليه ولا به، والفعل لمّا اعتبر فيه الحدث وضمّ إليه غيره أعني النّسبة إلى الفاعل، وجب ذكر الفاعل، ووجب أن يكون مسندًا باعتبار الحدث، لعدم إمكان جعل الحدث مسندًا إليه لأنّه خلاف وضعه، وأمّا مجموع معناه المركب من الحدث والنّسبة المخصوصة فهو أيضًا غير مستقلّ بالمفهوميّة، فلا يصلح لأن يقع محكومًا به، فضلا عن أن يقع محكومًا عليه.

هذا كلُّه على ما ذهب إليه بعض المحقّقين من أنّه موضوع للنّسبة إلى فاعل معيّن.

وأمّا على المذهب الحقّ الموافق للتحقيق: من كونه موضوعًا للنسبة إلى فاعل ما، فمعناه المطابقي أيضًا مستقلّ، إذ هذا الفاعل مفهوم من الفعل فالنّسبة موقوفة على جزء الفعل، وذكر الفاعل المخصوص لخصوصيّة في الاستعمال، ولا دخل له في الموضوع له، وعلى القول الأوّل يلزم وجود الدّلالة التّضمنيّة بدون المطابقة، وهو خلاف ما اتّفقوا عليه.

بيان الملازمة: إنّ من سمع لفظ (ضرب) فهم منه الحدث والزّمان مع أنّه

لم يفهم المعنى المطابقي، إذ من جملته النّسبة إلى الفاعل المعين، فقد ظهر بما ذكرنا: أنّ الفعل بالنّسبة إلى الحدث مستقلّ بنفسه، وبالنّسبة إلى نسبته إلى فاعل ما غير مستقلّ كالحرف، وبالنّسبة إلى المجموع المركب من الحدث والفاعل والنّسبة والزّمان أيضًا مستقلّ.

وأمّا الدّعوى الثانية: فلا غبار عليها بعد المعرفة بما تقدّم؛ لأنّ اتّصاف شيء بشيء فرع تصوّر الموصوف في حدّ ذاته مع قطع النّظر عن الخارج حتى يحكم عليه بوصفه، فبعد ما كان المعاني الحرفية غير مستقلة بالمفهوميّة كعدم استقلالها في التصوّر والتعبير لأجل المرآتية والآليّة، فلا يمكن اتّصافها بشيء من الكلية والجزئية، ولا الحكم بهما عليها، إذا الحكم على الشّيء أو به يستلزم تحصيل نسبة تامّة بينه وبين غيره، وذلك فرع كون الطَّرفين متحصّلين ومقصودين باللحاظ، وكذلك الكلام في الفعل، فإنّه وإن كان بالنّسبة إلى الحدث مستقلًّا قابلًا للاتّصاف بالكلية والجزئية، إلَّا أنّه بالنّسبة إلى النّسبة إلى فاعل ما كالحرف حسبما عرفت.

وأمّا الدّعوى الثالثة، فنقول: إنّ عدم اتصاف الحرف بالكلية والجزئية بنفسها باعتبار عدم الاستقلال لا ينافي اتّصافها تبعًا لموارده، ويتّضح ذلك بما ذكره صاحب الفوائد الضّيائية حيث قال: والحاصل أنّ لفظ الابتداء موضوع لمعنى كليّ، ولفظة (من) موضوعة لكلّ واحد من جزئياته المخصوصة المتعلّقة من حيث إنّها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرّف أحوالها (انتهى)[1].

(١) شرح ملا جامي على متن الكافية في النحو، الجامي، عبد الرحمن: ج١/ ص ٤٦.

لا يقال: فعلى ذلك يلزم أن يكون معناها جزئيًا دائمًا وأن لا يوصف بالكلية أصلًا؛ لأنّا نقول: وضعها للجزئيات المخصوصة، والمعاني المتعيّنة بالمتعلّقات لا ينافي الاتّصاف بها، لأنّ الجزئي أعمّ من الحقيقي والإضافي، فإنّ الاستعلاء المتعيّن بذكر المتعلَّق في قولنا: كن على السّطح قد استعمل فيه لفظة (على)، مع أنّه صادق على أفراد كثيرة، والحاصل أنّ لفظة (على) جعلت مرآةً لملاحظة حال الكون الكلي بالنّسبة إلى السّطح، وهو تابع له في الكليّة وإن كان ذلك جزئيًا إضافيًّا بالنّسبة إلى مطلق الاستعلاء، وكذلك الفعل يصحّ اتصافها بالجزئية باعتبار نسبته إلى فاعل مخصوص، كما صحّ اتصافه بهما بالنّسبة إلى الحدث فافهم جيّدًا.

البحث الرابع:

اللفظ المركب التام -أعني الذي يصحّ السّكوت عليه- لا بدّ من اشتماله على نسبة تامّة بين الطَّرفين قائمة بنفس المتكلّم، فهذه النّسبة إن كان لها خارج في أحد الأزمنة يسمّى الكلام المشتمل عليها خبرًا، كقام زيد وزيد قائم وسيقوم زيد، وإلَّا فإنشاء، كالأمر والنّهي والالتماس والسؤال والتمنّي والترجّي والاستفهام والقسم والنداء والتعجّب، ومثلها الجملات الإخباريّة المرادة بها الإنشاء، إمّا بالنّقل كأفعال المدح والذمّ مثل: نعم زيد وبئس زيد وصيغ العقود من بعت واشتريت وأنكحت وزوجت ونحوها، أم لا كقوله تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ**﴾[1] ﴿**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ**﴾[2].

(١) آل عمران: ٩٧.
(٢) البقرة: ٢٣٣.

وما يضاهي ذلك، وبالجملة النّسبة الخبريّة لها وجود في اللّفظ، ووجود في الذّهن، ووجود في الخارج، والنّسبة الإنشائية لها وجود في الأوّلين فقط، دون الثّالث.

ثمّ الخبر إن كان نسبته اللفظية مطابقة لنسبته الخارجيّة بأن تكونا ثبوتيّتين أو سلبيّتين، يسمّى الخبر صدقًا، باعتبار مطابقته للواقع، وحقًّا باعتبار مطابقة الواقع له. وإن لم تكن نسبته اللفظية مطابقة لنسبته الخارجيّة بأن يكون أحدهما ثبوتية والأخرى سلبيّة، يسمى الخبر كذبًا باعتبار مخالفته للواقع، وباطلًا باعتبار مخالفة الواقع له، فالصّدق والحقّ كالكذب والباطل متّحدان بالذّات، متغايران بالاعتبار.

ثم قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب إمّا الحكم أعني وقوع النّسبة أو لا وقوعها، أو كونه أي المخبر عالمًا به، فالأوّل كقولك: زيد قائم لمن لا يعرف قيامه، والثاني كقولك: زيد قائم لمن يعرف قيامه، ويسمّى الأوّل فائدة الخبر والثّاني لازمها، وقد ينزل المخاطب العالم بهما منزلة الجاهل، فيلقى إليه الخبر وإن كان عالمًا بالفائدتين لعدم جريه على موجب علمه، فإن من لا يعمل بعلمه هو والجاهل سواء، كما تقول للعالم التّارك للصّلاة: الصّلاة واجبة، وهذا المعنى أعني تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل لأغراض الخطابيّة كثير في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) مثل قوله (عليه السلام) في توبيخ أهل العراق بتقاعدهم عن قتال أهل الشّام:

«الْقَوْمُ رِجَالٌ أَمْثَالُكُمْ»[1]

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (٢٩)، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٣٩: «ومن خطبة له عليه السلام بعد غارة الضحاك بن قيس صاحب معاوية على الحاجّ بعد قصة الحكمين وفيها يستنهض أصحابه لما حدث في الأطراف» هكذا أورده صبحي الصالح: ص٧٢.

وفي الخطبة: «**فاستعدوا للموت فقد أظلّكم**»[1].

إلى غير ذلك ممّا يعرفه المتتبع المحيط بأقطار كلامه (عليه السلام).

هذا، وإذا كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب، فينبغي أن يقتصر في إخباره على قدر الحاجة، فإن كان المخاطب خالي الذّهن عن الحكم والتردّد فيه، استغنى عن مؤكّدات الحكم، وإن كان متردّدًا فيه طالبًا له حسن تقويته بمؤكّد، وإن كان منكَرًا، وجب توكيده بحسب الإنكار، وأسباب التوكيد هي: إنّ، واللّام، واسميّة الجملة، وتكريرها، ونون التأكيد، وحروف الصِّلة، وأمّا الشرطيّة، وحرف التنبيه، والقسم.

ويسمّى الضّرب الأوّل: أعني إتيان الكلام في صورة خلوّ ذهن المخاطب خاليًا عن المؤكّدات ابتدائيًّا؛ مثل قوله (عليه السلام) في الخطبة:

«**وفَرَضَ عَلَيْكُمْ حَجَّ بَيْتِهِ الْحَرَامِ، الَّذِي جَعَلَه قِبْلَةً لِلأَنَامِ**»[2].

والضّرب الثاني: طلبيًّا مثل قوله (عليه السلام) في الخطبة (عليه السلام):

«**أَمَا والله مَا أَتَيْتُكُمُ اخْتِيَارًا، ولَكِنْ جِئْتُ إِلَيْكُمْ سَوْقًا**»[3].

والضّرب الثالث: إنكاريًّا مثل قوله (عليه السلام) في الكلام:

---

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (٦٤) ومن خطبة له (عليه السلام) في المبادرة إلى صالح الأعمال، وقد وردت بلفظ: «واسْتَعِدُّوا لِلْمَوْتِ فَقَدْ أَظَلَّكُمْ» في: شرح منهاج البراعة، قطب الدين الراوندي: ج١/ ص٢٨٠، وشرح ابن أبي الحديد: ج٥/ ص١٤٥، وشرح ابن ميثم: ج٢/ ص١٦١، ونهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح: ص٩٥، ونهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٨١.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة الأولى.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (٧١)، ومن خطبة له (عليه السلام) في ذم أهل العراق وفيها يوبخهم على ترك القتال والنصر يكاد يتم ثم تكذيبهم له.

«**وإِنَّه لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ**»[1].

ويشتدّ التوكيد بشدّة الإنكار كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى (عليه السلام)؛ إذ كذّبوا في المرّة الأولى: ﴿**إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ**﴾[2]، وفي المرّة الثّانية: ﴿**رَبُّنا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ**﴾[3]، ويسمى إخراج الكلام على هذه الوجوه المذكورة، وهي الخلوّ عن التأكيد في الضّرب الأوّل، والتقوية بمؤكِّد استحسانًا في الثاني، ووجوب التوكيد بحسب الإنكار في الثالث، إخراجًا على مقتضى الظاهر.

وكثيرًا ما يخرج الكلام على خلافه، فيجعل غير المنكر كالمنكر إذا لاح عليه شيء من أمارات الإنكار، مثل قوله (عليه السلام) في الخطبة:

«**أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الدُّنْيَا أَدْبَرَتْ وَآذَنَتْ بِوَدَاعٍ، وَإِنَّ الآخِرَةَ قَدْ أَقْبَلَتْ وَأَشْرَفَتْ بِاطِّلَاعٍ**[4]»[5].

فإنّهم لم يكونوا منكرين لإدبار الدُّنيا وإقبال الآخرة، لكنّهم باشتغالهم بالدُّنيا وغفلتهم عن الآخرة كأنّهم كانوا منكِرين. فنزّلهم منزلة المنكر بظهور أمارة الإنكار منهم، وأتى بالكلام مؤكَّدًا إلى آخر الخطبة، ونحو ذلك كثير في

(١) نهج البلاغة: الخطبة (٤٠)، ومن كلام له (عليه السلام) في الخوارج لما سمع قولهم: «لا حكم إلّا لله».

(٢) يس: ١٤.

(٣) يس: ١٦.

(٤) «قَدْ أَشْرَفَتْ بِاطِّلَاعٍ» هكذا في نسخة ابن ميثم البحراني: ج٢/ ص٣٩.

(٥) نهج البلاغة، الخطبة: (٢٨) ومن خطبة له (عليه السلام) وهو فصل من الخطبة التي أولها: «الحمد لله غير مقنوط من رحمته»، تحقيق صبحي الصالح: ص٧١، وفي نسخة الفرطوسي: ج١/ ص٢٣٥. لا توجد هذه العبارة الأولى وإنما ابتدأ من قوله: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ..».

الخطب المسوقة للتّنفير عن الدّنيا، والتّرغيب إلى الآخرة، وستعرف في شرح قوله (عليه السلام):

«**فَإِنَّه وَالله الْجِدُّ لَا اللَّعِبُ، والْحَقُّ لَا الْكَذِبُ، وَمَا هُوَ إِلَّا الْمَوْتُ أَسْمَعَ دَاعِيه**»[1] في الخطبة. إنّ فيه عشرة أنواع من التّوكيد، وهو من خصائص كلامه (عليه السلام)، ويجعل المنكر كغير المنكر إذا كان له من الدّلائل والشّواهد ما إن تأمّله ارتدع عن إنكاره، مثل قوله تعالى:

﴿**لَا رَيْبَ فِيه**﴾[2].

فإنّ نفي الرّيب في القرآن ليس بمعنى أنّه لا يرتاب فيه أحد، بل بمعنى أنّه لا ينبغي أن يرتاب فيه، لأنّه من وضوح الدّلالة وسطوع البرهان، ليس محلًّا لوقوع الارتياب، فكأنّه قيل هو ممّا لا ينبغي أن يرتاب في أنّه من عند الله، وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الأشقياء، فينبغي أن يؤكَّد، لكن ترك تأكيده، لأنّهم جُعِلُوا كغير المنكر، لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الإنكار لو تأمّلوها، وهو أنّه كلام معجز أتى به من دلّ على نبوّته بالمعجزات الباهرة، ومثله من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) قوله:

«**ولَهُمْ خَصَائِصُ حَقِّ الْوِلَايَةِ، وفِيهِمُ الْوَصِيَّةُ والْوِرَاثَةُ**»[3]، فإنّ ترك التأكيد مع كثرة وجود المنكرين لاختصاص الولاية والوصاية والوراثة بآل محمّد

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (١٣٢)، ومن خطبة له (عليه السلام) يعظ فيها ويزهد في الدنيا، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٤٧.

(٢) البقرة: ٢.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة الثانية، تحقيق الفرطوسي:ج١/ ص١٩٠، خطبها بعد انصرافه من صفين.

(عليهم السلام) تنزيلًا لهم منزلة غير المنكر على نحو ما ذكرناه في الآية.

وأمَّا المطالب، فثلاثة، المطلب الأول في الحقيقة والمجاز والاشتراك، وفيه فصول:

الفصل الأول: في الحقيقة، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: في اشتقاق لفظ الحقيقة:

فنقول: هو في الأصل (فعيل) من حقّ الشيء يحقّ إذا ثبت، أو حقّقت الشّيء أي أثبتّه، فعلى الأوّل الفعيل بمعنى الفاعل كالعليم والرّحيم، وعلى الثّاني فبمعنى المفعول كالجريح والقتيل، فنقل إلى الكلمة الثّابتة أو المثبتة في مكانها الأصلي، والتّاء فيها للنقل من الوصفية إلى الاسميّة، كما صرّح به العلّامة الحِلِّي (رحمه الله) في نهاية الأصول، والتّفتازاني في شرح التّلخيص، وقال بعض شرّاحه:

معنى كونها للنّقل أنّ اللفظ إذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفًا، كانت اسميّته فرعًا لوصفيّته، فيشبه المؤنّث لكونه فرعًا للمذكر، فتجعل التّاء علامة للفرعيّة كما جعلت علامة لها في رجل علّامة، لكثرة العلم بناء على أنّ كثرة الشيء فرع تحقق أصله.

المسألة الثانية:

اعلم أنّ الحقيقة قد يوصف بها المفرد، فيقال له: الحقيقة اللُّغويّة، وقد يوصف بها الجملة، فيقال لها: الحقيقة العقليّة، وحدّ إحداهما غير حدّ الأخرى، وأنا أبدأ بحدّ الحقيقة في المفرد فأقول: قال الشيخ عبد القاهر: كلّ كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع وقوعًا لا يستند فيه إلى

غيره فهي حقيقة، كالأسد للبهيمة، و(من) لابتداء الغاية في الأمكنة، وكلّ كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأوّل فهي مجاز، كقولك للشّجاع: أسد وللنعمة: يد، وفيه أنّه يلزم على ما ذكره خروج الحقائق العرفيّة والشّرعية التي ثبت الوضع فيها بالنّقل من الحقيقة ودخولها في المجاز، لأنّها إنّما وضعت للمعاني الثانويّة بملاحظة المناسبة بينها وبين المعاني الأول، فيفسد حدّ الحقيقة عكسًا، وحدّ المجاز طردًا، فإنّ المراد بالحقيقة المحدودة في المقام أعمّ من اللُّغوية بالمعنى الخاصّ أعني المقابل للعرفي والشّرعي.

فالأولى أن يقال: إن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث هو كذلك، فالكلمة بمنزلة الجنس، وخرج بوصف الاستعمال: الكلمة التي لم تستعمل بعد، فإنّها لا تسمّى حقيقة كما لا تسمّى مجازًا حسبما تعرفه تفصيلًا فيما سيأتي، وبقولنا فيما وضعت له: ما استُعملت في غير ما وضعت له، سواء كان استعمالها فيه على وجه صحيح لوجود العلاقة المصحّحة، كالمجازات، أم لا، كما لو كان غلطًا مثل أن تقول: خذ هذا الفرس مشيرا إلى الكتاب بين يديك، فإن لفظ الفرس هنا مستعمل في غير ما وضع له، وليس بحقيقة ولا مجاز، وخرج بقيد الحيثيّة: مثل لفظ الصّلاة إذا استعمله المتشرّع في الدّعاء، فإنّه وإن كان يصدق عليه أنّه لفظ استعمل فيما وضع له ولو بالنّسبة إلى لغة العرب، إلّا أنّ استعماله فيه ليس من حيث إنّه موضوع له، بل من حيث وجود العلاقة والمناسبة بينه وبين المعنى الشّرعي، ومثله ما لو استعمله اللُّغوي في الأركان المخصوصة. وهكذا لفظ الدّابة إذا استعمله اللغوي في ذات القوائم وأهل العرف فيما يدبّ في الأرض، فإنّ هذه كلها

مجازات. وبدّل بعضهم قيد الحيثية بقوله: في اصطلاح به التّخاطب، لحصول الاحتراز عن المجازات المذكورة به أيضًا.

وفيه أنّه وإن كان يخرج به المجازات المذكورة، إلّا أنّه لا يطَّرِد، لصدقه على اللّفظ المشترك في اصطلاح واحد المستعمل في أحد معانيه باعتبار معناه الآخر مجاز الوجود للعلاقة بينهما، كالأمر على القول باشتراكه لغة بين الوجوب والنّدب فإنّه إذا استعمل في الوجوب مجازًا باعتبار مناسبته للنّدب في كون كلّ منهما مشتملًا على الرّجحان، يصدق عليه أنّه لفظ استعمل فيما وضع له في اصطلاح به التخاطب، مع أنّه ليس من أفراد المحدود، فالأولى ما قلناه، وإن كان يستشكل فيه أيضًا بعدم انعكاسه، لخروج الحقائق المركبة الموضوعة بالأوضاع النّوعية مثل المعرّف باللام والتّثنية والجمع ونحوها عنه، ولذلك عرّفه بعضهم بأنّه اللّفظ المستعمل في ما وضع له، إلّا أنّه يذبّ عنه بما قدّمناه في البحث الثّاني من المقدّمة من أنّها لشدّة الامتزاج خرجت من التركيب إلى الإفراد، ومنزّلة منزلة الكلمة الواحدة فافهم وتدبّر هذا كلّه في الحقيقة اللُّغويّة.

المسألة الثالثة: في الحقيقة العقلية.

وعرّفها الشّيخ عبد القاهر بأنّها كلّ جملة وضعتها على أنّ الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه، مثل خلق الله الخلق، وأنشأ العالم، وربّما يورد عليه بعدم انعكاسه، لخروج مثل قول الدّهري: أنبت الرّبيع البقل، وقول الجاهل: شفى الطبيب المريض منه، لأنّ الحكم هاهنا ليس على ما هو عليه في العقل، وأجيب بأنّ قوله واقع موقعه تفسير لما سبقه، ولا شكّ أن الحكم في هذين القولين واقع موقعه في زعم القائل.

والأحسن ما عرفها به في (التلخيص)، حيث قال: هي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلّم في الظَّاهر، قال التّفتازاني: المراد بمعنى الفعل: المصدر، واسم الفاعل، والمفعول، والصّفة المشبّهة، واسم التفضيل، والظَّرف. والمراد بما هو له: الشّيء الذي يكون ذلك الفعل أو معناه له كالفاعل في المبني للفاعل، والمفعول في المبني للمفعول، مثل ضرب زيد عمرًا، وضرب عمرو، فإن الضاربيّة لزيد والمضروبيّة لعمرو. وقوله: عند المتكلّم، لإدخال ما طابق الاعتقاد دون الواقع.

وقوله: في الظَّاهر لإدخال ما خالف الاعتقاد، سواء طابق الواقع أم لا، إذ المراد به إسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلّم فيما يفهم من ظاهر كلامه، بأن لا ينصب قرينة على أن ذلك خلاف معتقده.

فدخل في التعريف ما طابق الواقع والاعتقاد، كقول المؤمن: أنبت الله البقل، وما طابق الاعتقاد فقط، كقول الدّهري: أنبت الرّبيع البقل، وما خالف الاعتقاد دون الواقع، كقول الدّهري لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه: أنبت الله البقل، وما خالف الاعتقاد والواقع جميعًا، كقولك: جاء زيد وأنت خاصّة تعلم أنّه لم يجِئ دون المخاطب، إذ لو علم المخاطب أيضًا عدم مجيئه لما تعيّن كونه حقيقة، لجواز أن يكون المتكلّم قد جعل علم المخاطب بعدم مجيئه قرينة على عدم إرادته ظاهره، فلا يكون الإسناد إلى ما هو له عند المتكلّم في الظاهر.

المسألة الرابعة:

اعلم أنّ معرفة المعاني الحقيقيّة والتّفرقة بينها وبين المعاني المجازيّة إنّما

يحصل بالرّجوع إلى أهل اللُّغة، وذلك يكون على وجوه: (أحدها) أن يقول أهل اللُّغة: هذا اللفظ حقيقة في هذا المعنى ومجاز في ذلك.

(الثاني): أن يقول إنّ اللفظ الفلاني موضوع للمعنى الفلاني وأنّ استعماله في الفلاني خلاف وضعه.

(الثالث): أن يقول هذا المعنى متبادر من هذا اللفظ أو سلبه عنه غير صحيح، وذلك المعنى غير متبادر، أو سلبه صحيح، أو نحو ذلك من طرق التّعبير والإفهام.

ثم إنّ اللغوي الذي يرجع إليه لتشخيص الأوضاع إن كان واحدًا فهو، وإلّا فإن اتّحد قولهما فلا إشكال فيه أيضًا. ولو اختلفا فإن كان مع أحدهما مرجّح فهو المتّبع، كما لو وقع الاختلاف بين الصحاح والقاموس، فأخذ الأوّل متعيّن لأنّه من أهل اللِّسان، وإن لم يكن مع أحدهما مرجّح فإن كان بين قوليهما تباين كما لو قال أحدهما: العين موضوع للذّهب وقال الآخر: إنّه موضوع للفضّة فيحمل حينئذ على الاشتراك اللفظي، وكذلك لو كان بين القولين عموم من وجه، كما لو قال أحدهما: الغناء هو الصّوت المطرب، وقال الآخر: هو الصّوت المشتمل على التّرجيع، ولو كان بينهما عموم مطلق كأن يقول أحدهم: الصّعيد هو وجه الأرض، وقال الآخر:

التّراب الخالص، فاللازم حينئذ الأخذ بقول مدّعي الإطلاق خلاف ما ثبت في الأصول من الأخذ بالمقيّد، لأنّ التّعارض بينهما تعارض، أدري ولا أدري، والأوّل مقدّم، وهذا كُلّه بعد البناء على حجيّة قول أهل اللُّغة، والظَّاهر أنّه لا غبار عليه مع كون اللغوي من أهل الخبرة، بل لا خلاف يظهر وقد ادّعي عليه

الإجماع في عبائر جماعة من أصحابنا الأصوليّين، وتردّد بعض مشايخنا (قدّس الله أرواحهم) فيه مع كون بنائه في فقهه عليه ليس في محله.

المسألة الخامسة:

إذا تميّز المعنى الحقيقي من المعنى المجازي واستعمل اللفظ في كلام خاليًا عن القرينة الدّالة على إرادة أحد المعنيين، فلا بدّ من حمله على المعنى الحقيقي، وهو معنى قول الأصوليّين: الأصل في الاستعمال الحقيقة، والدّليل على ذلك وجوه، **الأوّل**: الإجماع كما ذكره جماعة من الأصوليّين منهم العلّامة الحلّي في النّهاية والسّيد الصّدر في شرح الوافية، والفاضل القمّي (رحمه الله) معبّرًا بنفي الخلاف.

الثّاني: استمرار طريقة أهل اللسان في محاوراتهم على ذلك.

الثّالث: إنّ المعنى الحقيقي هو الظّاهر من اللفظ عند الإطلاق، وراجح بالنّسبة إلى غيره، فيتعيّن إرادته خصوصًا في كلام الحكيم، لأنّ إطلاق ما له ظاهر وإرادة خلافه من دون نصب قرينة مستلزم للإغراء بالجهل والتكليف بما لا يطاق، وهو قبيح، وأيضا لو لم يرد ظاهره لزم انتفاء الفائدة في إرسال الرّسل وإنزال الكتب؛ لأنّ الفائدة العظمى حصول النّظام بتبليغ الأحكام الموقوف على المخاطبة والإفهام.

الرّابع: إنّ اللّفظ إذا تجرّد عن القرينة كما هو المفروض فإمّا أن يحمل على حقيقته، أو على مجازه، أو عليهما معًا، أو لا على شيء منهما، والرّابع مستلزم لتعطيل اللفظ وإلحاقه بالألفاظ المهملة، والثّالث مستلزم لكون اللفظ حقيقة في مجموع الحقيقة والمجاز، أو مشتركًا بينهما وهو باطل، والثّاني غير ممكن، إذ من

شرط المجاز وجود القرينة، والمفروض انتفاؤها، فتعيّن الأوّل، وهو المطلوب.

الخامس: إنّه لو لم يحمل على الحقيقة لوجب التّوقف، أو الحمل على المجاز، وكلاهما باطل، أمّا الأوّل فلأن التّوقف إنّما يجب لإجمال اللفظ وتردّد أهل العرف في تعيين المراد منه، والحكم بأنّ جميع الألفاظ مجملة متردّدة بين حقائقها ومجازاتها دائما ممّا يكذّبه الوجدان، وأمّا الثّاني فلأنّه يقتضي كون المجاز أصلًا، وفساده ظاهر، إذ من الممتنع أن يعيّن الواضع لفظًا لمعنى ثم يكون استعماله فيما لم يوضع له أصلًا في تلك اللُّغة، فقد تلخّص ممّا ذكرنا أنه لا خلاف ولا إشكال في حمل اللفظ على معناه الحقيقي عند الشّك في كونه هو المراد، وليكن هذا الأصل على ذكر منك تنتفع به في تضاعيف الشرح، وتعرف توهّمات الشّارحين المعتزلي والبحراني في غير واحد من المقامات، حيث صرفا كلام الإمام (عليه السلام) عن ظاهره في موارد كثيرة من غير دليل، وأوّلاه عن رأيهما وانحرفا عن وضح السّبيل.

الفصل الثاني: في المجاز.

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: المجاز في الأصل.

مَفْعَلٌ من الجواز والعبور اللَّذَينِ هما من صفات الأجسام التي يصحّ عليها الانتقال من حيّز إلى حيّز، وإطلاقه على المجاز اللفظي للمشابهة، فإنّه جاز وتعدّى عن معناه الحقيقي إلى معناه المجازي، فكأنّه جاز موضعه وتعدّاه، قال الشّيخ عبد القاهر في محكي كلامه عن أسرار البلاغة: إنّه مفعل من جاز المكان يجوزه إذا تعدّاه، نقل إلى الكلمة الجائزة أي المتعدّية مكانها الأصلي، أو

الكلمة المجوّز بها على معنى أنَّهم جازوا بها مكانها الأصلي. انتهى، والظَّاهر أنّه يريدانه مصدرًا إمّا بمعنى الفاعل، أو بمعنى المفعول، هذا ويجوز جعله اسم مكان بمعنى محلّ الجواز، سمّي به الكلمة المخصوصة لكونها بمنزلة محلّ انتقال الذّهن وعبوره من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازيّ، فتأمّل.

المسألة الثانية: المجاز في الاصطلاح:

على ما يفهم بالقياس إلى الحقيقة هي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث هو كذلك لعلاقة، فخرج بقيد الاستعمال ما لم يستعمل، فإنّه لا يسمى مجازًا، كما لا يسمّى حقيقة، وبقولنا: في غير ما وضع له، الحقيقة، وبقيد الحيثيّة مثل لفظ الصّلاة إذا استعملها المتشرّع في الأركان المخصوصة، فإنه وإن كان يصدق عليه أنّه لفظ استعمل في غير ما وضع له لغة، إلّا أن استعماله ليس من هذه الحيثيّة، بل من حيث وضعه لها عندهم، وخرج بالقيد الأخير الغلط، فإنّ استعماله ليس من أجل حصول العلاقة، وربّما أمكن الاستغناء بذلك عن قيد الحيثيّة لإخراج مثل لفظ الصّلاة، لأن استعماله للوضع لا لوجود العلاقة، ولذلك أسقطه بعضهم عن الحدّ.

المسألة الثالثة: المجاز اللغوي والمجاز العقلي:

المجاز إن كان الموصوف به اللفظ المفرد يسمّى بالمجاز اللغوي، وحدَّه ما قدّمناه، وإن كان الموصوف به الجملة يسمّى بالمجاز العقلي واتّصاف الجملة به إنّما هو باعتبار الإسناد والحكم الذي فيها، ولذلك يسمّى أيضًا مجازًا حكميًّا، وإسنادًا مجازيًّا، فعند التحقيق اتّصاف الإسناد والحكم بالحقيقة والمجاز بالذّات من دون واسطة، واتّصاف الجملة بهما بالواسطة، أي لاشتمالها على

الحكم، وبذلك الاعتبار اختلف الأنظار في تعريفه، أي تعريف المجاز العقلي، كاختلافهم في تعريف الحقيقة العقليّة حسبما عرفت سابقًا.

فعرّفه الشّيخ عبد القاهر بأنّه كلّ جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التّأويل، مثاله قوله تعالى:

﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿أَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[2].

وقال في التّلخيص: هو إسناده أي الفعل أو معناه إلى مُلابس له غير ما هو له بتأوّل، أي بنصب قرينة صارفة للإسناد عن أن يكون إلى ما هو له لفظيّة كانت أو معنوية، كاستحالة قيام المسند بالمذكور عقلًا، إذ من البيّن أن الأرض لا يتّصف بإخراج الأثقال؛ لأنّ الإخراج فعل القادر المختار، فالمسند إليه في الحقيقة هو الله سبحانه، وإنّما أُسنِد إلى الأرض لكونه محلًّا له، والحاكم بذلك هو العقل.

قال عبد القاهر: فإذا قلنا مثلا: خطّ أحسن ممّا وشاه الرّبيع وصنعه، كنّا قد ادّعينا في ظاهر اللفظ، أنّ للرّبيع فعلا، وأنّه شارك الحيّ القادر في صحة الفعل منه، وذلك تجوّز من حيث المعقول، لا من حيث اللُّغة، وقال إنّ التّأليف إسناد فعل إلى اسم، أو اسم إلى اسم، وذلك شيء يحصل بقصد المتكلّم لا بواضع اللُّغة، والذي يعود إلى واضعها أن ضرب لإثبات الضرب لغير معين، لا لإثبات الخروج مثلًا، وأنّه لإثباته في زمان ماض، لا لإثباته

(١) إبراهيم: ٢٥.
(٢) الزلزلة: ٢.

في زمان مستقبل، فأمّا تعيين من يثبت له، فذاك أمر يتعلق بمن أزاد ذلك من المخبرين بالأمور المعبّرين عن ودائع الصّدور، الكاشفين عن المقاصد والدّعاوى، صادقة كانت تلك الدّعاوى، أو كاذبة. إذا عرفت ذلك فنقول: إنَّه أي المجاز العقلي والتجوّز في الإسناد في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) كثير كما في الكتاب العزيز.

فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿عِيشَةٍ راضِيَةٍ﴾[1]، وقوله: ﴿يَنْزِعُ عَنْهُما لِباسَهُما﴾[2]، وقوله: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدانَ شِيبًا﴾[3]، وقوله: ﴿جِدارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ﴾[4] وقوله: ﴿وإذا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آياتُه زادَتْهُمْ إِيمانًا﴾[5] وقوله: ﴿فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ﴾[6].

إلى غير ذلك، فإنّ الإسناد في كلّ ذلك إلى غير ما هو له في الحقيقة، ألا ترى أنّ راضية مبنيّة للفاعل، ولكن أُسندت إلى المفعول، فإنّ العيشة مرضيّة لا راضية، والنّزع فعل الله سبحانه نُسب إلى إبليس اللّعين، باعتبار كونه سببًا للأكل من الشجرة السبب للنّزع، ونسبة الجعل إلى اليوم مع كونه مِن فعل الله سبحانه، من باب النّسبة إلى الزّمان، وإسناد الإرادة إلى الجدار تشبيهًا له بالفاعل المريد، وإسناد الزيادة إلى الآيات مع أنّه مِن فعل الحقّ تعالى باعتبار أنّها سبب لها، ونسبة الرّبح إلى التّجارة باعتبار أنّها محلّ له، والأصل: فما

(١) الحاقة: ٢١.
(٢) الأعراف: ٢٧.
(٣) المزمل: ١٧.
(٤) الكهف: ٧٧.
(٥) الأنفال: ٢.
(٦) البقرة: ١٦.

ربحوا في تجارتهم.

ومن كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في الخطبة: «**وَأَجْهَزَ عَلَيْهِ عَمَلُهُ، وَكَبَتْ بِهِ بِطْنَتُهُ**»[1] وفي الكلام: «**تَصْرُخُ مِنْ جَوْرِ قَضَائِهِ الدِّمَاءُ، وتَعَجُّ مِنْه الْمَوَارِيثُ**»[2] وفي الكلام: «**لَقَدْ أَسَرَكَ الْكُفْرُ مَرَّةً والإِسْلاَمُ أُخْرَى، فَمَا فَدَاكَ مِنْ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَالُكَ ولَا حَسَبُكَ**»[3].

وفي الخطبة: «**إِنَّا قَدْ أَصْبَحْنَا فِي دَهْرٍ عَنُودٍ وزَمَنٍ كَنُودٍ**»[4] وفي الخطبة: «**أَرْهَقَتْهُمُ الْمَنَايَا دُونَ الآمَالِ وشَذَّبَهُمْ عَنْهَا تَخَرُّمُ الآجَالِ**»[5] وفيها أيضا: «**وأَنْصَبَ الْخَوْفُ بَدَنَه وأَسْهَرَ التَّهَجُّدُ غِرَارَ نَوْمِه، وأَظْمَأَ الرَّجَاءُ هَوَاجِرَ يَوْمِه وظَلَفَ الزُّهْدُ شَهَوَاتِه**»[6].

إلى غير ذلك ممّا يطّلع عليه المتتبّع الخبير، وبالتّأمّل فيما قدّمنا تعرف وجوه التّجوز فيما ذُكِر. هذا، وينبغي أن يعلم أنّ المجاز العقلي كما يجري في النّسبة الإسناديّة، كذلك يجري في غيرها من النّسبة الإضافيّة والإيقاعيّة، قال الله

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (٣) تحقيق صبحي الصالح: ص٤٨، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٩٤.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (١٧) تحقيق صبحي الصالح: ص٦٠، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢١٥.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (١٩) تحقيق صبحي الصالح: ص٦٢، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢١٧.

(٤) نهج البلاغة، الخطبة: (٣١) تحقيق صبحي الصالح: ص٧٤، نهج البلاغة، الخطبة: (٣٢) تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٤٣.

(٥) نهج البلاغة، الخطبة: (٨٣) تحقيق صبحي الصالح: ص١١٠، نهج البلاغة: (٨٢) تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٣١٠.

(٦) نهج البلاغة، الخطبة: (٨٣) تحقيق صبحي الصالح: ص١١١، نهج البلاغة: (٨٢) تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٣١٢.

سبحانه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾[1] و﴿مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[2] و﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾[3].

ونحو: أجريت النّهر، ونوّمت الليل، ونحوها.

المسألة الرابعة: الاختلاف في المجازات:

اختلفوا في أنّ المجازات هل يلزم فيها نقل الآحاد، أم الاعتبار بوجود العلاقة، وبعبارة أخرى هل اللازم في المجاز نقل خصوصياته من العرب؟ أم يكفي حصول العلم أو الظن من استقراء كلامهم برخصتهم لملاحظة نوع العلاقة في استعمال اللّفظ فيما يناسب المعنى الحقيقي فيقاس عليه كلّما ورد من المجازات الحادثة ولا يحتاج إلى النّقل؟

ذهب جماعة منهم: الفخر الرازيّ والإسفراينيّ على ما حكي عنهما إلى الأوّل، وذهب الأكثرون ومنهم: العلّامة الحِلّي (قدّس سرّه) في التّهذيب والنّهاية، والعميديّ والتفتازانيّ والمرتضى في محكيَّ الذّريعة، والشيخ البهائيّ وتلميذه الشّارح الجواد والحاجبيّ والعضديّ والفاضل القمّيّ (رحمه الله) إلى الثاني.

قال التفتازانيّ: «العلاقة يجب أن يكون ممّا اعتبرتْ العرب نوعها، ولا يشترط النقل عنهم في كلّ جزئي من الجزئيات؛ لأن أئمة الأدب كانوا يتوقّفون في الإطلاق المجازيّ على أنْ ينقل من العرب نوع العلاقة، ولم يتوقّفوا على أن يسمع آحادها وجزئياتها، مثلا يجب أن يثبت أن العرب يطلقون اسم السّبب

(١) النساء: ٣٥.
(٢) سبأ: ٣٣.
(٣) الشعراء: ١٥١.

على المسبّب، ولا يجب أن يسمع إطلاق الغيث على النّبات، وهذا معنى قولهم: المجاز موضوع بالوضع النوعيّ»[1]، وذهب جمع إلى أنّ المدار على المناسبة بين المعنيين بحيث لا يستهجن عرفًا استعماله فيه، وحاصله أنّه كلّما وجد المناسبة يصحّ الاستعمال وإن لم يكن شيء من العلائق المعهودة، وإلّا فلا، ولو كانت هناك علاقة موجودة منها، فالمتّبع هي الحلاوة العرضيّة، فحيثما حصلت يجوز الاستعمال، وهذا هو المختار الموافق للتحقيق.

واستدلّ القائلون بالأوّل بوجوه: **الأول**: إنّ ما لم يُنقل من المجاز خارج عن اللُّغة؛ لأنّ اللُّغة منحصرة في الحقائق، والمجازات اللُّغويّة، وغير المنقول ليس من الأوّل قطعًا، ولا من الثاني؛ لأنّ المجاز اللُّغويّ ما كان المتجوّز فيه صاحب اللُّغة وأهلها، كما أنّ المجاز الشرعيّ ما كان المتجوّز فيه أهل الشرع، والعرفيّ أهل العُرف، وإذا لم يكن النّقل شرطًا فلم يكن المتجوّز صاحب اللّغة، فلا يكون عربيًّا، وهو باطل قطعًا؛ لاشتمال القرآن على المجازات مع أنّه عربيّ مبين، وقد قال الله تعالى: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاه قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾[2].

وفيه أوّلًا: منع كون ما لم ينقل غير عربي، لأن نصّ العرب نصًّا كليًّا على جواز إطلاق اسم الحقيقة على كلّ ما يكون بينها وبينه علاقة معتبرة كافٍ في العربيّة.

وثانيًا: سلمنا ولكن غاية ما ذكر لزوم النّقل في مجازات القرآن، لا مطلق المجازات.

(١) المطول: التفتازانيّ، سعد الدين: ج١ / ص ٣٥٥.
(٢) يوسف: ٢.

وثالثًا: لا نسلم كون القرآن بسبب الاشتمال على غير العربي غير عربي، لأنّ المراد كونه عربي النّظم والأسلوب.

ورابعًا: إنّ هذا مسلم لو كان مرجع الضّمير في إنّا أنزلناه هو القرآن، لم لا يكون المراد البعض المعهود كالسّورة التي هذه الآية فيها بتأويلها بالمنزل، أو المذكور.

الثاني: إنّه لو جاز التّجوز بلا نقل لكان اختراعًا، أو قياسا؛ وذلك لأنّ المفروض أنّ أهل اللُّغة لم يصرّحوا به، فهو إثبات ما لم يثبت منهم، فإن كان بجامع مشترك بينه وبين ما صرّح به مستلزم للحكم، فهو القياس، وإلَّا فهو إثبات ما لم يثبت من العرب، لا هو ولا ما يستلزمه، وهو الاختراع، وكلاهما باطل كما صرّحوا به في مقامه والجواب: أنّا لا نسلِّم أنّه إذا لم يكن بجامع يستلزمه أن يكون اختراعًا، وإنّما يكون اختراعًا لو لم يكن العلاقة المعتبرة عندهم موجودة، وأمّا إذا علمنا بالاستقراء تجويزهم وترخيصهم في الاستعمال بملاحظة العلاقة، فيجوز لنا الاستعمال في كلّ مورد وجد العلاقة، إذًا الإذن الإجمالي كالإذن التّفصيلي، وهو في معنى الوضع، وليس من الاختراع في شيء.

الثالث: إنّه لو لم يكن النقل شرطا للتّجوز وكان وجود العلاقة كافيًا فيه لجاز التّجوز في كلّ صورة وجدت العلاقة بين المعنيين، والتّالي باطل، فالمقدّم مثله، والملازمة ظاهرة، أمّا بطلان التّالي فلأن العلاقة موجودة بين النّخلة والجبل، وبينها وبين الحائط، وهي المشابهة في الارتفاع، وكذلك بين الشبكة والصّيد، وهي المجاورة، وهكذا بين الأب والابن، لكون وجود الأوّل سببًا للثاني مع عدم تجويزهم للتّجوز في شيءٍ من ذلك. وأُجيبُ عنه: بأنّ العلاقة كافية في الصّحة ومقتضية لها، وعدم الجواز في الأمثلة المذكورة إنّما هو لمنع أهل اللُّغة، وهو لا يقدح في اقتضاء المقتضي.

قال العلّامة (رحمه الله) في النّهاية[1]: لا يقال التّعارض بين المقتضي للجواز وهو وجود العلاقة وبين المقتضي للمنع وهو منعهم، لأنّا نقول: جاز أن يكون المقتضي للجواز مشروطًا بعدم ظهور المنع، ومع الظهور ينتفي المقتضي، وردّ بأنّ مرجعه إلى تسليم المقتضي وإبداء المانع مع أنّه لم يقم دليل عليه، إذ لم يصل إلينا نصّ من أهل اللُّغة يفيد المنع، وهو كافٍ في الحكم بعدمه، عملًا بمقتضى الأصل، غاية الأمر أنّهم لم يتجوّزوا بها وهو لا يفيد أن ذلك مستند إلى المانع، بل لعلَّه مستند إلى عدم نقل الآحاد كما يراه الخصم.

فالصّواب في الجواب أن يقال: إنّ العلاقة المصحّحة للتّجوز ليست مطلق العلاقة، بل العلاقة التي اعتبرت العرب نوعها، فالحقّ أنّ المقتضي في المقام غير معلوم.

وتوضيحه أنّ المقتضي للتّجوز ليس مطلق المشابهة والمجاورة والسّببية بل نوع خاصّ منها يقبلها الذّوق السليم والطبع المستقيم، وهو ما كان مأنوسًا في نظر العرف، وهو إنما يكون إذا كان بين المعنيين ارتباط خاصّ وعلاقة مخصوصة، كما يشعر به قولهم: إنّ المجاز ما ينتقل فيه عن الملزوم إلى اللازم، وهذا المعنى مفقود بين النّخلة والحائط والجبل، لانتفاء التّناسب في القطر وإن وجد المشابهة في الارتفاع، وأمّا الشبكة والصّيد فالمجاورة اتفاقيّة ليست معهودة في نظر العرف، بل المعهود في نظرهم تنافر الصّيد من الشّباك، وأمّا الأب والابن فأقرب العلاقات بينهما وآنسها عرفًا هو التّربية والعطوفة، والرّياسة والمرؤسيّة، لا السّببيّة كما هو ظاهر.

(١) ينظر: نهاية الوصول إلى علم الأصول، العلّامة الحِلِّي: ج١/ ص٢٨٠.

واستدلّ القائلون بالثّاني أيضًا بوجوه: **أحدها**: إنّه لو كان النّقل شرطًا لوجب أن يكون أهل اللسان من أئمة الأدب وغيرهم متوقفين في محاوراتهم واستعمالاتهم حتّى يثبت لهم النّقل من الواضع، والتّالي باطل فكذلك المقدّم، ووجه الملازمة واضح، والدّليل على بطلان التّالي هو الاستقراء، فإنّه يظهر من تتبّع كلامهم نظمًا ونثرًا أنّهم يحدثون مجازات في محاوراتهم من دون تخطئة، بل كُلَّما كان أبدع كان أوقع، ويعدّونه في محلّ من القبول، ويزيدون في تحسينه، ويثنون على صاحبه كما هو غير خفيّ.

الثّاني: إنّه لو كان محتاجًا إلى النّقل لحصل الاستغناء عن النظر إلى العلاقة ولما افتقر في التجوّز إليها، واللّازم باطل، بيان الملازمة: أنّ النقل دون العلاقة حينئذ مستقلّ بتصحيحه، والعلاقة بدون النقل غير مصحّح على زعم الخصم، فاستوى في الحالين وجود العلاقة وعدمها، فلا يحتاج إلى النظر إليها، وأمّا بطلان التالي فلإطباق أهل العربية على افتقاره إليه.

الثّالث: إنّه لو كان النقل شرطًا لما وجد التجوّز من دون نقل ضرورة امتناع وجود المشروط بدون شرطه، مع أنّه موجود واقع، ألا ترى إلى استعمال لفظ الصّلاة والزكاة والحجّ في المعاني المحدثة الشرعيّة التي هي مجازات لغويّة، ومن المعلوم أنّ أهل اللُّغة لم يستعملوها فيها مطلقًا لا حقيقة ولا مجازًا، لعدم تعقلّهم لها ومعرفتهم بها، فكيف يتصوّر النقل منهم فيما لا معرفة لهم به؟

أقول: هذه الأدلّة إنّما هي نافعة في ردّ القائلين باشتراط النقل إلّا أنّها غير ناهضة لإثبات ما هو الظاهر من كلام أكثر القائلين بهذا القول المستدلِّين بهذه الأدلّة، من كون المدار في صحّة التجوّز على العلاقات المعهودة حسبما

تطَّلِع عليه بعيد ذلك.

وأمّا القول الثالث: فهو الحقّ الصواب في هذا الباب، وفاقًا لجمع من أُولي الألباب، ويمكن تنزيل كلمات القائِلين بالقول الثاني، أعني القول بثبوت الوضع النوعي للمجازات على ذلك، حيث إنّهم قالوا بأنّ المجاز ما ينتقل فيه من الملزوم إلى اللّازم، وذكروا أنّ اللَّفظ المراد به لازم ما وضع له إن قامت قرينة على عدم إرادته فمجاز، وإلَّا فكناية، فإنّ الظاهر أنّ مرادهم باللزوم هنا ليس اللزوم المصطلح أعني عدم الانفكاك ذهنًا أو خارجًا، ولا من كون المعنى المجازي لازمًا للمعنى الحقيقي هو استحالة انفكاكه عنه، ضرورة أنّه لا يجري إلَّا في قليل من المجازات، بل مقصودهم كما صرّح به غير واحد منهم ويستفاد من أمثلتهم أيضًا: الاتّصال والربط التام بين المعنيين بحيث ينتقل الذّهن من المعنى الحقيقي ولو بمعاونة القرائن إلى المعنى المجازي، وبعبارة أخرى هو أن يكون بين المعنيين علقة شديدة أوجبت كونهما في نظر العقل كالمتّحدين بالذّات، فهذا كلَّه مفيد لكون المدار في صحة التّجوز على حصول العلقة والربط مطلقًا ولو لم تكن من العلاقات المعهودة لكنه قد تكرّر القول من الفاضل القمّي (رحمه الله) في القوانين كغيره بعدم جواز التّعدي من أنواع المجازات المشتملة على العلائق المعتبرة المعهودة إلى غيرها لعدم ثبوت الرّخصة فيه.

وقال العلّامة التفتازانيّ: وأنواع العلائق كثيرة ترتقي ما ذكروه إلى خمسة وعشرين. وظاهرهما كما ترى كون المدار على تلك العلائق المحصورة.

وكيف كان فإن أمكن إرجاع كلام القائلين به إلى ما ذكرنا، وإلَّا فهي دعوى لا تفي بإثباتها بيّنة؛ لأنّ الدليل في المقام مُنحصر في الاستقراء، وغاية

ما تحصّل لنا منه أنّهم استعملوا الألفاظ في غير معانيها لمناسبة وارتباط بينهما، يقبله الطبع من غير مدخلية لخصوص العلائق، والعلاقات المذكورة إنّما تعتبر إذا تضمّنت تلك المناسبة.

ونزيدك توضيحًا ونقول: إنّه لو كان المدار في صِحَّة التجوّز وعدمها على وجود العلائق المعهودة وعدمه، لجاز المجاز كُلَّما وُجِدَ شيء منها، ولم يجز لو لم يوجد. مع أنَّا نرى غالبًا عدم جوازه مع وجودها، ونرى جوازه مع العدم، ألا ترى أنّهم عدّوا من جملة العلائق تسمية الكلّ باسم جزئه وتسمية الجزء باسم كلِّه، مع أنّه لا اطراد في شيء منهما.

ولما رأى بعضهم ذلك ضيَّق المجال، وضاق به الخناق إلى الإطلاق، فاشترط في الأوّل أن يكون للكلّ تركُّب حقيقيّ خارجيّ وكان الجزء ممّا له قوام في تحقق الكلّ، كالرّقبة في الإنسان، والعين في الرّبيئة، ومنع من جواز استعمال سائر الأجزاء في المركبات الحقيقية، وجميع الأجزاء في المركَّبات الاعتبارية، واشترط في الثاني أن يكون بين الجزء والكلّ تركُّب حقيقيّ؛ كالأصابع في الأنامل في قوله تعالى: ﴿**يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ**﴾[1] واليد في الأصابع إلى نصف الكف في آية السرقة، وإلى المِرفق في آية الوضوء، وإلى الزَّند في آية التيمُّم، ومنع من التعدِّي إلى غير المركَّبات الحقيقية.

مع أنه يتجه على شرطه الأوّل وجود المجاز في الجزء والكلّ الذي ليس فيه هذا الشرط أيضًا، فإنّا نرى إطلاقهم لليد على الإنسان مع أنه لا ينتفي الإنسان بانتفائها قال سبحانه: ﴿**ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**﴾[2]

(١) البقرة: ١٩.
(٢) البقرة. ١٩٥.

و﴿ذلِكَ بِما قَدَّمَتْ يَداكَ﴾[1] و﴿تَبَّتْ يَدا أَبِي لَهَبٍ﴾[2] أي خسرت نفسه كما عن مقاتل، وفي الحديث المشهور: «على اليد ما أخذت حتّى تؤدّي» وقال الشّاعر:

خَلِيْلِي أَمْلَكُ مِنِّي بالَّذِي كَسَبَتْ يَدِي وَمَالِيَ فِيْمَا يَقْتَنِي طَمَعُ

وعلى شرطه الثاني أنّا نرى كثيرًا عدم تجويزهم للإطلاق مع وجود هذا الشّرط، فهل تجد أحدًا يقول قطعت إنسانًا إذا قطع يده، أو قلعت إنسانًا إذا قلع عينه ونحو ذلك، وأوضح من ذلك أنّهم جعلوا من جملة العلائق علاقة المحل والحال كما في جرى النّهر، وسال الميزاب، وعلاقة المجاورة كما في ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[3] مع أنّه لا تأتي لك أن تقول: جمعت النّهر والميزاب بإرادة مائهما، أو ضربت القرية أو ضحكت القرية بإرادة أهلها، للاستهجان العرفي، وهذا كُلّه دليل على صِحّة التجوّز كلّما وجد العلاقات المعهودة، ويدلّ على صحتها مع عدمها تجويزهم للتّجوز بأسباب مجهولة العناوين كما في مجازات الحروف التي منها ما تطرق إلى أدوات الاستفهام، كالاستبطاء في قولهم: كم دعوتك، والتعجب في مثل: ﴿ما لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾[4] والتّنبيه على الضّلال في نحو ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[5] وقد صرّح العلّامة التفتازانيّ عند الكلام على هذه المعاني: بأن تحقيق كيفيّة هذا المجاز وبيان أنّه من أيّ نوع من أنواعه، ممّا لم يَحُمْ أحد حوله، فاستبان

(١) الحج: ١٠.
(٢) المسد: ١.
(٣) يوسف: ٨٢.
(٤) النمل: ٢٠.
(٥) التكوير: ٢٦.

لك ممّا حققّنا كلَّه أنّ المدار في المجاز ليس على العلاقات المعهودة وجودًا ولا عدمًا؛ بل على الارتباط والعلاقة التي يحلوها الطبع، ويقبلها الذوق السليم والفهم المستقيم.

المسألة الخامسة: أنواع المجاز:

يظهر لك بالتأمّل فيما حققّناه في المسألة السالفة أنّ العلائق المسوّغة للتجوّز لا تنحصر في عدّ، ولا تنتهي إلى حدّ؛ لأنّه بعد ما كان المدار في المجاز على المناسبة والاستحسان عرفًا، فوجوه التناسب غير مضبوطة، وجهات الحسن غير محصورة، كما هو ظاهر، ولعلّ ذلك هو السرّ في عدم مبالغة الأكثرين في حصر أنواع العلاقات وضبطها، إلَّا أنّ جمعًا منهم حام حول الضبط، وذكر عدّة منها، وادّعى حصرها فيها بالاستقراء، وتراهم مع دعواهم هذه أنّهم في تعيين أصل النّوع مختلفون، وفي العدد المعدود أيضًا غير متّفقين، حيث قلّله بعضهم، وكثّره آخرون، وغاية ما قيل: إنّها خمسة وعشرون.

قال شارح المفتاح في المحكي عن كلامه: اعلم أنّ العلماء قد حصروا العلاقة المعتبرة في المجاز بناء على الاستقراء في خمسة وعشرين نوعًا: **الأوّل**: إطلاق اسم السبب على المسبّب؛ كقوله (عليه السلام): «**بلّوا أرحامكم ولو بالسلام**»[1] أي صلوا، فإنّ العرب لمّا رأت بعض الأشياء يتّصل بالبلّ استعاروا البلّ بمعنى الوصل.

الثاني: بالعكس كقوله: بالعطيّة منّ؛ لأنّ من أعطى فقد مَنَّ.

الثّالث: إطلاق اسم الجزء على الكلّ؛ كقوله تعالى: ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا**

(١) المجازات النبوية، الشريف الرَّضي: ص١٠١.

﴿وَجْهَهُ﴾[1] أي ذاته.

الرّابع: عكسه، كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾[2].

الخامس: إطلاق اسم الملزوم على اللازم، كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾[3] سمّيت الدّلالة كلامًا؛ لأنّها من لوازمه.

السّادس: عكسه، قال الشاعر:

قَوْمٌ إذا حَارَبُوا شَدُّوا إزَارَهُمْ ... دُوْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ باتَتْ بأطْهَارِ

أُريد بشدّ الإزار الاعتزال عن النّساء؛ لأنّ شدّ الإزار من لوازم الاعتزال.

السّابع: إطلاق أحد المتشابهين على الآخر، كإطلاق الإنسان على الصورة المنقوشة، لتَشابههما في الشكل.

الثامن: إطلاق المطلق على المقيّد، كقول الشّاعر:

وَيَا لَيْتَ كُلَّ اثْنَيْنِ بَيْنَهُمَا هَوًى ... مِنَ النَّاسِ قَبْلَ اليَوْمِ يَلْتَقِيَانِ

بمعنى يوم القيامة.

التاسع: عكسه، كقول شريح: أصبحت ونصف الخلق عليّ غضبان، يريد أنّ النّاس محكوم به ومحكوم عليه، فالمحكوم عليه غضبان لا أنّ نصف النّاس على السّوية كذلك.

(١) القصص: ٨٨.
(٢) البقرة: ١٩.
(٣) الروم: ٣٥.

العاشر: إطلاق اسم الخاص على العام، كقوله تعالى: ﴿**وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا**﴾[1].

الحادي عشر: عكسه، كقوله تعالى حكاية عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله): ﴿**وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ**﴾[2]، فلم يرد الكلّ؛ لأنّ الأنبياء كانوا مسلمين قبله.

الثاني عشر: حذف المضاف سواء أقيم المضاف إليه مقامه، كقوله تعالى: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾[3] أي أهلها، أو لا، كقول أبي داود:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِيْنَ امْرَأً ... وَنُورًا تَوَقَّدَ بِاللَّيْلِ نَارَا

وسمّيت هذا مجازًا بالنّقصان، ونحو قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[4] مجاز بالزّيادة.

الثّالث عشر: عكسه، كقول الشّاعر:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعِ الثَّنَايَا ... مَتَى أَضَعُ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

أي: أنا ابن رجل جلا.

الرّابع عشر: تسمية الشيء باسم ماله تعلّق المجاورة، كتسميتهم قضاء الحاجة الذي هو في المكان المطمئن من الأرض بالغائط.

الخامس عشر: تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، قال الله تعالى حكاية عن صاحب يوسف: ﴿**إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا**﴾[5].

(١) النساء: ٦٩.
(٢) الأنعام: ١٦٣.
(٣) يوسف: ٨٢.
(٤) الشورى: ١١.
(٥) يوسف: ٣٦.

السّادس عشر: تسمية الشيء باسم ما كان، كقولنا للإنسان بعد فراغه من الضرب: إنّه ضارب.

السّابع عشر: إطلاق اسم المحلّ على الحال، قال (عليه السلام): **لا يفضض الله فاك**، أي: أسنانك إذ الفم محلّ الأسنان، وقول ابن الحاجب: وللمجاورة يشمل هذا وما بعده والرّابع عشر أيضًا.

الثامن عشر: عكسه، قال الله تعالى: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾[1] أي في الجنة، لأنهّا محل الرحمة.

التّاسع عشر: إطلاق اسم آلة الشيء عليه كقوله تعالى حكاية عن إبراهيم (عليه السلام):

﴿**وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ**﴾[2].

أي ذكرًا حسنًا، أطلق اللسان وأراد به الذكر، واللسان آلته.

العشرون: إطلاق اسم الشيء على بدله، يقال: فلان أكل الدم، أي الدية.

الحادي والعشرون: النكرة تذكر للعموم، كقوله تعالى: ﴿**عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ**﴾[3] أي كلّ نفس، ومنه دع امرئٍ ونفسه، أي كل امرئٍ.

الثاني والعشرون: إطلاق اسم أحد الضدّين على الآخر، كقوله تعالى: ﴿**وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا**﴾[4].

(١) آل عمران: ١٠٧.
(٢) الشعراء: ٨٤.
(٣) التكوير: ١٤.
(٤) الشورى: ٤٠.

الثالث والعشرون: إطلاق المعرّف باللام وإرادة واحده، كقوله تعالى: ﴿**وإِذْ قُلْنَا**﴾[1].

أي بابًا من أبوابها نقلا عن أئمة التفسير.

الرّابع والعشرون: الحذف، كقوله: ﴿**يُبَيِّنُ الله لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا**﴾[2].

الخامس والعشرون: الزيادة، كقوله: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِه شَيْءٌ**﴾[3] وهذه الأنواع معلومة بالاستقراء، ولا يخفى عليك تداخل بعضها»[4].

أقول: ولا يخفى عليك أيضًا المناقشة في كثير من أمثلتها إلَّا أنّ المناقشة في المثال ليست من دأب المحصّلين.

المسألة السادسة: الاختلاف في سبك المجاز عن المجاز:

اختلفوا في سبك المجاز عن المجاز، وهو أن يستعمل اللَّفظ في معنى مجازي لعلاقة بينه وبين المعنى الحقيقي ثم يستعمل في معنى آخر لعلاقة بينه وبين المجاز الأوّل.

ولم أظفر بعد بمن أفرد هذه المسألة استقلالًا بالبحث، ولم أجد عنوانها مستقلًّا في كلام من تقدّم، وإنّما يوجد الإشارة إليها في كلامهم، ويذكرونها استطرادا إذا مَسّتْ حاجتهم إليها من دون أن يكشفوا عن وجهها النّقاب، ويرفعوا عنها الحجاب، والحق فيها هو الجواز، وفاقًا لجمع من الأصحاب منهم العلّامة الحِلِّي

(١) البقرة:: ٣٤.
(٢) النساء: ١٧٦.
(٣) الشورى: ١١.
(٤) المطول، محمد علي: ج١/ ص ٦٩-٧٣.

في (النّهاية) والعميدي في (المنية) والفاضل القمي (رحمه الله) في (القوانين في تعريف الفقه) وذهب قوم إلى المنع منهم صاحب الفصول وصاحب المصابيح.

قال الأوّل: اعلم أنّ العلاقة المعروفة إنّما تعتبر إذا كانت بين المعنى المجازي وبين المعنى الموضوع له، فلا تعتبر إذا كانت بينه وبين معنى مجازي آخر إلّا إذا كانت بحيث توجب العلاقة بينه وبين المعنى الحقيقي، فتعتبر من هذه الحيثيّة، ولهذا تراهم يمنعون سبك المجاز من المجاز، والدّليل عليه عدم مساعدة الطبع، أو الرخصة على الاعتداد بمثل تلك العلاقة لبعدها عن الاعتبار.

وأمّا صاحب المصابيح فإنّه كتب إلى الفاضل القمي (رحمه الله) في جملة اعتراضاته التي أوردتها في حاشية القوانين مشروحة: أنّ في القوانين جوّزتم سبك المجاز من المجاز مع أن المجاز لا يتجوّز منه إجماعًا تحصيلًا ونقلًا من العلّامة في بحث النّسخ من النّهاية، وقد صرّح بذلك جماعة في بحث مفاسده ومحاسنه.

فكتب إليه الفاضل القمي (قده): لا يحضرني النّهاية ولا غيره من كلمات من نسبتم هذا الكلام إليه، والذي يحضرني في الجواب عمّا ذكرت: إنّي لا أجد مانعًا منه، وناهيك في ذلك ما يوجد في كلام الملك العلّام الذي هو في منتهى البلاغة مثل قوله تعالى: ﴿**وُجُوه يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾[1] إذ الظاهر أن كلمة الربّ مجاز عن رحمته وثوابه، ورحمته وثوابه مجاز عن آثار رحمته من الجنة والحور والقصور والثمار والأنهار، ولو لم نقل بذلك فلا بدّ من ارتكاب المجاز في كلمة الناظرة أيضًا، وكذلك قوله تعالى: ﴿**يَقُولُ الْإِنْسَانُ**

(١) القيامة ٢٢.

﴿يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ كَلَّا لَا وَزَرَ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾[1].

فإنّ الظاهر أنّ كلمة الربّ مجاز عن حكمه ومشيّته، والحكم والمشيّة تصيران مستقرًّا للإنسان بسبب مقتضياتهما.

وأمّا ما تمسكت به من قول العلماء فلا يحضرني كلامهم لأفهم مرامهم، ولو فرض صحّة النّقل فلا حجّة فيه، ولعلَّهم أرادوا شيئا آخر، فهل يمكنهم إنكار أن يقول أحد: رأيت أسدًا يرمي مع أنّه رأى رأسه فقط حين الرّمي.

وأورد عليه صاحب المصابيح (رحمه الله) بقوله: ولا يخفى عليك أن ما ذكره من تجويز المجاز عن المجاز مستشهدًا بالآيات وعدم المنع من أرباب اللَّغة في الكتب والمحاورات مردود من جهات:

أما أولًا: فلأن حمل تلك الآيات على سبك المجاز عن المجاز تكلُّف لا حاجة إليه أصلا، بل المجاز الظاهر منها غيره كما هو ظاهر.

وأما ثانيًا: فلأن ما ذكره من عدم كون قول العلماء حجّة لو فرض صحّة النّقل مردود: بأنّ الكلام في المقام في الأمر اللغوي، والمدار فيه على التّوقيف من صاحب اللُّغة، فإذا صرّح أهل اللُّغة بشيء يكون قولهم حجّة بلا إشكال، لحصول الظن منه، والمدار فيه على الظن والظهور، لا سيّما إذا كان مشهورًا كما فيما نحن فيه.

وأما ثالثًا: فلأن المجاز الذي ذكره في قولهم: رأيت أسدًا يرمي، حيث رأى رأسه فقط، فإنما هو من باب المجاز في الإسناد لا المجاز في الكلمة، وكلامنا في الثّاني لا الأوّل. انتهى كلامه.

(١) القيامة: ١٠-١٢.

وأنت خبير بما فيه أما أوّلًا، فلأن دعواه الإجماع المحصّل في المقام أوّلًا مع ادّعائه الشّهرة في آخر كلامه كما ترى. وأمّا ثانيًا، فلأن نسبة دعوى الإجماع إلى العلّامة في النّهاية سهو فاحش، بل الموجود في النّهاية هو أنّ العلّامة بعد ما ذكر الخلاف في أنّ لفظ النسخ هل هو حقيقة في خصوص الإزالة كما في قولهم: نسخت الشمس الظلّ، أي أزالته، أو حقيقة في النّقل والتّحويل، كما في قولهم: نسخت الكتاب، أي نقلت ما فيه إلى كتاب آخر، ومنه تناسخ القرون وتناسخ المواريث، يراد تحويلها ونقلها من وارث إلى آخر، واختار الأوّل تبعًا لأبي الحسين البصري.

قال (رحمه الله) في جملة أدلّته: الثّاني إطلاق اسم النّسخ على النّقل في قولهم: نسخت الكتاب مجاز؛ لأنّ ما في الكتاب لم ينقل حقيقة، وإذا كان اسم النّسخ مجازًا في النّقل كان حقيقة في الإزالة، لعدم استعماله فيما سواهما، قال: وهو حجّة أبي الحسين، ثم تنظر فيه، وقال بعده: واعترض أيضًا بأنّ إطلاق اسم النّسخ في الكتاب إن كان حقيقة بطل كلامكم، وإن كان مجازًا امتنع أن يكون التحوّل مستعارًا من الإزالة، لأنّه غير مزال، ولا يشبه الإزالة، فلا بدّ من استعارته من آخر، وليس إلّا النّقل فكان مستعارًا منه، ووجه استعارته منه أنّ تحصُّل مثل ما للمنسوخ في المنقول إليه يجري مجرى نقله وتحويله، فكان منه بسبب من أسباب التجوّز، وإذا كان مستعارًا من النّقل كان اسم النّسخ حقيقة في النّقل؛ لأنّ المجاز لا يتجوّز من غيره بإجماع أهل اللُّغة، هذا كلامه، ومفاده كما ترى أنّ دعوى الإجماع من قائل مجهول، ومجرّد ذكر العلّامة (رحمه الله) له وسكوته لا يدلّ على رضاه به وثبوت حقّيّته عنده، كيف وقد قال (رحمه الله) في باب الحقيقة والمجاز: إنّ الحقيقة مأخوذة من

الحقّ وهو الثّابت، ثم نُقِل إلى العقد المطابق، لأنّه أولى بالوجود من العقد الغير المطابق، ونُقِل إلى القول المطابق، ثم نُقِل إلى استعمال اللفظ في موضوعه الأصلي، فإنّ استعماله فيه تحقيق لهذا الوضع، فهو مجاز في المرتبة الثالثة من الوضع، هذا بحسب اللُّغة وإن كان حقيقة بحسب العرف. انتهى.

وهو ظاهر بل نصّ في أن استعمال لفظ الحقيقة عنده في المعنى المصطلح من باب سبك المجاز، ومثله العميدي في المنية، ومع ذلك فكيف ينسب دعوى الإجماع إليه، وعلى فرض التنزّل والتّسليم لصحّة النّقل نمنع حجيّة الإجماع لعدم دليل على اعتباره بالخصوص في باب اللُّغات، وإنّما حجيّته منوطة على تمامية دليل الانسداد الذي عنونه علماء الأصول المفيد لحجيّة مطلق الظنون التي من جملة أفرادها ذلك، لحصول الظن منه بقول اللّغوي، لكنّه يتمّ حجة على ما يقول بحجيّة الظنون المطلقة بشرط أن لا يقوم الظن على خلافه، وأمّا مع قيامه على خلافه كما اتفق للفاضل القمي (رحمه الله) حيث ظن بالجواز عن وجه الآيات السابقة وإن كانت غير خالية عن المناقشة، فلا ينهض الإجماع المنقول دليلًا عليه؛ لأنه أمر اجتهادي لا دليل تعبُّديّ.

وبالجملة فالإجماع المدّعى مع كونه فاسدًا في أصله، حيث لم يثبت نقله في كلام عالم يعتدّ به، لا ينهض دليلًا على مثل الفاضل القمي (رحمه الله) مع ظنّه بخلافه فضلًا عن غيره ممّن لا يرى الإجماع المنقول حجة أصلًا فافهم جَيِّدًا.

وأمّا ثانيًا فلأنّ قوله: بأنّ المجاز في قولهم: رأيت أسدًا يرمي، من باب المجاز العقلي لا اللغوي ممّا فساده غني عن البيان، لأنّ الأسد استعارة للرّجل الشّجاع وأريد به رأسه بعلاقة الجزء والكلّ فيكون من باب سبك المجاز، وإسناد الرّؤية

إليه ليس إلى غير ملابسة حتى يكون مجازًا في الإسناد على ما مرّ تحقيقه في المسألة الثالثة، نعم في إسناد الرّمي إلى ضمير الأسد المراد به الرأس التجوّز عقلي إلَّا أنّه مشكل بل غير صحيح، لأنّ الرّمي لا يتصوّر من الرّأس، فلو بدّل الرأس باليد كان سليمًا من العيب والإشكال، فتأمّل فإنّه دقيق.

وأمّا ثالثًا فلأنّه قد صرّح جماعة من اللُّغويّين بتجويز هذا المجاز، منهم الفيروز آبادي في البصائر على ما حكى عنه في الأوقيانوس، والزمخشري في أساس البلاغة في مادّة النّطح حيث روي عنهما ما محصّله: أن النّطح هو تقابل الكبش ذي القرن مع مثله للمضاربة، يقال: نطحه الكبش إذا أصابه بقرنه والنّطيح يقال: للكبش المستقبل مثله للمضاربة والتّناطح، ثم أطلق مجازًا على الصّيد المظاهر على الصيّاد المواجه له بعلاقة المشابهة، فكأنّه يستقبل الصيّاد لينطحه بقرنه وهو مشوم عند الصيّادين، ثم استعمل في الرّجل المشوم بعنوان الاستعارة فيكون مجازًا بمرتبتين. ومنهم شارح القاموس في مادة الرسالة فإنّه بعد ما ذكر أن الرّسالة هو السّفارة قال: ويُطلق بالتوسّع على المكتوب المحمول للسّفير ثم يطلق مجازًا على الكتاب الصّغير فهو مجاز بمرتبتين. ومنهم شارح القاموس أيضًا في لفظ (الرّكوع) حيث ذكر أنّه موضوع لمطلق الانحناء، ثم استعمل مجازًا في عرف الشّرع في الرّكن المخصوص، وربّما يطلق بعلاقة الجزئية والكليّة على نفس الصلاة، إلى غير ذلك ممّا يشتمل عليه كلمات القوم، وأكثرها احتواء لذلك أسرار البلاغة للزّمخشري فراجع إليها تعرف صدق ما قلناه، فإنّ ذكر علماء اللُّغة له وإرسالهم له إرسال المسلَّمات وحكاية أحدهم عن الآخر من دون قدح واعتراض بأن المجاز لا يتجوّز يدلّ على صحّة التجوّز وثبوت ذلك عندهم،

وإن كان يمكن المناقشة في بعض الأمثلة بإرجاع المجاز فيه إلى نفس الحقيقة دون المجاز الأوّل وإبداء العلاقة والمناسبة بينها وبين المجاز الثّاني من دون حاجة إلى توسيط المجاز الأوّل.

وأوضح من الكلّ كلام الخرّيت الماهر البارع أبو المظفّر المطرّزي في شرح مقامات الحريري في شرح لفظ (المقامة) ما نصّ عبارته: المقامة هي المفعلة من المقام، يقال: مقام ومقامة كمكان ومكانة ومنزل ومنزلة، وهما في الأصل اسمان لموضع القيام إلّا أنّهم اتّسعوا فيها فاستعملوها استعمال المكان والمجلس، قال الله تعالى: ﴿**خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا**﴾[1] وقال ابن علس:

وَكَالمِسْكِ تُرْبُ مَقَامَاتِهِم ... وَتُرْبُ قُبُورِهِمُ أَطْيَبُ[2]

ثم كثر حتّى سمّوا الجالسين في المقامة مقامة كما سمّوهم مجلسًا، قال زهير: وفيهم مقامات حسان وجوههم. وقال مهلهل:

نُبِّئتُ أَنَّ النَّارَ بَعْدَكَ أُوْقِدَتْ ... وَاسْتَبَّ بَعْدَكَ يَا كُلَيْبُ المَجْلِسُ[3]

إلى أن قيل لما يقام فيها من خطبة أوعظة أو ما أشبهها: مقامة، كما يقال له: المجلس، يقال: مقامات الخطباء ومجالس القصّاص وهذا من باب إيقاعهم الشيء على ما يتّصل به ويتكثّر ملابسته إياه، أو يكون منه تسبّب، ومن ذلك تسميتهم السّحاب سماء، قال الله تعالى: ﴿**وأَنْزَلْنا مِنَ السَّماءِ ماءً طَهُورًا**﴾[4]، ثم كثر حتّى قيل للمطر: سماء، قال الشّاعر:

(١) مريم: ٧٣.
(٢) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي: ج١٩/ ص٣٤٩.
(٣) الأمالي، إسماعيل بن القاسم القالي: ج١/ ص٩٥.
(٤) الفرقان: ٤٨.

إذا سَقَطَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابَا

وقالوا: ما زلنا نطأ السماء حتّى أتيناكم.

ومنه (الحياء) في قول الرّاعي:

فَقُلْتُ لِرَبِّ النَّابِ خُذْهَا ثَنِيَّةً وَنَابَ عَلَيْهَا مِثْلُ نَابِكَ فِي الحَيَا[1]

وذلك أنّ الحياء اسم للمطر لأنّه يحيي البلاد والعباد، ثمّ سمّوا النّبات حيًّا لأنّه يكون بالمطر، ثم اتّسعوا فسمّوا الشّحم والسّمن حيًّا، لأنّهما يكونان من النّبات وهو الذي أراده الرّاعي في قوله. وهذا باب واسع المجال طويل الأذيال. انتهى كلامه.

ومثله أبو البقاء قال عند بيان معنى الحقيقة والمجاز ما عبارته: ولفظة الحقيقة مجاز في معناها فإنّها فعيلة مأخوذة من الحقّ، والحقّ بحسب اللُّغة الثّابت، لأنّه نقيض الباطل المعدوم، والفعيل المشتق من الحقّ إن كان بمعنى الفاعل كان معناه الثّابت، وإن كان بمعنى المفعول كان معناه المثبت، نقل من الأمر الذي له ثبات إلى العقد المطابق للواقع، لأنّه أولى بالوجود من العقد الغير المطابق، ثم نقل من العقد إلى القول المطابق لهذه العلَّة بعينها، ثم نقل إلى المعنى المصطلح وهو اللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب، والتّاء الدّاخلة على الفعيل المشتق من الحقّ لنقل اللَّفظ من الوصفية إلى الاسميّة الصّرفة، قال: وكذا المجاز مجاز في معناه فإنه مفعل من الجواز بمعنى العبور، وهو حقيقة في الأجسام، واللفظ عرض يمتنع عليه الانتقال من محل إلى آخر، وبناء مفعل مشترك بين المصدر والمكان، لكونه

(١) معجم البلدان، الحموي: ج٣/ ص٣٠.

حقيقة فيهما، ثم نقل من المصدر أو المكان إلى الفاعل الذي هو الجائز، ثم من الفاعل إلى المعنى المصطلح، وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له يناسب المعنى المصطلح بحسب التخاطب. انتهى، فافهم واغتنم.

المسألة السابعة: المجاز بالذات:

اعلم أنّ المجاز بالذّات لا يدخل إلّا على أسماء الأجناس، ونعني بها ما وضع لمفهوم غير مشخص ولا يتعلّق معناه بغيره، سواء كان اسم عين كأسد ورجل، أو اسم معنى كقتل وقيام وقعود، وأمّا غيرها فلا يتّصف بالمجاز بالذّات.

أمّا الأعلام الشّخصية فلأنّ المجاز مشروط بالعلاقة بين الأصل والفرع، وليست موجودة في الأعلام، ولذلك قالوا في باب الاستعارة: إنّها لا تكون علمًا من حيث إنها تقتضي إدخال المشبه في جنس المشبّه به بجعل أفراده قسمين: متعارفًا وغير متعارف، ولا يمكن ذلك في العلم، لأنّه يقتضي التشخّص ومنع الاشتراك المنافي للجنسيّة المعتبرة في الاستعارة، نعم لو تضمّن العلم نوع جنسيّة تأويلًا بسبب اشتهاره في وصف من الأوصاف، يجوز حينئذ استعارته، كحاتم المتضمّن للاتّصاف بالجود، فإنّه يجوز أن يشبّه شخص بحاتم في جوده ويتأوّل في حاتم فيجعل كأنّه موضوع للجواد المطلق، سواء كان ذلك الفرد المعروف أو غيره، فيكون إطلاقه على الفرد المتعارف حقيقة، وعلى غيره استعارة، كما تقول: رأيت اليوم حاتما، وأمّا الأسماء المشتقّة من الفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة والزّمان والمكان والآلة فإنّما يدخل فيها المجاز باعتبار المشتقّ منها، وكذلك الأفعال، ومن هنا قالوا: إنّ الاستعارة في الأفعال وسائر المشتقات تبعيّة، كما في قولهم نطقت الحال بكذا، فإنّه استعير النّطق أوّلًا للدّلالة بعلاقة المشابهة في

إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذّهن، أو تجوّز به عنها بعلاقة اللزوم، إذ الدلالة لازمة للنطق فيكون مجازًا مرسلًا، ثم اشتق منه نطقت بمعنى دلّت، فيكون الاستعارة والمجازية في المصدر أصليّة، وفي الفعل تبعيّة، وإن كان لا تجوز في الفعل بالذّات، لبقاء النّسبة على حالها، وقرينة المجاز هو الفاعل، إذ الحال ليس من شأنها النطق، بل الدلالة، ويجري ما ذكرناه كُلّه في قولنا: الحال ناطقة بكذا، وهكذا سائر المشتقّات.

وأمّا الحروف فلما لم تكن معانيها مستقلَّة بالمفهوميّة لم يدخلها الحقيقة والمجاز بالذّات، لأنّهما من أوصاف المعاني المستقلة وعوارضها، وإنّما تدخلان فيها باعتبار متعلقاتها، والمراد بمتعلقاتها ما للحروف تعلق بها باعتبار معانيها.

قال صاحب المفتاح: المراد بمتعلّقات معاني الحروف ما يعبّر بها عنها عند تفسير معانيها، مثل قولنا: (من) معناها ابتداء الغاية، و(في) معناها الظرفية و(كي) معناها الغرض، فهذه ليست معاني الحروف، وإلَّا لما كانت حروفًا بل أسماء؛ لأنّ الاسميّة والحرفيّة، إنّما هي باعتبار المعنى، وإنّما هي متعلقات لمعانيها أي إذا أفادت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني إلى هذه بنوع استلزام، فالمقصود أنّ الحروف تتّصف بالحقيقيّة والمجازية باعتبار متعلقات معانيها تبعًا إياها، فقولنا: زيد في الدّار حقيقة، وقولنا: زيد في نعمة مجاز، وكذلك ضربته للتّأديب حقيقة، وقوله تعالى: ﴿**فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا**﴾[1] مجاز، حيث شبّه ترتب كونه عدوًّا وحزنًا على الالتقاط

(١) القصص: ٨.

بترتب العلة الغائية للالتقاط عليه، ثم استعمل في المشبّه اللام الموضوعة للدّلالة على ترتب العلّة الغائية الذي هو المشبّه به، فجرت الاستعارة أولًا في العِلِّيَّة والغرضيّة، وبتبعيّتها في اللّام كما مرّ في: نطقت الحال، فاللام استعارة لما يشبه العِلِّيَّة.

خاتمة لمباحث الحقيقة والمجاز:

اعلم أنّك بعد ما أحطت خبرًا بما قدّمناه في تعريف الحقيقة والمجاز تعريف جواز الواسطة بينهما نظرًا إلى أنّهما لمّا كانا أمرين وجوديين غير مجتمعين في محل واحد من جهة واحدة ولم يكونا متضايفين، يكون التّقابل بينهما تقابل التّضاد، ومقتضاه جواز خلوّ المحلّ عن الضدّين كما لا يخفى، فعلى هذا يجوز عدم اتّصاف اللفظ بشيء، من الحقيقة والمجاز بلا إشكال، وقد اشتهر التّمثيل لذلك في كلام الأصوليّين باللفظ قبل أن يكون مستعملًا في الموضوع له وغيره، فإنه لا يكون حقيقة ولا مجازًا لظهور اعتبار الاستعمال في حدّيهما.

قال بعض المحققين: إنّ المراد من ذلك أنّ اللفظ حين الوضع قبل أن يكون مستعملًا ليس بحقيقة ولا مجاز، لا أنّ المستعمل حال عدم الاستعمال خارج عنهما بل هو حينئذ حقيقة ومجاز؛ حقيقة بالنّسبة إلى ما وضع له واستعمل فيه، مجاز بالنسبة إلى ما استعمل فيه ولم يوضع له، ألست تقول في الأسد إنّه حقيقة في الحيوان المفترس مجاز في الرّجل الشجاع وهكذا في كلّ لفظ لفظ فعلى هذا فما من حقيقة ولا مجاز إلّا وقد كان قبل الاستعمال واسطة. انتهى.

وربّما عدّ منها الألفاظ التي يقصد بها أنفسها لا معانيها الموضوعة لها، كما يقال:(ضرب) فعل ماض، و(من) حرف جرّ، و(أين) حرف استفهام، فإنّها

ليست بحقيقة ولا مجاز، لانتفاء الوضع والتّأويل فيها، بل إنّما أطلق اللفظ ليحضر في ذهن السّامع ثم يحكم عليه بشيء من لوازمه.

قال السّيد المحقق الكاظمي في شرح الوافية فهو بهذا الاستعمال لا يتّصف باسميّة ولا فعليّة ولا أفراد ولا تركيب ولا حقيقة ولا مجاز، لأخذ المعنى في ذلك كُلّه. انتهى.

وربّما يعدّ منها الأعلام الشّخصيّة كما عدَّه العلّامة الحِلِّي (قدّس سرّه) في النّهاية والمحقّق الكاظميّ والآمديّ، وربّما حُكيَ عن الرازيّ والبيضاويّ وغيرهما، واستدلّوا عليه بأنّ الحقيقة إنّما يكون عند استعمال اللفظ فيما وُضِعَ له أوّلًا، والمجاز في غير ما وُضِعَ له أوّلًا، وذلك يستدعي كون الاسم الحقيقي والمجازي موضوعًا في وضع اللُّغة لشيء قبل هذا الاستعمال، وأسماء الأعلام ليست كذلك فإن مستعملها لم يستعملها فيما وضعها أهل اللُّغة له أوّلًا، ولا في غيره، لأنّها ليس لها وضع سابق، مضافًا إلى أنّ مستعملها لم يلاحظ في مسمّياتها علاقتها لمسمّياتها اللُّغويّة، فلا تتّصف بشيء من الحقيقيّة والمجازيّة.

أقول: والإنصاف أن ذلك لا يخلو عن إشكال، لأن مقتضى حصرهم لأقسام الحقيقة في الثّلاثة المشهورة أعني اللُّغويّة والشرعيّة والعرفيّة وإن كان يفيد خروجها عنها كخروجها عن المجاز.

أما الشرعية فواضح. وأما اللُّغويّة فلأن واضعها واضع اللُّغة، ومعلوم أنّ الأعلام ليست كذلك، إذ لكلّ منها واضع مخصوص على أنّ الحقيقة اللُّغويّة إنما وضعها واضع اللُّغة لتأليف محاورات أهل اللُّغة، ولا يختصّ بأناس دون أناس، وهذه ليست كذلك، مع أنّها لا تختصّ بلغة دون لغة ولا تزال تتجدّد.

وأمّا العرفيّة العامّة فلأنّها بالاشتهار والتعيّن والأعلام بالتشخيص والتعيين والعرفيّة ليس لها واضع معيّن بخلاف الأعلام.

وأمّا العرفية الخاصّة فلتصريحهم بأنّ الوضع فيها من قوم أو فريق يشتركون في فنّ أو صنعة، والأعلام ليست كذلك، لكون الوضع فيها من واحد غالبا مضافًا إلى أنّ العرفية الخاصّة إنّما تكون حقيقة لو كان المستعمل لها من أهل ذلك الاصطلاح، فإن الفعل مثلا إذا استعمله غير النّحاة فيما يقابل الاسم والحرف يكون مجازًا، لكونه مستعملًا في غير ما وضع له في اصطلاح التّخاطب، بخلاف الأعلام فإنّها لا تختص باصطلاح دون اصطلاح، ولكنّها مع ذلك كُلّه لا يبعد القول بكونها حقيقة لصدق حدّه عليها، فلا بدّ أن تجعل قسمًا رابعًا وتسمّى بالحقيقة العلميّة.

ولذلك أورد العميدي في شرح التّهذيب على القائلين بالخروج بأن أكثر الأعلام منقولة عن معان وضعها لها أهل اللُّغة، وما مثّل به وهو زيد وعمرو موضوعان لغة، فإنّ زيدا مصدر زاد وعمرًا مصدر عمر، وكونها مستعملة لا فيما وضعها له أهل اللُّغة ولا في غيره محال، لاستحالة ثبوت واسطة بين هذين القسمين.

قال: والحقّ إنّ الأعلام بعد استعمالها حقائق بالنّظر إلى وضعها الجديد، وأمّا بالنّظر إلى اللُّغة فليس حقائق ولا مجازات وإن كانت منقولات عن معان وضعها لها أهل اللُّغة، لأنّ واضعها أعلامًا لم يستعملها في معانيها اللُّغويّة، ولم يلاحظ في مسمّياتها علاقتها بالمسمّيات اللُّغويّة، وقبل استعمالها ليست حقائق ولا مجازات فيما هي أعلام عليه مطلقًا. انتهى.

مع أنّه يمكن إدخالها في العرفيّة الخاصّة، إذ الظاهر أنّه لا يعتبر فيها صدور الوضع عن قوم أو طائفة كما توهمه بعضهم، بل يكفي صدوره من بعض ولو واحدًا، كيف والحقيقة الشّرعيّة على القول بثبوتها ليست، إلَّا من العرفية الخاصّة، مع أنّ واضعها ليس إلَّا الشّارع.

وأمّا القول بأنّ العرفيّة الخاصّة إنّما تكون حقيقة إذا كان المستعمل من أهل الاصطلاح فممنوع، بل الظاهر أنّه إذا استعمله في كلام أهل ذلك الاصطلاح غيرهم ممّن تابعهم في ملاحظة ذلك الوضع كان حقيقة كما هو الشّأن في جميع الحقائق، من غير فرق هذا كُلّه في الأعلام الشّخصيّة، وأمّا الأعلام المغلبة في العرف العام كالبيت والنّجم، أو في العرف الخاصّ كالكتاب لكتاب سيبويه فمن العرفيّة العامّة والخاصّة بلا ريب، كما أنّ الأعلام الجنسيّة كأسامة وثعالة لا كلام في أنّها من الحقائق اللُّغويّة.

الفصل الثالث: في المشترك وفيه مسائل:

المسألة الأولى: في تعريفه:

وقد عرّف بوجوه أسدّها ما في النّهاية قال: هو اللفظ المتناول لعدّة معان من حيث هي كذلك بطريق الحقيقة على السّواء، فبالقيد الأول خرجت الألفاظ المتباينة، وبالثاني العلم، وبالثالث المتواطي، وبالرّابع ما تناوله للبعض حقيقة وللبعض مجازًا، وبالخامس المنقول. انتهى كلامه رفع مقامه.

أقول: والظاهر أنه لا حاجة في إخراج المتواطي إلى قيد الحيثيّة، لكفاية القيد الثاني مؤنته، إذ المتواطي إنّما وضع لمعنى واحد كلي متناول لأفراد عديدة مندرجة تحته، وليس له معان متعددة حتّى يدخل في هذا القيد،

ويخرج بالقيد الثالث، اللهمّ إلَّا أن يراد بالمعاني المتعددة تلك الأفراد العديدة ويكون المقصود حينئذ أن المتواطي لفظ متناول لأفراد متعددة لكن تناوله لها ليس من حيث إنّها متعددة بل من حيث اندراجها تحت مفهومه العام، وهو مع ما فيه من التكلّف كما ترى موجب لانتفاض الحدّ بالتّثنية والجمع كرجلين ورجال، فلا بدّ على ذلك أن يضمّ إليه ما يدلّ على كون التناول على سبيل البدل، وبعد اللتيا واللّتي فالأولى أن يعرّف بأنّه اللفظ الواحد الموضوع لمعان متعددة من غير ملاحظة النّسبة في الوضع الثّاني مع الوضع الأوّل ولا اشتهار فيه مع هجر الأوّل. فيخرج بالقيد الأول الألفاظ المتباينة، وبالقيد الثّاني العلم والمتواطي فإنّ معناهما واحد وإن كان للثاني أفراد عديدة، واللفظ الذي حقيقة في معنى ومجاز في آخر كلفظ الأسد، وبالقيد الثالث المنقول، وبالرّابع المرتجل، ويمكن الاستغناء بالرّابع عن الثالث، لأنّ المعنى الأوّل فيه أيضًا مهجور كما أن الثّاني مشهور فافهم جيدا.

المسألة الثانية: الاختلاف في أماكن الاشتراك وعدمه:

اختلفوا في إمكان الاشتراك وعدمه والحق هو الإمكان؛ لأنّه واقع فيكون ممكنًا، أمّا الكبرى فظاهر، وأمّا الصّغرى فلما سنبيّنه في المسألة الآتية، وأيضا لا امتناع في أن يضع قوم لفظا لمعنى ثم يضعه آخرون لآخر، ويشيع الوضعان فيحصل الاشتراك، هذا فيما لو تعدّد الواضعون، وأمّا في صورة الاتحاد فربّما يكون غرض المخاطب بالكسر إعلام المخاطب ما في ضميره على سبيل الإجمال كما يتعلّق غرضه بالإعلام على سبيل التّفصيل، فاقتضت الحكمة وضع المشترك طلبا لفائدة العلم الإجمالي كما اقتضت وضع المنفرد طلبا لفائدة العلم التّفصيلي.

واحتجّ القائلون بالامتناع بأنّه مع ذكر القرينة يكون تطويلًا بلا طائل، وإلّا كان مخلًّا بالتّفاهم المقصود من وضع الألفاظ؛ توضيحه: إنّ القصد بالوضع إعلام ما في الضمير وهو إنّما يحصل لو كان اللفظ الواحد له معنى واحد، ومع تعدُّد المعاني لا يفهم المخاطب فيختل الفائدة، وفيه أنّا لا نُسلِّم اختلال التّفاهم والعراء عن الفائدة مع الخلو عن القرينة، لما مرّ من أنّه ربّما يكون الغرض من إلقاء الكلام هو الإعلام على سبيل الإجمال دون التّفصيل، فلا ينتفي الفائدة في إطلاقه رأسًا، ولا نُسلِّم استلزام القرينة التطويل بلا طائل، إذ ربّما يتعلّق للمتكلم غرض بذلك، كأن تكون القرينة معلومة عند من يطلب المتكلّم إفهامه بالخطاب مجهولة عند غيره من السّامعين الذين لا يريد إفهامهم وهو واضح.

فقد ثبت منه ضعف القول بالامتناع، وأضعف منه ما حكي عن شرذمة من القول بالوجوب، مستدلًّا بما وهنه أبين ممّا مر، نعم قد يقال: بالوجوب بمعنى كون الاشتراك مقتضى الحكمة لقضائها بوجود المجملات في اللُّغة نظرًا إلى مسيس الحاجة إليها في بعض الأحوال، ولما فيه من فوائد أُخر لفظية أو معنويّة ولا بأس به.

المسألة الثالثة: الاختلاف في وقوع الاشتراك:

اختلف المجوّزون للاشتراك في وقوعه، والحقّ هو الوقوع لنا أنّ القرء موضوع للطهر والحيض، والجون للأبيض والأسود معا على البدل من غير ترجيح، ويدل عليه أن المخاطب إذا سمعه يبقى متردّدا ولم يسبق ذهنه إلى أحدهما، ولا إليهما فكان مشتركًا إذ لو كان حقيقة في أحدهما مجازًا في الآخر أو

متواطئًا لم يكن له تردُّد، احتجّ المانع بما تقدّم من اختلال الفهم، وما يُدّعى كونه من هذا القبيل فهو إمّا متواط أو حقيقة ومجاز كالعين، فإنّه وضع أوّلًا للجارحة المخصوصة، ثم أطلق مجازًا على الدّينار بعلاقة الصفا والعزة، ثم على الشمس بعلاقة الصّفا، ثم على الماء بتلك العلاقة وهكذا. وجوابه يعلم ممّا مرّ مضافًا إلى التعسّف والتكلّف في تأويل الواقع بغيره، لعدم الدّاعي إليه، وعدم وجود العلاقة المعتبرة في أكثر الموارد، وعلى تقدير وجودها كما في المثال المذكور على تقدير تسليمها فهو مستلزم لسبك المجاز عن المجاز، وقد علمت فيما سبق إنكار الأكثر له، والظاهر أنّ القائل بجوازه لا أراهم يجوّزونه بهذا المقدار؛ لأنّ القول بجواز سبك سبعين مجازًا ممّا يشمئزّ منه الطباع، وغاية ما ثبت من الأدلة في مقامه هو جواز سبك المجاز عن المجاز، وأمّا سبك المجاز عن المجاز عن المجاز وهكذا فلم يدل عليه دليل، ومع عدمه فيحكم بالعدم بمقتضى توقيفيّة اللغات واحتياجها إلى الإذن والتّرخيص من صاحب اللُّغة.

المسألة الرابعة: هل ثبت الاشتراك في القرآن؟

بعد ما قلنا بثبوت الاشتراك في اللُّغة هل هو ثابت في القرآن؟ الحق ذلك لقوله سبحانه: ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ**﴾[1]..، ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ**﴾[2] أي أقبَلَ وأدبَر. وخالف فيه شاذّ مُستدلًا بمثل ما مرّ من أن المقصود منه إن كان هو الإفهام فإما أن يكون مع القرينة المتعيّنة للمراد أم لا، والأوّل تطويل بلا فائدة لأنّه يكفي أداء المقصود والتعبير عنه بمنفرد،

(١) البقرة: ٢٢٨.
(٢) التكوير: ١٧.

والثاني تكليف بما لا يطاق؛ إذ طلب فهم معنى من لفظ يدلّ عليه وعلى غيره بالسّوية تكليف بالمحال، وإن كان المقصود منه عدم الإفهام كان عبثًا قبيحًا على الحكيم المتعال.

والجواب باختيار الشقّ الأوّل ومنع لزوم التطويل بلا فائدة، فإن ذكر الشيء مجملًا ثم مبيّنًا يكون أوقع في النفس كما تقرّر في البلاغة، ثم باختيار الشقّ الثّاني ومنع لزوم التكليف بما لا يطاق؛ لأنّه إنّما يلزم لو كان مكلّفًا بالمعرفة التّفصيليّة لا مطلقًا، كما في أسماء الأجناس، هذا فيما لو كان المشترك الغير المبيّن متعلّقا بغير الأحكام، وإذا كان متعلّقا بها فيفيد استعداد المكلّف للامتثال إذا بين يطيع بالعزم على الامتثال ويعصي بالعزم على خلافه، كذا قيل، ولكنّه مبني على المجازاة بالعزم مثوبة وعقوبة، وفي بعض الأخبار دلالة عليه إلَّا أنه بعد محل كلام ويأتي تحقيقه في شرح الخطبة الشقشقية.

المسألة الخامسة: اختلاف الأصوليين في جواز استعمال اللفظ المشترك:

اختلف الأصوليّون في جواز استعمال اللَّفظ المشترك في أكثر من معنى واحد، وبعبارة أخرى اختلفوا في أنه هل يجوز إرادة أكثر من معنى من معاني المشترك في إطلاق واحد بأن يقال: رأيت عينًا، ويراد عين جارية وعين باكية، أو يقال: القرء من صفات النّساء ويراد أنّ الطهر والحيض من صفاتهنّ؟ فذهب قوم إلى الجواز منهم العلَّامة الحلِّي (قدس الله روحه) والشّارح البحراني وصاحب المعالم وسلطان العلماء وحكي عن البيضاوي والعبري وصاحب جمع الجوامع، ونسبه العلَّامة في النّهاية إلى الشّافعي والقاضي أبي بكر والجبّائي والقاضي عبد الجبار والسّيد المرتضى، وقال آخرون بالعدم

بمعنى أنه لا يجوز مطلقًا أي مفردًا وتثنية وجمعًا لا نفيًا ولا إثباتًا ولا حقيقة ولا مجازًا. وهو الحقّ وإليه ذهب المحقّقون منهم الفاضل القمي وصاحب الفصول وشريف العلماء والسّيد إبراهيم القزويني وشيخنا السّيد السّند السّيد حسين قدس الله رمسه، وحكي عن أبي هاشم والكرخيّ وأبي حنيفة والغزالي وأبي الحسين وأبي عبد الله البصريّين وفخر الدّين الرازيّ.

ثم اختلف المجوّزون على أقوال: أحدها: إنّه بطريق الحقيقة وهو مقتضى إطلاق الأكثر. وثانيها: إنّه بطريق المجاز، وهو اختيار العلَّامة في التّهذيب والشارح البحراني. وثالثها: كونه مجازًا في المفرد وحقيقة في التثنية والجمع وهو مختار صاحب المعالم، ويظهر من العلَّامة في النّهاية جنوحه إليه حيث فرَّق بين المفرد والجمع مع جريان دليله الذي استدل به للجمع في التثنية حسبما تعرفه بعد ذلك إن شاء الله.

وأمَّا التّفصيل بين النفي والإثبات بالجواز في الأوّل والمنع في الثّاني، فهو المحكي في النّهاية وغيره عن بعض الأصوليّين.

لنا على عدم جوازه في المفرد مطلقًا حقيقة أن الحقيقة حسبما عرفت سابقًا عبارة عن استعمال اللَّفظ فيما وضع له أي فيما عيّن وخصّص اللَّفظ بإزائه، فإذا وُضِعَ لَفْظٌ لمعنيين مثلا فمقتضى كلّ وضع أن لا يستعمل إلَّا في المعنى الذي وضع اللَّفظ بإزائه فإذا أطلق اللَّفظ وأريد أحدهما صحّ الاستعمال على ما هو قضيّة أحد الوضعين وإن أطلق وأريد به كلاهما لم يصحّ، لأنّ قضيّة كلّ من الوضعين أن لا يراد منه المعنى الآخر، وبعبارة أخرى الاستعمال إنّما هو تابع للوضع، والواضع إنّما وضع اللفظ لمعنى ثم وضعه هو أو غيره

لمعنى آخر، فاستعماله فيهما كليهما خلاف وضعه.

وربّما يستدل أيضًا بأن عدم الوجدان دليل على عدم الوجود فيما كان مظنّة له، فإنّ الاستعمال فيهما لو كان جائزًا لوجد في نظم أو نثرًا وكتاب أو سنّة أو خطاب أو محاورة، ولا أقل من مثال واحد، فحيث لم يوجد بعد الاستقراء التّام حصل منه الظن القوي بعدم الجواز، وهو حجّة في مباحث الألفاظ لا يقال هذا كُلّه مسلم في الإثبات، وأمّا النفي فلا، لظهور أن النكرة المنفيّة مفيدة للعموم، فتشمل المعنيين فصاعدا؛ لأنَّا نقول: إنّ النفي متوجه إلى الإثبات فإن أريد من المثبت معنى واحد يفيد النفي عموم نفي أفراد ذلك المعنى الواحد، وإن أريد معنى متعدد يفيد عموم نفي أفراد المتعدِّد، وإذا ثبت أن المشترك معناه أحد المعاني لا المعنيان لم يكن أثر النفي راجعًا إلَّا إليه، وبعبارة أخرى العموم الذي يفيده النفي غير العموم المتنازع فيه إذ ما يفيده هو عموم جميع مصاديق مسمّى واحد، والمتنازع فيه هو جميع المسمّيات وبينهما بون بعيد.

ولنا على عدم جوازه في المفرد مجازًا انتفاء العلاقة المعتبرة المصحّحة للتجوّز، ويتضح ذلك بإبطال ما زعموه من العلاقة حسبما سنشير إليه إن شاء الله.

ولنا على عدم جوازه في التثنية والجمع حقيقة أن المتبادر المنساق إلى الأذهان من التثنية والجمع مثلًا هو فردان أو أفراد من ماهيّة واحدة، فإذا سمعنا قول القائل رجلان أو عالمان مثلا تبادر إلى أذهاننا فردان من ماهيّة المفرد المذكر العاقل المتّصف بالرجولية أو العلم، وأمّا كون الفردين من ماهيّتين باعتبار

اتفاقهما في مجرّد الاسم فغير متبادر، بل المتبادر غيره، وقد مرّ أن التبادر علامة الحقيقة وتبادر الغير علامة المجاز، فعلى هذا يكون قولنا: (عينان) حقيقة في فردين من ماهية واحدة، لا يقال: إنّ التّبادر في المثال المذكور من جهة كون الوضع فيه واحدًا لأنّا نقول: نفرض الكلام فيما تعدّد فيه الوضع مثل مسلمين، فإن لفظ مسلم له وضعان علميّ ووصفيّ، ومع ذلك فالمتبادر عند إطلاق لفظ مسلمين فردان من الماهيّة الواحدة، أي الشّخصان المتّصفان بالإسلام، لا المسمّيان بمسلم، وبذلك ظهر فساد ما توهّمه صاحب المعالم من أن الظاهر اعتبار الاتفاق في اللفظ دون المعنى في المفردات، مضافًا إلى أن الأمر في المقام دائر بين المجاز والاشتراك اللفظي لأن التثنية حقيقة في المتفقين في المعنى اتفاقًا، وليس قدر جامع بينه وبين المتّفقين في اللفظ يكون مناط الاستعمال، فلا بدّ إمّا من القول بكونها مشتركة بينهما بالاشتراك اللفظي، وإمّا من القول بكونها مجازًا في الثاني وحقيقة في الأوّل فقط، والمجاز خير من الاشتراك على ما برهن في الأصول، وبما ذكرنا يظهر الكلام في الجمع حرفا بحرف.

ولنا على عدم جوازه فيهما مجازًا ما نبّه به بعض الأفاضل من أن ذلك إمّا بالتّصرف في مدلول المادة أعني المفرد، وقد ظهر فساده فيما قدمنا، أو بالتّصرف في الأداة باستعمالها مجازًا في إفادة التعدّد في لفظ المفرد، فيزاد بحسب كلّ معنى أو في إفادته بالنّسبة إلى ما أريد من المادّة وما لم يرد منها، وكلاهما ممّا لا يساعد الطبع والاستعمال على جوازه، فإنّ معاني الحروف إنّما تعتور على المعنى الذي أريد من مدخولها، دون لفظه أو معنى آخر لم يرد من مدخولها، ألا ترى أنّ اللام مثلًا في قولك: (العين) للإشارة إلى ما أريد من لفظ العين كالباصرة، ولا يصحّ

أن يراد بها الإشارة إلى اللفظ أو إلى معنى آخر لم يقصد في الاستعمال كالجارية، وكذلك التّنوين في قولك: (عين)، وعلى هذا القياس بقية اللواحق.

وأمّا حجج سائر الأقوال وفسادها فتظهر بإيراد ما أورده الشّارح البحراني واتباعه بما يلوح عليه من وجوه النّظر.

فأقول: قال الشّارح بعد ما ذكر الخلاف في المسألة:

حجّة المجوّزين من وجهين: **أحدهما**: إنّ الصّلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار، ثم إنّ الله تعالى أراد بهذه كِلا معنييها في قوله: ﴿**إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ**﴾[1].

الثّاني: قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّماواتِ ومَنْ فِي الأَرْضِ والشَّمْسُ والْقَمَرُ والنُّجُومُ والجِبالُ والشَّجَرُ والدَّوَابُّ**﴾[2] والسّجود هنا مشترك بين الخشوع؛ لأنّه هو المتصوّر من الملائكة وبين وضع الجبهة على الأرض في حق الناس، وبين شهادة الحال بالحاجة إلى الصّانع، لأنّه هو المتصوّر من الجمادات، ثم إنّ الله تعالى أراد كلّ معانيه في هذه الآية.

حجّة المانعين أنّ المجموع غير كلّ واحد واحد، فالواضع إذا وضع لفظًا لمعنيين على الانفراد فإمّا أن يضعه مع ذلك لمجموعهما أو لا يضعه، فإن لم يضعه له كان استعماله فيه استعمالًا للَّفظ في غير ما وضع له وأنّه غير جائز، وإن وضعه له فإذا استعمله فيه فإمّا أن يستعمله فيه لإفادته بانفراده فيكون ذلك استعمالًا للَّفظ في أحد مفهوماته لا في كلها، وإن استعمله لإفادته مع

(١) الأحزاب: ٥٦.
(٢) الحج: ١٨.

إفادة الإفراد فهو محال، لأن استعماله لإفادة المجموع يستلزم عدم الاكتفاء بكلّ واحد من الأفراد واستعماله لإفادة الإفراد يستلزم الاكتفاء بكلّ واحد من الأفراد والاكتفاء بكلّ واحد من الأفراد، مع عدم الاكتفاء بكلّ واحد منها ممّا لا يجتمعان.

ثم قال الشارح: أقول: إن محلّ النّزاع في هذا البحث غير ملخّص، فإنه إن أريد أنّه يجوز استعماله في مدلولاته على الجمع مطابقة فليس بحقّ؛ لما يلزم المستعمل له كذلك من التناقض في القصد إلى المجموع وإلى الأفراد، وإن أريد أنّه يجوز استعماله فيها على الجمع لإفادتها كيف اتفق فذلك جائز، إذ يصحّ استعماله في المجموع مطابقة مع دلالتها على الأفراد تضمّنًا، وقول المانع إنه إذا لم يكن الواضع وضع اللفظ للمجموع كما وضعه للأفراد امتنع فيه إن أراد به حقيقة فهو حقّ، وإن أراد أنّه يمتنع استعماله فيه مجازًا فهذا ممّا لا يقتضيه حجّته.

وأمّا حجج المجوّزين فضعيفة، أما الأولى فلأن ضمير الجمع في قوله: يصلون بمنزلة الضمائر المتعدّدة المقتضية للأفعال المتعددة التي يراد بكلّ واحد منها معنى غير ما يراد بالآخر، والتقدير: إنّ الله يصلي وملائكته تصلي وأمّا الثانية فلأنّ العُطُوف المتعدِّدة تستدعي تعدُّد الأفعال، فتقدير قوله: ولله يسجد من في السّموات ومن في الأرض، أي ويسجد من في الأرض، وكذا الباقي، والمراد بكلّ منها المعنى الذي تقتضيه القرينة، ثم لو سلَّمنا أنّها استعملت في كلّ مفهوماتها لكنّه يكون مجازًا وإلَّا لزم التّناقض كما هو مذكور في حجّة المانعين. انتهى كلام الشّارح.

أقول: ويتوجه عليه وجوه من الكلام وضروب من الملام أحدها: إنّ

استدلال المجوزين على الجواز بقوله: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ﴾[1] فيه أنّا لا نُسلِّم أن الصّلاة هنا مستعملة في المعنيين، بل المراد بها معنى عام شامل للمعنيين من باب عموم الاشتراك وهو الاعتناء بإظهار الشّرف والتعظيم كما فسّرها به الطبرسيّ والبيضاويّ وغيرهما، فيكون معنى الآية إنّ الله وملائكته يعتنون بإظهار شرف النبي (صلّى الله عليه وآله) وتعظيمه، فلا داعي إلى حمل الصّلاة على المعنيين مضافًا إلى إمكان أن يقال: بحذف الفعل بقرينة المذكور، والتقدير: إنّ الله يصلي وملائكته يصلُّون، على حدّ قوله:

نحنُ بَما عِندَنا وأنتَ بِما ... عِندَكَ راضٍ والرَّأيُ مُختَلِفُ.

وأمّا استدلالهم بقوله: ﴿أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ [لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ ...]﴾ ففيه أن المراد بالسّجود هنا هو المعنى الأخير الذي ذكروه أعني شهادة الحال بالافتقار إلى الصّانع، وهو معنى عام شامل لجميع الموجودات، فليس من باب الاستعمال في المعنيين أو المعاني.

فإن قلت: لو كان المراد به ذلك لا يكون وجه للتخصيص بكثير من النّاس، لظهور أن جميع النّاس وكلهم محتاجون إلى صانعهم كسائر المخلوقات.

قلنا: وان كان جميع الناس مفتقرين إلى الصّانع بالافتقار الذاتي، خاضعين له بالخضوع التكويني إلّا أن بعضهم لمّا كابروا بالظاهر وتمرّدوا وتكبّروا لا جرم لم يعبأ بهم وخصّ غيرهم بالذكر لمزيّتهم وشرفهم وخضوعهم ظاهرًا وباطنًا، وإظهارهم الحاجة والافتقار والذلّ بظاهرهم، مضافًا إلى باطنهم وإن اندرجوا مع غيرهم في عموم من في الأرض.

(١) الأحزاب: ٥٦.

الثاني: إنّ استدلال المانعين على المنع بما أورده الشّارح فيه أنّا نختار الشق الأخير أعني استعماله لإفادة المجموع مع إفادة الإفراد، وقولهم: إنّ ذلك محال ممنوع، لأن محصّل ما ذكروه في وجه الاستحالة أنّ إرادة المجموع مع إرادة الأفراد مستلزم للتّناقض، من حيث إن إرادة المجموع تقتضي عدم الاكتفاء بفرد من أفراده، وإرادة الأفراد تقتضي الاكتفاء بفرد من أفراده بها، وإرادة كلّ واحد من الإفراد مع عدم إرادة المجموع متناقضة، ويتوجه عليه أن محلّ النّزاع في هذا المبحث هو استعمال اللفظ في نفس المجموع لا المجموع من حيث المجموع، وعلى ذلك فالتّناقض ممنوع، لأنّ إرادة المجموع مستلزم لإرادة كلّ فرد، فكيف يكون إرادة كلّ فرد متناقضة لإرادة المجموع، وكذلك إرادة كلّ واحد من الأفراد تقتضي الاكتفاء به لو لم يكن غيره مرادًا أيضًا، وأمّا مع إرادته فلا.

الثّالث: إنّ ما حقّقه الشّارح في تلخيص محلّ النّزاع وتحريره بقوله: وأقول: إنّ محلّ النّزاع إلى قوله: فهذا ممّا لا يقتضيه حجّته، فيه أنّه غفلة عن محلّ النّزاع، لأنّ نزاعهم في هذه المسألة كما صرّح به غير واحد من الأصوليّين في استعمال اللَّفظ في هذا المعنى وهذا المعنى، لا في مجموع المعنيين من حيث هو مجموع، والفرق بينهما ظاهر، لأن المتكلّم في الأوّل يقصد كل واحد واحد قصدًا أوّلا وبالذّات، وفي الثّاني إنّما يقصد بالذّات والقصد الأوّل المجموع من حيث هو مجموع، وقصده كل واحد إنّما هو بالعرض والقصد الثاني، وعلى ذلك يكون دلالة اللفظ على كل واحد واحد من المعاني بالمطابقة لا بالتضمّن، نعم لو كان كلامهم في استعماله في المجموع من حيث هو مجموع لكان لما ذكره وجه، لأنّه يكون حينئذ اندراج أحد المعنيين في المجموع نظير

اندراج الواحد في العشرة إلَّا أنّك قد عرفت تنصيص جماعة من الأصوليّين على خروج الاستعمال المذكور من محلّ الكلام، وهو الموافق للتّحقيق، ضرورة كون الاستعمال المذكور على تقدير صحّته مجازًا قطعًا كما ذهب إليه الشارح، مع أنّ من أرباب الأقوال من يقول بكون استعمال المشترك في أكثر من معنى حقيقة، ومحلّ النّزاع لا بدّ أن يتوارد عليه الأقوال.

فإنْ قلت: سلّمنا خروج الاستعمال على النّهج المذكور أعني المجموع من حيث المجموع عن معقد الكلام، ولكن نريد أن تبيّن لنا مقتضى التّحقيق في جواز هذا الاستعمال وعدمه.

قلت: الحقّ فيه هو الجواز ولكن مجازا في الجملة، وقد حكي عن الباغنوي دعواه الاتفاق على ذلك، أعني الجواز بالمجاز، ومنعه الفاضل القمي مطلقًا لانتفاء الوضع والعلاقة المصحّحة، ومنهم من منعه أيضًا مدّعيا عليه الوفاق وهو سهوٌ بَيِّنٌ، وقال صاحب الفصول: لا نزاع في جوازه في الجملة فمع ثبوت الوضع يكون حقيقة ومع انتفائه يتبع العلاقة فيجوز مجازًا، كلفظ الشمس المشترك بين الجرم والنّور إذا استعمل في المجموع حقيقة أو مجازًا.

أقول: وهذا هو الحقّ الذي لا ريب فيه، وحيث إنّ الوضع لم يثبت فالجواز إنما يكون مجازًا، وعليه فالمدار على العلاقة فقد توجد في بعض الموارد علاقة وحلاوة تفي بتجويز ذلك الاستعمال، كما في لفظ (البيع)، فإنّه موضوع في اللُّغة لكلّ واحد من النّقل والانتقال. قال في القاموس: باعه يبيعه بيعًا ومبيعًا والقياس مباعًا إذا باعه وإذا اشتراه ضدّ. انتهى. وقد استعمل في قوله تعالى:

﴿**أَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ**﴾[1] في الإيجاب والقبول معًا، وعليه فيجوز استعمال القرء في مجموع الطهر والحيض، والعين في مجموع الذّهب والفضّة لعدم الاستهجان العرفي وحصول الرّبط بينهما في نظرهم، بخلاف إطلاق العين على مجموع الجاسوس وكفّة الميزان، أو الرّكبة والينبوع، لعدم الرّبط عرفًا بين الكلِّ وكلِّ واحد من المعنيين وهو واضح.

الرّابع: إنّ ما أورده الشّارح على استدلال المجوّزين بأن ضمير الجمع في قوله: (يُصَلُّونَ) بمنزلة الضّمائر المتعددة .انتهى، فيه أنّه مبني على كون الجمع حقيقة في الآحاد المتّفقة في اللّفظ لا المعنى أيضًا وقد عرفت فساده، وأنّ المتبادر من الجمع والتّثنية هو الأفراد أو الفردان من ماهيّة واحدة، مضافًا إلى أن أداة التّثنية والجمع إنّما تفيد التّعدّد فيما لحقت به أعني المفرد، فإذا لم يكن المراد من المفرد إلَّا ماهيّة واحدة فلا تفيد الأداة إلَّا تعدد أفراد تلك الماهيّة، وقد وقع مثل هذا التّوهم للعلَّامة الحلِّي (قده) في النّهاية حيث قال: جوَّزَ بعض المانعين من إرادة المعنيين من المشترك المفرد إرادة ذلك في الجمع، أمّا في جانب الإثبات فكقوله: اعتدّي بالأقراء، ومنعه فخر الدّين الرازيّ؛ لأنّ معناه: اعتدِّيّ بقرء وقرء، وإذا لم يصحّ أن يفاد بلفظ القرء كلا المدلولين لم يصحّ ذلك أيضًا في الجمع الذي لا يفيد إلَّا عين فائدة الأفراد وليس بجيّد.

أمّا أوّلًا- فلأنّ الجمع تعديد الأفراد وكما جاز أن يراد به الكلّ مع الإفراد بأن يراد بالأوّل الطهر وبالثاني الحيض فكذا مع الجمع.

وأمّا ثانيًا- فلأن الجمع لا يستدعي اتحاد أفراده في المعنى بل في اللفظ،

(١) البقرة: ٢٧٥.

فإنّك لو رأيت عين الذّهب وعين الشّمس وعين الرّكبة وعين الماء صحّ أن تقول: رأيت عيونًا، وكذا يجمعون الأعلام المفيدة للأشخاص المختلفة. انتهى كلامه رُفِعَ مقامه. وقد ظهر لك فساده، وأمّا الأعلام الشّخصيّة فلا نُسلِّم أن جمعها وتثنيتها باعتبار الاتفاق في اللفظ فقط، وإنّما هو باعتبار قصد التنكير في المفردات بتأويلها بالمسمّى كما صرّح به غير واحد من علماء الأدبيّة، فقولهم: زيدان وزيدون يريدون به المسمّين بهذا الاسم.

الخامس: إنّ ما ذكره في الاعتراض على الحجّة الثّانية للمجوّزين بقوله: ثمّ لو سلمنا أنّها استعملت في كلّ مفهوماتها لكنّه يكون مجازًا وإلّا لزم التّناقض.

فيه أولا منع التّناقض حسبما عرفت سابقًا، وثانيا منع صحّة ذلك المجاز لانتفاء العلاقة المصحّحة.

فإن قيل: إذا كان اللفظ موضوعًا لكلّ من المعنيين على الانفراد يكون استعماله فيهما معًا من قبيل استعمال اللفظ الموضوع للكلّ في الجزء، حسبما صرّح به صاحب المعالم حيث قال في مقام الاستدلال على جواز الاستعمال في المفرد مجازًا ما لفظه: ولنا على كونه مجازًا في المفرد تبادر الوحدة منه عند إطلاق اللفظ فيفتقر في إرادة الجميع منه إلى إلغاء قيد الوحدة، فيصير اللفظ مستعملًا في خلاف موضوعه، لكن وجود العلاقة المصحّحة للتجوّز -أعني علاقة الكلّ والجزء- يجوّزه، وقال أيضًا في آخر كلامه: المراد أنّ اللفظ لمّا كان حقيقة في كلّ من المعنيين لكن مع قيد الوحدة كان استعماله في الجميع مقتضيًا لإلغاء اعتبار قيد الوحدة، كما ذكرناه في اختصاص اللفظ ببعض الموضوع له أعني ما سوى قيد الوحدة، فيكون من باب إطلاق اللفظ الموضوع للكلّ وإرادة الجزء.

قلت: كون اللفظ موضوعًا للمعنى منفردًا بأن يكون قيد الوحدة والانفراد جزء للموضوع له ممنوع؛ لأنّ المتبادر من اللفظ عند سماعه ليس إلّا ذات المعنى لا هي مع الوحدة كما توهّمه صاحب المعالم، مضافًا إلى أنّا نرى العارفين باللسان المتصدّين لترجمة الألفاظ لا يذكرون عند ترجمة اللفظ العربي باللُّغة العجميّة ونحوها إلّا ما يفيد ذات المعنى في تلك اللُّغة من دون ذكر ما يفيد الوحدة، فلو كانت جزء الموضوع له لزم الإتيان بما يفيده، وليس فليس، فافهم.

وبعد التنزّل والمماشاة نقول: إنّ المعتبر في علاقة الكلّ والجزء حسبما صرّح به الفاضل القمي أن يكون بين أجزاء الكلّ تركب حقيقي فحينئذ يجوز استعمال لفظ الكل في الجزء كاستعمال الأصابع في الأنامل في قوله تعالى: ﴿**يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ**﴾[1]، واليد في الأصابع إلى نصف الكفّ في قوله: ﴿**والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما**﴾[2] وإلى الزّند في قوله: ﴿**فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وأَيْدِيكُمْ**﴾[3].

ونحو ذلك، وأمّا إذا كان بين أجزائه تركب اعتباري كما فيما نحن فيه فلا يجوز الاستعمال لثبوت الرّخصة والإذن في الصنف الأول من نوع هذه العلاقة وعدم ثبوتهما في الصنف الثاني منه، هذا كُلّه مضافًا إلى أن غاية ما ثبت من الاستقراء هو أنّهم يستعملون اللَّفظ مع وجود العلاقة والقرينة في معنى مجازي واحد ولم يثبت استعمالهم له في أكثر من واحد، فإذا شككنا في

(١) البقرة: ١٩.
(٢) المائدة: ٣٨.
(٣) النساء: ٤٣.

الجواز فالأصل العدم لتوقيفيّة اللُّغات وتوظيفيّتها، ومجرّد عدم العلم بالمنع لا يكفي في التّجوز، بل لا بدّ من العلم أو الظن بالرّخصة هذا.

وإنّما أطنبت الكلام في هذه المسألة مع كونها من المسائل المعروفة المعنونة في الكتب الأصولية تنبيها على خطأ الشّارح البحراني حيث إنه (رحمه الله) عنون هذه المسألة في مقدّمات شرحه، وبعد اختياره جواز الاستعمال هنا جرى في الشّرح في غير مقام واحد على مقتضى ذلك الأصل الفاسد الذي أسّسه وشرح كثيرًا من كلام الإمام (عليه السلام) على ما بنى عليه هناك، وأُرشِدُك من خطاياه على موضع واحد، وهو ما ذكره في شرح قوله (عليه السلام): (**كُلُّ شَيءٍ خَاضِعٌ لَهُ**)، وهو مفتتح الخطبة المائة والثّامنة، وسنورد كلامه ثمّة وننبّه على هفوته إن شاء الله.

المطلب الثاني في ذكر نُبَذٍ من فنون البلاغة ممّا هو كثير الدّوران في كلام الإمام (عليه السلام)، وهو التّشبيه والاستعارة والكناية، وفيه فصول ثلاثة:

الفصل الأول: في التّشبيه.

قال المطرزي: هو ركن من أركان البلاغة لإخراجه الخفيّ إلى الجليّ وإدنائه البعيد من القريب، وهو توطئة لمن يسلك سبيل الاستعارة والتّمثيل، لأنه كالأصل لهما وهما كالفرع له، وقال المبرد لو قال قائل: هو أكثر كلام العرب لم يبعد، ولهم في تعريفه عبارات أظهرها ما عرّفه بها صاحب التلخيص وجماعة من أنّه الدّلالة على مشاركة أمر لأمر آخر في معنى. ويعتمد البحث فيه على أركان أربعة:

الركن الأول: في طرفيه أعني المشبّه والمشبّه به، وهما إمّا محسوسان، وإمّا

معقولان، أو المشبّه عقلي والمشبّه به حسّي، أو بالعكس، أما الأول: فكقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**كأنّي بمسجدكم هذا كجؤ جوء سفينة**»(١).

وقوله (عليه السلام): «**فَطِرْتُ بِعِنَانِهَا واسْتَبْدَدْتُ بِرِهَانِهَا، كَالْجَبَلِ لَا تُحَرِّكُه الْقَوَاصِفُ**»(٢)، والمراد بالمحسوس ما كان مدركًا بإحدى الحواس الخمس أعني حسّ البصر والسّمع والشمّ والذّوق واللّمس.

وأمّا الثاني: فكقوله (عليه السلام): «**حَتَّى تَكُونَ نُصْرَةُ أَحَدِكُمْ مِنْ أَحَدِهِمْ، كَنُصْرَةِ الْعَبْدِ مِنْ سَيِّدِهِ**»(٣)، فإنّ المتشابهين هاهنا هو انتقامهم من بني أمية وانتقام العبد من مولاه، والانتقام معنى إضافيّ معقول، ووجه الشبه ذلّتهم وذلّة العبد.

وأما الثالث: فكقوله (عليه السلام): «**فَإِنَّ الأَمرَ يَنْزِلُ مِنَ السَّماءِ إلى الأَرضِ كَقَطْرِ المَطَرِ**»، فإنّ نزول سائر الأُمورات معقول، ونزول المطر محسوس، وقوله (عليه السلام): «**فَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلَّا صُبَابَةٌ كَصُبَابَةِ الإِنَاءِ**»(٤)، فإنّ البقيّة من الدنيا معقولة والبقيّة في الإناء محسوسة.

وأما الرابع: فكقول الشاعر:

كَأنَّ انتِضَاءَ البَدْرِ مِنْ بَعْدِ غَيْمَةٍ ... نَجَاةٌ مِنَ البَأسَاءِ بَعْدَ وُقُوْعِ

(١) شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني: ج١/ ص٣٤.
(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (٣٧) تحقيق صبحي الصالح: ص٨١، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٥٥.
(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (٩٨) تحقيق صبحي الصالح: ص١٤٤، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٩٧): ج١/ ص٣٦٥.
(٤) نهج البلاغة، الخطبة: (٤٢) تحقيق صبحي الصالح: ص٨٤، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٦٠.

ومنع بعضهم من جواز هذا القسم نظرًا إلى أنّ العلوم العقليّة مستفادة من الحواس ومنتهية إليها، فكان المحسوس أصلا لذلك المعقول، فتشبيهه به يوجب جعل الأصل فرعًا والفرع أصلًا وهو غير جائز، ولذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس في الظهور، والمسك في الطيب، فقال: الشّمس كالحجّة، أي في الظهور، والمِسك كَخُلُق فلان، أي في الطيب كان سخيفًا من القول. ورُدَّ بأنّ الحواس وإن كانت طرقًا للعلم إلَّا أنّها ليست كلّ الطرق له، سلَّمنا ولكن نقول: الممنوع إنما هو جعل الفرع أصلًا من جهة ما هو فرع لذلك الأصل لا مطلقًا، لجواز جعله أصلًا والأصل فرعًا في التشبيه والملاحظات الذهنيّة، قال العلَّامة التّفتازاني: والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول أنْ يُقَدِّر المعقول محسوسًا ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة.

فرعٌ: لمّا كان من المشبّه والمشبّه به ما لم يكن داخلًا في المحسوسات أي المدركات بالحواس الظاهرة ولا في المعقولات أي المدركات بالقوة العاقلة مثل الخياليّات والوهميّات والوجدانيات، ألجأهم تقليل الأقسام إلى ارتكاب التجوّز والتّوسعة في المحسوس والمعقول لإدخال ما كانت خارجة، فقالوا: المراد بالحسي المدرك هو أو مادّته بإحدى الحواس الخمس فيعم الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعًا من أمور كلّ واحد منها مدرك بالحسّ، كتشبيه محمّر الشقيق بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد، فإن الأعلام الياقوتيّة المنشورة على الرّماح الزّبرجديّة غير مدركة بالحسّ، لعدم وجودها، والحسّ إنّما يدرك ما هو موجود في المادّة حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة، ولكن المادّة التي تركب ذلك المركب منها كالأعلام والياقوت والرّماح والزّبرجد، كل منها محسوس بحسّ البصر، وقالوا أيضًا المراد بالعقلي

ما لا يكون مدركًا هو ولا مادته بإحدى الحواس الخمس المذكورة، فيدخل فيه الوهمي وهو ما لا يدرك بها ولكنّه لو أدرك لكان مدركًا بها، كتشبيه السّهام المسنونة الزرق بأنياب الأغوال، فإن أنياب الأغوال ممّا لا يدركه الحسّ، لعدم تحققها إلّا أنّها لو أدركت لم تدرك إلّا بحسّ البصر، وعليه قوله تعالى: ﴿**طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ**﴾[1]، ويدخل فيه أيضًا الوجداني كالشبع والجوع والغضب والسرور واللذة والألم الحسيّين.

ثمّ التّشبيه باعتبار طرفيه ينقسم إلى أقسام أربعة:

أحدها: تشبيه المفرد بالمفرد، وهو على أربعة أقسام:

الأول: تشبيههما وهما غير مقيّدين، مثل تشبيه الخدّ بالورد، ومثل التشبيه الواقع في قوله (عليه السلام): «**المُنَجِّمُ كَالكاهِنِ، وَالكاهِنُ كالسَّاحِرِ، وَالسَّاحِرُ كالكَافِرِ**»[2].

الثاني: تشبيه المفرد بالمفرد وهما مقيّدان، كقولهم لمن يفعل ما لا يفيد: هو كالرّاقم على الماء، فإن المشبّه هو الفاعل المقيّد بأن لا يحصل من فعله منفعة، والمشبّه به هو الرّاقم المقيّد بكون رقمه على الماء؛ لأنّ وجه الشّبه هو التّسوية بين الفعل وعدمه، وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين، ومثله قوله (عليه السلام): «**وإِنَّ الْعَالِمَ الْعَامِلَ بِغَيْرِ عِلْمِه، كَالْجَاهِلِ الْحَائِرِ الَّذِي لَا يَسْتَفِيقُ مِنْ جَهْلِه**»[3]، هذا والتّقييد قد يكون بالوصف، وقد يكون

(١) الصافات: ٦٥.

(٢) الخصال، الصدوق: ص٢٩٧.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (١١٠) تحقيق صبحي الصالح: ص١٦٤، أمّا في نسخة الفرطوسي: فرقم الخطبة: (١٠٩): ج٢/ ص٦.

بالإضافة، وقد يكون بالمفعول، وقد يكون بالحال، وقد يكون بغير ذلك كما هو غير خفيّ على المتتبّع.

الثالث: تشبيه المفرد الغير المقيّد بالمفرد المقيّد، كقوله: والشّمس كالمرآة في كفّ الأشل، فإن المشبّه وهو الشّمس غير مقيّد، والمشبّه به وهو المرآة مقيّد بكونه في كفّ الأشلّ، ومثله قوله (عليه السلام): «**وَاللهِ لَا أَكُونُ كَالضَّبْعِ تَنَامُ عَلَى طُولِ اللَّدْمِ حَتَّى يَصِلَ إِلَيْهَا طَالِبُهَا**». الرابع: عكسه، كتشبيه المرآة في كفّ الأشل بالشّمس.

ثانيها: تشبيه المفرد بالمركب كتشبيه الشّقيق بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد، ومثل التّشبيه في قوله (عليه السلام): «**يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ فَإِنَّمَا أَنْتُمْ كَالْمَرْأَةِ الْحَامِلِ، حَمَلَتْ فَلَمَّا أَتَمَّتْ أَمْلَصَتْ ومَاتَ قَيِّمُهَا، وطَالَ تَأَيُّمُهَا ووَرِثَهَا أَبْعَدُهَا**»[1].

ثالثها: تشبيه المركب بالمفرد كقول أبي تمام:

يَا صَاحِبَيَّ تَقَصَّيَا نَظَرَيْكُمَا ... تَرَيَا وُجُوهَ الأَرْضِ كَيْفَ تُصَوَّرُ

تَرَيَا نَهَارًا مُشْمِسًا قَدْ شَابَهُ ... زَهَرُ الرُّبَا فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْمِرُ[2]

شبّه النّهار المشمس الذي اختلط به أزهار الرّبوات فنقّصت باخضرارها من ضوء الشّمس حتّى صارت تضرب إلى السّواد بالليل المقمر، فالمشبّه مركب والمشبّه به مفرد.

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (٧١) تحقيق صبحي الصالح: ص١٠٠، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٧٠): ج١/ ص٢٩١.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، الخطيب القزويني: ص٢٥٢.

رابعها: تشبيه المركب بالمركب كقوله (عليه السلام): «**والنّاس مجتمعين حولي كربيضة الغنم**»، والرّبيضة الغنم برعاتها المجتمعة في مرابضها، لا يريد به تشبيه اجتماعهم على الانفراد بل الهيئة الخاصة الحاصلة من الاجتماع حوله وازدحامهم عليه بالهيئة الحاصلة للغنم المجتمعة مع راعيها في مرابضها. قال العلّامة التّفتازاني: والفرق بين المركب والمفرد المقيّد أحوج شيء إلى التّأمل، فالمشبّه به في قوله: هو كالرّاقم على الماء، إنّما هو الرّاقم بشرط أن يكون رقمه على الماء، وفي تشبيه الشّقيق هو المجموع المركب من الأمور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها. انتهى. ومحصّله أنّ ما كان شرطًا كان خارجًا، وما ليس بشرط ليس بخارج.

ثمّ تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كلّ جزء من أجزاء أحد طرفيه، بما يقابله من الطرف الآخر كقوله:

وَكَأَنَّ أَجْرَامَ النُّجُومِ طَوَالِعًا ... دُرَرٌ نُثِرْنَ عَلَى بِسَاطٍ أَزرَقِ[1]

فإنّك لو قلت: كأنّ النّجوم درر وكأنّ السّماء بساط أزرق كان تشبيهًا مقبولًا حسنًا، ولكن أين هو من المقصود من التشبيه، وهو الهيئة التي تملأ القلوب سرورًا وعجبًا من طلوع النّجوم مؤتلفة متفرقة صغارها وكبارها في أديم السّماء وهي زرقاء زرقتها الصّافية، ونظيره قوله (عليه السلام): «**فإنّ الحسد يأكل الإيمان كما تأكل النّار الحطب**»[2]، وقد لا يكون بهذه الحيثيّة مثل قوله:

كَأَنَّمَا المرِّيْخُ وَالمُشْتَري ... قُدَّامُهُ فِي شَامِخِ الرِّفْعَهْ

مُنْصَرِفٌ بالَّليْلِ عَنْ دَعْوَةٍ ... قَدْ أَسْرَجَتْ قُدَّامَهُ شَمْعَهْ[3]

(١) تفسير كنز الدقائق، الشيخ محمد بن محمد رضا القمّي: ج١/ ص٢١٥.
(٢) الوافي، الفيض الكاشانّي: ج١١/ ص٢٢٢.
(٣) يتيمة الدهر: عبد الملك النيسابوريّ: ج٢/ ص٣٩٥.

فإنّه لو قيل: المرّيخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئًا.

تقسيم آخر:

وينقسم أيضًا باعتبار تعدّد الطرفين وعدمه إلى أقسام أربعة أخرى، أحدها: أن يتعدّد طرفه الأوّل أعني المشبّه، ويسمّى تشبيه التّسوية، كقول الشاعر:

صَدْغُ الحَبيبِ وَحَالِي كِلَاهُمَا كَاللَّيَالِي وَثَغْرُهُ فِي صَفَاءٍ وَأَدْمُعِي كَاللَّآلِي[1]

ثانيها: أن يتعدّد طرفه الثّاني أعني المشبّه به، ويسمّى تشبيه الجمع؛ كقول الصاحب:

أَتَتْنِي بِالأَمْسِ أَبْيَاتُهُ تُعَلِّلُ رُوحِي بِرُوحِ الجِنَانِ

كَبَرْدِ الشَّبَابَ وَبَرْدِ الشَّرَابِ وَظِلِّ الأَمَانِ وَنَيْلِ الأَمَانِي

وَعَهْدِ الصِّبَا وَنَسِيْمِ الصَّبَاء وصَفْوِ الدِّنَانِ وَرَجْعِ القِيَانِ[2].

ثالثها: أن يتعدد الطرفان كلاهما وهو على قسمين، أحدهما: أن يؤتى بالمشبهات أوّلًا بطريق العطف أو غيره ثم بالمشبّه به، ويسمّى بالملفوف مثل قول امرئ القيس:

كَأَنَّ قُلُوْبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرَهَا العُنَّابِ وَالحَشَفُ البَالِي

وثانيهما: أن يؤتى بمشبّه ومشبّه به ثم آخر وآخر، ويسمّى المفروق، كقول الشاعر:

الخَدُّ وَرْدٌ وَالصُّدْغُ غَالِيَةٌ وَالرِّيْقُ خَمْرٌ وَالثَّغْرُ مِنْ بَرَدِ

(١) الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، الخطيب القزويني: ص٢٥٣.

(٢) يتيمة الدهر: عبد الملك النيسابوريّ: ج٢/ ص٣٨٦.

الركن الثاني: في وجه التّشبيه:

وهو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه بمعنى أن يكون لذلك المعنى مزيد اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه، سواء كان ذلك الاشتراك تحقيقا بأن يكون ذلك المعنى المشترك ثابتًا فيهما على التحقيق كالشجاعة في قولك: زيد كالأسد، وسوء الخلق في قوله (عليه السلام): «**لَتَجِدُنَّ بَنِي أُمَيَّةَ لَكُمْ، أَرْبَابَ سُوءٍ بَعْدِي كَالنَّابِ الضَّرُوسِ**»[1]، والنّاب: النّاقة المسنّة، والضّروس: سيئة الخلق، أو تخييلا بأن لا يوجد ذلك المعنى في أحد الطرفين أو كليهما إلّا على سبيل التخييل والتأويل، مثل قوله (عليه السلام): «**فِتَنٌ كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ**»[2]، فإنّ ما به التشبيه وهو الظلمة غير موجود في المشبّه إلّا تخييلا؛ وذلك لأن الفتنة لجعلها الواقع فيها والمبتلى بها كمن يمشي في الظلمة لا يهتدي الطريق ولا يأمن من أن ينال مكروها خيّل أنّها شيء لها ظلام كقطع الليل فصحّ التّشبيه، وعكسه قول الشاعر:

أَمَا تَرَى البَرْدَ قَدْ وَافَتْ عَسَاكِرُهُ ... وَعَسْكَرُ الحُرِّ كَيْفَ انْصَاعَ مُنْطَلِقَا

فَانْهَضْ بِنَارٍ إلى فَحْمٍ كأَنَّهُمَا ... فِي العَيْنِ ظُلَمٌ وإنصافٌ قَدِ اتَّفَقَا

فإنّه لّما كان العدل والإنصاف من شؤون الحقّ الذي يوصف بالنور، ويقال إنّه منير واضح فيستعار لهما صفة الأجسام المنيرة، وكان الظلم خلاف ذلك ويستعار له صفة الأجسام المسودّة المظلِمة، خيّلهما شيئين لهما إنارة وإظلام،

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (٩٣)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٣٨، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة (٩٢): ج١/ ص٣٥٦.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (١٠٢)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٤٨، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة (١٠١): ج١/ ص٣٧١.

فشبّه النّار والفحم بهما مجتمعين، فوجه الشّبه غير موجود في المشبّه به إلّا تخييلا، ومثله قول آخر:

وَأَرْضٍ كَأَخْلَاقِ الكِرَامِ قَطَعْتُهَا وَقَدْ كَحَلَ اللَّيلُ السِّمَاكَ فأبْصَرَا

حيث تخيّل أخلاق الكرام شيئًا له سعة وجعله أصلًا فيها، فشبّه الأرض الواسعة بها.

إذا عرفت ذلك فأقول: إن وجه الشّبه ينقسم إلى أقسام كثيرة باعتبارات مختلفة، وينقسم التّشبيه أيضًا باعتبار ذلك الاختلاف في وجه الشبه:

التقسيم الأول:

إنّ وجه الشّبه إمّا غير خارج عن حقيقة الطرفين بأن يكون تمام ماهيّتهما النّوعيّة أو جنسًا لهما أو فصلًا، مثل أن يقال: هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسًا أو ثوبًا أو من الكتان، وإمّا خارج قائم بهما، وعلى الثّاني فإمّا أن يكون صفة حقيقيّة أي هيئة متقرّرة في الذّات متمكنّه فيها، أو إضافيّة، والأوّل إمّا كيفيّة جسمانية مختصّة بالأجسام مدركة بالحسّ، أو نفسانية مختصّة بذوات الأنفس مدركة بالعقل، والأوّل إمّا محسوسة أولًا أو ثانيًا، فالأول إمّا محسوسة بحسّ البصر؛ كالحمرة في تشبيه الخدّ بالورد، والضّوء في تشبيه الوجه بالنّهار، والسّواد في تشبيه الصّدغ بالليل، أو بحسّ السّمع؛ كتشبيه الأغاني الحسنة بالأوتار وألحان بعض الطيور، وتشبيه الصّوت المنكر بصوت الحمار، أو بحسّ الذّوق؛ كتشبيه بعض الفواكه الحلوة بالسكّر والعسل، والمرّة بالعلقم والحنظل، أو بحسّ الشمّ كتشبيه بعض الرّياحين بالمسك والعنبر في الطيب، وبعض ذوات الروائح

المتنة بالميتة والخنفساء في النّتن، أو بحس اللمس كتشبيه الجسم اللّيّن النّاعم بالخز، والخشن بالمسح، والثاني وهو المحسوسة ثانيا فهي الأشكال والمقادير والحركات، والأشكال إمّا مستقيمة أو مستديرة، مثال التّشبيه في الاستقامة تشبيه الرّجل المعتدل القامة بالرّمح، ومثال التّشبيه في الاستدارة تشبيه المستدير بالكرة تارة وبالحلقة أخرى.

أقول: هكذا قسم البحراني الأشكال إلى المستقيمة والمستديرة ولم يزد عليهما، والحقّ أن التّشبيه في الشكل قد يكون بغير ذلك، مثل ما في قوله (عليه السلام) في المخ فكح (١٢٨): «**والدُّورِ الْمُزَخْرَفَةِ الَّتِي لَهَا أَجْنِحَةٌ كَأَجْنِحَةِ النُّسُورِ، وخَرَاطِيمُ كَخَرَاطِيمِ الْفِيَلَةِ**»، لظهور أن شكل جناح النّسر وخرطوم الفيلة خارج عن الاستقامة والاستدارة هذا، ومثال التشبيه في المقادير تشبيه عظيم الجثة بالجمل والفيل، وقد اجتمع التشبيه في الشكل والمقدار في قوله (عليه السلام): «**كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمُطَرَّقَةُ**»[1]، ومثال التشبيه في الحركة تشبيه السّريع بالسّهم، ومنه تشبيه الدُّنيا بالظل في قوله (عليه السلام): «**فَإِنَّهَا عِنْدَ ذَوِي الْعُقُولِ كَفَيْءِ الظِّلِّ بَيْنَا تَرَاه سَابِغًا حَتَّى قَلَصَ وزَائِدًا حَتَّى نَقَصَ**»[2]، وأمّا الاشتراك في الكيفيّة النفسانيّة المدركة بالعقل فكالاشتراك في الغرائز والأخلاق كالعلم والحلم والذّكاء والفطنة والكرم والشجاعة ونحوها، وأمّا الاشتراك في الصّفة الإضافية وهي ما لا تكون متقرّرة في الذّات بل تكون معنى متعلقًا بشيئين فكقولهم: هذه الحجّة

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (١٢٨) تحقيق صبحي الصالح: ص١٨٦، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٤١.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (٦٣) تحقيق صبحي الصالح: ص٩٤، أمّا في نسخة الفرطوسي فرقم الخطبة: (٦٢): ج١/ ص٢٨١.

كالشّمس، أي في إزالة الحجاب، فإنّ الإزالة ليست هيئة متقرّرة في ذات الحجّة أو الشّمس ولا في ذات الحجاب.

التقسيم الثاني:

إنّ وجه الشّبه إما أن يكون مذكورًا في الكلام، وإمّا أن لا يكون مذكورًا، وعلى الأول فإمّا أن يكون مذكورًا بنفسه أو بما يستلزمه أي ما يكون وجه الشّبه لازمًا له تابعًا في الجملة، فمثال المذكور بنفسه كقوله: وثغره في صفاء وأدمعي كاللآلي، وقوله:

يا شَبِيْهَ البَدْرِ حُسْنًا وَضِيَاءً وَمَنَالَا ... وَشَبِيْهَ الغُصْنِ لِيْنًا وَقِوَامًا وَاعْتِدَالَا

أنتَ مِثْلُ الوَرْدِ لَوْنًا وَنَسِيْمًا وَمَلَالَا ... زَارَنَا حَتَّى إذا مَا سَرَّنا بِالقُرْبِ زَالَا

ومثال المذكور ما يستلزمه كقولهم للكلام الفصيح: هو كالعسل في الحلاوة أو الماء في السّلاسة أو النّسيم في الرّقة، فإنّ وجه الشّبه فيه هو لازمها أعني ميل الطبع، ويسمّى التّشبيه بهذا الاعتبار أي باعتبار ذكر وجه شبهه بنفسه أو بما يستتبعه مفصّلًا، وعلى الثاني وهو ما لا يكون وجه الشّبه مذكورا يسمّى مجملًا، وعليه: فإمّا أن يكون ظاهرًا يفهمه كلّ أحد، وإمّا أن يكون خفيًّا، فالأوّل نحو: زيد كالأسد، والثّاني نحو: هم كالحلقة المفرغة لا يُدرَى أين طرَفاها، أي هم متناسبون في الشّرف كما أنّها متناسبة الأجزاء، ونحو قوله (عليه السلام): «**إِنَّ لَه إِمْرَةً كَلَعْقَةِ الْكَلْبِ أَنْفَه**»[1]، ثم المجمل إما أن لا يذكر فيه وصف أحد الطرفين، أعني الوصف الذي فيه إيماء إلى وجه الشّبه كما مرّ في مثل زيد كالأسد وفي مثل

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (٧٣) تحقيق صبحي الصالح: ص١٠٢، أمّا في نسخة الفرطوسي، رقم الخطبة: (٧٢): ج١/ ص٢٩٥.

قوله: له إمرة كلعقة المفرغة لا يُدرى أين طرفاها، ونحوه قوله (عليه السلام): «**واسْتَبْدَدْتُ بِرِهَانِهَا كَالْجَبَلِ لَا تُحَرِّكُه الْقَوَاصِفُ ولَا تُزِيلُه الْعَوَاصِفُ**»، وقوله الآتي في باب الكتب: «**فَإِنَّمَا مَثَلُ الدُّنْيَا مَثَلُ الحَيَّةِ، لَيِّنٌ مَسُّهَا قَاتِلٌ سَمُّهَا**»[1]، فإنّ في قوله ليّن مسّها. انتهى، إيماء إلى وجه الشّبه وهو حسن الظاهر مع قبح الباطن، أو يذكر فيه وصفهما كما في قول الشّاعر:

صَدَفْتُ عَنْهُ وَلَمْ تَصْدِفْ مَوَاهِبُهُ ... عَنِّي وَعَاوَدَهُ ظَنِّي فَلَمْ يَخِبِ

كَالغَيْثِ إنْ جِئْتَهُ وَافَاكَ رَيِّقُهُ ... وإنْ تَرَحَّلْتَ عَنْهُ لَجَّ فِي الطَّلَبِ

وصف المشبّه أعني الممدوح بأنّ عطاياه فايضة عليه أعرض أو لم يعرض، وكذا وصف المشبّه به أعني الغيث بأنّه يصيبك جئته أو ترحّلت عنه، والوصفان مشعران بوجه الشّبه وهو الإفاضة حالتي الطلب وعدمه وحالتي الإقبال والإعراض، ونحوه قوله (عليه السلام): «**لَا تَلْقَيَنَّ طَلْحَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ تَلْقَه تَجِدْه كَالثَّوْرِ عَاقِصًا قَرْنَه، يَرْكَبُ الصَّعْبَ ويَقُولُ هُوَ الذَّلُولُ**»[2]، فإنّ عقص القرن وهو اعوجاجه من صفات الثور المشبّه به، وركوب الصّعب مع القول إنّه الذّلول من وصف المشبّه، وفيهما إشارة إلى وجه الشّبه وهو الكبر والنّخوة والإعجاب بالنّفس.

التقسيم الثالث:

وجه الشّبه إمّا أن يكون منتزعًا من متعدد أي هيئة تركيبيّة منتزعة من

(١) نهج البلاغة، الكتاب: (٦٨) تحقيق صبحي الصالح: ص٤٥٨، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٣/ ص٨٥.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (٣١) تحقيق صبحي الصالح: ص٧٤، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٤١.

أمور مجتمعة، أولا يكون كذلك، وعلى الأول فيسمّى التّشبيه المشتمل عليه تمثيلًا، كما في قوله:

كَأنَّ مَثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤسِنَا وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُه

فإنّ وجه الشّبه هي الهيئة الحاصلة من هويّ أجرام مشرقة متناسبة مستطيلة متناسبة المقدار متفرّقة في جوانب شيء مظلم، فوجه الشّبه مركب كما ترى، وقوله:

الشَّمْسُ كَالمِرْآةِ فِي كَفِّ الأَشَلّ

وعلى الثاني يسمّى غير تمثيل.

التقسيم الرابع:

الهيئة المعتبرة في التّشبيه بماله وجود في الأعيان إمّا أن توجد كثيرًا لكثرة تكرّر المشبّه به على الحسّ، كقولهم: هو في السّواد كالفحم وفي البياض كالثلج، ويسمّى التشبيه المتضمّن لها قريبا مبتذلا، لظهور وجهه في بادئ النّظر وإمّا أن توجد قليلًا، ويسمّى التشبيه المشتمل عليها بعيدًا غريبًا، لعدم ظهور وجهه إلّا بعد فكر وتدقيق نظر، وكلما كان الشيء عن الوقوع أبعد كان أغرب فكان التّشبيه حينئذ ألذّ وأعجب، ولذلك إذا قايست بين قول أبي نواس:

كَأنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَواقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

وبين قول ذي الرّمة:

كَحْلَاءُ فِي بُرْجٍ صَفْرَاءُ فِي دَعَجٍ كَأنَّهَا فُضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبُ

عرفت أنّ الأوّل أغرب من الثاني وأعذب، لأنّ الدرّ المنثور على أرض من الذّهب أقلّ وقوعًا ووجودًا، بخلاف الثّاني، فإنّ النّاس كثيرًا ما يرون في الصّياغات فضّة قد موّهت بذهب.

التقسيم الخامس:

وجه التّشبيه إمّا واحد أو متعدد أو مركب بأن يكون هيئة اجتماعيّة أو منتزعة من أمور متعددة، وقد ظهر لك مثاله فيما مرّ، وأما الأوّل فهو إمّا واحد حسّي كتشبيه الخدّ بالورد في الحمرة ونحو ذلك من المحسوسات، وإمّا واحد عقلي كتشبيه العلم بالنّور في الهداية، وأمّا الثّاني وهو ما كان متعددًا فإمّا أن يكون كُلّه حسيًّا كاللَّون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة بأخرى، وإمّا أن يكون عقليًّا كحدّة النّظر وكمال الحذر وإخفاء السّفاد في تشبيه بالغراب، وقد يكون بعضه حسّيا وبعضه عقليّا كحسن الطلعة ونباهة الشّأن في تشبيه إنسان بالشمس.

تنبيهات:

الأول: التّشبيه بالوجه العقلي أعم من التّشبيه بالوجه الحسّي؛ لأن الوجه الحسّي لا يكون طرفاه إلَّا حسيّين كتشبيه الخدّ بالورد، لامتناع أن يدرك بالحسّ من غير الحسّي شيء بخلاف العقلي فيجوز أن يكون طرفاه حسّيين أو عقليّين أو أحدهما حسّيًّا والآخر عقليًّا، لجواز أن يدرك بالعقل من الحسّي شيء إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس، بل كلّ محسوس فلها أوصاف بعضها حسّي وبعضها عقلي وقد ظهر لك أمثلتها آنفا.

الثاني: قد ينتزع وجه الشّبه من التّضاد الذي بين الضّدين ثم يُنَزَّلُ التضادُّ

منزلة التّناسب بواسطة تمليح أو تهكُّم واستهزاء، كما يقال للجبان: ما أشبهه بالأسد وللبخيل هو حاتم، فإنّ الحاصل في المشبّه هو ضدّ الجرأة والجود اللذين في المشبّه به أعني الجبن والبخل لكن نزّلا منزلة الجرأة والجود بواسطة التمليح أو التهكُّم، لاشتراكتهما في الضّدية، ومن هذا الباب قوله (عليه السلام): «**نَوْمُهُمْ سُهُودٌ وكُحْلُهُمْ دُمُوعٌ**»[1]، وفي: «**أَشْهُودٌ كَغُيَّابٍ وعَبِيدٌ كَأَرْبَابٍ**»[2].

الثالث: من حق وجه الشّبه أن يكون شاملًا للطرفين، كما إذا جعل وجه الشّبه في قولهم: النّحو في الكلام كالملح في الطعام، الإصلاح والإفساد، أي كما أن الطعام لا يصلح إلَّا بالملح وبدونه يفسد فكذلك الكلام لا يصلح إلَّا باستعمال القواعد النّحوية، وأمّا ما زعمه بعضهم من أنّه كون القليل مصلحًا والكثير مفسدًا، ففيه أنّ النّحو لا يحتمل القلَّة والكثرة بخلاف الملح.

الركن الثالث في أداة التّشبيه:

وهي ما يتوصّل به إلى وصف المشبّه بمشاركته للمشبّه به في الوجه، وهي الكاف وكأنّ ومثل وشبه ونظير وما يقتطع منها ممّا يدلّ على المماثلة والمشابهة والمناظرة وما يؤدّي معناها من المساواة والمحاكاة والمضاهاة، والأصل في الكاف ونحوها ممَّا يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه لا نحو كأنّ وتشابه وتماثل ممّا يدخل على الجملة أن يليه المشبّه به إمّا لفظًا كقولك: زيد كالأسد أو مثل الأسد، وقوله تعالى: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نارًا**﴾[3]،

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (٢) تحقيق صبحي الصالح: ص٤٧، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٨٩.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (٩٧) تحقيق صبحي الصالح: ص١٤١، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٩٦): ج١/ ص٣٦٢.

(٣) البقرة: ١٧.

فإنّ المشبّه به مثل المستوقد أي حاله وصفته وقصّته العجيبة الشأن، ومنه قوله (عليه السلام) في الكتاب الذي كتبه إلى سلمان على ما رواه السيّد في باب الكتب: فإنّما مثل الدُّنيا مثل الحيّة ليّن مسّها قاتل سمّها، فإنّه من التّشبيه البليغ، وقد حذف الكاف مبالغة، أي كمثل الحيّة وإمّا تقديرًا كقوله تعالى: ﴿**أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ فِيه ظُلُماتٌ ورَعْدٌ وبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ والله مُحِيطٌ بِالْكافِرِينَ**﴾[1] أي كمثل ذوي صيّب، فحذف ذوي لدلالة قوله: ﴿**يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ**﴾ عليه؛ لأنّ هذه الضّمائر لا بدّ لها من مرجع، وحذف (مثل) لقيام القرينة أعني عطفه على قوله: ﴿**كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نارًا**﴾، فالمثل المشبّه به قد ولي الكاف، لأنّ المقدّر في حكم الملفوظ، ومنه قوله (عليه السلام): «**فَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ ومَثَلُهَا كَسَفْرٍ سَلَكُوا سَبِيلًا**»[2]، أي كمثل المسافرين السّالكين سبيلا، لظهور أنّ المقصود تشبيه حال أهل الدُّنيا وقصّتهم بحال المسافرين، لا نفس المسافرين، فقد حذف المشبّه به بقرينة المشبّه كما لا يخفى هذا.

وقد يلي الكاف ونحوها غير المشبّه به وذلك إذا وليها مفرد لا يتأتى التّشبيه به، وذلك إذا كان المشبّه به مركبًا كقوله (عليه السلام): لا تعدو أي الدُّنيا إذا تناهت إلى أمنية أهل الرّغبة فيها والرّضا بها أن تكون كما قال الله تعالى: ﴿**كَماءٍ أَنْزَلْناه مِنَ السَّماءِ فَاخْتَلَطَ بِه نَباتُ الأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوه الرِّياحُ وكانَ الله عَلى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتَدِرًا**﴾[3].

(١) البقرة: ١٩.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (٩٩) تحقيق صبحي الصالح: ص١٤٤، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: ٩٨: ج١/ ص٣٦٦.

(٣) الكهف: ٤٥.

أقول: ولا يكاد ينقضي عجبي من فصاحة الإمام (عليه السلام) وبلاغته في هذا الكلام، فسبحان الله ما أفصحه وأبلغه حيث أورد تشبيهين للدّنيا أحدهما من كلامه وهو قوله: كما قال الله، والثاني، من كلام الله وهو قوله: كماء أنزلناه، وكلاهما من باب التّشبيه الذي ذكرناه، إلّا أنّ الأوّل من قبيل ما ولي المشبه به الكاف تقديرًا، والثّاني من قبيل ما لم يقع المشبّه به بعد الكاف لا لفظًا ولا تقديرًا، لظهور أن ليس المراد تشبيه حال الدُّنيا بقول الله تعالى على ما هو ظاهر التّشبيه الأوّل، ولا بالماء على ما هو ظاهر التّشبيه الثّاني، بل المراد أن الدُّنيا لا تتجاوز إذا بلغت إلى غاية ما يريده الرّاغبون فيها والرّاضون بها عن كون حالها مثل المثل الذي مثّله الله تعالى لها بقوله: ﴿**كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ**﴾، والمراد بهذا المثل تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفنا، بحال النّبات الحاصل من الماء، ويكون شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرّياح كأن لم يكن، ولعلّنا نشير إلى تفصيل ذلك في مقامه إن شاء الله.

ولا يذهب عليك أن ما ذكرناه من كون التّشبيهين كليهما مثالًا لما نحن فيه إنّما هو إذا جعلنا كلمة (ما) في قوله (عليه السلام) كما قال الله مصدريّة كما هو الظاهر، وأما إن جعلناها موصولة كناية عن المثل أي لا تعدو عن كونها مثل المثل الذي قاله الله تعالى كماء أنزلناه. انتهى، فيكون حينئذ من القسم الأوّل أعني ما ولي الكاف المشبّه به لفظًا فافهم جيّدا هذا.

وقد اجتمع القسمان الأوّلان في قوله (عليه السلام): أيضًا في وصف حال أهل الدُّنيا وانتقالهم منها إلى الآخرة: «**فَجَاءُوهَا كَمَا فَارَقُوهَا، حُفَاةً عُرَاةً قَدْ**

ظَعَنُوا عَنْهَا بِأَعْمَالِهِمْ، إِلَى الْحَيَاةِ الدَّائِمَةِ والدَّارِ الْبَاقِيَةِ كَمَا قَالَ سُبْحَانَه وتَعَالَى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾[1]»[2] فإن التّشبيه في قوله كما قال سبحانه من قبيل القسم الثّاني أعني ما ولي الكاف المشبّه به تقديرًا على ما هو الأظهر من كون (ما) مصدرية، وفي قوله (عليه السلام) كما فارقوها وقوله تعالى كما بدأنا من قبيل القسم الأوّل أما الأوّل فظاهر، وأمّا الثّاني فكذلك؛ لأن المراد أن إعادتنا مثل إبدائنا أوّل خلق.

فإن قلتَ: ما الدّليل على كون التّشبيه في كما قال. انتهى، على تقدير جعل (ما) مصدرية في الموضعين من قبيل القسم الثاني لا القسم الثالث؟

قلتُ: لأنّهم قد صرّحوا بأنّ حرف التّشبيه إذا أمكن أن يقع بعدها مفرد يتمحّل لتقديره فهو من قبيل ما ولي المشبّه به الكاف، قال صاحب التّلخيص في محكي كلامه من الإيضاح: إنّ قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ﴾**[3] ليس من قبيل ما لا يلي المشبّه به الكاف، لأنّ التقدير ككون الحواريّين أنصار الله وقت قول عيسى من أنصاري إلى الله، على أنّ (ما) مصدريّة والزّمان مقدّر كقولهم: آتيك خفوق النّجم أي زمان خفوقه، فالمشبّه به وهو كون الحواريّين أنصار الله مقدّر يلي الكاف، كمثل ذوي صيّب لدلالة ما أقيم مقامه عليه، إذ لا يخفى أن ليس المراد تشبيه كون المؤمنين أنصارًا بقول عيسى للحواريّين من أنصاري إلى الله. انتهى، فتأمل جيّدًا.

(١) الأنبياء: ١٠٤.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: ١١١، تحقيق صبحي الصالح: ص١٦٧، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: ١١٠: ج٢/ ص١٠.

(٣) الصف: ١٤.

تنبيهان:

الأوّل: قد يذكر فعل ينبئ عن التّشبيه في القرب والبعد والقوّة والضّعف، فإن أردت تقوية التّشبيه وتقريبه قلت: علمت زيدا أسدا، وإن أردت ضعفه وتبعيده قلت: ظننت أو حسبت زيدًا أسدًا، قال صاحب المفتاح: فإنّ علمت وما في معناه لمّا كان لتحقيق النّسبة يدلّ على أن نسبة الأسد إلى زيد محقّقة، فيكون النّسبة قريبًا، بخلاف الظنّ فإنه يدل على الرّجحان الغير الجازم، فيدلّ على ضعف التّشبيه، فلذلك استعمل العلم وما في معناه فيما قرب التشبيه فيه، واستعمل الظن وما في معناه فيما بعد فيه التشبيه. انتهى.

أقول: وممّا قرب فيه التشبيه وقصد تقويته قوله (عليه السلام): «**مَا لِي أَرَاكُمْ أَشْبَاحًا بِلَا أَرْوَاحٍ، وأَرْوَاحًا بِلَا أَشْبَاحٍ، ونُسَّاكًا بِلَا صَلَاحٍ، وتُجَّارًا بِلَا أَرْبَاحٍ، وأَيْقَاظًا نُوَّمًا، وشُهُودًا غُيَّبًا، ونَاظِرَةً عَمْيَاءَ، وسَامِعَةً صَمَّاءَ، ونَاطِقَةً بَكْمَاءَ**»[1].

الثّاني: ينقسم التّشبيه باعتبار ذكر أداته إلى المؤكد والمرسل، أما المؤكد فهو ما حذفت أداته، فقد يجعل حينئذ المشبه به خبرًا عن المشبه، كما تقول: زيد أسد، ومنهم من يسمّيه استعارة، كما ستطلع عليه إن شاء الله، ومنه قوله (عليه السلام): «**أَنَا قُطْبُ الرَّحَى تَدُورُ عَلَيَّ وأَنَا بِمَكَانِي**»، وقد يكون في حكم الخبر كخبر باب كان وإنّ والمفعول الثّاني لباب علمت والحال والصّفة، وقد يكون مفعولًا كقوله تعالى: ﴿**وهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ**﴾[2] أي مثل مرّ السّحاب، وقوله: «**لَاضْطَرَبْتُمْ اضْطِرَابَ الْأَرْشِيَةِ**

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (١٠٨)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٥٦، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (١٠٧): ج١/ ص٣٨٤.

(٢) النمل: ٨٨.

فِي الطَّوِيِّ الْبَعِيدَةِ»[1]، وقوله (عليه السلام): «**فَجَرْجَرْتُمْ جَرْجَرَةَ الْجَمَلِ الأَسَرِّ وتَثَاقَلْتُمْ تَثَاقُلَ النِّضْوِ الأَدْبَرِ**»[2]، وقد يكون المشبّه به مضافًا إلى المشبّه، مثل قولهم: لجين الماء، أي ماء كاللجين، وقوله (عليه السلام): «**ونَاطَ بِهَا زِينَتَهَا مِنْ خَفِيَّاتِ دَرَارِيِّهَا ومَصَابِيحِ كَوَاكِبِهَا**»[3]، أي علَّق سبحانه بالسّماء ما يزينها من الكواكب الدرّية الخفيّة، ومن كواكبها التي كالمصابيح، وأما المرسل فهو بخلافه، أي ما ذكر أداته فصار مرسلًا من التّأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر ظاهرًا بأن المشبّه هو المشبّه به.

الركن الرابع: في الغرض من التّشبيه.

وهو ما يقصده المتكلّم من إيراد التّشبيه، وهو إمّا عائد إلى المشبّه وهو الأغلب، أو عائد إلى المشبّه به، أمّا الأوّل فعلى وجوه: أحدها بيان إمكانه أي إمكان أنّ المشبّه أمر ممكن الوجود، وذلك في كلّ أمر غريب لا يكون بيّنا يمكن أن يخالف فيه ويدّعى امتناعه، فيؤتى بالتّشبيه لبيان أنّه ممكن كقوله:

وَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلَا بابْنِ ذُرَى حَسَبٍ ... كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللهِ عَدْنَانُ

وقول الآخر:

فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ ... فَإِنَّ المِسْكَ بَعْضُ دَمِ الغَزَالِ

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (٥)، تحقيق صبحي الصالح: ص٥٢، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٠١.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (٣٩)، تحقيق صبحي الصالح: ص٨٢، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٥٧.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (٩١)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٢٨، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: ٩٠: ج١/ ص٣٣٩.

فإنّه أراد أن يقول: إنّ الممدوح فاق الأنام بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار أصلًا بنفسه، ولمّا كان هذا في الظاهر كالممتنع لبعد أن يتناهى إنسان في الفضائل النّفسانية إلى أن يخرج من آحاد نوعه احتجّ لدعواه بأنّ المسك وإن كان بعض دم الغزال في أصله إلّا أنه خرج عن صفة الدّم، وحقيقته لا يعدّ دمًا لما فيه من الأوصاف الشريفة، فشبهه بالمسك تشبيها ضمنيًّا لرفع البعد والغرابة وإثبات الإمكان، وهذا الوجه يستلزم كون المشبّه به مسلم الحكم فيكون أعرف به لا محالة.

وثانيها: بيان وجوده كما إذا شُبِّه معقولٌ في الذّهن بأحد أفراده في الخارج دلالة على وجوده كما تقول: الإنسان كزيد ويسمّى مثلا، وهذا كسابقه في استلزامه كون المشبّه به مسلما وأعرف أيضًا.

وثالثها: بيان حاله وإظهار أنّه على أيّ وصف من الأوصاف، كما في تشبيه ثوب بالثّلج في البياض، ومنه التّشبيه الواقع في قوله (عليه السلام): «**يألهون إليه ولوه الحمام ويردونه ورود الأنعام**»[1].

وهذا أيضًا يقتضي كون المشبّه به أعرف بوجه الشّبه.

ورابعها: بيان مقدار حال المشبّه في القوة والضّعف والصّغر والكبر والزيادة والنّقصان كما في تشبيه شيء أسود بخافية الغراب، قال الشاعر:

مَدَادٌ مِثْلَ خَافِيَةِ الغُرَابِ وَأَقْلَامٌ كَمُرْهَفَةِ الحِرَابِ

(١) هكذا في النسخ: «يَرِدُونَه وُرُودَ الأَنْعَامِ ويَأْلَهُونَ إِلَيْه وُلُوه الحَمَامِ»، تحقيق صبحي الصالح: ص٤٥، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٨٥.

وتشبيه الشيء العظيم بالجبل أو الجمل كما قال (عليه السلام) في وصف الملائكة: «**مِنْهُمْ مَنْ هُوَ فِي خَلْقِ الْغَمَامِ الدُّلَّحِ، وفِي عِظَمِ الْجِبَالِ الشُّمَّخِ وفِي قَتْرَةِ الظَّلَامِ الأَيْهَمِ، ومِنْهُمْ مَنْ قَدْ خَرَقَتْ أَقْدَامُهُمْ تُخُومَ الأَرْضِ السُّفْلَى، فَهِيَ كَرَايَاتٍ بِيضٍ قَدْ نَفَذَتْ فِي مَخَارِقِ الْهَوَاءِ**»[1].

وهذا الوجه يقتضي كون المشبّه به أخصّ بوجه الشّبه من المشبّه مساويا له في المقدار حقيقة أو ادّعاء.

وخامسها: تقرير حال المشبّه في نفس السّامع وتقوية شأنه كما إذا شبّهت من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء، وكقوله (عليه السلام) في باب الحكم: الدّاعي بلا عمل كالرّامي بلا وتر.

فإنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره، لأن الفك بالحسيات أتم منه بالعقليات لتأخر كثير من العلوم العقلية عن الحسّية وتقدّم الحسّيات عليها، فإذا ذكرت المعنى العقلي ثم عقبته بالتمثيل الحسّي فقد نقلت النّفس من الغريب إلى القريب، ومنه التشبيه الواقع في قوله (عليه السلام): «**لقد تقمّصها ابن أبي قحافة**[2] **وإنّه ليعلم أنّ محليَّ منها محلّ القطب من الرّحى**»[3].

وهذا يستلزم كون وجه الشّبه في المشبّه به أتم وهو به أشهر.

وسادسها: إظهار تزيينه إمّا للترغيب فيه كما في تشبيه وجه أسود بمقلة

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (٩١)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٢٩، أمّا في نسخة الفرطوسي، رقم الخطبة: ٩٠: ج١/ ص٣٤٠.
(٢) في نسخة الفرطوسي: «لقد تقمصها فلان»: ج١/ ص١٩١.
(٣) نهج البلاغة، الخطبة الثالثة.

الظبي أو بالمسك وعليه قول الشّاعر:

رُبَّ سَوْدَاءَ وَهِيَ بَيْضَاءُ مَعْنَىً ... يَحْسِدُ المِسْكَ عِنْدَهَا الكَافُوْرُ

مِثْلُ حُبِّ العُيُونِ يَحْسَبُهُ النَّاسُ ... سَوَادًا وإنَّمَا هُوَ نُوْرُ

وقول الآخر:

يَقُوْلُوْنَ لَيْلَى سَوْدَةٌ حَبَشِيَّةٌ ... وَلَوْلَا سَوَادُ المِسْكِ مَا كَانَ غَالِيَا

وتشبيه الثّغر باللؤلؤ المنضد في قوله:

كَإِنَّمَا يَبْسِمُ عَنْ لُؤْلُؤٍ ... مُنَضَّدٍ أَوْ بَرَدٍ أَوْ أَقَاحْ

وإمّا لغير التّرغيب ومن أبدع هذا النّوع قوله (عليه السلام): في وصف الطاوس: «**تَخَالُ قَصَبَه مَدَارِيَ مِنْ فِضَّةٍ، ومَا أُنْبِتَ عَلَيْهَا مِنْ عَجِيبِ دَارَاتِه، وشُمُوسِه خَالِصَ الْعِقْيَانِ وفِلَذَ الزَّبَرْجَدِ، فَإِنْ شَبَّهْتَه بِمَا أَنْبَتَتِ الأَرْضُ، قُلْتَ جَنًى جُنِيَ مِنْ زَهْرَةِ كُلِّ رَبِيعٍ، وإِنْ ضَاهَيْتَه بِالْمَلَابِسِ فَهُوَ كَمَوْشِيِّ الْحُلَلِ، أَوْ كَمُونِقِ عَصْبِ الْيَمَنِ، وإِنْ شَاكَلْتَه بِالْحُلِيِّ فَهُوَ كَفُصُوصٍ ذَاتِ أَلْوَانٍ - قَدْ نُطِّقَتْ بِاللُّجَيْنِ الْمُكَلَّلِ**»[1].

وسابعها: إظهار التّشويه والتقبيح للتّنفير عنه كما في تشبيه وجه مجدور بسلجة قد نقرتها الدّيكة، ومنه قول الحريري في ذم الدّينار:

تَبًّا لَهُ مِنْ خَادِعٍ مُمَاذِقٍ ... أَصْفَرَ ذِيْ وَجْهَيْنِ كَالمُنَافِقِ

وقوله (عليه السلام) في كتاب كتبه إلى سلمان الفارسي: «**فَإِنَّمَا مَثَلُ الدُّنْيَا**

(١) نهج البلاغة، الخطبة (١٦٥) تحقيق صبحي الصلاح: ص٢٣٧، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص١١٦.

مَثَلُ الْحَيَّةِ، لَيِّنٌ مَسُّهَا قَاتِلٌ سَمُّهَا»[1].

ومنه تشبيه الدُّنيا بالعجوز الشّمطاء الهمّاء الشّوهاء على ما ورد في غير واحدة من الرّوايات.

وثامنها: الاستطراف أي عدّ المشبّه طريفًا بديعًا، وذلك بأن يكون المشبّه به أمرًا غريبًا نادرَ الحضور في الذّهن مطلقا فيكتسي المشبّه غرابة منه فيستطرف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذّهب لإبرازه في صورة الممتنع عادة، قال الشّاعر:

اُنْظُرْ إِلَى الفَحْمِ فِيْهِ الجَمْرُ مُتَّقِدُ كَأَنَّهُ بَحْرُ مِسْكٍ مَوْجُهُ الذَّهَبُ

أو يكون نادر الحضور عند ذكر المشبّه كما في قول ابن المعتر في وصف البنفسج:

وَلَازَوَرْدِيّةٌ تَزْهُوْ بِزُرْقَتِهَا بَيْنَ الرِّيَاضِ عَلَى حُمْرِ اليَوَاقِيْتِ

كَانَّهَا فَوْقَ قَامَاتٍ ضَعُفْنَ بِهَا أَوَائِلُ النَّارِ فِي أَطْرَافِ كِبْرِيْتِ

فإنّ صورة اتّصال النّار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذّهن ندرة حضور بحر من المسك موجه الذّهب وإنّما النّادر حضورها عند حضور البنفسج، فإذا أحضر مع صحّة التشبيه استطرف لمشاهدة عناق بين صورتين لا يتعانقان في الخيال أبدًا، مضافًا إلى بعد التّماثل وغرابته بين أوراق رطبة طريّة خضرة نضرة وجسم ذابل يابس استولى عليه لهب نار.

وأما الثاني أعني عود الغرض في التّشبيه إلى المشبّه به فعلى وجهين:

---

(١) نهج البلاغة، الكتاب: (٦٨) تحقيق صبحي الصالح: ص٤٥٨، نهج البلاغة، رقم الكتاب: (٦٨) تحقيق الفرطوسي: ج٣/ ص٨٥.

أحدهما: إيهام أنّ المشبّه به أتمّ من المشبّه في وجه الشّبه قصدًا للمبالغة كما في التّشبيه المقلوب الذي يشبّه فيه الزّائد بالنّاقص قصدًا إلى إعلاء شأن ذلك النّاقص ادّعاء لكونه بالغًا إلى حيث صار أصلًا للشيء الكامل الزّائد في ذلك الوصف كقوله:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهُ الخَلِيْفَةِ حِيْنَ يُمْتَدَحُ

ألا ترى أنّه جعل وجه الخليفة أعرف وأتمّ، وأوهم أنّه أكمل في النّور والضّياء من الصّباح حتّى شبّه الصباح به.

وثانيهما: بيان الاهتمام بالمشبّه به كتشبيه الجائع وجهًا مثل البدر في الإشراق والاستدارة بالرّغيف، فإنّ تشبيهه به دون البدر؛ لاهتمامه بشأن الرّغيف بمقتضى جوعه لا بقصد أنّ الرّغيف أتم في الحسن والاستدارة من ذلك الوجه، وبعبارة أخرى ليس النّظر فيه إلى الاستدارة والحسن، بل استلذاذ النّفس بالرّغيف أوجب التّشبيه.

تنبيه:

الغرض من التشبيه إن كان إلحاق النّاقص بالزّائد في وجه الشّبه سواء كان النّقصان حقيقيًّا كما في زيد كالأسد، أو ادّعائيًّا كما في تشبيه غرّة الصّباح بوجه الخليفة، فاللّازم حينئذ التشبيه وجعل النّاقص مشبّها والزّائد مشبهًا به، وإن كان مجرّد الجمع بين المتشابهين في مطلق الهيئة أو الصورة أو الشكل ونحوها من غير نظر إلى زيادة أحدهما ونقصان الآخر سواء وجدت الزّيادة والنّقصان أو لم يوجد أصلًا، فالأحسن حينئذ ترك التشبيه والإتيان بالتّشابه احترازًا من ترجيح أحد المتشابهين على الآخر قال الشّاعر:

تَشَابَهَ دَمْعِيْ إِذْ جَرَى وَمُدَامَتِي ... فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي الكَأسِ عَيْنِي تَسْكُبُ
فَوَاللهِ مَا أَدْرِيْ أَ بِالخَمْرِ أَسْبَلَتْ ... جُفُوْنِي أَمْ مِنْ عَبْرَتِي كُنْتُ أَشْرَبُ

قال آخر:

رَقَّ الزُّجَاجُ وَرَقَّتِ الخَمْرُ ... فَتَشَابَهَا وَتَشَاكَلَ الأَمْرُ
فَكَأَنَّمَا خَمْرٌ وَلَا قَدْحٌ ... وَكَأَنَّمَا قَدْحٌ وَلَا خَمْرُ

ويجوز حينئذٍ التّشبيه أيضًا بأن تجعل أحد الطرفين أيّهما شئت مشبّها والآخر مشبّها به، فتقول: غرّة الفرس كالصّبح والصّبح كغرة الفرس إذا أردت إظهار منير في مظلم أكثر منه، ووجه الخليفة كالصّباح والصّباح كوجه الخليفة، وهذا القسم هو التّشبيه الذي يصحّ فيه العكس وتبديل أحد الطرفين بالآخر، بخلاف القسم الأوّل الذي كان الغرض فيه إلحاق النّاقص بالزائد.

خاتمة في تقسيم التّشبيه بحسب القوة والضّعف في المبالغة باعتبار ذكر الأركان وحذف بعضها، قال صاحب التلخيص وشارحه ما محصّله: إنّ أركان التّشبيه أربعة أي المشبّه والمشبّه به ووجه الشّبه وأداة التّشبيه، فالمشبّه به مذكور قطعا والمشبّه إمّا مذكور أو محذوف، وعلى التّقديرين فوجه الشّبه إما مذكور أو محذوف، وعلى التقادير الأربعة فالأداة إما مذكورة أو محذوفة فالأقسام ثمانية.

الأوّل: أن يذكر المشبّه مع ذكر الوجه والأداة مثل زيد كالأسد في الشّجاعة.

الثاني: أن يذكر المشبّه أيضًا مع حذفهما نحو زيد أسد.

الثّالث: أن يذكر أيضًا مع ذكر الوجه وحذف الأداة نحو زيد أسد في الشّجاعة.

الرّابع: ذكره أيضًا مع العكس نحو زيد كالأسد.

الخامس: حذف الجميع نحو أسد في مقام الإخبار عن زيد.

السّادس: حذف المشبّه مع ذكر الوجه والأداة نحو كالأسد في الشّجاعة.

السّابع: حذفه أيضًا مع الأداة فقط نحو أسد في الشّجاعة في الإخبار عن زيد.

الثّامن: حذفه أيضًا مع الوجه فقط نحو كالأسد.

إذا عرفت ذلك فنقول: إنّ أقوى هذه الأقسام وأعلاها من حيث المبالغة القسم الثّاني والخامس، ويتلوهما في القوة القسم الثالث والرّابع والسّابع والثامن، والاثنان الباقيان وهما الأوّل والسّادس لا قوة فيهما، قال العلَّامة التّفتازاني: فالمرتبتان الأوليان متساويتان في القوة، والأخريان متساويتان في عدم القوة، والأربعة الباقية متوسطة بينهما، وذلك لأن القوّة إمّا بعموم وجه الشّبه في الظاهر أو بإجراء المشبّه به على المشبّه بأنّه هو هو نظرًا إلى الظاهر، فما اشتمل عليهما كالأوّلين فهو في غاية القوّة، وما خلا عنهما كالأخيرين فلا قوة له، وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسّط في القوّة والضّعف، ثم لا يبعد أن يفرق بين الأربعة المتوسطة بأن حذف الأداة أقوى من حذف وجه الشّبه لجعل المشبّه عين المشبّه به من حيث الظاهر.

تنبيه وتحقيق:

اختلف أرباب البلاغة في التّشبيه المحذوف الوجه والأداة سواء ذكر المشبّه وجعل المشبّه به خبرًا عنه نحو زيد أسد، أو في حكم الخبر نحو: إنّ زيدا أسد، وكان زيد أسدًا، أو علمته أسدًا، ونحو ذلك، أو حذف القرينة دالة

عليه نحو صمّ بكم عمي، فالمحققون على أنّه تشبيه بليغ ولا بأس بذكر كلامهم حتّى يتّضح المرام، فأقول قال الشّارح البحراني: الفرق بين الاستعارة والتشبيه أن التّشبيه حكم إضافي يستدعي مضافين وليس الاستعارة كذلك، فإنك إذا قلت رأيت أسدا ولم تذكر شيئا آخر حتّى تشبهه بالأسد فلم يكن ذلك تشبيهًا بل أعطى المعنى لفظًا له لأجل المشابهة بينه وبين معناه الأصلي وما هو لأجل شيء آخر لا يكون نفس ذلك، وقال المطرّزي: الاستعارة أن تريد تشبيه الشيء بالشّيء فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيره المشبّه وتجريه عليه مع طرح ذكره من البين لفظًا وتقديرًا، وقال صاحب المفتاح في محكي كلامه: إذا كان المشبّه مذكورًا أو مقدرًا فهو تشبيه لا استعارة، وقال صاحب التّلخيص بعد ما عرَّف التّشبيه بأنّه الدلالة على مشاركة أمر لأمر آخر في معنى: فدخل فيه نحو قولنا: زيد أسد، ونحو قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾[1].

وقال العلّامة التّفتازانيّ في إبداء الفرق بين نحو لقيني أسد يرمي، ولقيت في الحمام أسدًا، وبين نحو زيد أسد أو أسد في مقام الإخبار عن زيد حيث يعدّ الأوّل استعارة والثّاني تشبيهًا، ما لفظُه: وتحقيق ذلك أنّه إذا أجرى في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناها فهو على وجهين أحدهما: أن لا يكون المشبّه مذكورًا ولا مقدّرًا، كقولك: لقيت في الحمام أسدًا أي رجلا شجاعًا، ولا خلاف في أنّ هذا استعارة لا تشبيه، والثاني أن يكون المشبّه مذكورًا أو مقدّرًا وحينئذ فاسم المشبه به إن كان خبرًا عن المشبّه

(١) البقرة: ١٨.

أو في حكم الخبر كخبر باب كان وإنّ والمفعول الثّاني لباب علمت والحال والصّفة فالأصحّ أنّه يسمّى تشبيهًا لا استعارة؛ لأنّ اسم المشبّه به إذا وقع في هذه المواقع كان الكلام مصوغًا لإثبات معناه لما أجرى عليه أو نفيه عنه، فإذا قلت: زيد أسد، فصوغ الكلام في الظاهر لإثبات معنى الأسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على أنّه لإثبات شبيه من الأسد له، فيكون الإتيان بالأسد للتشبيه، فيكون خليقًا بأن يسمّى تشبيهًا؛ لأن المشبّه به إنّما جيء لإفادة التّشبيه بخلاف نحو: لقيت أسدا فإنّ الإتيان بالمشبّه به ليس لإثبات معناه لشيء، بل صوغ الكلام لإثبات الفعل واقعًا على الأسد، فلا يكون لإثبات التّشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونًا في الضمير لا يعرف إلّا بعد نظر وتأمّل، وإذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب أن يفرق بينهما في الاصطلاح، والعبارة بأن تسمّى إحداهما تشبيها والأخرى استعارة، قال: هذا خلاصة كلام الشيخ في أسرار البلاغة وعليه جميع المحقّقين قال: ومن النّاس من ذهب إلى أنّ الثّاني أيضًا أعني: زيد أسد استعارة لإجرائه على المشبّه مع حذف كلمة التّشبيه، والخلاف لفظيٌّ راجعٌ إلى تفسير التّشبيه والاستعارة المصطلحَين. انتهى.

وقال الزّمخشريّ في تفسير قوله سبحانه: ﴿**صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ**﴾[1]، فإن قلتَ: هل يسمّى ما في الآية استعارة؟ قلت: مختلف فيه والمحققون على تسميته تشبيهًا بليغًا لا استعارة؛ لأن المستعار له مذكور وهم المنافقون والاستعارة إنّما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له ويجعل الكلام

(١) البقرة: ١٨.

خلوًّا عنه صالحًا لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام كقول زهير:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَذَّفٍ ... لَــهُ لِبَــدٌ أَظْفَــارُهُ لَـمْ تُقَلَّــمِ

ومن ثم ترى المفلقين السّحرة منهم كأنّهم يتناسون التّشبيه ويضربون عن توهمه صفحًا، قال أبو تمام:

وَيَصْعَــدُ حَــتَّى يَظُــنَّ الجَهُــولُ ... بِــأَنَّ لَــهُ حَاجَــةً فِي السَّــمَاءِ

وَلِبَعْضِهِمْ لَا تَحْسَبُوا أَنَّ فِي سِرْبَالِهِ رَجُلًا ... فَفِيْــهِ غَيْــثٌ وَلَيْــثٌ مُسْــبِلٌ مُشْــبِلُ

وليس لقائل أن يقول: طوى ذكرهم عن الجملة لحذف المبتدأ فانسلق بذلك إلى تسميته استعارة، لأنّه في حكم المنطوق به نظيره قول من يخاطب الحجاج:

أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الحُرُوبِ نَعَامَةٌ ... فَتْخَاءُ تَنْفِرُ مِنْ صَفِيْرِ الصَّافِرِ

انتهى.

وعلَّله السكاكي على ما نقل عنه بأنّ من شرط الاستعارة إمكان حمل الكلام على الحقيقة في الظاهر وتناسي التشبيه، وزيد أسد لا يمكن كونه حقيقة فلا يجوز كونه استعارة، وتابعه صاحب (الإيضاح) وأورد عليهما صاحب عروس الأفراح بأن ما قالاه ممنوع وليس من شرط الاستعارة صلاحيّة الكلام لصرفه إلى الحقيقة في الظاهر، بل لو عكس ذلك وقيل لا بدّ من عدم صلاحيّته لكان أقرب، لأن الاستعارة مجاز لا بدّ له من قرينة، فإن لم تكن قرينة امتنع صرفه إلى الاستعارة وصرفناه إلى حقيقته، وإنّما نصرفه إلى الاستعارة بقرينة إمّا لفظية أو معنويّة نحو: زيد أسد، فالإخبار به عن

زيد قرينة صارفة عن إرادة حقيقته، قال: والذي نختاره إنّ نحو: (زيد أسد) قسمان، تارة يقصد به التشبيه فيكون أداة التشبيه مقدّرة، وتارة يقصد به الاستعارة فلا تكون مقدّرة، ويكون الأسد مستعملا في حقيقته، وذكر زيد والإخبار عنه بما لا يصلح له حقيقة قرينة صارفة إلى الاستعارة دالة عليها، فإن قامت قرينة على حذف الأداة صرنا إليه وإن لم تقم فنحن بين إضمار واستعارة، والاستعارة أولى فيصار إليها. انتهى، وممَّن صرّح بهذا الفرق عبد اللَّطيف البغدادي في (قوانين البلاغة).

أقول: ولا يخفى أن ما أورده على صاحبي المفتاح والإيضاح غير وارد؛ لأن مرادهما أنّ شرط الاستعارة هو إمكان الحمل على الحقيقة مع قطع النّظر عن القرائن اللَّفظية والمعنويّة كما مرّ التصريح به في كلام الزّمخشري، لا مع وجودها، ولمّا لم يوجد هذا الشرط في نحو: (زيد أسد) لعدم إمكان حمل الأسد فيه على معناه الحقيقي بوجود القرينة التي هي وجود زيد وكون الأسد مخبرًا به عنه وعدم إمكان قطع النظر عن هذه القرينة والغضّ عنها لكونها ركنًا أعظم في الكلام وسقوط الكلام بدونها عن الكلامية لا جرم تعين المصير إلى حذف الأداة، وأمّا سائر القرائن مثل: (يرمي) في نحو: (رأيت أسدًا يرمي) وفي (الحمام) في نحو: (رأيت أسدا في الحمام) ونحوها لمّا كانت من الفضلات والتوابع أمكن الغضّ عنها والإسقاط لها ويمكن معه الحمل على الحقيقة فيحصل شرط الاستعارة، فافهم جيدا هذا.

وفصل الشّيخ عبد القاهر في محكي أسرار البلاغة في هذا الباب، أعني التشبيه المحذوف الأداة تفصيلا غير خال من الحسن، ومحصله أنه إن حسن

دخول جميع أدوات التشبيه لا يحسن إطلاق اسم الاستعارة عليه، وذلك بأن يكون اسم المشبه به معرفة نحو: زيد الأسد وهو شمس النهار، فإنه يحسن زيد كالأسد وهو كشمس النهار؛ لأنّ دخول جميع الأدوات يرجّح جانب التشبيه وإن حسن دخول بعضها دون بعض سهل الخطب في إطلاق اسم الاستعارة، لأن دخول بعضها يورث نقصًا في عدّه شبيها، وذلك بأن يكون نكرة غير موصوفة كقولك: زيد أسد، فإنه لا يحسن أن يقال: كأسد، ويحسن أن يقال: كأن زيدًا أسد أو وجدته أسدًا، وإن لم يحسن دخول شيء من الأداة إلَّا بتغيير صورة الكلام كان إطلاق اسم الاستعارة أقرب لغموض تقدير أداة التّشبيه فيه، وذلك بأن يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبّه به نحو فلان بدر يسكن الأرض وشمس لا تغيب، فإنّه لا يحسن دخول الكاف إلَّا بتغيير الصّورة نحو هو كالبدر إلَّا أنّه يسكن الأرض وكالشّمس إلَّا أنّه لا تغيب، وعلى هذا القياس، وقد يكون في الصّفات والصّلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير أداة التشبيه فيه فيقرب من إطلاق اسم الاستعارة أكثر إطلاق وزيادة قرب، كقوله:

أسد دم الأسد الهزبر خضابه ... موت فريس الموت منه يرعد

فإنّه لا سبيل إلى أن يقال: المعنى أنّه كالأسد وكالموت لما في ذلك من التّناقض؛ لأنّ تشبيهه بجنس السّبع المعروف دليل على أنّه دونه أو مثله، وجعل دم الهزبر الذي هو أقوى الجنس خضاب يده دليل على أنّه فوقه وكذا الموت. انتهى.

أقول: وأنت بعد ما أحطت خبرًا بما أوردنا عرفت أنّه ليس للخلاف في هذا الباب عمدة طائل يعتد به، فلك الخيار في إطلاق اسم التّشبيه أو

الاستعارة فيما جاز فيه دخول الأداة وإن كان التّفصيل الأخير الذي حكيناه عن عبد القاهر أحسن وألطف.

هذا، وبقي الكلام في التّشبيه المحذوف المشبّه والأداة مثل: رأيت أسدًا في الشّجاعة، والظاهر أنّه لا خلاف في أنّه تشبيه لا استعارة؛ لأن قولنا: في الشّجاعة يقتضي تقدير المشبّه أي رأيت رجلا مثل الأسد في شجاعته ولا يصحّ أن لا يقدّر المشبّه ويصار إلى الاستعارة؛ إذ لا يصحّ وقوع اسم المشبّه مفعولًا، فإنّه لو قيل: رأيت رجلًا في الشّجاعة لكان لغوًا من الكلام.

الفصل الثاني: في الاستعارة:

وهي من معظم فنون البلاغة وقد أطلق فيها البيانيّون أعنّة الأقلام حتّى أفردها بعضهم بالتّأليف، وليس الغرض هنا استقصاء الكلام فيها وإنّما المقصود تقريبها إلى الأفهام بتعريف يزيل الإبهام والإشارة إلى أقسامها إجمالًا مع إثبات شيء ممّا وقع من محاسنها في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) وفي غيره نظمًا ونثرًا قالوا: زوج المجاز بالتّشبيه فتولد بينهما الاستعارة؛ لأنّه اللّفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة كأسد في قولنا: رأيت أسدًا يرمي فإنّه استعمل في الرّجل الشّجاع المشبّه بالحيوان المفترس الذي هو المعنى الحقيقي لذلك اللّفظ، وكثيرا ما يستعمل الاستعارة في المعنى المصدري أعني فعل المتكلّم الذي هو استعمال اسم المشبّه به في المشبّه، فالمتكلم مستعير واللّفظ مستعار والمعنى المشبّه به مستعار منه والمعنى المشبّه مستعار له ويسمّى وجه الشّبه هنا جامعًا.

إذا عرفت ذلك فأقول: إن الاستعارة تنقسم إلى أقسام كثيرة باعتبارات مختلفة.

التقسيم الأول:

أنّها باعتبار المستعار له والمستعار منه، والجامع ستّة أقسام:

أحدها: أن يكون الطرفان حسيّين، ويكون الجامع أيضًا حسيًّا، مثل قوله سبحانه: ﴿**فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا**﴾[1].

فإنّ المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله من حليّ القبط والجامع الشكل والصّورة والجميع حسّي، ومثله قوله (عليه السلام): «**فأجرى فيها سراجًا مستطيرًا**».

فإنّ المستعار منه المصباح والمستعار له الشّمس والجامع الضّياء.

وثانيها: أن يكونا حسيّين ويكون الجامع عقليًّا، كقوله تعالى: ﴿**وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْه النَّهارَ**﴾[2].

فانّ المستعار منه كشط الجلد وإزالته عن الشّاة ونحوها، والمستعار له كشف الضّوء عن مكان اللّيل، وهما حسيّان، والجامع ما يعقل من ترتّب أمر على آخر وحصوله عقيب حصوله كترتّب ظهور اللّحم على الكشط وظهور الظلمة على كشف الضّوء، والترتّب أمر عقلي، ونحو قوله (عليه السلام): «**احْتَجُّوا بِالشَّجَرَةِ وأَضَاعُوا الثَّمَرَةَ**»[3].

استعار لفظ الثّمرة لنفسه الشّريف باعتبار مزيد اختصاص له (عليه السلام) بالنبي (صلّى الله عليه وآله) كاختصاص الثّمر بالشّجر والاختصاص معنى معقول.

(١) طه: ٨٨.

(٢) يس: ٣٧.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (٦٧) تحقيق صبحي الصالح: ص٩٨، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٨٧.

وثالثها: أن يكونا حسيّين ويكون الجامع بعضه حسيًّا وبعضه عقليًّا، كقولك: رأيت شمسًا وأنت تريد إنسانًا في حسن الطلعة وعلوّ الشّأن، فحسن الطلعة حسيّ وعلوّ الشّأن عقليّ.

ورابعها: أن يكون الطرفان عقليّين والجامع أيضًا عقليًّا، مثل قوله تعالى: ﴿**مَنْ بَعَثَنا مِنْ مَرْقَدِنا**﴾[1].

فإنّ المستعار منه الرّقاد أي النّوم والمستعار له الموت، والجامع بينهما عدم ظهور الفعل، والجميع عقليّ.

وخامسها: أن يكون المستعار منه حسيًّا والمستعار له عقليًّا، ولا بدّ أن يكون الجامع أيضًا عقليًّا، كقوله تعالى: ﴿**فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَرُ**﴾[2].

فإنّ المستعار منه صدع الزّجاجة وهو كسرها وهو حسيّ، والمستعار له تبليغ الرّسالة وهو عقليّ، والجامع لهما وهو التّأثير أيضًا عقليّ، وكقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ**»[3]، استعار السّيل للعلوم الفائضة منه (عليه السلام) على الموادّ القابلة، والجامع أن الأوّل فيه حياة الأجسام والثّانية فيها حياة الأرواح، والحياة معنى معقول، وكقوله (عليه السلام) في هذا المختار أيضا: «**وطَفِقْتُ أَرْتَئِي بَيْنَ أَنْ أَصُولَ بِيَدٍ جَذَّاءَ، أَوْ أَصْبِرَ عَلَى طَخْيَةٍ عَمْيَاءَ**»[4].

(١) يس: ٥٢.
(٢) الحجر: ٩٤.
(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (٣) تحقيق صبحي الصالح: ص٤٨، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٩١.
(٤) نهج البلاغة، الخطبة: (٣) تحقيق صبحي الصالح: ص٤٨، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٩١.

فقد استعار اليد الجذاء لعدم النّاصر، والجامع عدم التمكُّن من التصرف والصّولة بهما، وكذلك استعار لفظ الطخية وهو الظلمة لاقتباس الأمور بجامع أنّ الظلمة كما لا يهتدى فيها للمطلوب كذلك لا يهتدى حين التباس الأمور واختلاطها إلى نهج الحقّ.

وسادسها: عكس السّابق، والجامع أيضًا عقليّ، كقوله سبحانه: ﴿**إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ**﴾[1]، فإنّ المستعار له كثرة الماء وهو حسيّ والمستعار منه التكبّر، والجامع الاستعلاء المفرط، وهما عقليّان، ونظيره قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في وصف دحو الأرض على الماء: «**وسَكَنَتِ الأَرْضُ مَدْحُوَّةً فِي لُجَّةِ تَيَّارِه ورَدَّتْ مِنْ نَخْوَةِ بَأْوِه واعْتِلَائِه وشُمُوخِ أَنْفِه وسُمُوِّ غُلَوَائِه**»[2].

فقد استعار نخوة بأْو الماء وشموخ أنفه لكثرة تلاطمه وتراكم أمواجه والمستعار منه الافتخار والتكبّر والترفّع وهو عقلي والجامع الاستعلاء المفرط أيضًا.

التقسيم الثاني:

إنّ اللَّفظ المستعار إن كان اسم جنس كأسد وقيام وقعود ونحوها سمّيت الاستعارة أصلية، وإلَّا فتبعيّة كالفعل وساير المشتقات والحرف وقد تقدّم تحقيق ذلك في المسألة السّابعة من مسائل المجاز فتذكَّر، إلَّا أنّه ينبغي أن يعلم أن التشبيه إن قدّر لمعنى المصدر في المشتقات والمتعلِّق معنى الحروف فحينئذ يتحقّق الاستعارة التّبعيّة، وإن قدّر فيما أسند إليه الفعل وفي مدخول الحرف فيكون حينئذ استعارة مكنيّة، مثلًا إذا قلت: نطقت الحال بكذا فإن قدّرت تشبيه

(١) الحاقة: ١١.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (٩١) تحقيق صبحي الصالح: ص١٣٢، أمّا في نسخة الفرطوسي رقم الخطبة: (٩٠): ج١/ ص٣٤٧.

دلالة الحال بنطق النّاطق فهي استعارة تبعيّة، وإن قدّرت تشبيه الحال بالإنسان المتكلّم وجعلت نطقت قرينة فالاستعارة مكنيّة، وإثبات النّطق تخييل كالأظفار في أظفار المنيّة وهكذا في قوله تعالى: ﴿**لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وحَزَنًا**﴾[1].

إنْ قُدِّر التشبيه في متعلّق معنى الحرف كالعِلِّيّة والغرضيّة فالاستعارة تبعيّة، وإنْ قُدِّر في المجرور بأن أضمر تشبيه العداوة بالعلّة الغائية ودلّ عليه بذكر ما يخص المشبّه به وهو لام التّعليل فالاستعارة مكنيّة، إذ لم يذكر من أركان التشبيه سوى المشبّه ودلّ على التّشبيه بذكر ما يخص المشبّه به وهو معنى الاستعارة المكنية، حسبما تعرفه إن شاء الله.

التقسيم الثالث:

إنّ طرفيها، أعني المستعار منه والمستعار له إن أمكن اجتماعهما تسمّى وفاقيّة، لما بين الطرفين من الوفاق مثل قوله تعالى: ﴿**أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ**﴾[2] أي ضالًّا فهديناه، فقد استعير الإحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيًّا للهداية التي هي الدّلالة على طريق يوصل إلى المطلوب والإحياء والهداية ممّا يمكن اجتماعها في شيء، ونحو قوله (عليه السلام): «**وإِنَّمَا الدُّنْيَا مُنْتَهَى بَصَرِ الأَعْمَى، لَا يُبْصِرُ مِمَّا وَرَاءَهَا شَيْئًا، والْبَصِيرُ يَنْفُذُهَا بَصَرُه، ويَعْلَمُ أَنَّ الدَّارَ وَرَاءَهَا، فَالْبَصِيرُ مِنْهَا شَاخِصٌ، والأَعْمَى إِلَيْهَا شَاخِصٌ، والْبَصِيرُ مِنْهَا مُتَزَوِّدٌ، والأَعْمَى لَهَا مُتَزَوِّدٌ**»[3].

(١) القصص: ٨.

(٢) الأنعام: ١٢٢.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (١٣٣) تحقيق صبحي الصالح: ص١٩٢، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٥١.

فقد استعار لفظ البصير للعاقل، والأعمى للجاهل، واجتماع البصر والعقل كالعمى والجهل ممكن والجامع واضح، وإن لم يمكن اجتماعهما تسمّى عناديّة لتعاند الطرفين، وذلك كاستعارة الموجود للمعدوم، إذا فقد الموجود وبقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره، وتديم في النّاس اسمه، وكاستعارة المعدوم للموجود لعدم غنائه وانتفاء منفعته، ومنه استعارة اسم الميّت للحيّ الجاهل، كما في قوله (عليه السلام): «**فذلك ميّت الأحياء**»، فإن الموت والحياة ممّا لا يمكن اجتماعهما في شيء هذا.

ومن العناديّة التهكميّة والتّمليحيّة، وهما ما استعمل في ضدّه أو نقيضه تنزيلا للتّضاد والتناقض منزلة التّناسب بواسطة تهكم أو تمليح على ما مرّ في باب التّشبيه نحو قوله تعالى: ﴿**فَبَشِّرْهُمْ بِعَذابٍ أَلِيمٍ**﴾[1] أي أنذرهم.

استعيرت البشارة التي هي الإخبار بما يسرّ للإنذار الذي هو ضدّه بإدخاله في جنسها على سبيل التّهكم، وكذلك قولك: رأيت أسدًا وأنت تريد جبانًا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء.

التقسيم الرابع:

إن الجامع بين طرفيها إمّا داخل في مفهومهما مثل قول النبي (صلّى الله عليه وآله): «**خير النّاس رجل ممسك بعنان فرسه كلّما سمع هيعة طار إليها، أو رجل في شعفة في غنيمة ويعبد الله حتّى يأتيه الموت**».

فقد استعار الطيران للعَدْوِ والجامع بينهما وهو قطع المسافة بسرعة داخل في مفهومهما وإن كان في الطيران أقوى منه في العدو، وإمّا غير داخل كما في استعارة الأسد للرّجل الشّجاع.

(١) آل عمران: ٢١.

التقسيم الخامس:

إنّها باعتبار الجامع إمّا عاميّة وهي المبتذلة، لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسدًا يرمي، أو خاصيّة وهي الغريبة التي لا يظفر بها إلَّا من ارتفع عن طبقة العامة، والاستعارات الواردة في التّنزيل وفي كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) كلها أو جلّها من هذا القبيل، ثم الغرابة قد تكون في نفس الشّبه بأن يكون تشبيهًا فيه نوع غرابة، كقول يزيد بن مسلمة في وصف الفرس بأنّه مؤدّب، وأنّه إذا نزل عنه وألقي عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه إلى أن يعود إليه:

وَإذا احْتَبَى قَرْبُوسُهُ بِعَنَانِهِ عَلَكَ الشَّكِيْمِ إلى انْصِرَافِ الزَّائِرِ

شبّه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السّرج بهيئة وقوع الثّوب في موقعه من ركبتي المحتبي، فاستعار الاحتباء وهو أن يجمع الرّجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان في موقعه، فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشّبه، وقد تحصل الغرابة بتصرف في الاستعارة العاميّة، كما في قوله:

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الأَحَادِيْثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِحُ

استعار سيلان السّيول الواقعة في الأباطح لسير الإبل سيرًا حثيثًا في غاية السّرعة المشتملة على لين وسلاسة، والشّبه فيها ظاهر عامّي لكنّه قد تصرّف فيه بما أفاد اللُّطف والغرابة؛ إذ أَسند الفعل، أعني: سالت إلى الأباطح دون المطيّ وأعناقها حتّى أفاد أنّه امتلأت الأباطح من الإبل، وأدخل الأعناق في السّير لأن السّرعة والبُطء في سير الإبل يظهران غالبا في الأعناق ويتبيّن أمرهما في الهوادي وسائر الأجزاء ليستند إليها في الحركة ويتبعها في الثقل والخفة.

التقسيم السادس:

إنّها إمّا مطلقة أو مرشحة أو مجرّدة، فالمطلقة ما لم تقترن بصفة ولا تفريع يلائم المستعار منه أو المستعار له نحو: عندي أسد، والمراد بالصّفة الصّفة المعنوية لا النّعت النحوي الذي هو أحد التّوابع، والمرشحة ما قرن بما يلائم المستعار منه، كقوله تعالى: ﴿**أُولئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدى فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ**﴾[1] استعير الاشتراء للاستبدال، ثمّ فرّع عليها ما يلائم الاشتراء من الرّبح والتجارة، ومثل قوله (عليه السلام): «**يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ**»[2]، فقد استعار السّيل للعلم وقرنه بما يلائم المستعار منه أعني الانحدار، وقوله (عليه السلام): «**أَفْلَحَ مَنْ نَهَضَ بِجَنَاحٍ**»[3].

استعير الجناح للأعوان والأنصار، وقرن بما يلائم المستعار منه وهو النّهوض.

والمجرّدة ما قرن بما يلائم المستعار، كقوله (عليه السلام): في وصف النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلم): «**أَرْسَلَه بِالدِّينِ الْمَشْهُورِ والْعَلَمِ الْمَأْثُورِ**».

فقد استعار العلم وهو الجبل ونحوه يُستدل به على الطريق ويُهتدى به إليه للدين باعتبار الاهتداء به إلى حظائر القدس، وقرنه بما يلائم المستعار له، حيث وصفه بالمأثور أي المنقول قرنًا بعد قرن، أو المختار المقدّم على سائر الأديان، وقد يجتمع التجريد والترشيح، كقول زهير:

---

(١) البقرة: ١٦.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (٣) تحقيق صبحي الصالح: ص٤٨، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٩١.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (٥) تحقيق صبحي الصالح: ص٥٢، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٠٠.

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلاحِ مُقَذَّفِ لَـهُ لُبَـدٌ أَظْفَـارُهُ لَـمْ تُقَلَّـمِ

فقولـه: شـاكي السّـلاح تجريـد؛ لأنّـه ملائـم للمسـتعار لـه، أعنـي: الرّجـل الشـجاع، وقولـه: مقـذّف إلى آخـر البيـت ترشـيح؛ لأنـه ملائـم للمسـتعار منـه أعنـي الأسـد الحقيقـي هـذا.

والترشيح أبلغ من الإطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح، لاشتماله على تحقيق المبالغة في التّشبيه؛ لأنّ في الاستعارة مبالغة في التشبيه، فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له، ومبنى الاستعارة على تناسي التشبيه وادّعاء أن المستعار له عين المستعار منه لا شيء مشبه به حتى أنّه يبنى على علوّ القدر ما يبنى على علوّ المكان، كقول أبي تمام:

وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الجَهُولُ بأَنَّ لَهُ حَـاجَةٌ فِي السَّـمَاءِ

فإنّه استعار الصّعود لعلوّ القدر، ثم بنى عليه ما يبنى على علوّ المكان والارتقاء إلى السّماء من ظن الجهول أنّ له حاجة في السّماء، فلولا أن قصده أن يتناسى التشبيه ويصرّ على إنكاره فجعله صاعدا في السّماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه، ومن هذا الباب قوله:

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي وَمِنْ عَـجَبٍ شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ

فلولا أنّه أنسى نفسه أنّ هاهنا استعارة لما كان لهذا التعجب معنى.

التقسيم السابع:

الجامع في الاستعارة إن كان أمرًا واحدًا كما في قولك: رأيت أسدًا، فهي استعارة في المفرد، وإن كان منتزعًا من أمور متعدّدة يتقيد بعضها ببعض فهي

استعارة تمثيلية، كما يقال للمتردّد في أمر: إنّي أراك تقدّم رجلًا وتؤخر أخرى، فإنّه شبه صورة تردّده بصورة تردّد من قام ليذهب في أمر، فتارة يريد الذّهاب فيقدّم رجلا وتارة لا يريد فيؤخّر أخرى، فاستعمل الكلام الدّال على هذه الصّورة في تلك الصّورة، والجامع وهو الإقدام تارة والإحجام أخرى منتزع من عدة أمور، ومثله قوله (عليه السلام): «**فَإِنَّ الشَّيْطَانَ كَامِنٌ فِي كِسْرِه، وقَدْ قَدَّمَ لِلْوَثْبَةِ يَدًا وأَخَّرَ لِلنُّكُوصِ رِجْلًا**»(١).

شبّه (عليه السلام) هيئة تردّد معاوية أو عمرو بن العاص في الإقدام في القتال لطمع الخلافة أو طمع مصر والإحجام أخرى بما فيهما من الجبن والفشل بهيئة تردّد من يريد أمرًا فيثب تارة وينكص أخرى.

التقسيم الثامن:

إذ تحقق معنى الاستعارة حسًّا أو عقلًا سمّيت تحقيقية، لتحقّق معناها في الحسّ أو العقل.

فالأوّل كقوله: لدى أسد شاكي السّلاح مقذّف، فإنّ الأسد استعارة للرّجل الشجاع وهو أمر متحقّق حسًّا، وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**وأَجْرَى فِيهَا سِرَاجًا مُسْتَطِيرًا**»(٢).

استعار السّراج للشّمس وهي حسّية أيضًا.

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (٦٦) تحقيق صبحي الصالح: ص٩٧، أمّا في نسخة الفرطوسي، رقم الخطبة: (٦٥): ج١/ ص٢٨٦.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة الأولى، تحقيق صبحي الصالح: ص٤١، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٧٨.

والثاني كقوله تعالى: ﴿**وَأَنْزَلْنا إِلَيْكُمْ نُورًا**﴾[1].

فإنّ النّور مستعار للبيان الواضح وهو أمر متحقّق عقلًا، وكقوله أيضا: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾[2].

أي الدّين الحقّ وهو ملّة الإسلام، وهذا أمر عقليّ أيضًا، ومثله قوله (عليه السلام): «**أَرْسَلَه بِالدِّينِ الْمَشْهُورِ والْعَلَمِ الْمَأْثُورِ، والْكِتَابِ الْمَسْطُورِ والنُّورِ السَّاطِعِ، والضِّيَاءِ اللَّامِعِ والأَمْرِ الصَّادِعِ**»[3].

فقد استعار العلم للدّين والنّور والضّياء لعلم النبوّة، والصّادع من صدع الزّجاجة وهو كسرها للفصل بين الحقّ والباطل، وجميعها أمور محقّقة عقلا.

وقد يضمر التشبيه في النّفس فلا يصرّح بشيء من أركان التّشبيه سوى المشبّه ويدلّ على ذلك التشبيه المضمر في النّفس بأن يثبت للمشبّه أمر مختصّ بالمشبّه به من غير أن يكون هناك أمر متحقّق حسًّا أو عقلًا، فيسمّى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية، ويسمّى ذلك الأمر المختصّ بالمشبّه به للمشبّه استعارة تخييلية، لأنّه يخيل أنّه من جنس المشبّه به، ثم ذلك الأمر المختص بالمشبّه به على قسمين أحدهما ما لا يكمل وجه التشبيه في المشبّه به بدونه والثاني ما يكون قوام وجه الشّبه في المشبّه به.

فالأوّل كقول أبي ذويب الهذلي:

(١) النساء: ١٧٤.

(٢) الفاتحة: ٦.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة الثانية: تحقيق صبحي الصالح: ص، ٤٦ نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٨٧.

وَإذا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا ... أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيْمَةٍ لَا تَنْفَعُ

شبّه المنيّة في نفسه بالسّبع في اغتيال النّفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفّاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة، فأثبت لها الأظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال في السّبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه، فتشبيه المنيّة بالسّبع استعارة بالكناية، وإثبات الأظفار للمنيّة استعارة تخييليّة، ومثله قوله (عليه السلام): «**فَكَأَنْ قَدْ عَلِقَتْكُمْ مَخَالِبُ الْمَنِيَّةِ**»(١).

«**واعْلَمُوا أَنَّ مَلَاحِظَ الْمَنِيَّةِ نَحْوَكُمْ دَانِيَةٌ، وكَأَنَّكُمْ بِمَخَالِبِهَا وقَدْ نَشِبَتْ فِيكُمْ**»(٢).

والثاني كقوله:

فَلَئِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بِرِّكَ مُفْصِحًا ... فَلِسَانُ حَالِي بالشِّكَايَةِ أَنْطَقُ

شبَّه الحال بإنسان متكلّم في الدّلالة على المقصود، وهذا هو الاستعارة بالكناية، ثم أثبت للحال اللسان الذي به قوام الدّلالة في الإنسان المتكلّم، وهذا هو الاستعارة التّخييلية، ومثله قوله (عليه السلام): «**حَتَّى إِذَا أَنِسَ نَافِرُهَا واطْمَأَنَّ نَاكِرُهَا، قَمَصَتْ بِأَرْجُلِهَا وقَنَصَتْ بِأَحْبُلِهَا، وأَقْصَدَتْ بِأَسْهُمِهَا**»(٣).

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (٨٥)، تحقيق صبحي الصلاح: ص١١٦، أمّا في نسخة الفرطوسي رقم الخطبة: (٨٤): ج١/ ص٣٢٠.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (٢٠٤)، تحقيق صبحي الصلاح: ص٢٢١، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٢٤٣.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (٨٣)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٠٨، أمّا في نسخة الفرطوسي فرقم الخطبة: (٨٢): ج١/ ص٣٠٥.

فإنّه شبّه الدُّنيا تارة بالدّابة القامصة الممتنعة من الرّكوب، فأثبت لها الأرجل التي بها تحقق القمص والامتناع، وشبّهها أخرى بالقنّاص الصيّاد، فأثبت لها الأحبل التي لا يمكن الصّيد إلَّا بها، وشبّهها ثالثة بالرّامي فأضاف إليها السّهم الذي به قوام الرّمي وتحقّقه.

تنبيهات:

الأوّل: إنّ ما ذكرناه في تفسير الاستعارة بالكناية والتخييليّة إنّما هو على مذهب صاحب الإيضاح، وقد خالف في ذلك صاحب المفتاح وغيره، ولا بأس بالإشارة الإجماليّة إلى ذلك وإن كانت كتب البيان كافلة به.

فأقول: لا خلاف بين أرباب البلاغة وقد اتفقت كلمتهم على أنّه إذا شبّه أمر بآخر من غير تصريح بشيء من أركان التّشبيه سوى المشبه ودلّ على التّشبيه بذكر ما يخصّ بالمشبّه به كان هناك استعارة بالكناية، لكن اضطرب أقوالهم، فذهب السّلف ومنهم الشيخ عبد القاهر والزّمخشري إلى أنّ الاستعارة بالكناية هو المشبّه به المتروك المرموز إليه بذكر لوازمه وقد استعير للمشبّه في النّفس.

قال العلّامة التفتازاني: ومعناها المأخوذ من كلام السّلف هو أن لا يصرّح بذكر المستعار، بل يذكر رديفه ولازمه الدّال عليه، فالمقصود بقولنا أظفار المنيّة استعارة السّبع للمنيّة كاستعارة الأسد للرّجل الشّجاع، إلَّا أنّا لم نصرّح بذكر المستعار أعني السّبع، بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية، فالمستعار هو لفظ السّبع الغير المصرّح به، والمستعار منه هو الحيوان المفترس، والمستعار له هو المنيّة.

وقال الشّارح البحراني: وأما الاستعارة بالكناية فهو أن يذكر بعض لوازم المستعار للتنبيه عليه دون التصريح بذكره كقول أبي ذويب: وإذ المنيّة أنشبت أظفارها، فكأنّه حاول استعارة السّبع للمنية، لكنّه لم يصرّح بها بل ذكر بعض لوازمها تنبيها بها على المقصود هذا.

وذهب السّكاكي إلى أنّها أي الاستعارة بالكناية هو لفظ المشبه المستعمل في المشبّه به بادّعاء أنّه عينه، فعلى هذا المستعار في بيت الهذلي هو لفظ المنيّة، والمستعار منه الموت، والمستعار له هو السّبع، فقد أريد بالمنيّة السّبع بادّعاء السّبعيّة لها بقرينة إضافة الأظفار التي هي من خواص السّبع إليها.

وذهب الخطيب صاحب الإيضاح إلى أنّها التّشبيه المضمر في النفس، فوجه تسميتها بالاستعارة على هذا القول غير ظاهر، وأمّا الكناية فلأنّه لم يصرّح بالمشبه به، بل إنّما دلّ عليه بذكر خواصّه ولوازمه، وقد يقال: إنّما سمّي استعارة بناء على أنّه شبّه الاستعارة في صفة وهي ادّعاء دخول المشبّه في جنس المشبّه به، وأمّا على القولين الأولين فجهة التّسمية واضحة هذا.

وتحقيق الحقّ من هذه الأقوال مع ما يتفرّع عليها من الفروع والثّمرات ممّا لا يساعده المجال، وإنّما ينبغي أن يعلم أنّ الاستعارة المكنى عنها والاستعارة التّخييليّة متلازمان في الكلام على مذهب صاحب الإيضاح لا يتحقّق أحدهما بدون الآخر، لأن التخييليّة لا بدّ أن تكون قرينة للمكنيّة، والمكنيّة لا بدّ أن تكون قرينتها التّخييلية، وقد حُكيَ في شرح التلخيص عن السّكاكي أنّه صرّح بأن عدم انفكاك المكنّى عنها عن التّخييلية هو مذهب السّلف.

وأمّا الزّمخشري فالمستفاد من كلامه عدم استلزام المكنيّة للتّخييليّة، وجواز كون قرينتها استعارة تحقيقية تبعيّة، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ**﴾[1]: النّقض الفسخ وفك التركيب، فإن قلت: من أين ساغ النّقض في إبطال العهد؟ قلت: من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين، ومنه قول ابن التيهان في بيعة العقبة: يا رسول الله إن بيننا وبين القوم حبالًا ونحن قاطعوها، فنخشى أنّ اللهَ إن أعزَّك وأظهرك أن ترجع إلى قومك.

وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشّيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه فينبّهوا بتلك الرّمزة على مكانه، ونحوه قولك: شجاع يفترس أقرانه، وعالم يغترف منه النّاس، ولم تقل هذا إلّا وقد نبّهت على الشّجاع والعالم بأنّهما أسد وبحر. انتهى.

فقد دلّ كلامه على أنّ قرينة الاستعارة المكنيّة في عهد الله هي الاستعارة التّحقيقية، أعني استعارة النقض لإبطال العهد.

وأمّا السّكاكي فقد قال التفتازاني في شرح التلخيص أنّه لا تلازم عنده بينهما أصلا، بل توجد التخييليّة بدونها، ولهذا مثل لها بنحو أظفار المنيّة الشّبيهة بالسّبع، ولسان الحال الشّبيهة بالمتكلِّم، وزمام الحكم الشّبيهة بالنّاقة، فصرّح بالتّشبيه لتكون الاستعارة في الأظفار فقط من غير استعارة بالكناية، وتوجد هي أي الاستعارة بالكناية بدون التّخييليّة كما صرّح به في المجاز العقلي حيث قال: إن قرينة المكنى عنها إما أمر مقدّر وهميّ كالأظفار

(١) البقرة: ٢٧.

في أظفار المنيّة، ونطقت في نطقت الحال، أو أمر محقق كالإنبات في قولك: أنبت الرّبيع البقل، والهزم في هزم الأمير الجند.

التنبيه الثاني:

المستفاد من كلام صاحب الإيضاح أنّ لفظ الأظفار والمنيّة في قوله: أنشبت المنيّة أظفارها حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له، وليس في الكلام مجاز لغوي، وإنّما المجاز إثبات شيء لشيء ليس هو له، وهذا عقليّ كإثبات الإنبات للرّبيع، وعلى هذا فلا يجوز عدّ الاستعارة بالكناية والتّخييليّة في عداد أقسام الاستعارة بقول مطلق إلّا استطرادًا؛ لأنّ الاستعارة حسبما تقدم تعريفها مجاز علاقتها المشابهة، ويستفاد من الشيخ عبد القاهر أيضًا كون الاستعارة التّخييلية في معناها الحقيقي حيث قال في قول لبيد:

وَغَدَاةُ رِيحٍ قَدْ كَشَفْتُ وَقَرَّةٍ إذ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشِّمَالِ زِمَامُهَا

لا خلاف في أنّ لفظ اليد استعارة مع أنّه لم ينقل عن شيء إلى شيء، إذ ليس المعنى على أنّه شبّه شيئًا باليد وإنّما المعنى على أنّه أراد أن يثبت للشّمال يدًا.

وأمّا صاحب المفتاح فمذهبه أن المكنية والتّخييليّة كليهما من المجاز اللغوي؛ لأنّه على ما حُكيَ عنه في التّلخيص وشرحه قد قسم المجاز اللُّغوي إلى الاستعارة وغيرها، وقسّمها إلى المصرّح بها والمكنّى عنها، وعنى بالمصرّح بها أن يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبّه به، وجعل منها تحقيقيّة وتخييليّة، وفسّر التّحقيقية بأن يكون المشبّه المتروك محقّقًا حسًّا أو عقلًا، والتّخييلية بما لا تحقق لمعناه حسًّا ولا عقلًا، بل هو صورة وهميّة محضة كلفظ الأظفار في قول الهذلي، فإنّه لما شبّه المنيّة بالسّبع في الاغتيال أخذ

الوهم في تصويرها بصورته، واختراع لوازمه لها، واخترع لها مثل صورة الأظفار المحققة، ثمّ أطلق عليه لفظ الأظفار فيكون استعارة مصرّحة، لأنه قد أطلق اسم المشبّه به وهو الأظفار المحققة على المشبّه وهو صورة وهميّة شبيهة بصورة الأظفار المحقّقة، والقرينة إضافتها إلى المنية، وعنى بالمكنّى عنها أن يكون الطرف المذكور هو المشبّه على أنّ المراد بالمنيّة السّبع بادّعاء السّبعيّة لها بقرينة إضافة الأظفار إليها فقد ذكر المشبّه أعني المنيّة وأريد به المشبّه به وهو السّبع، فقد ظهر بذلك أنّهما عنده مجازان لغويّان وإن ردَّه صاحب الإيضاح بما لا مهمّ بنا إلى نقله.

التنبيه الثالث:

إذا اجتمع لازمان في الكلام للمشبّه به فأيّهما كان أقوى اختصاصًا وتعلُّقًا به فإثباته تخييل، وأيّهما كان دونه فإثباته ترشيح، فعلى هذا ففي قوله: وإذ المنيّة أنشبت أظفارها يكون إثبات الأظفار للمنيّة تخييلا لكونها أقوى اختصاصا وتعلّقا بالسّبع، وإثبات الإنشاب ترشيحا لأنّه دونها، وينبغي أن يعلم أنّ التّرشيح لا يختصّ بالاستعارة بالكناية، بل قد يكون ترشيحًا للاستعارة المحقّقة، كما في قوله تعالى: ﴿**أُولئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدى فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ**﴾[1].

على ما قدّمنا في التقسيم السّادس للاستعارة.

وقد يكون ترشيحًا للمجاز العقلي وهو ذكر ما يلائم ما هو له كإنشاب لإثبات الأظفار للمنيّة في أنشبت المنيّة أظفارها على مذهب صاحب الإيضاح.

(١) البقرة: ١٦.

وقد يكون ترشيحًا للمجاز اللُّغوي وهو ذكر ما يلائم المعنى الحقيقي كما في قوله (صلّى الله عليه وآله): «**أسرعكنّ لحوقًا بي أطولكنّ يدًا**».

فإنّ أطولكنّ ترشيح للمجاز أعني اليد المستعملة في النّعمة.

وقد يكون ترشيحًا للتّشبيه وهو ذكر ملائم المشبّه به مثل أظفار المنيّة الشبيهة بالسّبع أهلكت فلانًا.

وقد يكون ترشيحًا للتّورية وهو ذكر ما يلائم المورّى به، وستعرف تفصيله إن شاء الله في بحث التّورية.

وقد يكون ترشيحًا للطباق وهو أن تأتي بلفظ يؤهل غيره لإبداع المطابقة بينه وبينه، كقول أبي الطيب:

وَخُفوقُ قَلْبِي لَوْ رَأَيْتَ لَهِيْبَهُ يَا جَنَّتِي لَرَأَيْتَ فِيْهِ جَهَنَّمَا

فقوله: يا جنّتي رشّحت لفظة جهنّم للمطابقة.

قيل: وقد يكون ترشيحًا للاستخدام، كقول أبي العلاء في صفة الدّرع:

تِلْكَ مَأذِيَّةٌ وَمَا لِذُبَابِ الصَّيْفِ وَالسَّيْفِ عِنْدَهَا مِنْ نَصِيْبِ

فإن ذكر السّيف رشح الذّباب لاستخدامه بمعنى طرف السّيف، لولاه لانحصر في معنى الطائر المعروف.

أقول: وفيه نظر، لأنه ليس من الاستخدام في شيء، لعدم صدق تعريف الاستخدام عليه حسبما تعرفه في بحث الاستخدام، إذ لم يرد بالذّباب إلّا الطائر المعروف، وليس هنا ضمير يعود إليه باعتبار معناه الآخر أعني طرف السّيف، فإن قلت: قد عطف السّيف على الصّيف فأريد من الذّباب بالنّسبة

إلى المعطوف عليه أحد المعنيين وبالنّسبة إلى المعطوف المعنى الآخر، قلت: هذا توهّم فاسد، لاستلزامه استعمال اللفظ المشترك في معنييه وهو غير جائز على مذهب المحقّقين حسبما قدّمناه فيما سبق، فاللازم عطف السّيف على الذّباب فافهم جيّدا.

الفصل الثالث: في الكناية، وفيها بحثان:

البحث الأول: في حقيقتها:

فاعلم أنّها في اللُّغة مصدر كنيت بكذا عن كذا وكنوت إذا تركت التّصريح به، وفي الاصطلاح تطلق تارة على فعل المتكلّم، أعني ذكر الملزوم وإرادة اللازم مع جواز إرادة الملزوم معه، وأخرى على نفس اللَّفظ المراد به لازم معناه كذلك، كقولك: فلان طويل النّجاد، المراد به طول القامة الذي هو لازمه مع جواز أن يراد حقيقة طول النّجاد أيضًا، وهذه هي الكناية في المفرد.

وأمّا في المركب فهو أن يقصد إثبات معنى من المعاني لشيء فيترك التّصريح بإثباته له ويثبت لمتعلِّقه، كقوله:

إنَّ المُرُوَّةَ وَالسَّمَاحَةَ وَالنَّدَى ... فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الحَشْرَجِ

أراد إثبات اختصاص الممدوح بهذه، فترك التّصريح بأن يقول: إنّه مختص بها أو نحوه إلى الكناية، بأن جعلها في قبّة ضربت عليه، ونحوه قولهم: المجدبين ثوبيه والكرم بين برديه، ومثاله في جانب النفي قول من يصف الخمر:

صَفْرَاءُ لَا تَنْزِلُ الأَحْزَانُ سَاحَتَهَا ... لَوْ مَسَّهَا حَجَرٌ مَسَّتْهُ سَرَّاءُ

حيث كنّى عن نفي الحزن عنها بنفيه عن ساحتها وفضاها، وقول الآخر يصف امرأة بالعفّة:

تَبِيْتُ بِمُنَجَاةٍ مِنَ اللَّوْمِ بَيْتَهَا إذا مَا بُيُوْتٌ بالمَلَامَةِ حُلَّتِ

فتوصل إلى نفي اللوم عنها بنفيها عن بيتها، وينبغي أن يعلم أنّ المراد بالملازمة في باب الكناية ليس استحالة الانفكاك أي الملازمة العقلية، وإنّما التعلق والارتباط في الجملة، وإلَّا لانتقض بكثير ممّا جعلوه منها.

ثم الكناية إن لم يكن الانتقال منها إلى المطلوب بواسطة فقريبة، كقولك كناية عن طول القامة: طويل النّجاد، وإن كان بواسطة فبعيدة كقولهم كناية عن المضياف: كثير الرّماد، فإنّه ينتقل من كثرة الرّماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر، ومنها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضّيفان، ومنها إلى المقصود وهو المضياف، وبحسب قلَّة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحًا وخفاءً، والموصوف فيها قد يكون مذكورا كما مر، وقد يكون محذوفًا كما يقال في التّعريض بمن يؤذي المسلمين: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده.

فإنّه كناية عن نفي صفة الإسلام عن المؤذي، وهو غير مذكور في الكلام. قال بعض الأفاضل: ولا يعدل من التّصريح إلى الكناية إلَّا بسبب، ولها أسباب:

أحدها: قصد المدح، كأكثر الأمثلة المتقدّمة.

الثّاني: قصد الذّمّ، كقولهم كناية عن الأبله: عريض القفا، فإنّ عرض القفا وعظم الرّأس ممّا يستدلّ به على بلاهة الرّجل.

الثالث: ترك اللفظ إلى ما هو أجمل منه، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ هَـٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾[1]، فكنّى بالنّعجة عن المرأة كعادة العرب في ذلك؛ لأنّ ترك التّصريح بذكر النساء أجمل، ولذا لم يذكر في القرآن امرأة باسمها إلَّا مريم (عليها السّلام).

قال السّهيلي: وإنّما ذكرت باسمها على خلاف عادة الفصحاء لنكتة، وهي أنّ الملوك والأشراف لا يذكرون حرائرهم في ملاء ولا يبتذلون أسماءهنّ، بل يكتفون عن الزّوجة بالعرس والعيال ونحو ذلك، فإذا ذكروا الإماء لم يكنّوا عنهنّ ولم يصونوا أسمائهنّ عن الذّكر، فلمّا قالت النّصارى في مريم ما قالوا صرّح الله سبحانه باسمها ولم يكنْ تأكيدًا للعبوديّة التي هي صفة لها، وتأكيدًا لأنّ عيسى (عليه السلام) لا أب له وإلَّا نُسِبَ إليه.

الرّابع: أن يكون التّصريح ممّا يستهجن ذكره كما كنّى الله تعالى عن الجماع بالملامسة والمباشرة والإفضاء والسرّ والدّخول والغشيان، وكنّى عن طلبه بالمراودة في قوله: ﴿**وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا**﴾[2] وكنّى عنه أو عن المعانقة باللباس في قوله: ﴿**هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ**﴾[3] وكنّى عن البول ونحوه بالغائط في قوله: ﴿**أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ**﴾[4]، وأصله المكان المطمئنّ من الأرض، وكنّى عن قضاء الحاجة بأكل الطعام في قوله في مريم وابنها: ﴿**كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ**﴾[5].

(١) ص: ٢٣.
(٢) يوسف: ٢٣.
(٣) البقرة: ١٨٧.
(٤) النساء: ٤٣.
(٥) المائدة: ٧٥.

وكنّى عن الاستاه بالأدبار في قوله: ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وأَدْبارَهُمْ﴾[1].

الخامس: قصد المبالغة، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾[2] كناية عن اشتداد ندمهم وحسرتهم على عبادة العجل، لأنّ من شأن من اشتدّ ندمه وحسرته أن يعضّ يده غمّا فتصير يده مسقوطا فيها لأنّ فاه قد وقع فيها.

السّادس: قصد الاختصار كالكناية عن ألفاظ متعدّدة بلفظ فعل نحو: ﴿لَبِئْسَ ما كانُوا يَعْمَلُونَ﴾[3] ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلُوا﴾[4].

إلى غير ذلك من الأسباب التي لا يضبطها الحصر. انتهى.

أقول: ما ذكره من الأسباب لا بأس به إلّا أن أكثر ما مثل به من قبيل الاستعارة أو التشبيه البليغ أو المجاز المرسل، وليس من باب الكناية كما هو غير خفيّ على النّاقد البصير.

البحث الثاني: في الفرق بينها وبين المجاز والتّعريض:

أمّا الأوّل: فقد قال البيانيّون: إنّ الكناية عبارة عن أن تذكر لفظة وأريد بها لازم معناها مع جواز إرادة أصل معناها معه، والمجاز أن تطلق لفظة وأريد بها معناها الموضوع له، فالفرق بينهما من جهة جواز إرادة المعنى الأصلي في الكناية وعدم جوازها في المجاز، وذلك لأنّ المجاز مستلزم لقرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي بخلاف الكناية، فلوجود القرينة المانعة في المجاز امتنعت إرادة المعنى الحقيقي، ولعدمها في الكناية جاز إرادته.

(١) الأنفال: ٥٠.
(٢) الأعراف: ١٤٩.
(٣) المائدة: ٦٢.
(٤) البقرة: ٢٤.

وأمّا الثّاني فقد فرق بينهما بوجوه: الأوّل ما عن صاحب الكشّاف وهو أن الكناية أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، والتّعريض أن تذكر شيئا تدلّ به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج إليه: جئت لأُسلِّم عليك، فكأنّه إمالة الكلام إلى عرض يدلّ على المقصود، ويسمّى التّلويح لأنّه يلوح منه ما يريده.

الثّاني: ما عن ابن الأثير في المثل السّائر، وهو أنّ الكناية ما دلّ على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما، وتكون في المفرد والمركب، والتّعريض هو اللَّفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي، بل من جهة التّلويح والإشارة، فيختص باللَّفظ المركب، كقول من يتوقع صلة: والله إني محتاج، فإنّه تعريض بالطلب مع أنّه لم يوضع له حقيقة ولا مجازًا، وإنّما فهم منه المعنى من عرض اللفظ أي جانبه، قال بعض الأفاضل في شرح قوله: فيختص باللفظ المركب: لأنّ الدّلالة على المعنى المعرّض به لّما لم يكنْ من جهة الوضع الحقيقي والمجازي تعيّن أن يكون بالسّياق، فيظهر من ذلك الاختصاص.

الثّالث: ما قاله السّكاكي حيث قال: الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة، والمناسب للعرضيّة التّعريض، ولغيرها إن كثرت الوسائط التلويح، وإن قلَّت مع خفاء الرّمز وبلا خفاء الإيماء والإشارة، يعني أنّ المطلوب بالكناية إن كان العرضيّة أي إثبات صفة لموصوف غير مذكور في الكلام أو نفيها عنه، كقولك تعريضًا لمن يؤذي المسلمين: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، فإنّه كناية عن نفي صفة الإسلام عن

المؤذي وهو غير مذكور في الكلام، وكقولك في عرض من يعتقد حلّ الخمر وأنت تريد تكفيره: أنا لا أعتقد حلّ الخمر، وهو كناية عن إثبات صفة الكفر له باعتقاده حلّ الخمر وهو غير مذكور أيضًا، فالمناسب حينئذ أن يطلق عليها اسم التّعريض، والمناسب لغير العرضيّة مع كثرة الوسائط بين اللّازم والملزوم كما في كثير الرّماد وجبان الكلب التّلويح، لأنّ التّلويح أن تشير إلى غيرك من بعد، ومع قلة الوسائط وخفائها في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرّمز، لأنّ الرّمز أن تشير إلى قريب منك بالخفية، لأنّه الإشارة بالشّفة والحاجب، ومع قلتها ووضوحها كما في قوله:

أَوَ مَا رَأيتَ المَجْدَ ألقَى رَحْلَهُ ... فِي آلِ طَلْحَةٍ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّل

الإيماء والإشارة.

الرّابع: ما ظهر لي من تتبع كلامهم وهو أظهر الوجوه أنّ النّسبة بينهما هو العموم من وجه، فمادّة الاجتماع كقولك لمن يؤذي المسلمين: المسلم من سلم المسلمون آه، ومادة الافتراق من جانب الكناية كقولك: زيد كثير الرّماد أو طويل النّجاد، أو قلت: المؤمن هو غير المؤذي وأردت نفي الإيمان عن المؤذي مطلقًا من غير قصد تعريض بمؤذٍ معيّن، فهذه كلها كنايات من دون تعريض، ومادة الافتراق من جانب التّعريض هو أنّ التّعريض قد يكون بالمجاز كما نبّه عليه السّكاكي، حيث قال: والتّعريض قد يكون مجازًا، كقولك: آذيتني فستعرف، وأنت تريد إنسانًا مع المخاطب دونه أي دون المخاطب وإن أردتهما أي جميعًا كان كناية: لأنك أردت ما للفظ المعنى الأصلي وغيره معا، والمجاز ينافي إرادة المعنى الأصلي.

قال العلَّامة التّفتازانيّ: وتحقيق ذلك أنّ قولك: آذيتني فستعرف، كلام دالّ على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء، فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية، وإن أردت تهديد غير المخاطب بسبب إيذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الإيذاء إمّا تحقيقا وإمّا فرضًا وتقديرًا مع قرينة دالّة على عدم إرادة المخاطب كان مجازًا، هذا ولكثرة فوائد التّعريض ومزيد دورانه في كلام الإمام (عليه السلام) نفرده بالبحث في المطلب الثّالث في ضمن المحسنات البديعيّة إن شاء الله تعالى وبالله التوفيق.

المطلب الثالث: في ذكر بعض أقسام البديع:

للتّنبيه على ما لكلامه (عليه السلام) من القدر الرّفيع، فأردت أن أعطيك محك النّقد وأرمي إليك زمام حلّ العقد حتى تعرف أنّ كلامه (عليه السلام) مضافا إلى أنّه منبت غصون الفصاحة، ومنبع عيون البلاغة، متضمّن لأنواع البديع كأنوار الرّبيع، وتظهر لك علوّ الجوهر والاعتبار بما نذكره من العيار، وتسهل لك العبور بسفينة المعرفة إلى ساحل بحر محسنات كلامه إذا خضت في غمار عمانه، وغصت على لآليه وجمانه، وأذكر لكلّ قسم منها مثالا نثرا ونظما من كلام الفصحاء والبلغاء البارعين، مشفوعا بمثال من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام).

فأقول: إن البديع علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ووضوح الدلالة، وأقسام الوجوه المحسنة كثيرة، بعضها معنوية راجعة إلى تحسين المعنى بالأصالة وإن كان فيها ما لا يخلو من تحسين اللفظ، وبعضها لفظية كذلك.

فمنها حسن الابتداء والتخلص والانتهاء:

قال أهل البيان ومشايخ البلاغة: ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيما يورده من كلامه في ثلاثة مواضع:

أحدها: الابتداء:

فاللّازم له أن يفتح كلامه بأعذب الألفاظ وأجزلها وأرقّها وأسلسها وأحسنها نظمًا وسبكًا وأصحّها مبنى وأوضحها معنى وأخلاها من الحشو والركاكة والتعقيد والتّقديم والتّأخير الملبس؛ وذلك لأنّ مفتتح الكلام أوّل ما يقرع السّمع ويصافح الذّهن فإن كان حسنا جامعا لما ذكرناه من الشروط أقبل السّامع على الكلام، فوعى جميعه، وإلّا مجّه السمع وزجّه القلب وإن كان الباقي في غاية الحسن، قالوا: وقد أتت جميع فواتح سور القرآن على أحسن الوجوه من البلاغة وأكملها كالتحميدات وحروف الهجاء والنّداء مثل: ﴿**يا أَيُّهَا النَّاسُ**﴾[1] و﴿**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**﴾[2]، فإن مثل هذا الابتداء يوقظ السّامع للإصغاء إليه.

أقول: وأنت خبير بأنّ مطلع خطب أمير المؤمنين (عليه السلام) ومفتتحها تالي كلام الربّ تعالى في هذا المعنى، فإنك إذا نظرت إلى فواتح خطبه وكلامه (عليه السلام) جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنّن وأنواع الإشارة ما يقصر عن بيانه وصف الواصفين، ونعت الناعتين هذا ومن حسن الابتداء في النّظم قول امرئ القيس:

(١) البقرة: ٢١.
(٢) البقرة: ١٠٤.

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِ

قالوا: وقف واستوقف، وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السّبك إلّا أنّه لم يتأتّ له ذلك في النصّف الثّاني، بل أتى فيه بمعان قليلة في ألفاظ غريبة، وأحسن من ذلك قول أبي الطيب المتنبي:

فَدَيْنَاكَ مِنْ رَبْعٍ وَإِنْ زِدْتَنَا كَرْبًا فَإِنَّكَ كُنْتَ الشَّرْقَ للشَّمْسِ وَالغَرْبَا
وَكَيْفَ عَرْفْنَا رَسْمَ مَنْ لَمْ يَدَعْ لَنَا فُؤادًا لِعِرْفَانِ الرُّسُوْمِ وَلَا لُبَّا
نَزَلْنَا عَنِ الأَكْوَارِ نَمْشِي كَرَامَةً لِمَنْ بَانَ عَنْهُ أنْ نُلِمَّ بِهِ رَكْبَا

ثم اعلم أنّهم فرّعوا على حسن الابتداء براعة الاستهلال وهو أن يكون أوّل الكلام دالًّا على ما يناسب حال المتكلّم، متضمنا لما سيق الكلام لأجله من غير تصريح بل بألطف إشارة يدركها الذّوق السّليم والطبع المستقيم.

قال ابن المقفّع: ليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك، كما أنّ خير أبيات الشّعر البيت الذي إذا سمعت صدره عرفت قافيته، قال الجاحظ: كأنّه يقول: فرق بين صدر خطبة النّكاح وخطبة العيد وخطبة الصّلح حتّى يكون لكلّ فنّ من ذلك صدر يدلّ على عجزه، فإنّه لا خير في كلام لا يدلّ على معناك، ويشير إلى مغزاك، وإلى العمود الذي إليه قصدت، والغرض الذي إليه نزعت.

قالوا: والعلم الأسنى في ذلك سورة الفاتحة التي هي مطلع القرآن، فإنّها مشتملة على جميع مقاصده، وكذلك أوّل سورة اقرأ، فإنّها مشتملة على نظير ما اشتملت عليه الفاتحة من البراعة، لكونها أوّل ما أنزل من القرآن، فإنّ فيها الأمر بالقراءة والبداء فيها باسم الله، وفيها ما يتعلّق بتوحيد الرّب وإثبات ذاته وصفاته من صفة ذات وصفة فعل، وفيها ما يتعلّق بالأحكام،

وما يتعلّق بالأخبار، من قوله: ﴿**عَلَّمَ الإِنْسانَ ما لَمْ يَعْلَمْ**﴾[1]، ولهذا قيل: إنهّا جديرة أن تسمّى عنوان القرآن، لأنّ عنوان الكتاب يجمع مقاصده بعبارات وجيزة في أوّله، فقد ظهر ممّا ذكرنا أنّ براعة الاستهلال في مطلع الكلام هو كونه دالًّا على ما بني الكلام عليه من مدح أو هجاء أو تهنية أو عتاب أو توبيخ وتقريع أو بشارة أو نعي أو غير ذلك، فلو جمع المطلع بين حسن الابتداء وبراعة الاستهلال كان هو الغاية التي لا يدركها إلّا مصلي هذه الجلبة والحالب من أشطر البلاغة أوفر حلبة، وهو كثير في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام)، وأرشدك إلى موضع واحد وهو قوله (عليه السلام): «**الْحَمْدُ للهِ وإِنْ أَتَى الدَّهْرُ بِالْخَطْبِ الْفَادِحِ والْحَدَثِ الْجَلِيلِ**»[2].

فإن هذا المطلع ينبئك عن عظم ما يتلوه من النبأ، وفي هذا المختار أنواع من البديع يكاد أن يكون سحرا حسبما ندلك عليها، وفيه شهادة عظيمة على عظم شأن قائله سلام الله عليه، ومنه في النّظم قول أبي تمام يهنّي المعتصم بفتح قلعة عمورية وكان المنجمون زعموا أنها لا تفتح في هذا الوقت:

السَّيْفُ أَصْدَقُ أَنْبَاءٍ مِنَ الكُتُبِ ... فِي حَدِّهِ الحَدُّ بَينَ الجِدِّ وَاللَّعِبِ

بِيْضُ الصَّفَائِحِ لا سُوْدُ الصَّحَائِفِ فِي ... مُتُونِهِنَّ جَلَاءُ الشَّكِّ وَالرِّيَبِ

وثانيها: التخلص:

وهو الخروج والانتقال ممّا افتتح به الكلام إلى المقصود على وجه سهل برابطة ملائمة وجهة جامعة يختلس به المقصود اختلاسا رشيقا بحيث لا

(١) العلق: ٥.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (٣٥) تحقيق صبحي الصلاح: ص٧٩، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٥٣.

يتفطن السّامع للانتقال من المعنى الأوّل إلّا وقد رسخت ألفاظ المعنى الثّاني في السّمع وقرّ معناه في القلب، وإنّما كان ذلك من المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلِّم أن يتأنق فيها، لأنّ السّامع مترقب للانتقال إلى المقصود كيف يكون، فإذا كان حسنا متلائم الطرفين حرّك من نشاط السّامع وأعان على إصغاء ما بعده وإلّا فبالعكس.

وقد ينتقل من مفتتح الكلام إلى المقصود من غير ملاءمة ويسمّى ذلك اقتضابا وارتجالا، ومنه ما يشبه التخلص في أنّه يشوبه شيء من الملاءمة، كقولهم بعد الخطب: أما بعد، فإنّه اقتضاب من جهة أنّه انتقل من حمد الله والثّناء على رسوله إلى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما، لكنّه يشبه التخلص من جهة أنّه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد إلى ارتباط وتعلُّق بما قبله، بل قال: أمّا بعد، أي مهما يكن من شيء بعد الحمد فإنّه كان كذا وكذا قصدا إلى ربط هذا الكلام بما سبق عليه.

إذا عرفت ذلك فأقول: إنّ الأقسام الثلاثة كلَّها موجودة في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) كثيرة فيه كما هو غير خفي على المتتبّع الخبير والنّاقد البصير. فمن حسن التخلص قوله (عليه السلام): «**أَنْشَأَ الْخَلْقَ إِنْشَاءً**»[1].

حيث إنّه (عليه السلام) بعد ما افتتح الكلام بحمد الله وثنائه وذكر جملة من صفات الجلال والجمال تخلص منه بما ذكرنا، وهو من صفات الفعل إلى كيفيّة ابتداء خلق المخلوقات المسوق له الكلام، فانظر فيه من الحسن ماذا ترى.

(١) نهج البلاغة، الخطبة الأولى، تحقيق الفرطوسي:ج١/ ص١٧٥، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٧٥.

ومن الاقتضاب قوله (عليه السلام): «**الأَوَّلِ قَبْلَ كُلِّ أَوَّلٍ والآخِرِ بَعْدَ كُلِّ آخِرٍ، وبِأَوَّلِيَّتِه وَجَبَ أَنْ لَا أَوَّلَ لَه، وبِآخِرِيَّتِه وَجَبَ أَنْ لَا آخِرَ لَه، وأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَه إِلَّا الله شَهَادَةً، يُوَافِقُ فِيهَا السِّرُّ الإِعْلَانَ والْقَلْبُ اللِّسَانَ أَيُّهَا النَّاسُ لا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقاقِي**»[1].

فإنّ الانتقال من أوصاف الكمال والشّهادة بتوحيد الملك المتعال إلى قوله (عليه السلام): «أيّها النّاس» انتقال من باب الارتجال.

ومن الاقتضاب الشّبيه بالتخلص قوله (عليه السلام): «**أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ مَعْصِيَةَ النَّاصِحِ الشَّفِيقِ**»[2]. هذا ومن حسن التخلص في النّظم قول مسلم ابن الوليد:

يَقُوْلُ صَحْبِي وَقَدْ جَدُّوا عَلَى عَجَلٍ ... وَالخَيْلُ تَسْتَنُّ بِالرُّكْبَانِ فِي اللُّجَمِ

أَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ تَنْوِي أَنْ تَؤُمَّ بِنَا ... فَقُلْتُ كَلَّا وَلَكِنْ مَطْلَعَ الكَرَمِ

قال الصّفدي: وهذا في غاية الحسن التي تكبو الفحول دون بلوغها، وتعجز الشّعراء عن الظفر بحصونها، والتّحلي بمصوغها، ويقابل ذلك قبح التخلص، ومثاله ما حكي أن قيس بن ذريح حين طلق زوجته لبنى فتزوّجت غيره، ثم ندم على طلاقها وكان مشغوفا بها، فشبّب بها وما زال يشكو لوعة فراقها في أشعاره حتّى رحمه ابن أبي عتيق، فسعى في طلاقها من زوجها وأعادها إلى قيس، فقال يمدحه ويشكره:

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (١٠١) تحقيق صبحي الصالح: ص١٤٦، أمّا في نسخة الفرطوسي رقم الخطبة: (١٠٠): ج١/ ص٣٦٩.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (٣٥) تحقيق صبحي الصلاح: ص٧٩، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٥٣.

جَزَى الرَّحْمَنُ أَحْسَنَ مَا يُجَازي ... عَلَى الإِحْسَانِ خَيْرًا مِنْ صَدِيْقِ
وَقَدْ جَرَّبْتُ إِخْوَانِي جَمِيْعًا ... فَمَا أَلفَيْتُ كَابْنِ أَبِي عَتِيْقِ
سَعَى فِي جَمْعِ شَمْلِي بَعْدَ صَدْعٍ ... وَرَأْيِ حِدْتُ فِيْهِ عَنِ الطَّرِيْقِ
وَأَطْفَى لَوْعَةً كَانَتْ بِقَلْبِي ... أَغَصَّتْنِي حَرَارَتُهَا بَرِيْقِي

فلما سمعها ابن أبي عتيق قال لقيس يا حبيبي: أمسك عن مدحك هذا فما يسمعه أحد إلَّا ظنّني قوّادا.

ومن الاقتضاب في النّظم قول البحتريّ:

وَيَوْمًا تَثَنَّتْ لِلْوَدَاعِ وَسَلَّمَتْ ... بِعَيْنَيْنِ مَوْصُولٌ بِلَحْظَيْهِمَا السِّحرُ
تَوَهَّمْتُهَا أَلْوِي بِأَجْفَانِهَا الكَرَى ... كَرَى النَّوْمِ أَوْمَالَتْ بِأَعْطَافِهَا الخَمْرُ
لَعَمْرُكَ مَا الدُّنْيَا بَنَاقِصَةِ الجَدَى ... إِذَا بَقِيَ الفَتْحُ بنُ خَاقَانِ وَالبَحْرُ

وأما الانتهاء:

فهو ثالث المواضع التي يلزم التّأنق فيها، وهو عبارة عن أن يكون آخر الكلام الذي يقف عليه الخطيب أو المترسّل أو الشّاعر مستعذبًا حسنًا، وأحسنه ما آذن بانتهاء الكلام حتّى لا يبقى للنّفس تشوّق إلى ما ورائه، وإنّما ينبغي التّأنق فيه، لأنّه آخر ما يقرع السّمع ويرتسم في النّفس، فإن كان مختارًا حسنًا تلقاه السّمع واستلذّه حتّى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير لو كان، كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الأطعمة التّفهة، وإن كان بخلاف ذلك كان على العكس، حتّى ربّما أنسى المحاسن الموردة فيما سبق، وجميع خواتم السّور كفواتحها واردة على أحسن الوجوه من البلاغة، وأكملها، فإنك إذا نظرت إليها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال، لكونها بين أدعيّة

ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد إلى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنّفوس بعدها تَطَلُّعٌ وتَشَوُّقٌ إلى شيءٍ آخر.

أقول: وتالي السّور الشّريفة في حسن الخاتمة الخطب الكريمة لأمير المؤمنين (عليه السلام)، ومن أحسن براعات الختام خاتمة المخ حيث إنّه بعد ذكر وصف الحجّ ووجوبه ختمه بذكر آية الحج أعني قوله: ﴿**وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ**﴾[1].

وكذلك خاتمة المخ له حيث إنّه (عليه السلام) بعد توبيخ أصحابه على الخطأ في التحكيم، وتمرّدهم عن أمره مع عظم ما ترتّب على ذلك من الدّواهي ختمه بالتمثيل ببيت أخي هوازن، وهو قوله:

أَمَرْتُكُمْ أَمْرِيْ بِمُنْعَرَجِ اللِّوَى فَلَمْ تَسْتَبِيْنُوا النُّصْحَ إلَّا ضُحَى الغَدِ

وناهيك حسنًا مختتم المخ مط المنسوق لأوصاف الجمال والجلال حيث ختمه بقوله: تعالى الله عمّا يقول المشبهون به والجاحدون له علوًّا كبيرًا.

ومختتم المخ سه المسوق لحضّ أصحابه على الجهاد في صفّين، حيث ختمه بقوله: «**والله معكم ولن يتركم أعمالكم**».

وأحسن ما آذن بالختام خاتمة: فانظر ما ذا ترى ثمة، ومن حسن الخاتمة في النّظم ختام آخر قصيدة من القصائد العلويّات للشّارح المعتزلي:

سَمْعًا أَمِيْرَ المُؤمِنِيْنَ قَصَائِدًا يَعْنُو لَهَا بِشْرُ وَيَخْضَعُ جَرُوْلُ

الدُّرُّ مِنْ أَلفَاظِهَا لَكِنَّهُ دُرٌّ لَهُ ابنُ أَبِي الحَدِيْدِ مُفَصِّلُ

هِيَ دُوْنَ مَدْحِ اللهِ فِيْكَ وَفَوْقَ مَا مُدِحَ الوَرَى وَعَلَاكَ مِنْهَا أَكْمَلُ

(١) آل عمران: ٩٧.

ومنها الطباق:

ويسمّى المطابقة والتّطبيق والتّضاد والتّكافؤ، وهو في اللُّغة مصدر طابق الفرس في جريه طباقا ومطابقة إذا وضع رجليه مكان يديه، وفي الاصطلاح هو الجمع بين متضادّين أي معنيين متقابلين في الجملة، أعم من أن يكون تقابلهما تقابل التّضاد، أو تقابل الإيجاب والسّلب، أو تقابل العدم والملكة، أو تقابل التّضايف، أو ما يشبه شيئًا من ذلك حسبما تعرفه في الأمثلة.

قالوا ولا مناسبة بين معنى الطباق لغة ومعناه اصطلاحا؛ لأنّ الجمع بين الضدّين ليس موافقة، والموافقة مأخوذة في معناه اللغوي.

وأبدى وجه المناسبة السّعد التّفتازاني، في شرح المفتاح حيث قال في محكيّ كلامه: وإنّما سمّي هذا النّوع مطابقة، لأنّ في ذكر المعنيين المتضادّين معا توفيقا وإيقاع توافق بين ما هو في غاية التّخالف كذكر الإحياء مع الإماتة والإبكاء مع الضّحك ونحو ذلك.

وكيف كان فهو على أقسام؛ لأن الطباق إمّا بين المعنيين الحقيقيّين، أو المجازيّين، وإمّا لفظيّ أو معنويّ، وإما طباق إيجاب أو طباق سلب، وإمّا طباق جليّ أو طباق خفيّ.

الأوّل: الطباق بين الحقيقيين سواء كانتا، اسمين كقوله تعالى: ﴿**وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقاظًا وهُمْ رُقُودٌ**﴾[1].

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**ثُمَّ جَمَعَ سُبْحَانَه مِنْ حَزْنِ الأَرْضِ**

(١) الكهف: ١٨.

وسَـهْلِهَا، وعَذْبِهَـا وسَـبَخِهَا»[1].

ومن النّظم قول أبي الحسن التّهامي:

طُبِعَتْ عَلَى كَدَرٍ وَأَنْتَ تُرِيْدُهَا ... صَفْوًا مِنَ الأَقْذَاءِ وَالأَكْدَارِ

وَمُكَلِّفُ الأَيَّامَ ضِدَّ طِبَاعِهَا ... مُتَطَلِّبٌ فِي المَاءِ جُذْوَةَ نَارِ

أو فعلين كقولـه سبحانه: ﴿**تُؤْتِي المُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ المُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ**﴾[2].

وقـول أمـير المؤمنـين (عليـه السـلام): «**إِلَى اللهِ أَشْكُو مِنْ مَعْشَرٍ يَعِيشُونَ جُهَّالًا وَيَمُوتُونَ ضُلَّالًا**»[3].

ومن النّظم قول أبي صخر الهذلي:

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي ... أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ

أو حرفين، كقوله تعالى: ﴿**لَهَا ما كَسَبَتْ وعَلَيْها مَا اكْتَسَبَتْ**﴾[4].

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) مخاطبًا للأشعث: «**مَا يُدْرِيكَ مَا عَلَيَّ مِمَّا لِي**»[5].

ومن النّظم قول الشاعر:

---

(١) نهج البلاغة، الخطبة الاولى، تحقيق صبحي الصالح: ص٤٢، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٧٩.

(٢) آل عمران: ٢٦.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة (١٧) تحقيق صبحي الصالح: ص٦٠، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢١٥.

(٤) البقرة: ٢٨٦.

(٥) نهج البلاغة، الخطبة (١٩) تحقيق صبحي الصالح: ص٦١، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢١٧.

عَلَى أَنَّنِي رَاضٍ بأنْ أَحْمِلَ الهَوَى وَأَخْلَصَ مِنْهُ لا عَلَيَّ وَلَا لِيَا

وقد اجتمع طباق الكلم الثلاث في قوله (عليه السلام): «**لَكَانَ قَلِيلًا فِيمَا أَرْجُو لَكُمْ مِنْ ثَوَابِه وأَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ عِقَابِه**»[1].

الثّاني: الطباق بين المجازيين، مثل قوله سبحانه: ﴿**أَومَنْ كانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ**﴾[2].

أي: ضالًّا فهديناه، فإنّ الموت والإحياء معنييهما المجازيين متقابلان كتقابل معنييهما الحقيقيّين، وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**فَالْبَصِيرُ مِنْهَا شَاخِصٌ، والأَعْمَى إِلَيْهَا شَاخِصٌ، والْبَصِيرُ مِنْهَا مُتَزَوِّدٌ، والأَعْمَى لَهَا مُتَزَوِّدٌ**»[3].

فإنّ المراد بالأعمى الجاهل، وبالبصير العارف العاقل، وتقابل معنييهما المجازيين كالحقيقيّين واضح، ومثاله من النّظم قول التّهامي:

لَقَدْ أَحْيَا المَكَارِمَ بَعْدَ مَوْتٍ وَشَادَ بِنَاءَهَا بَعْدَ انْهِدَامِ

فإنّ الإحياء والموت والشّيد والانهدام متقابلة معانيها الحقيقيّة والمجازيّة، إذ المراد أنّه أعطى بعد أن منع النّاس كلهم.

الثّالث: الطباق المعنوي، وهو مقابلة الشّيء بضدّه في المعنى لا في اللفظ كقوله تعالى: ﴿**إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ قالُوا رَبُّنا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ**﴾[4].

---

(١) نهج البلاغة، الخطبة (٥٢) تحقيق صبحي الصالح: ص٩٠، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٧٢.

(٢) الأنعام: ١٢٢.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (١٣٣) تحقيق صبحي الصالح: ص١٩٢، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٥٠.

(٤) يس: ١٦.

معناه ربّنا يعلم أنّا لصادقون، وقوله تعالى أيضا: ﴿**جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِراشًا والسَّماءَ بِناءً**﴾[1] قال أبو علي الفارسي: لما كان البناء رفعا للمبني قوبل بالفراش الذي هو خلاف البناء، ونظيره قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**مِنْ سَقْفٍ فَوْقَهُمْ مَرْفُوعٍ ومِهَادٍ تَحْتَهُمْ مَوْضُوعٍ**»[2].

فإنّ المهاد لما كان عبارة عمّا يتهيّأ للصّبي أعني المهد ولا يكون إلَّا تحته حسن مقابلة السّقف به الذي لا يكون إلَّا في الفوق، نعم إن فسّر المهاد بالفراش كما هو أحد معانيه لغة فهو حينئذ من الطباق اللفظي، ومثاله في النّظم قول هدبة بن الحشرم:

فَإنْ تَقْتُلُوْنِي فِي الحَدِيْدِ فَإنَّني ... قَتَلْتُ أَخَاكُمْ مُطْلَقًا لَمْ يُقَيَّدِ

أي إن تقتلوني مقيّدا، وهو ضدّ المطلق فطابق بينهما في المعنى.

الرّابع: طباق السّلب وهو الجمع بين فعلي مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفي، أو أحدهما أمر والآخر نهي، فالأوّل كقوله تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ والَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ**﴾[3].

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**يُغَارُ عَلَيْكُمْ ولَا تُغِيرُونَ، وتُغْزَوْنَ ولَا تَغْزُونَ**»[4] «**تُكَادُونَ ولاَ تَكِيدُونَ**»[5].

(١) البقرة: ٢٢.
(٢) نهج البلاغة، الخطبة الأولى: تحقيق صبحي الصالح: ص٤٣، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٨٢.
(٣) الزمر: ٩.
(٤) نهج البلاغة، الخطبة: ٢٧، تحقيق صبحي الصالح: ص٧٠، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٣٣.
(٥) نهج البلاغة، الخطبة: ٣٤، تحقيق صبحي الصالح: ص٧٨، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٥٠.

ومن النّظم قول بعضهم:

خُلِقُوا وَمَا خُلِقُوا لِمَكْرَمَةٍ ... فَكَأَنَّهُمْ خُلِقُوا وَمَا خُلِقُوا

رُزِقُوا وَمَا رُزِقُوا سَمَاحَ يَدٍ ... فَكَأَنَّهُمْ رُزِقُوا وَمَا رُزْقُوا

والثاني نحو قوله تعالى: ﴿**فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ واخْشَوْنِ**﴾[1].

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**فَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الْآخِرَةِ، وَلاَ تَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا**»[2].

الخامس: الطباق الخفي وهو الجمع بين معنيين يتعلّق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق، مثل السّببيّة واللزوم، نحو قوله سبحانه: ﴿**أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَماءُ بَيْنَهُمْ**﴾[3].

فإنّ الرّحمة وإن لم تكن مقابلة للشدة، لكنّها مسبّبة عن اللين الذي هو ضدّ الشّدّة، وقوله أيضا: ﴿**جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ والنَّهارَ لِتَسْكُنُوا فِيه ولِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِه**﴾[4].

فإن ابتغاء الفضل وإن لم يكن مقابلا للسّكون، لكنّه يستلزم الحركة المضادّة للسّكون، ونظيرهما قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**فَالْهُدَى خَامِلٌ والْعَمَى شَامِلٌ**»[5].

---

(١) المائدة: ٤٤.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (٤٢)، تحقيق صبحي الصالح: ص٨٤، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٦٠.

(٣) الفتح: ٢٩.

(٤) القصص: ٧٣.

(٥) نهج البلاغة، الخطبة الثانية، تحقيق صبحي الصالح: ص٤٦، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٨٦.

فإنّ العمى ليس مقابلًا للهدى لكنّه سبب للضّلال المقابل له، وقوله (عليه السلام): «**فَإِنَّهُ وَاللهِ الْجِدُّ لاَ اللَّعِبُ، وَالْحَقُّ لاَ الْكَذِبُ**»(١).

فإنّه لا تقابل بين الحقّ والكذب إلّا أنّ الحقّ لمّا كان ملازمًا للصّدق المقابل للكذب والكذب ملازمًا للباطل المقابل للحقّ حسن المقابلة بينهما، ومثاله من النّظم قول أبي الطيب:

لِمَنْ تَطْلُبُ الدُّنْيَا إذا لَمْ تُرِدْ بِهَا ... سُرُوْرَ مُحِبٍّ أَوْ إِسَاءَةَ مُجْرِمِ

فإنّ السّرور يتسبّب عن الإحسان المقابل للإساءة، فالحق بالطباق، وأمّا المطابقة بين المحبّ والمجرم فمن فساد الطباق، لأن ضدّ المحب هو المبغض لا المجرم، وقول الطغرائي:

وَشَانَ صِدْقَكَ عِنْدَ النَّاسِ كِذْبُهُمُ ... وَهَلْ يُطَابَقُ مِعْوَجٌّ بِمُعْتَدِلِ؟

لأنّ المعوجّ إنّما يطابقه المستقيم والمعتدل يقابله المائل، لكن الاعتدال لازم للمستقيم المطابق للمعوج، ومن أملح الطباق وأخفاه قوله تعالى: ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ**﴾(٢).

ومنها المقابلة:

وهي أن يؤتى بلفظين متوافقين معنى أو ألفاظ متوافقة المعاني ثم يؤتى بما يقابلهما أو يقابلها على التّرتيب، والمراد بالتّوافق خلاف التقابل، لا أن يكونا متناسبين ومتماثلين، فإنّ ذلك غير مشروط كما تعرفه في الأمثلة، وجعلها

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (١٣٢)، تحقيق صبحي الصالح: ص٤٦، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٤٧.
(٢) البقرة: ١٧٩.

صاحب التّلخيص داخلة في الطباق؛ لأنّها جمع بين معنيين متقابلين في الجملة، وفرق بينهما زكي الدّين بن أبي الإصبع بوجهين: أحدهما أن الطباق لا يكون إلَّا بالأضداد والمقابلة يكون بالأضداد وبغيرها، ولكن الأضداد أعلى رتبة وأعظم موقعا، والثاني أنّ الطباق لا يكون إلَّا بين ضدّين فقط، والمقابلة لا يكون إلَّا بما زاد من الأربعة إلى العشرة.

أقول: محصّل الوجه الأوّل أنّ النّسبة بينهما عموم مطلق وأنّ المقابلة أعمّ، ومحصّل الوجه الثّاني أنّهما ضدّان، ويتوجه على الأوّل أنّه إن أراد بقوله: إنّ الطباق لا يكون إلَّا بالأضداد الأضداد الاصطلاحية فقد علمت في تعريف الطباق أنّه لا يختصّ بذلك، وإن أريد المتقابلات في الجملة ارتفع الفرق بينهما، وعلى الوجه الثّاني أن تخصيص مورد الطباق بالضدّين فقط لا وجه له، كما يشعر به كلمات البيانيين تصريحًا وتلويحًا، فقد عدّ المطرزي في شرح المقامات للحريري من أمثلة التّطبيق قوله سبحانه: ﴿**فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا**﴾[1].

وقول بعض البلغاء: من أقعدته نكاية اللِّئام أقامته إغاثة الكرام، ومن ألبسه اللَّيل ثوب ظلماته نزعه النّهار بضيائه.

والتحقيق أن يقال: إنّ المتكلّم إن أتى بلفظ ثم أتى بما يقابله ضدًّا كان أو غيره فهو مختصّ بأن يسمّى بالطباق، وإن أتى بلفظين أو ألفاظ ثم بمقابلتها على التّرتيب فيجوز أن يطلق عليه اسم الطباق، وأن يطلق عليه اسم المقابلة إلَّا أنّ الثّاني أكثر.

(١) التوبة: ٨٢.

إذا عرفت ذلك فأقول: إنّ المقابلة قد تكون بين اثنين وقد تكون بين أزيد، قال الشّيخ صفيّ الدّين: وكلما كثر عددها كانت أبلغ وتضاف إلى العدد الذي وقع عليه المقابلة، كمقابلة الاثنين بالاثنين، والثلاثة بالثلاثة، وهكذا.

فمن مقابلة الاثنين بالاثنين من الكتاب الكريم الآية المتقدّمة، حيث أتى فيها بالضّحك والقلة المتوافقين، ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما، ومن كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) قوله في صفة الدّنيا: «**مَا أَصِفُ مِنْ دَارٍ أَوَّلُهَا عَنَاءٌ وآخِرُهَا فَنَاءٌ، فِي حَلَالِهَا حِسَابٌ وفِي حَرَامِهَا عِقَابٌ، مَنِ اسْتَغْنَى فِيهَا فُتِنَ، ومَنِ افْتَقَرَ فِيهَا حَزِنَ ومَنْ سَاعَاهَا فَاتَتْه، ومَنْ قَعَدَ عَنْهَا وَاتَتْه**»[1].

فإنّ التّقابل في كلّ من الفقر من مقابلة الاثنين بالاثنين لكنّها في بعضها بالأضداد وفي بعضها بغيرها، ومن النظم قول الذّبياني:

فَتًى تَمَّ فِيهِ مَا يُسِرُّ صَدِيْقَهُ ... عَلَى أَنَّ فِيهِ مَا يَسُوءُ الأَعَادِيَا

ومن مقابلة الثلاثة بالثلاثة في النّثر قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الدُّنْيَا أَدْبَرَتْ وآذَنَتْ بِوَدَاعٍ، وإِنَّ الآخِرَةَ قَدْ أَقْبَلَتْ وأَشْرَفَتْ بِاطِّلَاعٍ**»[2].

وفي النّظم قول الشّاعر:

يَفِرُّ جَبَانُ القَوْمِ مِن ابنِ أُمِّهِ ... وَيَحْمِي شُجَاعُ القَوْمِ مَنْ لَا يُنَاسِبُهُ

وَيَرْزُقُ مَعْرُوفَ الكَرِيْمِ عَدُوُّهُ ... وَيَحْرِمَ مَعْرُوفَ البَخِيْلِ أَقَارِبُهُ

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (٨٢)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٠٦، أمّا في نسخة الفرطوسي فرقم الخطبة: (٨١): ج١/ ص٣٠٣.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (٢٨)، تحقيق صبحي الصالح: ص٧١، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٣٥.

ومن مقابلة الأربعة بالأربعة نثرًا قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى * وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى**﴾[1].

والمراد بالاستغناء الاستغناء عمّا عند الله، ولذلك حسن تقابله بالاتّقاء، وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**لَعَنَ الله الآمِرِينَ بِالْمَعْرُوفِ التَّارِكِينَ لَه، والنَّاهِينَ عَنِ الْمُنْكَرِ الْعَامِلِينَ بِه**»[2].

والمقابلة الرّابعة بين له وبه إلّا أنّ الأظهر الأقوى أن يجعل ذلك من أمثلة مقابلة الثّلاثة بالثّلاثة، لأن اللام والباء صلتان لشبه الفعل، فهما من تمامهما، وبه يظهر أنّ قول المتنبّي:

أَزُوْرُهُمْ وَسَوَادُ اللَّيْلِ يَشْفَعُ لِي ... وَأَنْثَنِي وَبَيَاضُ الصُّبْحِ يَغْرِي بِي

من مقابلة الأربعة بالأربعة لا من مقابلة الخمسة بالخمسة كما زعمه جمع من البيانيّين؛ لأنّ لي وبي صلتان للفعلين ومتمّمان لهما.

ومن مقابلة الخمسة بالخمسة نثرًا قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**فَخُذُوا بَعْضاً يَكُنْ لَكُمْ قَرْضاً، ولَا تُخَلِّفُوا كُلاً فَيَكُونُ عَلَيْكُمْ كَلًّا**».

كما في بعض نسخ المتن، ومن النّظم قول الثّعالبي:

عَذِيْرِي مِنَ الأَيَّامِ مَدَّتْ صرُوْفُهَا ... إلى وَجْهِهِ مَنْ أَهْوَى يَدَ النَّسْخِ وَالمَحْوِ

وَأَبْدَتْ بِوَجْهِي طَالِعَاتٍ أَرَى بِهَا ... سِهَامَ أَبِي يَحْيَى يُسَدِّدُهَا نَحْوِي

فَذَاكَ سَوَادُ الخَطِّ يَنْهَى عَنِ الهَوَى ... وَهَذَا بَيَاضُ الخَطِّ يَأْمُرُ بِالصَّحْوِ

(١) الليل: ٥-٩.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (١٢٩)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٨٨، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٤٤.

ومقابلة الستّة بالستّة ما أنشده الصاحب شرف الدّين مستوفي أربل لغيره وهو:

على رأس عبد تاج عزّ يزينه ... وفي رجل حرّ قيد ذلّ يشينه

قال الصّفدي: هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم في هذا المعنى، فإنّ أكثر ما عدّ النّاس في باب المقابلة قول أبي الطيب، لأنّه قابل فيه بين خمسة وهذا قابل فيه بين ستّة. انتهى، وقد مرّ أنّ بيت أبي الطيب وهو المتنبّي من مقابلة الأربعة بالأربعة، لا الخمسة بالخمسة.

تنبيه:

زاد صاحب المفتاح في تعريف المقابلة قيدًا آخر، فإنّه بعد ما عرّفه بقوله: هي أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضدّيهما، قال: وإذا شرط هاهنا أي فيما بين المتوافقين أو أكثر أمر شرط نمة أي فيما بين الضّدين أو الأضداد ضدّه أي ضدّ ذلك الأمر المشروط كما في قوله: ﴿**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى**﴾[1] الآيتين، فإنّه لمّا جعل التّيسير مشتركًا بين الإعطاء والاتّقاء والتّصديق جعل ضدّه وهو التّعسير المعبر عنه بقوله: فسنيسره للعسرى مشتركا بين أضدادها وهي البخل والاستغناء والتّكذيب.

أقول: ونظيره في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) قوله: «**فإن أقل يقولوا حرص على الملك، وإن أسكت يقولوا جزع من الموت**».

فإنّه لما جعل قولهم بأنّه حريص على الملك مرتّبًا على قوله وتكلُّمه، جعل قولهم بأنّه جزع من الموت مرتّبًا على ضدّه وهو السّكوت، والتّقابل فيه بين القول والسّكوت، وبين قوليهما باعتبار المقول فافهم هذا، ولكن

(١) الليل: ٥.

الأكثرين لم يعتبروا ما اعتبره صاحب المفتاح، فإنّهم عدُّوا من المقابلة قول أبي دلامة:

مَا أَحْسَنَ الدِّيْنَ وَالدُّنْيَا إذا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الكُفْرَ وَالإفْلَاسِ بَالرَّجُلِ

مع أنّه اشترط في الدّين والدُّنيا الاجتماع، ولم يشترط في الكفر والإفلاس المقابل لهما ضدّه، وهو الافتراق.

ومنها مراعاة النظير:

ويسمّى التّناسب والتّوفيق والائتلاف والتلفيق أيضًا، وهو جمع الأمور المتناسبة المتوازنة، وبعبارة أخرى هو أن يضمّ إلى الشيء ما يشابهه ويليق به، وقال السّكاكي: هي عبارة عن الجمع بين المتشابهات.

وكيف كان فقد يكون ذلك الجمع بأمرين كقوله تعالى: ﴿**الشَّمْسُ والْقَمَرُ بِحُسْبانٍ**﴾[1]، فإن الشّمس والقمر متناسبان لاشتراكهما في الإضاءة، ومثله قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**والشَّمْسُ والْقَمَرُ دَائِبَانِ فِي مَرْضَاتِه**»[2].

ومثاله من النّظم قول ابن قلاقس يصف الإبل:

خُوْصٌ كَأَمْثَالِ القِسِيِّ نَوَاحِلًا فَإذا سَمَا طَلَبٌ فَهُنَّ سِهَامُ

شبّه الإبل في شكلها ودقّة أعضائها بالقوس، ثم شبّهها في السّبق بالسّهام لمناسبتها بالقسيّ.

وقد يكون بجمع أمور ثلاثة، كقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**والدُّنْيَا**

(١) الرحمن: ٥.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (٩٠)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٢٣، أمّا في نسخة الفرطوسي فرقم الخطبة: (٨٩): ج١/ ص٣٣٠.

كَاسِفَةُ النُّورِ ظَاهِرَةُ الْغُرُورِ، عَلَى حِينِ اصْفِرَارٍ مِنْ وَرَقِهَا، وإِيَاسٍ مِنْ ثَمَرِهَا واغْوِرَارٍ مِنْ مَائِهَا»[1].

حيث ناسب بين الورق والثّمر والماء، ونحوه في النّظم قوله:

كَأنَّ الثُرَيَّا عُلِّقَتْ فِي جَبِيْنِهِ وَفِي نَحْرِهِ الشِّعْرِي وَفِي خَدِّهِ القَمَرُ

وقد يكون بائتلاف أمور أربعة كقوله (عليه السلام): «**ثُمَّ زَيَّنَهَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ وضِيَاءِ الثَّوَاقِبِ، وأَجْرَى فِيهَا سِرَاجًا مُسْتَطِيرًا وقَمَرًا مُنِيرًا**»[2].

وفي [المختار]: «**فَكَفَى بِالْجَنَّةِ ثَوَابًا ونَوَالًا وكَفَى بِالنَّارِ عِقَابًا ووَبَالًا، وكَفَى بِاللهِ مُنْتَقِمًا ونَصِيرًا، وكَفَى بِالْكِتَابِ حَجِيجًا وخَصِيمًا**»[3].

ومثله من النّظم قول أبي الحسن السّلامي:

والنَّقْعُ ثَوْبٌ بالسُّيُوفِ مُطَرَّزٌ وَالأَرْضُ فَرْشٌ بالجِيَادِ مُخَمَّلُ
وَسُطُورُ خَيْلِكَ إنَّمَا أَلِفَاتُهَا سُمْرٌ تُنَقَّطُ بالدِّمَاءِ أَوْ تُشَكَّلُ

ناسب بين الثّوب والتّطريز والفرش والتّخميل، وكذلك بين السّطور والألفات والنّقط والشّكل.

وقد يكون الائتلاف بأزيد من ذلك كقوله (عليه السلام) أيضًا في صفة خلق الإنسان: «**أَمْ هَذَا الَّذِي أَنْشَأَه فِي ظُلُمَاتِ الأَرْحَامِ وشُغُفِ الأَسْتَارِ، نُطْفَةً**

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (٨٩)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٢٢، أمّا في نسخة الفرطوسي فرقم الخطبة: (٨٨): ج١/ ص٣٢٩.

(٢) الخطبة: الأولى، تحقيق صبحي الصالح: ص٤١، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٧٨.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (٨٣)، تحقيق صبحي الصالح: ص١١٢، أمّا في نسخة الفرطوسي فرقم الخطبة: (٨٢): ج١/ ص٣١٣.

دِهَاقًا وعَلَقَةً مِحَاقًا، وجَنِينًا ورَاضِعًا ووَلِيدًا ويَافِعًا، ثُمَّ مَنَحَه قَلْبًا حَافِظًا ولِسَانًا لَافِظًا، وبَصَرًا لَاحِظًا»[1].

وفي: «**الَّذي لم يزل قائما دائما إذ لا سماء ذات أبراج، ولا حجب ذات أرتاج، ولا ليل داج، ولا بحر ساج، ولا جبل ذو فجاج، ولا فجّ ذو اعوجاج، ولا أرض ذات مهاد، ولا خلق ذو اعتماد**».

ومن محاسن هذا النّوع في النّظم قول السّيد الرّضي جامع النّهج (رحمه الله):

حَيَّرَنِي رَوْضٌ عَلَى خَدِّهِ ... وَيلِي مِنْ ذَاكَ وَوَيْلِي عَلَيْه

أيُّ جَنًى يُقْطَفُ مِنْ حُسْنِهِ ... وَكُلُّ مَا فِيْهِ حَبِيْبٌ إلَيْه

نَرْجِسَتي عَيْنَيْه أَمْ وَرْدَتي ... خَدَّيْهِ أَمْ رَيْحَانَتَي عَارِضَيْه

فقد قيل فيه: إنّه الشّعر الذي أرق أنفاسًا من نسيم السّحر، وأدق اختلاسا من النّفاث إذا سحر، ومن أعجب هذا النّوع أيضًا قول ابن زيلاق في مليح محروس بخادم:

وَمِنْ عَجَبٍ أَنْ يَحْرُسُوكَ بِخَادِمٍ ... وَخُدَّام هَذَا الحُسْنِ مِنْ ذَاكَ أَكْثَرُ

عَذَارُكَ رَيْحَانٌ وَثَغْرُكَ جَوْهَرٌ ... وَخَالُكَ يَاقُوتٌ وَخَدُّكَ عَنْبَرُ

فإنّه أتى بالتّشبيه العجيب وحسن المناسبة العديمة النّظير في مراعاته مع حلاوة الانسجام ولطف المعنى، فإنّ ريحان وجوهر وياقوت وعنبر يسمّى الخدّام بها غالبا، وما أحسن قول الزّعازي وأبدعه في هذا النّوع:

(١) الخطبة (٨٣)، تحقيق صبحي الصالح: ص١١٢، أمّا في نسخة الفرطوسي فرقم الخطبة: (٨٢): ج١/ ص٣١٤.

كَأَنَّ السَّحَابَ الغُرَّ لَمَا تَجَمَّعَتْ ... وَقَدْ فَرَّقَتْ عَنَّا الهُمُوْمَ بِجَمْعِهَا
نِيَاقٌ وَوَجْهُ الأَرْضِ قَعْبٌ وَثَلْجُهَا ... حَلِيْبٌ وَكَفُّ الرِّيْحِ حَالِبُ ضَرْعَهَا

ومن محاسنه أيضًا قول بعضهم في آل البيت (عليهم السّلام):

أَنْتُمْ بَنُو طَهَ وَنُوْنُ وَالضُّحَى ... وَبَنُو تَبَارَكَ وَالكِتَابِ المُحْكَمِ
وَبَنُو الأَبَاطِحِ وَالمَشَاعِرِ وَالصَّفَا ... وَالرُّكْنِ وَالبَيْتِ العَتِيْقِ وَزَمْزَمِ

ومن أكثر ما أبدع فيه الائتلاف قول ابن الخشّاب:

وَرَدَ الوَرَى سِلْسَالَ جُوْدِكَ فَارْتَوَوْا ... وَوَقَفْتَ دُوْنَ الوِرْدِ وَقْفَةَ حَائِمِ
ظَمْآنُ أَطْلُبُ خِفَّةً مِنْ زَحْمَةٍ ... وَالوِرْدُ لا يَزْدَادُ غَيْرَ تَزَاحُمِ

قال صاحب التّبيان: انظر إلى هذين البيتين، فإنّهما كادا يجريان مع الماء في السّلاسة مع أنّ قائلهما لم يتجانف فيهما عن حكاية الماء وما يناسبه حتّى عدّ فيها ائتلاف عشر انتهى.

أي ائتلاف الورد، والسّلسال، والارتواء، والورد، والحائم، والظماء، والخفة، والزّحمة، ثم الورد مرّة أخرى، والتّزاحم.

ومنها تشابه الأطراف.

وهو أن يختم الكلام بما يناسب أوّله في المعنى سمّاه الخطيب في التلخيص والإيضاح كبعضهم بهذا الاسم وجعله قسمًا من مراعاة النّظير، قال: ومن مراعاة النّظير ما يسمّيه بعضهم تشابه الأطراف اه، وسمّاه الآخرون بتناسب الأطراف، ولعلَّه أولى لمناسبة هذه التّسمية ومطابقته للمسمّى، وهؤلاء جعلوا تشابه الأطراف مرادفًا للتّسبيغ الذي نذكره بعد ذلك النّوع ولا مشاحة في

الاصطلاح، ومثاله من الكتاب الكريم قوله سبحانه:

﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾(١)، فإنّ اللَّطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار، والخبير يناسب كونه مدركا للأشياء، لأنّ مدرك الشّيء يكون خبيرًا به، ومن كلام أمير المؤمنين (عليه السلام): «**طَبِيبٌ دَوَّارٌ بِطِبِّهِ قَدْ أَحْكَمَ مَرَاهِمَهُ، وأَحْمَى مَوَاسِمَهُ يَضَعُ ذَلِكَ حَيْثُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، مِنْ قُلُوبٍ عُمْيٍ وآذَانٍ صُمٍّ، وأَلْسِنَةٍ بُكْمٍ، مُتَتَبِّعٌ بِدَوَائِهِ مَوَاضِعَ الْغَفْلَةِ، ومَوَاطِنَ الْحَيْرَةِ**»(٢).

فإنّ قوله (عليه السلام): متتبع بدوائه، يناسب قوله: دوّار بطبّه، وقوله: مواضع الغفلة ومواطن الحيرة، يناسب قوله: من قلوب عمي وآذان صمّ.

ومنها التسبيغ:

وسمّاه بعضهم تشابه الأطراف وهو في النّثر أن يعيد النّاثر سجعة القرينة الأولى في أوّل القرينة التي تليها، وفي النّظم إعادة القافية في أوّل البيت الذي يليها، فيكون الأطراف متشابهة. فمثاله في النّثر من الكتاب العزيز قوله سبحانه: ﴿**وَعْدَ اللهِ لَا يُخْلِفُ اللهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ * يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾(٣) حيث أعيد فاصلة الآية الأولى في أوّل الآية الثّانية، ووقع في غير الفواصل أيضًا مثل قوله تعالى: ﴿**مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ**﴾(٤).

---

(١) الأنعام: ١٠٣.

(٢) الخطبة (١٠٨)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٥٦، أمّا في نسخة الفرطوسي فرقم الخطبة: (١٠٧): ج١/ ص٣٨٣.

(٣) الروم: ٦.

(٤) النور: ٣٥.

ومن كلام أمير المؤمنين (عليه السلام): «**المُنَجِّمُ كَالْكَاهِنِ والْكَاهِنُ كَالسَّاحِرِ والسَّاحِرُ كَالْكَافِرِ، والْكَافِرُ فِي النَّارِ**»(١).

«**الْحَمْدُ للهِ الْوَاصِلِ الْحَمْدَ بِالنِّعَمِ، والنِّعَمَ بِالشُّكْرِ نَحْمَدُه عَلَى آلَائِه**»(٢).

وقوله الآتي في باب المخ من حكمه في أواخر النّهج: الظَّفر بالحزم، والحزم بإحالة الرّأي، والرّأي بتحصين الأسرار، وفي هذا الباب أيضا: الإسلام هو التّسليم، والتّسليم هو اليقين، واليقين هو التّصديق، والتّصديق هو الإقرار، والإقرار هو الأداء، والأداء هو العمل.

وفي النّظم قول أبي نواس:

خُزَيْمَةُ خَيْرُ بَنِي حَازِمٍ ... وَحَازِمُ خَيْرُ بَنِي دَارِمِ

وَدَارِمُ خَيْرُ تَمِيْمٍ وَمَا ... مِثْلُ تَمِيْمٍ فِي بَنِي آدَمِ

وقال آخر:

تَشَابَهَتْ فِيْهِم أَطْرَافُ وَصْفِهِم ... وَوَصْفُهُم لَمْ يُطِقْهُ نَاطِقٌ بِفَمِ

ومن عجيب هذا النّوع ما رواه في زهر الرّبيع، قال: وحكي عن الأصمعيّ قال: مررت في يوم شديد المطر في بعض الطرقات، فرأيت رجلا وعليه فرو مقلوب والمطر قد غمره، فقلت لأصحابي ألا أضحككم على هذا الأعرابي قالوا: نعم، فقلت له: تدري كيف أنت يا أعرابي قال: لا، فقلت:

(١) الخطبة (٧٩)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٠٥، أمّا في نسخة الفرطوسي فرقم الخطبة: (٧٨): ج١/ ص٣٠٠.

(٢) الخطبة (١١٤)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٦٩، أمّا في نسخة الفرطوسي فرقم الخطبة: (١١٣): ج١/ ص١٣.

كَأنَّك كَعْكَةٌ في وَسْطِ رَشٍّ أَصَابَ الرَّشَّ رَشٌّ بَعْدَ رَشِّ

فقال لي: أتدري كيف أنت قلت: لا، قال:

كَأنَّكَ بَعْرَةٌ في ثَقْبِ كَبْشٍ مُدَلْدَلَةٌ وَذَاكَ الكَبْشُ يَمْشِي

فضحكت وقلت له: لعلَّك تحفظ شيئًا من شعر العرب، قال: بل العرب تحفظ من شعري، فقلت له أنشدني شيئًا من شعرك، فقال: على أيّ قافية شئت، فلم أجد أصعب من قافية الواو المجزوم فقال:

قَوْمٌ بِخَاقَانَ عَهِدْنَاهُم سَقِيَهُمْ اللهُ مِنَ النَّوْ

فَقُلتُ: نَو مَاذا؟ فَقَال:

نَوْءُ السَّمَاكِيْنَ وَرَيَّاهُمَا بَرْقٌ تَرَى إيْمَاضَهُ ضَوْ

فَقُلتُ: ضو ماذا؟ فَقَال:

ضَوْءٌ تَلَأْلَأَ في دُجَى لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ مُغَيَّمَةٍ لَوْ

فَقُلتُ: لو ماذا؟ فَقَال:

لَوْ مَرَّ فِيْهَا سَائِرٌ مُدْلِجٌ عَلَى هَضِيْمِ الكَشْحِ مِنْطَوْ

فَقُلتُ: منطو ماذا؟ فَقَال:

مِنْطَوِي الظَّهْرَ هَضِيْمِ الحَشَا كَالبَازِ يَنْقَضُّ مِنَ الجَوّ

قُلتُ: جوّ ماذا؟ فَقَال:

جَوّ السَّمَا وَالرِّيْحُ تَهْوِي بِه مِثْل رِجَالِ الحَيِّ يَدْعُو

قُلتُ: يدعو ماذا؟ فَقَال:

يَدْعُو جَمِيْعًا وَالقَنَا شُـرَّعا كُـفِـيْـتَ مَا لَاقُوْا وَيَلْقُوا

فَقُلتُ: يلقوا ماذا؟ فَقَال:

إِنْ كُنْتَ لَا تَفْهَمُ مَا قُلْتُه فَـإِنَّ عِنْدِي صَنْعَةُ البَوْ

فَقُلتُ: بَو مَاذا؟ فَقَال وَقَدْ قَبَضَ مِقْبَضَ سَيْفِه:

البَوّ لا يحجِبُ عَنْ أُمِّه يا ألفَ قَرْنَانٍ تَقُمْ أَوْ

قال الأصمعي: فسكتّ فأخذته إلى منزلي فذبحت أربع دجاجات، فلمّا نضجن جئت بهنّ إليه، فقلت له: اقسمهنّ عليّ وعليك وعلى زوجتي وولدي، فقال: أقسمهنّ زوجًا أو فردًا فقلت: زوجًا، فقال: أنت وولدك وزوجتك ودجاجة أربعة والأربعة زوج، وأنا وثلاث دجاجات أربعة والأربعة زوج، فأخذت الدّجاجة ومضيت، فلمَّا كان في الليلة الثّانية أتيت إليه بثلاث دجاجات، وقلت: ورد عليّ ولد آخر، فأقسمهنّ فردا فقال: ولدان وأنت وأمّهما ودجاجة خمسة، والخمسة فرد، وأنا ودجاجتان ثلاثة، والثلاثة فرد، فأخذت الدّجاجة ومضيت، فلما كان في الليلة الثالثة أحضرت إليه دجاجة، فقال: الجناحان للجناحين، وناولهما للولدين، ثمّ قال، العجز للعجوز، والرّأس للرّأس، وأنت رأس يا أصمعي، والصّدر للصّدر، فلما كان وقت الانصراف خرجت لأودّعه، فقال: ارجع فخذ ما تركته في مكاني، فرجعت فوجدته قد ترك لي دنانير كثيرة، فأخذتها، فقيل لي بعد ذلك: إنّه من أولاد الحسين بن عليّ بن أبي طالب (عليهما السّلام).

ومنها العكس:

وهو أن تقدّم في الكلام جزءًا وتؤخّر جزءًا آخر ثم تعكس فتؤخّر ما قدّمت وتقدّم ما أخّرت، ويسمّى التّبديل أيضًا، وهو على ما يُستقرأ من أمثلته على وجوه كثيرة.

منها أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه مثل قولهم: عادات السّادات سادات العادات، وأوصاف الأشراف أشراف الأوصاف، وكتب الأحباب أحباب الكتب، وشيم الأحرار أحرار الشيم، وكلام الملوك ملوك الكلام، فإنّ العادات أحد طرفي الجملة، والسّادات مضاف إليه لذلك الطرف وقد وقع العكس فيما بينهما بأن قدّم أوّلا العادات على السّادات، ثم عكس فقدّم السّادات على العادات، وهكذا باقي الأمثلة.

ومنها أن يقع بين متعلقي فعل واحد مثل قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**مَا لِي أَرَاكُمْ أَشْبَاحًا بِلَا أَرْوَاحٍ، وأَرْوَاحًا بِلَا أَشْبَاحٍ**»[1].

«ترى المرحوم مغبوطا، والمغبوط مرحوما».

ومنها أن يقع بين متعلّقي عاملين في جملتين مثل قوله سبحانه: ﴿**يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ**﴾[2] و﴿**يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ**﴾[3].

(١) الخطبة (١٠٨)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٥٦، ، أمّا في نسخة الفرطوسي فرقم الخطبة: (١٠٧): ج١/ ص٣٨٥.
(٢) الأنعام: ٩٥.
(٣) الحج: ٦١.

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**فَسُبْحَانَ الله، مَا أَقْرَبَ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ لِلَحَاقِه بِه، وأَبْعَدَ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ لِانْقِطَاعِه عَنْه**»[1].

فإنّ الحي والميّت متعلقان لأقرب وأبعد وقدّم أولًا الحي على الميّت وثانيًا الميّت على الحي، ومنها أن يقع بين متعلقي فعلين مع توسّط الفعل بين المتعلقين مثل قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**فبالإيمان يستدلّ على الصّالحات وبالصّالحات يستدلّ على الإيمان**».

ومنها أن يقع بين لفظين في طرفي الجملتين مثل قوله تعالى: ﴿**لا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ ولا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ**﴾[2] قدّم أوّلاً (هنّ) على (هم)، وثانيًا (هم) على (هنّ)، وهما لفظان وقع أحدهما في جانب المسند إليه والآخر في جانب المسند، وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**فَإِنْ أَصَابَ خَافَ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَخْطَأَ، وإِنْ أَخْطَأَ رَجَا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَصَابَ**»[3]. فإنّ أصاب وأخطأ فعلان وقع أحدهما في جانب الشّرط والآخر في جانب الجزاء وتعاكسا.

ومنها أن يقع بين جملتين في طرفي قرينتين، مثل قوله (عليه السلام): «**أَوْحَشُوا مَا كَانُوا يُوطِنُونَ وأَوْطَنُوا مَا كَانُوا يُوحِشُونَ**»[4].

ومنها أن يقع بين طرفي الجملة، مثل قولهم: الجنون فنون والفنون جنون،

(١) الخطبة (١١٤)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٧٠، أمّا في نسخة الفرطوسي فرقم الخطبة: (١١٣): ج١/ ص١٤.

(٢) الممتحنة: ١٠.

(٣) الخطبة (١٧)، تحقيق صبحي الصالح: ص٥٩، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢١٤.

(٤) الخطبة (١٨٨)، تحقيق صبحي الصالح: ص٢٧٨، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص١٧٨.

قال التّفتازاني:

طَوَيْتُ بِإحْرَازِ الفُنُونِ وَنَيْلِها ... رِدَاءَ شَبَابِي وَالجُنُونُ فُنُونُ

فَلَمَّا تَعَاطَيْتُ الفُنُونَ وَحَظَّها ... تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الفُنُونَ جُنُونُ

ومن العكس في النّظم أيضًا قول أبي هلال العسكري في وصف الرّبيع:

لَبِسَ المَاءُ وَالهَوَاءُ صَفَاءَ ... وَاكْتَسَى الرَّوْضُ بَهْجَةً وَبَهَاءَ

فَتَخَالُ السَّمَاءَ باللَّيْلِ أَرْضًا ... وَتَرَى الأَرْضَ فِي النَّهَارِ سَمَاءَ

وقال آخر:

فَلَا مَجْدَ فِي الدُّنْيَا لِمَنْ قَلَّ مَالُهُ ... وَلَا مَالَ فِي الدُّنْيَا لِمَنْ قَلَّ مَجْدُهُ

وقال الأضبط:

قَدْ يَجْمَعُ المَالَ غَيْرُ آكِلِهِ ... وَيَأْكُلُ المَالَ غَيْرُ مَنْ جَمَعَهْ

وَيَقْطَعُ الثَّوْبَ غَيْرُ لَابِسِهِ ... وَيَلْبَسُ الثَّوْبَ غَيْرُ مَنْ قَطَعَهْ

ومنها رد العجز على الصدر:

وهو أن تجيء بكلام يلاقي آخره أوّله لفظا بوجه من الوجوه نثرًا أو نظمًا، أمّا في النّثر فهو على أربعة أقسام، لأنّ اللَّفظين الواقعين في أوّل الفقرة وآخرها إمّا أن يكونا مكرّرين أي متّفقين لفظا ومعنى، أو يكونا متجانسين أي متشابهين لفظ لا معنى، أو ملحقين بالمتجانسين، وهما اللذان يجمعهما الاشتقاق أو شبهه، فالأوّل أن يكونا مكرّرين كقوله سبحانه: ﴿**وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ**﴾[1].

(١) الأحزاب: ٣٧.

والثّاني: أن يكونا متجانسين نحو قولهم: سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل.

والثّالث: أن يجمعهما الاشتقاق، كقوله تعالى: ﴿**فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّه كانَ ...**﴾[1].

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): [وفيه أيضا]: «**وأَسْتَهْدِيه قَرِيبًا هَادِيًا**»[2].

[وفيه]: «**وكَيْفَ غَفْلَتُكُمْ عَمَّا لَيْسَ يُغْفِلُكُمْ**»[3]. وفيه أيضا: «**حِمْلُوا إِلَى قُبُورِهِمْ غَيْرَ رَاكِبِينَ، وأُنْزِلُوا فِيهَا غَيْرَ نَازِلِينَ**».

والرّابع: أن يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قوله تعالى: ﴿**قالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقالِينَ**﴾[4].

أقول: ويعجبني أن ألحق بهذه الأربعة قسمًا خامسًا، وهو أن يكون أحد اللفظين المكررين قريبًا من أوّل الكلام والآخر في الآخر نحو قوله (عليه السلام) الآتي في أواخر النّهج في باب المخ من حكمه: «**الكلام في وثاقك ما لم تتكلّم به فإذا تكلّمت صرت في وثاقه**».

لعدّهم نظير ذلك في النّظم من أمثال النّوع حسبما تعرفه.

وأمّا في النّظم فعلى أربعة أقسام، وهي أن يقع أحد اللفظين في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأوّل أو حشوه أو عجزه أو صدر المصراع الثّاني،

(١) نوح: ١٠.

(٢) الخطبة (٨٣)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٠٧، أمّا في نسخة الفرطوسي فرقم الخطبة: (٨٢): ج١/ ص٣٠٤.

(٣) الخطبة (١٨٨)، تحقيق صبحي الصالح: ص٢٧٨، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص١٧٨.

(٤) الشعراء: ١٦٨.

وعلى كلّ من هذه التّقادير فاللفظان إمّا مكرّران أو متجانسان أو ملحقان بهما، فتصير الأقسام اثني عشر حاصلة من ضرب أربعة في ثلاثة، وباعتبار أن الملحقين قسمان لأنّه إما أن يجمعهما الاشتقاق أو شبهه تصير الأقسام ستّة عشر حاصلة من ضرب أربعة في أربعة.

فالأوّل وهو أفضل أقسام النّوع وأشهرها أن يقع أحد اللفظين في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأوّل مع تكرّر اللفظين، نحو قوله:

سُكْرَانِ سُكْرُ هُوًى وَسُكْرُ مُدَامَةٍ أَنَّى يُفِيْقُ فَتًى بِهِ سُكْرَانِ

وقوله:

سَرِيْعٌ إلى ابْنِ العَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إلى دَاعِ النَّدَى بِسَرِيْعِ

والثّاني: أن يقع أحد اللفظين في آخر البيت والثّاني حشو المصراع الأوّل مع تكرّرهما أيضًا، كقوله:

تَمَتَّعْ مِنْ شَمِيْمِ عَرَارِ نَجْدٍ فَمَا بَعْدَ العَشِيَّةِ مِنْ عَرَارِ

والثّالث: أن يقع أحدهما في آخر البيت والآخر في آخر المصراع الأوّل مع التكرّر أيضًا، كقوله:

وَمَنْ كَانَ بالبِيْضِ الكَوَاعِبِ مُغْرَمًا فَمَا زِلْتَ بالبِيْضِ القَوَاضِبِ مُغْرَمَا

والرّابع: أن يقع أحدهما مع تكرّرهما في آخر البيت والآخر في أوّل المصراع الآخر، نحو قول ابن جابر:

صَفَحُوا عَنْ مُحِبِّهِمْ وَأَقَالُوا مِنْ عِثَارِ الهَوَى وَمَنُّوا بِوَصْلِ

لَسْتُ أَسْتَوْجِبُ الوِصَالَ وَلَكِنْ أَهْلُ تِلْكَ الخِيَام أَكْرَمُ أَهْلِ

والخامس: أن يقع أحد اللفظين في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأوّل، واللفظان متجانسان، قال المطرّزي: وهو أحسن من الأوّل، أقول: وهو غير معلوم، ومثاله قوله:

ذَوَائِبُ سُوْدٌ كَالعَنَاقِيْدِ أُرْسِلَتْ فَمِنْ أَجْلِهَا مِنَّا النُّفُوسُ ذَوَائِبُ

والسّادس: أن يقع أحدهما في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الأوّل مع تجانسهما، كقوله:

لَا كَانَ إِنْسَانٌ تَيَمَّمَ قَاصِدًا صَيْدَ المَهَا فَاصْطَادَهُ إِنْسَانُهَا

والسّابع: أن يقع أحدهما في آخر البيت والآخر في آخر المصراع الأوّل مع تجانسهما أيضًا، كقول الحريري:

فَمَشْغُوْفٌ بِآيَاتِ المَثَانِي وَمَفْتُوْنٌ بِرَنَّاتِ المَثَانِي

المثاني الأوّل القرآن، والثّاني جمع مثنى وهو من أوتار العود ما كان بعد الأوّل.

والثّامن: أن يقع أحدهما في آخر البيت والآخر في أول المصراع الآخر مع التجانس أيضًا، كقول الأرجاني:

أَمَّلْتُهُم ثُمَّ تَأَمَّلْتُهُمْ فَلَاحَ لِيْ أَنْ لَيْسَ فِيْهُمُ فَلَاحْ

والتّاسع: أن يقع أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأوّل، وهما مشتقان، كقول البحتري:

ضَرَبَ الجِبَالَ بِمِثْلِهَا مِنْ عَزْمِهِ غَضْبَانَ يَطْعَنُ بِالحَمَامِ وَيَضْرِبُ

والعاشر: أن يقع أحدهما في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الأول مع اشتقاقهما أيضًا، كقول امرئ القيس:

إذا المَرْءُ لَمْ يَخْزُنْ عَلَيْهِ لِسَانُهُ فَلَيْسَ عَلَى شَيءٍ سِوَاهُ بِخَزَّانِ

والحادي عشر: أن يقع أحدهما في آخر البيت والآخر في آخر المصراع الأوّل مع الاشتقاق أيضًا، كقوله:

فَدَعِ الوَعِيْدَ فَمَا وَعِيْدُكَ ضَائِرِي أَطَنِيْنُ أَجْنِحَةِ الذُّبَابِ يَضِيْرُ؟

والثّاني عشر: أن يقع أحدهما في آخر البيت والآخر في أوّل المصراع الآخر مع الاشتقاق أيضًا، كقول أبي تمام:

ثَوَى فِي الثَّرَى مَنْ كَانَ يَحْيَى بِهِ الوَرَى وَيَغْمُرُ صَرْفَ الدَّهْرِ نَائِلُهُ الغَمْرُ
وَقَدْ كَانَتِ البِيْضُ القَوَاضِبُ فِي الوَغَى بَوَاتِرَ فَهِيَ الآنَ مِنْ بَعْدِهِ بُتْرُ

والثّالث عشر: أن يقع أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأوّل وبينهما شبه الاشتقاق، كقول الحريري:

وَلَاحَ يَلْحَى عَلَى جَرِّي العِنَانَ إلى مَلْهًى فَسُحْقًا لَهُ مِنْ لَائِحٍ لَاحِ

فالأوّل ماضٍ يلوح والثّاني اسم فاعل من لحاه.

والرّابع عشر: أن يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الأوّل وبينهما شبه الاشتقاق أيضًا، كقوله:

لَعَمْرِيْ لَقَدْ كَانَ الثُّرَيَّا مَكَانَهُ تَرَاهُ فَأَضْحَى الآنَ مَثْوَاهُ فِي الثَّرَى

والخامس عشر أن يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في آخر المصراع الأوّل، وهما شبيهان بالمشتقّ كقول الحريري:

وَمُضْطَلِعٌ بِتَلْخِيْصِ المَعَانِي وَمُطَّلِعٌ إلى تَلْخِيْصِ عَانِي

والسّادس عشر: أن يقع أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الثّاني، ويجمعهما شبه الاشتقاق أيضًا، كقول التّهامي:

طَيْفٌ أَلَمَّ فَزَادَ فِي آلَامِي ... أَلَمًا وَلَمْ أَعْهَدْهُ ذَا إِلْمَامِ

ومنها الرجوع:

وهو العود إلى الكلام السّابق بنقضه وإبطاله لنكتة، وليس المراد أنّ المتكلّم أخطأ ثم عاد، لأنّ ذلك يكون غلطًا لا بديع فيه، وإنّما المراد أنّه أوهم الخطأ وإن كان قاله عن عمد إشارة إلى تأكد الإخبار بالثّاني، لأنّ الشيء المرجوع إليه يكون تحققه أشدّ، ومثاله في النثر قوله (عليه السلام): «**فَلَمَّا نَهَضْتُ بِالأَمْرِ نَكَثَتْ طَائِفَةٌ، ومَرَقَتْ أُخْرَى، وفَسَقَ آخَرُونَ، كَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوا اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾**[1] **بَلَى وَاللهِ لَقَدْ سَمِعُوهَا ووَعَوْهَا، ولَكِنَّهُمْ حَلِيَتِ الدُّنْيَا فِي أَعْيُنِهِمْ ورَاقَهُمْ زِبْرِجُهَا**»[2].

فإنّه (عليه السلام) لما أشار إلى بغي النّاكثين، والقاسطين، والمارقين، أتبعه بقوله: «**كأنّهم لم يسمعوا الله تعالى**»، تنبيها على أنّ لازم سماع هذه الآية والتدبّر فيها ترك البغي والفساد في الأرض، فحيث لم يتركوه جعلوا بمنزلة غير السّامع ثم رجع إليه ونقضه لنكتة، وأبطل عدم السّماع بقوله: «**بلى والله لقد سمعوها ووعوها**» مؤكدا بالقسم البارّ والنكتة تأكيد التّقريع والتّوبيخ

(١) القصص: ٨٣.

(٢) الخطبة (٣)، تحقيق صبحي الصالح: ص٥٠، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي:ج١/ ص ١٩٥.

وتشديد اللَّوم والذمّ بإظهار أنّ عدم انتفاعهم بالسّماع إنّما هو لشدّة افتتانهم بالدُّنيا وما فيها، واغترارهم بزخارفها، فاستحقّوا بذلك الخزي العظيم، والعذاب الأليم، ومن النّظم قول زهير بن أبي سلمى:

قِفْ بالدِّيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا القِدَمُ بَلَى وَغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ وَالدِّيَمُ

فإنّ أوّل الكلام دلّ على أن تطاول الزّمان وتقادم العهد، لم يعف الدّيار، ثم عاد إليه ونقضه لنكتة، وهي إظهار الكآبة والحزن والحيرة والدّهش كأنّه لما وقف على الدّيار تسلَّطت عليه كآبة أذهلته فأخبر بما لم يتحقّق، ثم رجع إليه عقله وأفاق بعض الإفاقة، فتدارك كلامه السّابق بقوله: بلى عفاها القدم، وغيرها الأرواح والدّيم.

ومنها الأرصاد:

وهو مأخوذ من رصدته بمعنى رقبته؛ كأنّ السّامع يرصد ذهنه لعجز الكلام بما دلّ عليه ممّا قبله، وفي الاصطلاح أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو من البيت ما يدلّ على العجز أعني آخر كلمة من البيت أو الفقر، وإنّما يدلّ عليه ويفهم منه إذا عرف الرويّ أي الحرف الذي يبنى عليه أواخر الأبيات أو الفقر مع تكرّره، ويقال له: التّسهيم أيضًا مأخوذ من البرد المسهم أي المخطط، وهو الذي يدلّ أحد سهامه على الذي يليه، لكون لونه يقتضي أن يليه لون مخصوص بمجاورة اللَّون الذي قبله أو بعده منه.

وكيف كان فمثاله من النّثر قوله سبحانه: ﴿**فَمَا كَانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾[1]، وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**وأَجْرَاهَا**

(١) التوبة: ٧٠.

-أي الكواكب- عَلَى أَذْلَالِ تَسْخِيرِهَا مِنْ ثَبَاتِ ثَابِتِهَا ومَسِيرِ سَائِرِهَا وهُبُوطِهَا وصُعُودِهَا ونُحُوسِهَا وسُعُودِهَا»[1].

ومن النّظم قول البحتري:

أَحَلَّتْ دَمِيْ مِنْ غَيْرِ جُرْمٍ وَحَرَّمَتْ ... بَلَا سَبَبٍ يَوْمَ اللِّقَاءِ كَلَامِي

فَلَيْسَ الَّذِي حَلَّلَتْهُ بِمُحَلَّلٍ ... وَلَيْسَ الَّذِي حَرَّمَتْهُ بِحَرَامِ

وقول ابن هاني الأندلسي:

وَإِذَا حَلَلْتَ فَكُلُّ وَادٍ مُمْرِعٌ ... وَإِذا ظَعَنْتَ فَكُلُّ شَعْبٍ مَا حِلُ

وَإِذا بَعُدْتَ فَكُلُّ شَيءٍ نَاقِصٌ ... وَإِذا قَرَبْتَ فَكُلُّ شَيءٍ كَامِلُ

ومنها إرسال المثل:

وهو عبارة عن أن يأتي المتكلّم في كلامه والشّاعر في بيت أو بعضه بما يجري مجرى المثل السّائر من نعت أو حكمة أو غير ذلك ممّا يحسن التمثيل به.

قال الزّمخشري في محكي كلامه من الكشّاف: المثل في أصل كلامهم بمعنى المثل وهو النّظير، يقال: مَثَلٌ ومِثْلٌ ومَثيل كشَبَهٍ وشِبْهٍ وشَبيه، ثم قيل للقول الممثل مضربه بمورده: مثل، ولضرب العرب الأمثال واستحضار العلماء المثل والنّظائر شأن ليس بالخفي في خبيئات المعاني، ورفع الأستار عن الحقائق حتّى تريك المخيّل في صورة المحقّق، والمتوهّم في معرض المتيقّن، والغائب كأنّه مشاهد، وفيه تبكيت للخصم الألدّ، وقمع لسورة الجامح الأبي، ولأمر ما أكثر الله تعالى في كتابه المبين وفي سائر كتبه أمثاله، وفشت في كلام رسول الله (صلّى الله عليه وآله

(١) الخطبة (٩١)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٢٨، أمّا في نسخة الفرطوسي فرقم الخطبة (٩٠): ج١/ ص٣٣٩.

وسلم) وكلام الأنبياء (عليهم السلام) والحكماء، قال الله تعالى: ﴿**وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ**﴾[1]، ومن سور الإنجيل سورة الأمثال، ولم يضربوا مثلا، ولا رأوه أهلا للتّيسّر، ولا جديرًا بالقبول، إلَّا قولًا فيه غرابة من بعض الوجوه، ومن ثمّ حوفظ عليه، وحمي عن التغيّر. انتهى.

إذا عرفت ذلك فأقول: إنّ أمثلة هذا النّوع نثرًا ونظمًا كثيرة مطردة.

فمن النّثر في الكتاب العزيز قوله سبحانه: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ**﴾[2]، **وقوله تعالى**: ﴿**مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاغُ**﴾[3]، و﴿**ما عَلَى الْمُحْسِنِيَن مِنْ سَبِيلٍ**﴾[4]، و﴿**كُلُّ حِزْبٍ بِما لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ**﴾[5]، و﴿**لا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ والطَّيِّبُ**﴾[6]، و﴿**لاَ يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلاَّ بِأَهْلِه**﴾[7]، و﴿**هَلْ جَزاءُ الإِحْسانِ إِلَّا الإِحْسانُ**﴾[8] إلى غير ذلك.

وفي الحديث النّبوي (صلَّى الله عليه وآله) قوله: «**خير الأمور أوساطها**»[9]، «**والمرء مع من أحبّ**»[10]، «**والشّاهد يرى ما لا يراه الغائب**»[11]، ونحو ذلك.

(١) العنكبوت: ٤٣.
(٢) المدثر: ٢٨.
(٣) المائدة: ٩٩.
(٤) التوبة: ٩١.
(٥) المؤمنون: ٥٣.
(٦) المائدة: ١٠٠.
(٧) فاطر: ٤٣.
(٨) الرحمن: ٦٠.
(٩) إحياء علوم الدين، الغزالي: ج٨/ ص١٧٦.
(١٠) المحاسن، البرقي: ج١/ ص٢٦٣.
(١١) أعيان الشيعة، محسن الأمين: ج٥/ ص٤٥.

وفي كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) قوله: «**فَصَبَرْتُ وفِي الْعَيْنِ قَذًى وفِي الْحَلْقِ شَجًا**»(١)، وقوله (عليه السلام): «**فَأَنْتُمْ غَرَضٌ لِنَابِلٍ وأُكْلَةٌ لآكِلٍ وفَرِيسَةٌ لِصَائِلٍ**»(٢)، «**ولَكِنْ لاَ رَأْيَ لِمَنْ لاَ يُطَاعُ**»(٣)، «**والَّذِي نَصَرهُمْ وهُمْ قَلِيلٌ لَا يَنْتَصِرُونَ، ومَنَعَهُمْ وهُمْ قَلِيلٌ لَا يَمْتَنِعُونَ، حَيٌّ لَا يَمُوتُ**»(٤) وفي باب من حكمه: «**مَنْ صَارَعَ الْحَقَّ صَرَعَه**»(٥)، «**تَكَلَّمُوا تُعْرَفُوا فَإِنَّ الْمَرْءَ مَخْبُوءٌ تَحْتَ لِسَانِه**»(٦)، «**الْغَالِبُ بِالشَّرِّ مَغْلُوبٌ**»(٧)، «**مَوَدَّةُ الآبَاءِ قَرَابَةٌ بَيْنَ الأَبْنَاءِ**»(٨)، «**قِلَّةُ الْعِيَالِ أَحَدُ الْيَسَارَيْنِ**»(٩)، «**قِيمَةُ كُلِّ امْرِئٍ مَا يُحْسِنُه**»(١٠)، وهو فيه كثير جدًّا، ومن النّظم قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (٣) تحقيق صبحي الصالح: ص٤٨، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٩٢.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (١٤) تحقيق صبحي الصالح: ص٥٦، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٠٨.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة (٢٧)، تحقيق صبحي الصالح: ص٧١ ، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٣٤.

(٤) نهج البلاغة، الخطبة (١٣٤)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٩٣، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٥١.

(٥) نهج البلاغة، الحكمة: ٤٠٨، أمّا في نسخة الفرطوسي، رقم الحكمة: ٣٩٣/ ص٢٣٠.

(٦) نهج البلاغة، الحكمة: ٣٩٢، تحقيق صبحي الصالح: ص٥٤٥.

(٧) نهج البلاغة، الحكمة: ٣٢٧، تحقيق صبحي الصالح: ص٥٣٢ أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الحكمة: (٣١٩): ج٣/ ص٢٠٦.

(٨) نهج البلاغة، الحكمة: ٣٠٨، تحقيق صبحي الصالح: ص٥٢٩ أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الحكمة: (٣٠٠): ج٣/ ص٢٠٠.

(٩) نهج البلاغة، الحكمة: ١٤١، تحقيق صبحي الصالح: ص٤٩٥ أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الحكمة: (١٣٦): ج٣/ ص١٤٦.

(١٠) نهج البلاغة، الحكمة: (٨١)، تحقيق صبحي الصالح: ص٤٨٢ أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الحكمة: (٧٦): ج٣/ ص١٢٥.

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَخْزُنْ عَلَيْهِ لِسَانُهُ فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهُ بِخَزَّانِ

وقول عديّ بن زيد العبادي:

كَفَى وَاعِظًا بالمَرْءِ أَيَّامُ دَهْرِهِ تَرُوْحُ لَهُ بالوَاعِظَاتِ وَتَغْتَدِي
عَنِ المَرْءِ لَا تَسْأَلْ وَسَلْ عَنْ قَرِيْنِهِ فَإِنَّ القَرِيْنَ بالمُقَارِنِ مُقْتَدِي
وَظُلْمُ ذَوِيْ القُرْبَى أَشَدُّ مَضَاضَةً عَلَى الحُرِّ مِنْ وَقْعِ الحُسَامِ المُهَنَّدِ

وقول لبيد بن ربيعة:

وَمَا المَالُ وَالأَهْلُوْنَ إِلَّا وَدِيْعَةٌ وَلَا بُدَّ يَومًا أَنْ تُرَدُّ الوَدَائِعُ
وَمَا المَرْءُ إِلَّا كالشِّهَابِ وَضَوْئِهِ يَحُوزُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ
لَعَمْرُكَ مَا يَدْرِي المُسَافِرُ هَلْ لَهُ نَجَاحٌ وَلَا يَدْرِي مَتَى هُوَ رَاجِعُ
أَتَجْزَعُ مِمَّا أَحْدَثَ الدَّهْرُ لِلفَتَى؟ وَأَيُّ كَرِيْمٍ لَمْ تُصِبْهُ القَوَارِعُ

ومنها الجمع:

وهو أن يجمع المتكلّم بين شيئين مختلفين فصاعدًا في حكم واحد بأن يثبت لهما جهة جامعة يتّحدان بها كقوله (عليه السلام): «**إِنَّ المَالَ وَالبَنِينَ حَرْثُ الدُّنْيَا، والعَمَلَ الصَّالِحَ حَرْثُ الآخِرَةِ**»[1].

جمع المال والبنين وهما نوعان متباينان في جهة واحدة وهو الحرث. ومن النّظم قول السّيد علي صدر الدّين:

(١) نهج البلاغة، الخطبة: ٢٣، تحقيق صبحي الصالح: ص٦٤، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٢٣.

إِنَّ المَكارِمَ وَالفَضَائِلَ وَالنَّدَى ... طَبْعٌ جُبِلْتَ عَلَيْهِ غَيْر تَطَبُّعِ
وَالمَجْدُ وَالشَّرَفُ المُؤَمَّلُ وَالعُلَى ... وَقْفٌ عَلَيْكَ وَلَيْسَ بالمُسْتَوْدَعِ

ومنها التفريق:

وهو ضدّ الجمع أي إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد في المدح أو غيره، فمثاله في النّثر قوله (عليه السلام): «**صَاحِبُكُمْ يُطِيعُ الله وأَنْتُمْ تَعْصُونَه، وصَاحِبُ أَهْلِ الشَّامِ يَعْصِي الله، وهُمْ يُطِيعُونَه**»[1]، وقوله (عليه السلام) في باب المخ من حكمه: «**غَيْرَةُ الْمَرْأَةِ كُفْرٌ وغَيْرَةُ الرَّجُلِ إِيمَانٌ**»[2].

وفي النّظم قول رشيد الوطواط:

مَا نَوَالُ الغَمَامِ وَقْتَ رَبِيْعٍ ... كَنَوَالِ الأَمِيْرِ يَوْمَ سَخَاءِ
فَنَوَالُ الأَمِيْرِ بَدْرَةُ عَيْنٍ ... وَنَوَالُ الغَمَامِ قَطْرَةُ مَاءِ

وقول الأديب يعقوب النّيسابوري:

رَأَيْتُ عُبَيْدَ اللهِ يَضْحَكُ مُعْطِيًا ... وَيَبْكِي أَخُوهُ الغَيْثُ عِنْدَ عَطَائِهِ
وَكَمْ بَيْنَ ضَحَّاكٍ يَجُوْدُ بِمَالِهِ ... وَآخَرَ بَكَّاءٍ يَجُوْدُ بِمَائِهِ

ومنها الجمع مع التفريق:

وهو أن يدخل المتكلّم شيئين في معنى ثم يفرّق بين جهتي الإدخال، فمثاله في النّثر قوله (عليه السلام): «**حَتَّى يَقُومَ الْبَاكِيَانِ يَبْكِيَانِ، بَاكٍ يَبْكِي**

(١) نهج البلاغة، الخطبة: ٩٧، تحقيق صبحي الصالح: ص١٤٢، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٩٦): ج١/ ص٣٦٢.
(٢) نهج البلاغة، الحطمة: ١٢٤، تحقيق صبحي الصالح: ص٤٩١، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الحكمة: ١١٩: ج٣/ ص١٤٠.

لِدِينِه، وبَاكٍ يَبْكِي لِدُنْيَاه»[1].

وقوله (عليه السلام): «**وسَيَهْلِكُ فِيَّ صِنْفَانِ، مُحِبٌّ مُفْرِطٌ يَذْهَبُ بِه الْحُبُّ إِلَى غَيْرِ الْحَقِّ، ومُبْغِضٌ مُفْرِطٌ يَذْهَبُ بِه الْبُغْضُ إِلَى غَيْرِ الْحَقِّ**»[2].

جمع بين الصّنفين في الهلكة ثم فرّق بين جهتي الهلاك، ومثله قوله (عليه السلام) في باب المخ من حكمه: «**هَلَكَ فِيَّ رَجُلَانِ مُحِبٌّ غَالٍ ومُبْغِضٌ قَالٍ**»[3].

وفي النّظم قول الرّشيد الوطواط:

فَوَجْهُكَ كَالنَّارِ فِي ضَوْئِها ... وَقَلْبِي كَالنَّارِ فِي حَرِّهَا

وقول السّيد علي صدر الدّين:

مَا بَيْنَ قَلْبِي وَبَرْقِ المُنْحَنى نَسَبُ ... كِلَاهُمَا مِنْ سَعِيْرِ الوَجْدِ يَلتَهِبُ

قَلْبِي لِمَا فَاتَهُ مِنْ وَصْلِ سَاكِنِهِ ... وَالبَرْقُ إِذْ فَاتَهُ مِنْ ثَغْرِهِ الشَّنَبُ

ومنها التقسيم:

وهو في اللُّغة التّجزئة والتّفريق، وفي الاصطلاح يطلق على معان ثلاثة.

أحدها: أن يذكر متعدّد وبعبارة أخرى أن يذكر قسمة ذات جزئين أو أكثر، ثم أضيف ما لكلّ واحد من الأقسام إليه على التّعيين، وبهذا القيد يتميّز عن اللَّف والنّشر، إذ لا تعيين فيه حسبما تطلع عليه، ومثاله في النّثر قوله (عليه

(١) نهج البلاغة، الخطبة: ٩٨، تحقيق صبحي الصالح: ص١٤٣، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٩٧): ج١/ ص٣٦٤.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: ١٢٧، تحقيق صبحي الصالح: ص١٨٤، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٣٨.

(٣) نهج البلاغة، الحكمة: ١١٧، تحقيق صبحي الصالح: ص٤٨٩، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الحكمة: ١١٣: ج٣/ ص١٣٨.

السلام): «**وَكُلُّ نَفْسٍ مَعَها سائِقٌ وشَهِيدٌ سَائِقٌ يَسُوقُهَا إِلَى مَحْشَرِهَا وشَاهِدٌ يَشْهَدُ عَلَيْهَا بِعَمَلِهَا**»[1].

ومن النّظم قول المتلمس:

وَلَا يُقِيْمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ ... إِلَّا الأَذَلَّانِ عَيْرُ الحَيِّ وَالوَتَدُ

هَذَا عَلَى الخَسْفِ مَرْبُوْطٌ بِرُمَّتِهِ ... وَذَا يُشَجُّ فَلا يَرْثِي لَهُ أَحَدُ

ذكر العير والوتد ثمّ أضاف إلى الأوّل الرّبط مع الخسف، وإلى الثّاني الشجّ.

وثانيها: أن تذكر أحوال الشيء مضافًا إلى كلّ من تلك الأحوال ما يليق به، كقوله (عليه السلام): «**الْمَرْءُ الْمُسْلِمُ يَنْتَظِرُ مِنَ اللهَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ، إِمَّا دَاعِيَ الله فَمَا عِنْدَ الله خَيْرٌ لَه، وإِمَّا رِزْقَ الله فَإِذَا هُوَ ذُو أَهْلٍ ومَالٍ ومَعَه دِينُه وحَسَبُه**»[2]، وقوله (عليه السلام): «**أَولَسْتُمْ تَرَوْنَ أَهْلَ الدُّنْيَا، يُصْبِحُونَ ويُمْسُونَ عَلَى أَحْوَالٍ شَتَّى، فَمَيِّتٌ يُبْكَى وآخَرُ يُعَزَّى، وصَرِيعٌ مُبْتَلًى وعَائِدٌ يَعُودُ، وآخَرُ بِنَفْسِه يَجُودُ، وطَالِبٌ لِلدُّنْيَا والْمَوْتُ يَطْلُبُه، وغَافِلٌ ولَيْسَ بِمَغْفُولٍ عَنْه**»[3].

ومن النّظم قوله:

(١) نهج البلاغة، الخطبة: ٨٥، تحقيق صبحي الصالح: ص١١٦، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٨٤): ج١/ ص٣٢٠.

(٢) هكذا في الأصل: «الْمَرْءُ الْمُسْلِمُ الْبَرِيءُ مِنَ الْخِيَانَةِ، يَنْتَظِرُ مِنَ الله إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ، إِمَّا دَاعِيَ الله فَمَا عِنْدَ الله خَيْرٌ لَه، وإِمَّا رِزْقَ الله فَإِذَا هُوَ ذُو أَهْلٍ ومَالٍ، ومَعَه دِينُه وحَسَبُه» نهج البلاغة، الخطبة: ٢٣/ ص٦٤ تحقيق صبحي الصالح.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة: ٩٩، تحقيق صبحي الصالح: ص١٤٥، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٩٨): ج١/ ص٣٦٦.

سَأطْلُبُ حَقِّيْ بِالقَنَا وَمَشَايِخٍ ... كَأنَّهُمْ مِنْ طُوْلِ مَا التَثَمُوا مُرْدُ

ثِقَالٍ إذا لَاقَوْا خِفَافٍ إذا دُعُوا ... كَثِيْرٍ إذا شَدُّوا قَلِيْلٍ إذا عُدُّوا

ذكر أحوال المشايخ، وأضاف إلى كلّ منها ما يناسبه.

وثالثها: استيفاء أقسام الشّيء، وبعبارة أخرى أن يتقصّى تفصيل ما ابتدأ به ويستوفي جميع الأقسام الذي يقتضيها ذلك المعنى، فمثاله نثرًا من الكتاب العزيز قوله سبحانه: ﴿**لله مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ * أَوْ يُزَوِّجُهُمْ**﴾[1]، وقوله: ﴿**فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ * وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ * وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ**﴾[2].

ومن كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) قوله: «**شُغِلَ مَنِ الجَنَّةُ وَالنَّارُ أَمَامَهُ! سَاعٍ سَرِيعٌ نَجَا، وَطَالِبٌ بَطِيءٌ رَجَا، وَمُقَصِّرٌ فِي النَّارِ هَوَى**»[3].

وهذا التّقسيم موافق للتّقسيم في الآية الأخيرة، فإنّ السّاعِ السّريع مساوق للسّابقين والطالب البطيء مساوق لأصحاب الميمنة، والمقصر الهاوي مساوق لأصحاب المشئمة. ونظمًا قول صفي الدّين في مدح النبي (صلّى الله عليه وآله).

أَفْنَى جُيُوْشَ العِدَى غَزْوًا فَلَسْتَ تَرَى ... سِوَى قَتِيْلٍ وَمَأسُوْرٍ وَمُنْهَزِمِ

---

(١) الشورى: ٤٩-٥٠.

(٢) الواقعة: ٨-١٠.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة: ١٦، تحقيق صبحي الصالح: ص٥٨، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢١٣.

ومنها الجمع مع التقسيم:

وهو عبارة عن جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه، كقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ**﴾[1].

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**ثُمَّ فَتَقَ مَا بَيْنَ السَّمَوَاتِ الْعُلَا، فَمَلأَهُنَّ أَطْوَارًا مِنْ مَلَائِكَتِه، مِنْهُمْ سُجُودٌ لَا يَرْكَعُونَ ورُكُوعٌ لَا يَنْتَصِبُونَ، وصَافُّونَ لَا يَتَزَايَلُونَ ومُسَبِّحُونَ لَا يَسْأَمُونَ**»[2].

ولك أن تجعل ما مثّلنا به من كلامه (عليه السلام) للتّقسيم بالمعنى الأخير مثالًا لهذا النّوع أيضًا أعني التّقسيم والجمع، فإن قلت: فعلى هذا لا يبقى فرق بين النّوعين.

قلت: كلَّا فإنّ استيفاء الأقسام شرط فيما سبق وليس بشرط هنا فافهم جيّدًا.

وأمّا الفرق بين ذلك وبين التّقسيم بالمعنيين الأوّلين فواضح لا يخفى، ومن النّظم قول أبي الطيب المتنبّي في مدح سيف الدّولة:

قَادَ المَقَانِبَ أَقْصَى شُرْبِهَا نَهَلٌ ... عَلَى الشَّكِيْمِ وَأَدْنَى سَيْرِهَا سِرَعُ

لَا يَعْتَقِي بَلَدٌ مَسْرَاهُ عَنْ بَلَدٍ ... كَالمَوْتِ لَيْسَ لَهُ رَيٌّ وَلَا شَبَعُ

حَتَّى أَقَامَ عَلَى أَرْبَاضِ خَرْشَنَةٍ ... تَشْقَى بِهِ الرُّوْمُ وَالصُّلْبَانُ وَالبِيَعُ

لِلسَّبْيِ مَانَكَحُوْا، وَالقَتْلِ مَاوَلَدُوا ... وَالنَّهْبِ مَاجَمَعُوا، وَالنَّارِ مَازَرَعُوا

(١) فاطر: ٣٢.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة الأولى، تحقيق صبحي الصالح: ص٤١، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٧٨.

فجمع أوّلًا شقاء الرّوم بالممدوح الشّامل للسبي والقتل والنّهب والإحراق، ثم قسم ثانيًا وفصّله، ومنها الجمع مع التفريق والتقسيم وهو عبارة عن أن يجمع المتكلّم متعددًا تحت أمر ثمّ يفرّق ثمّ يضيف إلى كلّ ما يناسبه، ومثاله في النّثر من الكتاب الكريم قوله سبحانه: ﴿**يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ * فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ * خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ * وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ**﴾[1] فقد جمع الأنفس في عدم التكلُّم بقوله: لا تكلّم نفس، ثمّ فرّق بأن أوقع التّباين بينها بأن بعضها شقيّ وبعضها سعيد، ثمّ قسّم وأضاف إلى السّعداء ما لهم من نعيم الجنة، وإلى الأشقياء ما لهم من عذاب النّار، ومن كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) قوله في شرح حال الأموات: «**وجَعَلَهُمْ فَرِيقَيْنِ، أَنْعَمَ عَلَى هَؤُلَاءِ وانْتَقَمَ مِنْ هَؤُلَاءِ، فَأَمَّا أَهْلُ الطَّاعَةِ فَأَثَابَهُمْ بِجِوَارِه، وخَلَّدَهُمْ فِي دَارِه، حَيْثُ لَا يَظْعَنُ النُّزَّالُ، ولَا تَتَغَيَّرُ بِهِمُ الْحَالُ، ولَا تَنُوبُهُمُ الْأَفْزَاعُ، ولَا تَنَالُهُمُ الْأَسْقَامُ ولَا تَعْرِضُ لَهُمُ الْأَخْطَارُ، ولَا تُشْخِصُهُمُ الْأَسْفَارُ وأَمَّا أَهْلُ الْمَعْصِيَةِ، فَأَنْزَلَهُمْ شَرَّ دَارٍ وغَلَّ الْأَيْدِيَ إِلَى الْأَعْنَاقِ**»[2].

فقد جمع الأموات في ضمير الجمع في جعلهم، ثمّ فرّقهم فريقين، أحدهما المنعم عليهم، وثانيهما المنتقم منهم، ثمّ قسّمهم بقوله: فأمّا أهل الطاعة، فأمّا أهل المعصية فإنّ أهل الطاعة يساوق من أنعم عليهم، وأهل المعصية يساوق من انتقم منهم فافهم، وفي النّظم قول ابن شرف القيرواني:

(١) هود: ١٠٥-١٠٨.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: ١٠٩، تحقيق صبحي الصالح: ص١٦٢، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (١٠٨): ج١/ ٣٩١.

لِمُخْتَلِفِي الحَاجَاتِ جَمْعٌ بِبَابِهِ ... فَهَذَا لَهُ فَنٌّ وَهَذَا لَهُ فَنُّ
فَلِلْخَامِلِ العُلْيَا وَلِلْمُعْدَمِ الغِنَى ... وَلِلْمُذْنِبِ العُتْبَى وَلِلْخَائِفِ الأَمْنُ

ومنها الافتنان:

وهو الإتيان بفنّين مختلفين من فنون الكلام في بيت واحد فأكثر، مثل النّسيب، والحماسة، والمدح، والهجو، والتّهنية، والتّعزية، ولا يختصّ بالنّظم بل يكون في النّثر أيضًا، فمنه قوله سبحانه: ﴿**كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ**﴾[1]، فإنّه جمع بين الفخر والتّعزية، فعزّى سبحانه جميع المخلوقات من الإنس والجن والملائكة وسائر أصناف ما هو قابل للحياة، وتمدّح بالبقاء بعد فناء الموجودات في عشر لفظات، مع وصف ذاته بعد انفراده بالبقاء بالجلال والإكرام.

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**زَرَعُوا الْفُجُورَ وَسَقَوْهُ الْغُرُورَ وَحَصَدُوا الثُّبُورَ، لَا يُقَاسُ بِآلِ مُحَمَّدٍ (صلّى الله عليه وآله) مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَحَدٌ، وَلَا يُسَوَّى بِهِمْ مَنْ جَرَتْ نِعْمَتُهُمْ عَلَيْهِ أَبَدًا**»[2].

فإنّ ذيل الكلام مسوق لمدح آل محمّد (صلَّى الله عليه وآله وسلم)، وصدره مسوق لهجو المبغضين لهم وقدحهم. ومن الافتنان بالهجو والمدح في النّظم قول أبي ربيعة في يزيد بن حاتم يفضّله على يزيد بن أسيد وكان في لسانه تمتمة فعرّض بها في هذه الأبيات:

(١) الرحمن: ٢٦-٢٧.
(٢) نهج البلاغة، الخطبة: ٢، تحقيق صبحي الصالح: ص٤٧، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٩٠.

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيْدَيْنِ فِي النَّدَى ... يَزِيْدِ سُلَيْمٍ وَالأَغَرِّ ابنِ حَاتِم
فَهَمُّ الفَتَى الأَزْدِيّ إِتْلَافُ مَالِهِ ... وَهَمُّ الفَتَى القَيْسِيُّ جَمْعُ الدَّرَاهِمِ
فَلَا يَحْسِبِ التَّمْتَامُ أَنِّي هَجَوْتُهُ ... وَلَكِنَّنِي فَضَّلْتُ أَهْلَ المَكَارِمِ

ومنه بالجمع بين التهنية والتّعزية قول أبي نواس يعزّي الفضل عن الرّشيد ويهنّيه بالأمين:

تَعَزَّ أَبَا العَبَّاسِ عَنْ خَيْرِ هَالِكٍ ... بِأَكْرَمِ حَيٍّ كَانَ أَوْ هُوَ كَائِنُ
حَوَادِثُ أَيَّامٍ تَدُوْرُ صُرُوْفُهَا ... لَهُنَّ مَسَاوٍ مَرَّةً وَمَحَاسِنُ
وَفِي الحَيِّ بِالمَيِّتِ الَّذِي غَيَّبَ الثَّرَى ... فَلَا أَنْتَ مَغْبُوْنٌ وَلَا المَوْتُ غَابِنُ

ومنها المذهب الكلامي:

وهو عبارة عن أن يأتي البليغ بحجة على ما يدّعيه على طريقة المتكلّمين، وهي أن تكون بعد تسليم المقدّمات مستلزمة للمطلوب.

فمثاله نثرًا من الكتاب العزيز قوله تعالى حكاية عن إبراهيم (عليه السلام): ﴿**فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ**﴾(١).

أي القمر آفل وربّي ليس بآفل، فالقمر ليس بربّي، ومن كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) ما في: من احتجاجه على أولويته بالخلافة وإبطال دعوى المهاجرين والأنصار حسبما تعرفه إن شاء الله تعالى هناك تفصيلًا، وقوله (عليه السلام): «**خَلَقَ الْخَلْقَ مِنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ، إِذْ كَانَتِ الرَّوِيَّاتُ لَا تَلِيقُ إِلَّا بِذَوِي الضَّمَائِرِ، ولَيْسَ بِذِي ضَمِيرٍ فِي نَفْسِهِ**»(٢).

(١) الأنعام: ٧٦.
(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (١٠٨) تحقيق صبحي الصالح: ص١٥٥.

وهذا النّوع كثير في خطبه (عليه السلام) المسوقة للتّوحيد كما هو غير خفيّ على الخبير.

ونظما قول الشّيخ صفيّ الدّين في مدح النّبي (صلّى الله عليه وآله):

كَمْ بَيْنَ مَنْ أَقْسَمَ اللهُ العَلِيُّ بِهِ ... وَبَيْنَ مَنْ جَاءَ بِاسْمِ اللهِ فِي القَسَمِ

فإنّ مطلوبه تفضيله (عليه السلام) على سائر الأنبياء، واحتجّ على ذلك بقسم الله سبحانه به في قوله: ﴿**لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾[1].

ولم يقسم بغيره منهم بل هم أقسموا به سبحانه، وشتّان بين المنزلتين.

ومثله قول بعضهم في وصف أمير المؤمنين (عليه السلام) وتفضيله على أبي بكر وغيره وهو من أبدع ما قيل:

كَمْ بَيْنَ مَنْ شَكَّ فِي خِلَافَتِهِ ... وَبَيْنَ مَنْ قِيلَ إِنَّهُ اللّهُ

ومنها المبالغة:

وتسمّى بالتبليغ، وسمّاه بعضهم بالإفراط في الصّفة، وهو أن تثبت لشيء وصفًا وتدّعي بلوغ ذلك الوصف في الشدّة والضّعف حدًّا هو مستبعد جدّا، لكنه ممكن عقلًا وعادة، مثل قوله تعالى في الكتاب الكريم: ﴿**يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وتَضَعُ كُلُّ ذاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا**﴾[2] والمعنى أنّ هول القيامة إذا فاجأ المرضعة وقد ألقمت الصّبي ثديها نزعته من فيه، لما يلحقها من الدّهشة عن الذي أرضعته، وعن الحسن تذهل المرضعة عن

(١) الحجر: ٧٢.
(٢) الحج: ٢.

ولدها لغير فطام، وتضع الحامل ما في بطنها لغير تمام، فالذّهول والوضع المذكوران مبالغة في وصف يوم القيامة بالشدّة، وهما ممكنان عقلًا وعادة. ومن كلام أمير المؤمنين (عليه السلام): «**فَأَبَيْتُمْ عَلَيَّ إِبَاءَ الْمُخَالِفِينَ الْجُفَاةِ وَالْمُنَابِذِينَ الْعُصَاةِ، حَتَّى ارْتَابَ النَّاصِحُ بِنُصْحِهِ وضَنَّ الزَّنْدُ بِقَدْحِهِ**»[1].

فإنّ ارتياب النّاصح بنصحه، وضنّ الزّند بقدحه، مبالغة في وصف إبائهم وتمرّدهم بالشدّة، وهما أمران ممكنان عقلا وعادة. ومن النّظم قوله:

وَكَمْ لَكَ نِعَمًا لَوْ تَصَدَّى لِشُكْرِهَا ... لِسَانُ مُعِدٍّ لَاعْتَرَاهُ كَلُوْلُ

أُكَلِّفُ نَفْسِي أنْ أُقَابِلَ عَفْوَهَا ... بِجَهْدِي وَهَلْ يَجْزِي الكَثِيرُ قَلِيْلُ

ومنها الإغراق:

وهو أن تدّعي لشيء وصفًا بالغًا حدّ الإمكان عقلًا، والاستحالة عادة، كقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ وَلَا يَرْقَى إِلَيَّ الطَّيْرُ**»[2].

فإنّ عدم رقي الطير إلى مكان يكون فيه الإنسان ممتنع عادة، ولكنّه ممكن عقلًا بالنّظر إلى مقامات الإمام النّورانية، ومعجزاته الخارقة للعادة. ومن النّظم قول أبي الطيب المتنبّي:

رُوْحٌ تَرَدَّدُ فِي مِثْلِ الخِلَالِ إذا ... أَطَارَتِ الرِّيْحُ عَنْهُ الثَّوْبَ لَمْ يَبِنِ

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنَّنِي رَجُلٌ ... لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي

---

(١) نهج البلاغة، الخطبة: ٣٥، تحقيق صبحي الصالح: ص٨٠، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٥٢.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة الثالثة، تحقيق صبحي الصالح: ص٤٨، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٩١.

فدعوى نحول الشّخص حتّى يصير مثل الخلال ولا يستدل عليه إلَّا بالكلام أمر ممتنع عادة، إلَّا أنّه ممكن عقلا إذ الشيء الدقيق إذا كان بعيدًا لا يرى بخلاف الصّوت ومنه قوله:

وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِيْنَا ... وَنُتْبِعُهُ الكَرَامَةَ حَيْثُ مَالا

ومنها الغلو:

وهو أن تدّعي لشيء وصفًا هو ممتنع عقلًا وعادة، ومنه يعلم أنّ المبالغة دون الإغراق، والإغراق دون الغلوّ، وأحسنه ما دخل عليه ما يقربه إلى الصّحة، كـ(كاد)، و(لولا)، و(لو)، وحرف التّشبيه، كقوله تعالى: ﴿**يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ**﴾[1]، فإنّ إضاءة الزّيت مع عدم مسيس النّار مستحيلة عقلًا وعادة، وبدخول (يكاد) خرج عن الامتناع؛ لأنّها دلت على مقاربة الإضاءة لا وقوعها الذي هو المستحيل.

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**فَكَأَنَّ مَا هُوَ كَائِنٌ مِنَ الدُّنْيَا عَنْ قَلِيلٍ لَمْ يَكُنْ، وكَأَنَّ مَا هُوَ كَائِنٌ مِنَ الآخِرَةِ، عَمَّا قَلِيلٍ لَمْ يَزَلْ**»[2].

فإنّ كون ما هو كائن غير موجود أبدا، وكون ما يكون بعد موجودا أزلًا، أي ثابتًا في الماضي، مستحيلان عقلًا وعادة، إذ تنافي الوجود والعدم والاستقبال مع الماضي ضروريّ، إلَّا أنّه بدخول كأنّ للتّقريب والتشبيه ارتفعت الاستحالة، والمقصود الإشارة إلى سرعة زوال الدُّنيا وفنائها، وسرعة لحوق الآخرة وبقائها وسيأتي له مزيد توضيح في مقامه إن شاء الله، ومن

(١) النور: ٣٥.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة ١٠٣، تحقيق صبحي الصالح: ص١٤٩، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (١٠٢): ج١/ ص٣٧٣.

النّظم قول نصر السّفاقسي:

إذَا بِهِ الحُبُّ حَتَّى لَوْ تَمَثَّلَهُ ... بِالوَهْمِ خَلْقٌ لَأَعْيَاهُم تَوهُّمُهُ

لَوْلَا الأَنينُ وَلَوْ عَاتٌ تُحَرِّكُهُ ... لَمْ يُدْرِه بِعَيَانٍ مَنْ يُكَلِّمُهُ

والبيت الأوّل من الغلوّ، والثّاني من الإغراق، وقول أبي العلاء المعرّي:

يَكادُ قِسِيُّهُ مِنْ غَيْرِ رَمْيٍ ... تُمَكِّنُ فِي قُلُوبِهِمُ النِّبَالا

يَكَادُ سُيُوفُهُ مِنْ غَيْرِ سُلٍّ ... يَجِدْنَ إلى رِقَابِهِمُ انْسِلَالا

ومن الغلوّ بغير حرف التّقريب قوله:

كَمْ سَابِحٍ أَعْدَدْتُهُ فَوَجَدْتُهُ ... عِنْدَ الكَرِيهَةِ وَهُوَ نِسْرٌ طَائِرُ

لَمْ يَرْمِ قَطُّ بِطَرْفِهِ فِي غَايَةٍ ... إلَّا وَسَابَقَهُ إلَيْهَا الحَافِرُ

ومنها تجاهل العارف:

وسمّاه صاحب المفتاح بسوق المعلوم مساق غيره لنكتة، قال: ولا أحبّ تسميته بالتّجاهل، لوروده في كلام الله تعالى، وخصه بعضهم بأن يكون على طريق التّشبيه ليوهم أن شدّة الشّبه بين المشبّه والمشبّه به أحدثت التباس أحدهما بالآخر، والمشهور الأوّل، والنكتة فيه إمّا المبالغة في المدح، أو الذمّ، أو التّعظيم، أو التّحقير، أو التّوبيخ، أو التّقرير، أو التّعريض، أو التّأسف، أو التّعجب، أو غير ذلك. قال العلّامة التّفتازاني: ونكت التّجاهل أكثر من أن يضبطها العالم، فمن أمثلته نثرا للمبالغة في التوبيخ والتنبيه على الضّلال قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «﴿**فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ**﴾[1] **أَمْ أَيْنَ**

(١) الأنعام: ٩٥.

تُصْرَفُونَ أَمْ بِمَاذَا تَغْتَرُّونَ»[1].

وللمبالغة في التّقرير قوله (عليه السلام) فيه أيضا: «**أَولَسْتُمْ أَبْنَاءَ الْقَوْمِ والآبَاءَ وإِخْوَانَهُمْ والأَقْرِبَاءَ**»[2].

وللمبالغة في التّعجب قوله (عليه السلام): «**مَا لِي أَرَاكُمْ أَشْبَاحًا بِلَا أَرْوَاحٍ وأَرْوَاحًا بِلَا أَشْبَاحٍ**»[3].

وللمبالغة في التّحقير قوله (عليه السلام): «**يَا خَيْبَةَ الدَّاعِي مَنْ دَعَا وإِلَامَ أُجِيبَ**»[4]، وقوله (عليه السلام): «**أنت تكفيني فو الله ما أعزّ الله من أنت ناصره**».

وللمبالغة في التعظيم قوله (عليه السلام): «**فَكَيْفَ تَصِلُ إِلَى صِفَةِ هَذَا عَمَائِقُ الْفِطَنِ، أَوْ تَبْلُغُه قَرَائِحُ الْعُقُولِ، أَوْ تَسْتَنْظِمُ وَصْفَه أَقْوَالُ الْوَاصِفِينَ**»[5].

وللمبالغة في التحسّر قوله (عليه السلام): «**أَيْنَ إِخْوَانِيَ الَّذِينَ رَكِبُوا الطَّرِيقَ، ومَضَوْا عَلَى الْحَقِّ أَيْنَ عَمَّارٌ وأَيْنَ ابْنُ التَّيِّهَانِ، وأَيْنَ ذُو الشَّهَادَتَيْنِ،**

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (٨٣)، تحقيق صبحي الصالح: ص١١٤، أمّا في نسخة الفرطوسي فرقم الخطبة: (٨٢): ج١/ ص٣١٧.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (٨٣)، تحقيق صبحي الصالح: ص١١١، أمّا في نسخة الفرطوسي فرقم الخطبة: (٨٢): ج١/ ص٣١٢.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (١٠٨)، تحقيق صبحي الصالح: ص١١١ أمّا في نسخة الفرطوسي فرقم الخطبة: (١٠٧): ج٢/ ص٣٨٤.

(٤) نهج البلاغة، الخطبة: (٢٢)، تحقيق صبحي الصالح: ص٦٢، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٢٠.

(٥) نهج البلاغة، الخطبة: (١٦٥)، تحقيق صبحي الصالح: ص٢٣٨، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص١١٨.

وأَيْـنَ نُظَرَاؤُهُـمْ»[1].

إلى غير ذلك مما يجده المتتبّع البصير بأقطار كلامه.

ومـن أمثلتـه نظـمًا للمبالغـة في المـدح قـول القـاضي الفاضـل يمـدح الملـك العـادل:

أَهَـذِهِ سِـيَرٌ فِي الـمَدْحِ أمْ سُـوَرُ ... وَهَـذِهِ أَنْجُـمٌ فِي السَّـعْدِ أمْ غُـرَرُ

وَأَنْمُـلٌ أم بِحَـارٌ وَالسُّـيُوفُ لَهَـا ... مَـوْجٌ وَإفْرِنْدُهَـا فِي لُجِّهَـا دُرَرُ

وَأَنْتَ فِي الأَرْضِ أَمْ فَوْقَ السَّمَاءِ وَفِي ... يَمِينِكَ البَحْرُ أَمْ فِي وَجْهِكَ القَمَرُ

وفي التّحقير قوله:

يَقُولُونَ هَذَا عِنْدَنَا لَيسَ ثابِتًا ... وَمَنْ أَنتُمْ حَتَّى تَكونَ لَكُمْ عِنْدُ

وفي التّوبيخ قوله:

أَيا شَجَرَ الخَابورِ مَالَكَ مُورِقًا ... كَأَنَّكَ لَمْ تَجزَعْ عَلى ابْنِ طَرِيْفِ

وفي التّقرير قوله:

أَلَسْتُمْ خَيرَ مَنْ رَكِبَ المَطايا ... وَأَنْـدى العَـالَمِينَ بُطُـوْنَ رَاحِ

وفي النّحول قول الثعالبي:

لِـي فاتِـنٌ سَـيِّدٌ يُعَلِّمُـني ... بِحُسْنِهِ كَيْفَ يُعبَدُ الصَّنَمُ

لَـمَّا رَآنِـي وَفِي يَـدِيْ قَلَـمٌ ... لَمْ يَـدْرِ مَـولايَ أَيُّنَـا القَلَـمُ

---

(١) نهـج البلاغـة، الخطبـة: (١٨٢)، تحقيـق صبحـي الصالـح: ص٢٤٦، نهـج البلاغـة، تحقيـق الفرطـوسي: ج٢/ ص١٥٤.

ومنها الاعتراض:

وسمّاه قوم بالحشو، وهو أن يؤتى في أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى دفع الإيهام، والمراد بالكلام ليس هو المسند إليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلّق بهما من الفضلات والتّوابع، والمراد بالكلامين المتّصلين أن يكون الثّاني منهما بيانًا للأوّل، أو تأكيدًا له، أو بدلًا منه ونحوه، وخرج بقولنا سوى الإيهام الاحتراس، وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه، كقول طرفة:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفسِدِهَا ... حَلُوبُ الرَّبيعِ وَدِيْمَةٌ تَهْمِي

فقوله: غير مفسدها احتراس أتى به لدفع كون المطر مفسدًا؛ لأنّ نزوله قد يكون سببًا لفساد الدّيار وخرابها.

والنكتة في الإعراض قد يكون التوكيد، مثل قوله (عليه السلام): «**فَإِنَّ الله سُبْحَانَه وتَعَالَى خَلَقَ الْخَلْقَ حِينَ خَلَقَهُمْ، غَنِيًّا عَنْ طَاعَتِهِمْ آمِنًا مِنْ مَعْصِيَتِهِمْ**»(١).

فإنّ المقصود به توكيد تنزيه الله سبحانه عن صفات النّقص والافتقار في الأزل كما في الأبد، والإشارة إلى أنّ غرضه من الخلق والإيجاد لم يكن تكميل ذاته بجلب المنفعة أو دفع المضرّة كما في سائر الصنّاع، يصنعون الصنائع لافتقارهم إليها ويريدون منها تحصيل كمال ليس لهم، لما في

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (١٩٣)، تحقيق صبحي الصالح: ص٣٠٣، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٢١٨.

ذواتهم من النّقص والحاجة.

وقد تكون التّنبيه على عظم الرزيّة مثل قوله (عليه السلام): «**فَيَا عَجَبًا عَجَبًا واللهِ يُمِيتُ الْقَلْبَ ويَجْلِبُ الْهَمَّ، مِنَ اجْتِمَاعِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ عَلَى بَاطِلِهِمْ، وتَفَرُّقِكُمْ عَنْ حَقِّكُمْ، فَقُبْحًا لَكُمْ**»(١).

وقد تكون التّعظيم مثل قوله (عليه السلام): «**أَلَا وفِي غَدٍ وسَيَأْتِي غَدٌ بِمَا لَا تَعْرِفُونَ، يَأْخُذُ الْوَالِي**»(٢).

فإنّ قوله: في غد متعلِّق بقوله يأخذ، والجملة بين الظرف والمظروف اعتراض لتعظيم شأن الغد الموعود بمجيئه.

وقد تكون توكيد التّوبيخ، مثل قوله (عليه السلام) أيضًا: «**وَلَمْ أَعْرِفْكُمْ مَعْرِفَةً وَاللهِ جَرَّتْ نَدَمًا**»(٣). فإنّ جملة القسم في الكلامين فيه اعتراضية أتى بها لما ذكرناها من النكتة.

وقد تكون التنفير، مثل قوله (عليه السلام): «**فَإِنَّ الْمَرْءَ الْمُسْلِمَ مَا لَمْ يَغْشَ دَنَاءَةً تَظْهَرُ، فَيَخْشَعُ لَهَا إِذَا ذُكِرَتْ ويُغْرَى بِهَا لِئَامُ النَّاسِ، كَانَ كَالْفَالِجِ الْيَاسِرِ**»(٤).

---

(١) نهج البلاغة، الخطبة ٢٧، تحقيق صبحي الصالح: ص٧٠، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٣٣.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (١٣٨)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٩٦، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٥٧.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (٢٧)، تحقيق صبحي الصالح: ص٧٠، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٣٤.

(٤) نهج البلاغة، الخطبة: (٢٣)، تحقيق صبحي الصالح: ص٦٤، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٢٣.

فإنّ قوله: «**كَانَ كَالْفَالِجِ**»، خبر إنّ، وإدراج جملة فيخشع في البين من باب الاعتراض وقد يكون التّنزيه، مثل قوله تعالى: ﴿**وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ**﴾[1].

فإنّ قوله: (سبحانه) جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت بين المعطوف والمعطوف عليه لقصد تقديسه سبحانه عمّا ينسبونه إليه. ونظيره قوله (عليه السلام): «**فَقَالَ سُبْحَانَه وهُوَ الْعَالِمُ بِمُضْمَرَاتِ الْقُلُوبِ، ومَحْجُوبَاتِ الْغُيُوبِ ﴿إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا﴾**[2]»[3].

فجملة «وهو العالم» معترضة بين قال ومقوله وهو قوله: ﴿إِنِّي خَالِق﴾، جيءَ بها لقصد التنزيه حسبما تعرفه إن شاء الله في مقامه. ومن الاعتراض في النّظم قوله:

أَتَجْزَعُ مِنْ دَمعي وَأنتَ أَسَلتَهُ ... وَمِنْ نَارِ أَحشائي وَمِنكَ لَهيبُها

وَتَزْعُمُ أَنَّ النَّفسَ غَيْرَكَ عُلِّقَتْ ... وَأنتَ وَلَا مَنٌّ عَليكَ حَبيْبُهَا

فإنّ جملة: (ولا منّ عليك) اعتراضيّة، والنكتة فيها الاستعطاف، وأن لا يشمئزّ قلبه منه.

وممّا جاء بين كلامين متّصلين وهو أكثر من جملة قوله (عليه السلام): «**أَمَا واللهِ لَوْ أَنِّي حِينَ أَمَرْتُكُمْ بِهِ حَمَلْتُكُمْ عَلَى الْمَكْرُوه، الَّذِي يَجْعَلُ اللهُ فِيه**

(١) النحل: ٥٧.

(٢) الحجر: ٢٨.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (١٩٢)، تحقيق صبحي الصالح: ص٢٨٦، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص١٩١.

خَيْرًا، فَإِنِ اسْتَقَمْتُمْ هَدَيْتُكُمْ، وإِنِ اعْوَجَجْتُمْ قَوَّمْتُكُمْ، وإِنْ أَبَيْتُمْ تَدَارَكْتُكُمْ لَكَانَتِ الْوُثْقَى»[1].

فإنّ جملة (حين أمرتكم بما أمرتكم به)، اعتراض بين اسم (أنّ) وخبرها جيء بها للتّوكيد، وجملة (فإن استقمتم هديتكم) مع الجملتين الشّرطيّتين بعدها اعتراض بين (لو) وجوابها، أعني لكانت الوثقى، والفاء في قوله: (فإن استقمتم)، اعتراضية، على حد قوله:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوفَ يأتي كُلُّ مَا قُدِّرَا

ومنها التكرار:

وهو عبارة عن تكرير كلمة فأكثر باللفظ والمعنى لنكتة، والنكت فيه كثيرة.

منها التّوكيد مثل قوله تعالى: ﴿**كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾[2]، فالتكرار لتأكيد الرّدع، ومثل قوله (عليه السلام): «**الْعَمَلَ الْعَمَلَ ثُمَّ النِّهَايَةَ النِّهَايَةَ، والِاسْتِقَامَةَ الِاسْتِقَامَةَ ثُمَّ الصَّبْرَ الصَّبْرَ والْوَرَعَ الْوَرَعَ**»[3].

فإنّ الغرض توكيد التّرغيب والتحضيض بهذه الأمور، ومثله قوله (عليه السلام): «**الجهاد الجهاد**» وفيه: «**فالله الله معشر العباد**».

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (١٢١)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٧٧، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (١٢٠): ج٢/ ص٢٦.
(٢) التكاثر: ٣-٤.
(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (١٧)، تحقيق صبحي الصالح: ص٢٥٢ نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص١٣٩.

فإنّه لتأكيد المراقبة.

ومنها زيادة الاستبعاد، كقوله تعالى: ﴿**هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ**﴾[1].

ومنها التّنبيه والإيقاظ، وقد اجتمعت هذه النّكتة مع سابقته في قوله (عليه السلام): «**هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ! قَدْ فَاتَ مَا فَاتَ، وَذَهَبَ مَا ذَهَبَ**»[2].

ومنها التّحذير، كقوله (عليه السلام): «**فالحذر الحذر من طاعة ساداتكم وكبرائكم الَّذين تكبّروا**».

ومنها التّهويل والإنذار، نحو قوله تعالى: ﴿**الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ**﴾[3]، و﴿**الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ**﴾[4].

ومنها تذكر ما قد بعد بسبب طول الكلام، سواء كان التكرار مجرّدا عن رابط، كما في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هاجَرُوا مِنْ بَعْدِ ما فُتِنُوا ثُمَّ جاهَدُوا وصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِها لَغَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[5].

أو مع رابط، كقوله سبحانه: ﴿**لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾[6].

ومنها زيادة التوجّع والتّحسر كقوله:

---

(١) المؤمنون: ٣٦.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (١٩١)، تحقيق صبحي الصالح: ص٢٨٥، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (١٢٠): ج٢/ ص١٨٩.

(٣) الحاقة: ١-٢.

(٤) القارعة: ١-٢.

(٥) النحل: ١١٠.

(٦) آل عمران: ١٨٨.

فَيَا قَبْرَ مَعْنٍ أَنْتَ أَوَّلُ حُفْرَةٍ ... مِنَ الأَرْضِ خُطَّتْ لِلسَّمَاحَةِ مَضْجَعَا
وَيَا قَبْرَ مَعْنٍ كَيْفَ وَارَيْتَ جُوْدَهُ ... وَقَدْ كَانَ مِنهُ البَرُّ وَالبَحْرُ مُتْرَعَا

ومنها التّعظيم كقوله: ﴿وَأَصْحابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحابُ الْيَمِينِ﴾[1].

ومنها الإنكار والتّوبيخ كتكرار قوله: ﴿فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ﴾[2].

ومنها الاعتناء والاهتمام بشأن المكرّر وإظهار كماله، مثل قوله (عليه السلام):

«اللهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا تَأْخُذُ وتُعْطِي، وعَلَى مَا تُعَافِي وتَبْتَلِي، حَمْدًا يَكُونُ أَرْضَى الْحَمْدِ لَكَ، وأَحَبَّ الْحَمْدِ إِلَيْكَ وأَفْضَلَ الْحَمْدِ عِنْدَكَ، حَمْدًا يَمْلأُ مَا خَلَقْتَ ويَبْلُغُ مَا أَرَدْتَ، حَمْدًا لَا يُحْجَبُ عَنْكَ ولَا يُقْصَرُ دُونَكَ، حَمْدًا لَا يَنْقَطِعُ عَدَدُه ولَا يَفْنَى مَدَدُه»[3].

ومنها زيادة المدح مثل قوله (صلّى الله عليه وآله): الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، ومنها التلذُّذ كقوله:

تَاللهِ يا ظَبيَّاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا ... لَيلاي مِنْكُنَّ أَم لَيْلَى مِنَ البَشَرِ

وقوله:

سَقَى اللهُ نَجْدًا وَالسَّلَامُ عَلَى نَجْدِ ... وَيَا حَبَّذا نَجْدٌ عَلى النَّأي والبُعْدِ
نَظَرتُ إلى نَجْدٍ وَبَغدادَ دُونَه ... لَعَلِّي أَرى نَجْدًا وَهَيهاتَ مِنْ نَجْدِ

(١) الواقعة: ٢٧.
(٢) الرحمن: ١٣.
(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (١٦٠)، تحقيق صبحي الصالح: ص٢٢٥، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٩٨.

فكرّر لفظ (نجد) خمس مرّات لتلذّذه بذكرها.

أقول: هذه النكت للتكرار أكثرها ذكره أرباب البديع في كتبهم، والإنصاف أن الفائدة في أغلب ما ذكروه هو التّوكيد، والنكتة التي أوردوها مستفادة من سياق الكلام، أو قرينة المقام فافهم جيّدًا.

ومنها شجاعة الفصاحة:

وهو عبارة عن حذف شيء من لوازم الكلام اعتمادًا على معرفة السّامع به، قال السيّد الرضى (رحمه الله): كان شيخنا أبو الفتح يسمّي هذا الجنس شجاعة الفصاحة؛ لأن الفصيح لا يكاد يستعمله إلَّا وفصاحته جريئة الجنان غزيرة المواد، مثل قوله تعالى: ﴿**حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ**﴾[1].

أي الشّمس ولم يجر لها ذكر، وقوله:

﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاه فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ**﴾[2]، أي القرآن، وقوله: ﴿**إِذا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ**﴾[3]، أي الرّوح، ونحو ذلك، وفي كلام أمير المؤمنين (عليه السلام): «**أمّا والله لقد تقمّصها ابن أبي قحافة وإنّه ليعلم أنّ محلّي منها محلّ القطب من الرّحى**»[4].

فإن الضّميرين راجعان إلى الخلافة، ولم يسبق لها ذكر في الكلام، وقوله (عليه السلام): «**دَارٌ بِالْبَلاَءِ مَحْفُوفَةٌ، وَبِالْغَدْرِ مَعْرُوفَةٌ**»[5].

---

(١) ص: ٣٢.

(٢) القدر: ١.

(٣) القيامة: ٢٦.

(٤) نهج البلاغة، الخطبة الثانية.

(٥) نهج البلاغة، الخطبة (٢٢٦) تحقيق صبحي الصالح: ص٣٤٨، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٢٨٤.

أي الدّنيا، فقد حذف المبتدأ للعلم به، ونحو ذلك كثير في كلامه (عليه السلام).

ومن النّظم قول حاتم الطائي:

لَعَمْرُكَ مَا يُغْنِي الثَّراءُ عَنِ الفَتَى إذا حَشْرَجَتْ يَومًا فَضَاقَ بِها الصَّدْرُ

يريد النّفس.

أقول: هكذا قالوا، والإنصاف أنّ هذا ليس من الحذف في شيء، وإنّما وضع المضمر موضع المظهر في الأمثلة المذكورة تعويلًا على علم السّامعين، نعم المثال الثّاني الذي أوردناه من كلامه (عليه السلام) من أمثلة الباب.

ومنها الاستخدام:

وهو أن يؤتى بلفظ له معنيان فأكثر مرادا به أحد معانيه، ثمّ يؤتى بضميره مرادًا به المعنى الآخر، أو بضميرين مرادًا بأحدهما أحد المعاني وبالآخر المعنى الآخر.

فالأوّل كقوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ**﴾[1].

فقد أريد بالإنسان آدم (عليه السلام) وبالضّمير الرّاجع إليه في جعلناه ولده، وربّما فسّر الإنسان بولد آدم أيضًا فلا يكون من باب الاستخدام. ومثله في النّظم قول جرير:

إذا نَزَلَ السَّمَاءُ بأرضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإنْ كَانُوا غِضَابَا

فإنّه أريد بالسّماء المطر، وبالضّمير الرّاجع إليه في (رعيناه) النّبات الحاصل

(١) المؤمنون: ١٢-١٣.

منه بعلاقة السّببيّة.

والثّاني كقوله تعالى: ﴿**لَا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وأَنْتُمْ سُكارى حَتَّى تَعْلَمُوا ما تَقُولُونَ، وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ**﴾[1].

قال أبو البقاء: استخدم سبحانه بلفظة الصّلاة لمعنيين أحدهما إقامة الصّلاة بقرينة ﴿حَتَّى تَعْمَلُوا﴾، والآخر موضع الصّلاة بقرينة ﴿وَلَا جُنُبًا﴾ إلى آخره. انتهى، ولا يخلو عن تأمّل، والأوضح قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**فَخُذُوا لِلْحَرْبِ أُهْبَتَهَا وأَعِدُّوا لَهَا عُدَّتَهَا، فَقَدْ شَبَّ لَظَاهَا وعَلَا سَنَاهَا**» فإنّ الضمائر الثّلاثة الأول راجعة إلى الحرب باعتبار معناها الحقيقي، والضّميران الأخيران راجعان إليها باعتبار المجاز، أي نار الحرب، وقوله (عليه السلام): «**وخَلَقَ الآجَالَ فَأَطَالَهَا وقَصَّرَهَا، وقَدَّمَهَا وأَخَّرَهَا**»[2].

فإنّ الأجل قد يطلق على مدّة الشّيء، وقد يطلق على زمان حلول الموت، فضمير أطالها وقصّرها، راجع إليه باعتبار المعنى الأوّل، والضّميران الآخران راجعان إليه باعتبار المعنى الثّاني، ومثله في النّظم قوله:

فَسَقى الفَضَا والسَّاكِنِيهِ وَإِنْ هُمُ ... شَبَّوْهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلوعِي

أراد بأحد الضّميرين الرّاجعين إلى الفضا وهو المجرور في السّاكنيه المكان، وبالآخر المنصوب في شبّوه النّار، أي أوقدوا بين جوانحي نار الهوى التي تشبه نار الفضا، وقوله:

(١) النساء: ٤٣.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (٩١) تحقيق صبحي الصالح: ص١٣٤، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٩٠): ج١/ ص٣٥٠.

وَرُبَّ غَزالةٍ طلعَتْ بقَلْبي وَهوَ مَرْعاها نَصَبْتُ لها شِباكًا مِنْ نِضارٍ ثُمَّ صِدْناها

وَقالت لي وَقدْ صِرْنا إلى عَينٍ قَصَدْناها بَذَلْتَ العَينَ فأكْحِلْها بِطلْعَتِها وَمَجْراها

ففي البيت الأوّل استخدام؛ لأن الغزالة قد تطلق على الشّمس، وقد تطلق على الصّنف المخصوص من الوحش، فأريد بالضّمير الرّاجع إليها في طلعت، معناها الأوّل، وبالضّمير في مرعاها ولها وصدناها معناها الثّاني، وفي البيت الأخير أربعة استخدامات، ومعناه بذلت الذّهب فاكحل عينك بطلعة الشّمس ومجرى العين من الماء؛ لأنّه وطأ لهذه المعاني في الأبيات المتقدّمة وأتى بالبيت الرّابع.

قال الضفدي: وهذا أبلغ ما سمعته في الاستخدام، وما عرفت لغيره هذه العدّة في هذا الوزن القصير، وهذا يدلّ على الفكر الصّحيح، والتخيّل التّام.

ومنها التفسير:

وهو أن يأتي المتكلّم في كلامه نثرًا أو نظمًا ما لا يستقلّ الفهم بمعرفة فحواه دون أن يفسّر، وبعبارة أخرى أن يكون في الكلام لبس وخفاء، فيؤتى بما يزيله ويفسّره، وربّما يسمّى بالتّبيين. ومثاله في النّثر قوله (عليه السلام): «**أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ اثْنَانِ: اتِّبَاعُ الْهَوَى وطُولُ الأَمَلِ، فَأَمَّا اتِّبَاعُ الْهَوَى فَيَصُدُّ عَنِ الْحَقِّ، وأَمَّا طُولُ الأَمَلِ فَيُنْسِي الآخِرَةَ**»[1].

وقوله (عليه السلام) في وصف الإسلام: «**فَهُوَ أَبْلَجُ الْمَنَاهِجِ وَاضِحُ الْوَلاَئِجِ، مُشْرَفُ الْمَنَارِ، مُشْرِقُ الْجَوَادِّ، مُضِيءُ الْمَصَابِيحِ، كَرِيمُ الْمِضْمَارِ، رَفِيعُ الْغَايَةِ، جَامِعُ**

(١) نهج البلاغة، الخطبة (٤٢) تحقيق صبحي الصالح: ص٨٤، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٦٠.

الْحُلْبَةِ، مُتَنَافِسُ السُّبْقَةِ، شَرِيفُ الْفُرْسَانِ. التَّصْدِيقُ مِنْهَاجُهُ، وَالصَّالِحَاتُ مَنَارُهُ، وَالْمَوْتُ غَايَتُهُ، وَالدُّنْيَا مِضْمَارُهُ، وَالْقِيَامَةُ حَلْبَتُهُ، وَالْجَنَّةُ سُبْقَتُهُ»[1].

وقوله (عليه السلام): «**أُوصِيكُمْ عِبَادَ اللهِ بِتَقْوَى اللهِ، الَّتِي هِيَ الزَّادُ وبِهَا الْمَعَاذُ، زَادٌ مُبْلِغٌ ومَعَاذٌ مُنْجِحٌ**»[2].

وفي النّظم قوله:

ثلاثةٌ تَشْرِقُ الدُّنْيا بِبَهجَتِها ... شَمسُ الضُّحَى وَأَبُو إسحاقِ وَالقَمَرُ

وقوله:

غَيثٌ وَلَيثٌ فَغَيثٌ حينَ تَسأَلُهُ ... عُرْفًا وَلَيثٌ لَدَى الهَيْجَاءِ ضِرْغَامُ

ومنها التورية:

وتسمّى بالإيهام والتّوجيه والتّحبير والتّخييل أيضًا قال أبو البقاء: والتّورية أولى بالتّسمية، لقربها من مطابقة المسمّى؛ لأنّها مصدر ورّيت الخبر تورية إذا سترته وأظهرت غيره، فكأن المتكلِّم يجعله وراءه بحيث لا يظهر، وهو أن يذكر لفظ له معنيان أحدهما قريب ودلالة اللَّفظ عليه ظاهرة، والآخر بعيد ودلالة اللفظ عليه خفيّة، فيقصد المتكلّم المعنى البعيد لقرينة خفيّة ويورّي عنه بالقريب فيوهم السّامع أوّل وهلة أنّه يريد القريب، ولهذا سمّي إيهامًا عند بعض البيانيّين، وهذا التّعريف أولى ممّا قاله بعضهم: من أنّها عبارة

(١) نهج البلاغة، الخطبة (١٠٦) تحقيق صبحي الصالح: ص١٥٣، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (١٠٥): ج١/ ص٣٧٩.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (١١٤) تحقيق صبحي الصالح: ص١٦٩، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (١١٣): ج٢/ ص١٤.

عن أن يذكر لفظ له معنيان مثلًا أحدهما قريب والآخر غريب، وإذا سمعه الإنسان سبق فهمه إلى القريب ومراد المتكلّم تفهّم الغريب، وممّا قاله آخر من أنّها أن يكون للَّفظ ظاهر وتأويل، فيسبق إلى فهم السّامع الظاهر مع أنّ المراد هو التّأويل؛ لأنّ أوّلهما ظاهر فيما كان المعنيان المفروضان حقيقيّين للَّفظ فقط على نحو الاشتراك اللفظي، غاية الأمر أن يكون استعماله في أحدهما أكثر وأشهر فيحصل القرب بذلك الاعتبار، كما أنّ ثانيهما يفيد الاختصاص بما كان من قبيل الحقيقة والمجاز؛ لأنّ المتبادر من التّأويل هو المجاز، فالأولى ما عرّفناها به، لكونه أشمل، فعليه قد يكون المعنيان أعني المورّى به والمورّى عنه كلاهما حقيقيّين، وقد يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازًا، وكيف كان فقد قال صاحب الكشاف: ولا نرى بابًا في علم البيان أدقّ ولا ألطف من هذا الباب، ولا أنفع ولا أعون على تعاطي تأويل المشتبهات من كلام الله تعالى وكلام الأنبياء.

إذا عرفت ذلك فأقول: إنّها على أقسام ثلاثة:

أحدها: التّورية المجرّدة، وهي التي لا تجامع شيئًا ممّا يلائم المورّى به والمورّى عنه، ومثلوا لها بقوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾[1].

فإنّه أريد بالاستواء معناه البعيد وهو الاستيلاء، وورّي عنه بالقريب وهو الاستقرار مع عدم اقترانه بشيء يلائم أحد المعنيين، وربّما أشكل فيه بأنّه اقترن بما يلائم المعنى القريب وهو العرش؛ لأنّه يلائم الاستقرار، ومُثِّل أيضًا بقوله (صلّى الله عليه وآله): «**إنّما نحن حفنة من حفنات ربّنا**».

(١) طه: ٥.

فإنّ المعنى القريب للحفنة هو ملء الكفّ، وأريد المعنى البعيد، أي: نحن على كثرتنا قليلون عند الله، أو نحن قليلون بالإضافة إلى ملكه ورحمته. ونحوه من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) قوله للأشعث بن قيس: «**حَائِكٌ ابْنُ حَائِكٍ مُنَافِقٌ ابْنُ كَافِرٍ**»[1] فإنّ المعنى القريب للحائك هو النّاسج للبرد ونحوه، لكنّه ورّى به عن حائك الكذب أي المفتري، ومن النّظم قول القاضي عياض:

كَأنَّ كَانونَ أَهدى مِن مَلابِسِهِ ... لِشَهْرِ تَمُّوزَ أَنواعًا مِنَ الحُلَلِ

أَو الغَزالةُ مِن طُولِ المَدى خَرِفَتْ ... فَما تُفَرِّقُ بَينَ الجَدْيِ وَالحَمَلِ

فقد أريد بالغزالة المعنى البعيد، وورّى عنه بالقريب أعني الرّشاء مع عدم اقترانها بشيء يلائم المورّى به، كسواد المقلة والعين وحسن الجيد وسرعة النّفور، ولا بشيء يلائم المورّى عنه كالإشراق والطلوع والأفول.

فإن قيل لا نسلم كونها من التّورية المجرّدة بل هي مرشّحة لاقترانها بالجدي والحمل المناسبان للمعنى القريب الذي ليس بمراد كما صرّح به العلَّامة التّفتازاني في المطوّل.

قلت: قد أجيب عنه بأن اللَّازم في لوازم التّورية أن لا يكون لفظًا مشتركًا، والجدي والحمل ليسا كذلك؛ لأنّهما يطلقان على الحيوان المعروف وعلى بعض البروج.

والثّاني: المرشّحة، وهي التي تجامع شيئًا يلائم المورّى به، سواء كان ذلك الشّيء قبل التّورية أو بعدها، فهي قسمان: أحدهما أن يكون الملائم قبل

(١) نهج البلاغة، الخطبة (١٩) تحقيق صبحي الصالح: ص٦١، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢١٧.

التّورية، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾(١).

فإنه أريد بأيد معناها البعيد أعني القدرة مع اقترانها بما يلائم القريب أعني الجارحة المخصوصة، وهو بنيناها، وقوله (عليه السلام): «**الْحَمْدُ للهِ النَّاشِرِ فِي الْخَلْقِ فَضْلَه، والْبَاسِطِ فِيهِمْ بِالْجُودِ يَدَه**»(٢).

فقد أريد النّعمة مع اقترانها بما يلائم معناها القريب وهو البسط فتدبّر.

ومن النّظم قول يحيى بن منصور من شعراء الحماسة:

وَجَدْنَا أَبَانَا كان حَلَّ ببَلْدَةٍ ... سِوىً بَينَ قَيْسٍ قَيْسِ غيْلانَ والفِزْرِ

فَلمَّا نَأتْ عَنَّا العَشيرَةَ كُلُّها ... أَنَخْنَا فحالَفْنَا السُّيوفَ عَلى الدَّهْرِ

فَلَمَّا أَسْلَمَتْنا عِندَ يَومِ كَرِيْهَةٍ ... وَلا نَحنُ أَغْضَينا الجُفونَ عَلى وِتْرِ

فإنّ لفظ أغضينا قبل الجفون رشحة للتورية، ورجّحه في الظاهر لإرادة إغماض جفون العيون على إغماض السّيوف بمعنى إغمادها؛ لأنّ السّيف إذا أغمد انطبق الجفنة عليه، لكن دلّ سياق كلامه على إرادة أنّهم لا يغمدون سيوفهم ولهم وتر عند أحد، وثانيها: أن يكون الملائم بعد التّورية، كقول الصّاحب عطاء الملك في امرأة اسمها شجر:

يَا حَبَّذا شَجَرٌ وَطِيبُ نَسيمُها ... لَو أَنَّها تُسْقى بِمَاءٍ وَاحِدِ

فقد رشّح الشّجر المراد به المرأة الموصوفة بما يلائم المورّى به القريب بعده وهو طيب النّسيم والسّقي بماء واحد.

(١) الذاريات: ٤٧.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (١٠٠) تحقيق صبحي الصالح: ص١٤٥، أمّا في نسخة الفرطوسي فرقم الخطبة: (٩٩): ج١/ ص٣٦٩.

أقول: وهنا قسم آخر، وهو أن يكون الملائم قبل التّورية وبعدها كليهما، كقوله (عليه السلام) في باب المخ من حكمه: «**من يعط باليد القصيرة يعط باليد الطويلة**».

فإنّ اليدين عبارتان عن النّعمة مع ظهورهما في الجارحة المخصوصة واقترانهما بما يلائم القريب، أعني الإعطاء والقصر والطول، واليد القصيرة هي نعمة العبد، واليد الطويلة هي نعمة الرّب سبحانه.

الثّالث: التّورية المبيّنة، وهي التي تجامع شيئا ملائما للمعنى البعيد المورّى عنه إمّا قبلها كقوله (عليه السلام): «**وأَجْرَى فِيهَا سِرَاجًا مُسْتَطِيرًا وقَمَرًا مُنِيرًا**»[1]، فإنه ورّى بالسّراج عن الشمس وقرنه بما يلائمها أعني أجرى، لأنّ الجريان أعني الحركة إنّما يتصور فيها دون السّراج الحقيقي فتدبر. وإمّا بعدها كقوله:

أَما وَاللهِ لَوْلا خَوفُ سُخْطِكْ ... لَهانَ عَلَيَّ ما أَلقى بِرَهْطِكْ

مَلَكْتَ الخافِقَينِ فَتِهْتَ عُجْبًا ... وَلَيسَ هُما سِوى قَلْبي وَقِرْطِكْ

فإنّ الخافقين ظاهران في المشرق والمغرب، وأراد بهما قلبه وقرط محبوبته، وهو المعنى البعيد المورّى عنه، وقد بيّنه بالنصّ عليه في المصراع الأخير، وأوضح منه قوله:

أَرى ذَنَبَ السَّرْحانِ في الأُفْقِ ساطِعًا ... فَهَلْ مُمْكِنٌ أَنَّ الغَزالَةَ تَطْلَعُ؟

(١) نهج البلاغة، الخطبة (الأولى) تحقيق صبحي الصالح: ص٤١، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٧٨.

أراد بذنب السرحان ضوء الفجر وهو المعنى البعيد، وقد بيّنه بذكر لازمه بعده وهو قوله ساطعا، وكذا أراد بالغزالة الشّمس وهو المعنى البعيد، وقد بيّنه بذكر لازمه بعده وهو تطلع، والمعنى القريب في كلا الموضعين الحيوان المعروف.

تنبيه:

قد ظهر لك ممّا قدّمنا في رسم التّورية الفرق بينها وبين الكناية؛ لأن الكناية هو ذكر الملزوم وإرادة اللازم مع جواز إرادة الملزوم، فإن معنى زيد طويل النّجاد أنّه طويل القامة، فيشترط في الكناية التّلازم بين المعنيين، ولا يعتبر ذلك في التّورية، كما أنّه يعتبر الاشتهار في التّورية ولا يعتبر ذلك في الكناية.

وأمّا الفرق بينها وبين الاستعارة فمن وجوه؛ أحدها: أنّ الاستعارة قسم من أقسام المجاز، فلا بدّ فيها أن يكون المستعار له معنى مجازيًّا للّفظ المستعار، والمستعار منه معنى حقيقيًّا له دائما، وأمّا التّورية فقد يكون المعنيان فيها حقيقيّين، وقد يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازا سواء كان المورّى به حقيقة والمورّى عنه مجازًا أو بالعكس، وإنّما يتصوّر العكس في المجاز المشهور، فيورّى بالمعنى المجازي لاشتهاره، ويراد الحقيقة بقرينة خفية أو بملاحظة ترجيح الوضع على ما فصّل في علم الأصول.

ثانيها: إنّ علاقة التجوُّز في الاستعارة لا بدّ وأن يكون هي المشابهة، ولا يشترط ذلك في التّورية فيما كان أحد المعنيين فيها حقيقة والآخر مجازًا، بل قد تكون من سائر أنواع العلاقات.

وثالثها: أن اشتهار أحد المعنيين شرط في التّورية دون الاستعارة.

إذا عرفت ذلك فأقول: لو كان لفظ له معنيان أحدهما حقيقة والآخر مجاز، وكان كثير الاستعمال ومشهورة في الحقيقة وعلاقة التجوُّز بينهما المشابهة، فأطلق ذلك اللَّفظ وأريد به معناه المجازي، فلك أن تجعله من قبيل الاستعارة، ولك أن تجعله من باب التّورية، وتسمّيه باسم أيّهما شئت؛ وذلك لاجتماع شرائط النّوعين فيه، مثاله ما قدّمناه من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) من قوله: «**فأجرى فيها سراجا مستطيرا**»، وقوله (عليه السلام): «**حائك ابن حائك**»، فإنّه يجوز لك أن تقول: إن السّراج استعارة للشّمس، والحائك استعارة للمفتري لو لم يكن تشبيهًا بليغًا، ومثل ذلك قوله:

بَدا وَجْهُهُ مِنْ فَوْقِ أَسْمَر قَدِّهِ ... وَقَدْ لَاحَ مِنْ فَوقِ الذَوائِبِ فِي جُنْحِ
فَقُلْتُ عَجيبٌ كَيفَ لَم يَذهَبِ الدُّجى ... وَقَدْ طَلَعَتْ شَمسُ النَّهارِ على رُمْحِ

فإنّه ورّى شمس النّهار عن وجه المحبوب، والرّمح عن قامته، ولك أن تقول: إنّهما استعارة لهما.

فقد تلخَّص ممّا ذكرنا كُلّه أنّ المدار في التّورية على الاشتهار، وفي الكناية على الملازمة، وفي الاستعارة على المشابهة، وأنّه لا منافاة بين كون اللفظ استعارة وتورية إذا اجتمعت فيه شرائط النّوعين، وأمّا اجتماع الكناية مع التّورية فغير ممكن؛ لأنّ التّورية مشروطة بقرينة دالة على أن المراد فيها المورّى عنه لا المورّى به، والكناية مشروطة بعدم القرينة على عدم جواز إرادة الملزوم، وإلَّا لم يمكن إرادة الملزوم كما لا يمكن إرادة المعنى الحقيقي مع المعنى المجازي، فيرتفع بذلك الفرق بين الكناية والمجاز، وهو خلاف ما نصّ عليه علماء الأصول والبيان فافهم جيّدًا.

ومنها التوجيه:

وسمّاه بعضهم بالإبهام ومحتمل الضدَّين، وهو عبارة عن أن يقول المتكلّم كلامًا محتملًا لمعنيين متضادّين، كالمديح والهجاء، وغيرهما، ولا يأتي بعده بما يميّز المراد منه قصدًا للإبهام، وإخفاء للمرام، وأحسن أمثلته قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في معنى قتل عثمان: «**لَوْ أَمَرْتُ بِهِ لَكُنْتُ قَاتِلًا، أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ لَكُنْتُ نَاصِرًا**»[1].

فانّه محتمل لكونه في عداد القاتلين، ولكونه في عداد النّاصرين فقد أبهم المرام لاقتضاء الحال والمقام، حسبما تعرفه إن شاء الله في شرح هذا الكلام، ولذلك قال شاعر الشّام:

إذا سُئلَ عَنهُ حَذَا شُبْهَةً ... وَعمَّى الجَوابَ عَلى السّائِلِينا

فَلَيْسَ بِراضٍ وَلا ساخِطٍ ... وَلا فِي النُّهاةِ وَلا الآمِرِيْنَا

وَلا هُوَ سَاءَ وَلا سَرَّهُ ... وَلَا بُدَّ مِن بَعضِ ذَا أنْ يَكوْنا

ومن النّظم قول بشار لخيّاط أعور:

خَاطَ لِي عَمْرو قَبا لَيْتَ عَيْنَيهِ سِوا ... قُلتُ شِعرًا لَيْسَ يَدري أَمَديحٌ أمْ هِجا

فإنّه يحتمل قصد التّساوي بين عينيه في العمى، وقصد التّساوي بينهما في الإبصار، ومنه قوله:

تَفَرَّقَتْ غَنَمي يَومًا فَقُلتُ لَها ... يا ربِّ سَلِّطْ عَليها الذِّئبَ وَالضَّبعا

(١) نهج البلاغة، الخطبة (٣٠) تحقيق صبحي الصالح: ص٧٣، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٤٠.

ومنها التوشيع:

وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأوّل.

قال العلَّامة التّفتازانيّ: ويسمّى هذا توشيعًا؛ لأن التّوشيع لفّ القطن المندوف، وكأنّه يجعل التّعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسّر باسمين بمنزلة لفّ القطن بعد النّدف، وهذا النّوع كثير في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام)، مثل قوله: «**إنّ أخوف ما أخاف عليكم اثنتان: الحرص وطول الأمل**»[1].

وقد أوردنا هذا المثال في أمثلة التّفسير أيضًا ولا بأس به، لصدق تعريفه عليه كصدق تعريف التّوشيع عليه، وقوله: «**وسيهلك فيّ صنفان: مُحِبٌّ مُفْرِطٌ يَذْهَبُ بِه الْحُبُّ إِلَى غَيْرِ الْحَقِّ، ومُبْغِضٌ مُفْرِطٌ يَذْهَبُ بِه الْبُغْضُ إِلَى غَيْرِ الْحَقِّ**»[2].

وفي باب المختار من حكمه: «**لَا يَنْبَغِي لِلْعَبْدِ أَنْ يَثِقَ بِخَصْلَتَيْنِ الْعَافِيَةِ والْغِنَى، بَيْنَا تَرَاه مُعَافًى إِذْ سَقِمَ وبَيْنَا تَرَاه غَنِيًّا إِذِ افْتَقَرَ**»[3].

وفيه أيضا: «**يَهْلِكُ فِيَّ رَجُلَانِ مُحِبٌّ مُفْرِطٌ وبَاهِتٌ مُفْتَرٍ**»[4].

---

(١) هكذا وردت: «أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ، اثْنَانِ: اتِّبَاعُ الْهَوَى وطُولُ الْأَمَلِ» نهج البلاغة، الخطبة (٤٢) تحقيق صبحي الصالح: ص٨٣، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٤٠.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (١٢٧) تحقيق صبحي الصالح: ص٢٦٠، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٣٨.

(٣) نهج البلاغة، الحكمة (٤٢٦) تحقيق صبحي الصالح: ص٥٥١، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الحكمة: ٤١٢/ ص٢٣٥.

(٤) نهج البلاغة، الحكمة (٩٤٦) تحقيق صبحي الصالح: ص٨٥٥، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الحكمة: ٤٥٣/ ص٢٤٨.

وفيه أيضا: «**يهلك فيّ رجلان: مُحِبٌّ غَالٍ ومُبْغِضٌ قَالٍ**»(١).

ومن النّظم قوله:

أَمسى وَأصْبَحَ مِن تِذكارِكُمْ قَلقًا ... يَرْثِي لي المُشْفِقانِ الأَهلُ وَالوَلَدُ

وَغابَ عَن مُقلَتِي نَومِي لِغَيبَتِكُم ... وَخانَني المسعدانِ الصَّبر وَالجَلَدُ

لاغَر و للدَّمعِ أنْ تَجْري غَوارِبُهُ ... وَتَحتَهُ المُظْلِمانِ القَلبُ وَالكَبِدُ

كأنَّما مُهْجَتي شِلْوٌ بِمَسْبَعَةٍ ... يَنْتابُهُ الضَّارِيانِ الذِّئبُ وَالأَسَدُ

لَمْ يَبْقَ غَيرُ خَفيِّ الرُّوحِ في جَسَدي ... فِدًى لَكَ الباقيانِ الرُّوحُ وَالجَسَدُ

ومنها التعديد:

وسمّاه قوم سياقة الأعداد، وهو إيقاع أسماء مفردة على سياق واحد، فإن روعي في ذلك ازدواج، أو تجنيس، أو تطبيق، أو مقابلة، أو نحوها فذلك الغاية في الحسن واللَّطافة، مثاله من النثر قولهم: فلان إليه الحلّ والعقد، والقبول والرّد، والأمر والنّهي، والإثبات والنّفي، والإبرام والنّقض، والبسط والقبض والهدم والبناء، والمنع والإعطاء، وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**فيعلم سبحانه ما في الأرحام من ذكر أو أنثى، وقبيح أو جميل، وسخيّ أو بخيل، وشقيّ أو سعيد**».

وفي قوله: «**الْحَمْدُ لله الْكَائِنِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ كُرْسِيٌّ أَوْ عَرْشٌ، أَوْ سَمَاءٌ أَوْ أَرْضٌ أَوْ جَانٌّ أَوْ إِنْسٌ**»(٢).

(١) نهج البلاغة، الحكمة (٩٤٦) تحقيق صبحي الصالح: ص٨٥٥، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الحكمة: ٤٣٥/ ص٢٤٨.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (١٨٢) تحقيق صبحي الصالح: ص٢٦٢، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص١٥٣.

وفي قوله: «**ومَا الجَلِيلُ واللَّطِيفُ والثَّقِيلُ والخَفِيفُ، والقَوِيُّ والضَّعِيفُ فِي خَلْقِه إِلَّا سَوَاءٌ وكَذَلِكَ السَّمَاءُ والهَوَاءُ والرِّيَاحُ والمَاءُ، فَانْظُرْ إِلَى الشَّمْسِ والْقَمَرِ والنَّبَاتِ والشَّجَرِ، والمَاءِ والحَجَرِ**»[1].

ومن النّظم قوله:

الخَيلُ وَاللَّيلُ وَالبَيداءُ تَعرِفُني وَالسَّيفُ وَالرُّمحُ وَالقِرطاسُ وَالقَلَمُ

ومنها حسن النسق:

وهو يطلق على معنيين؛ أحدهما: ما يسمّى بتنسيق الصّفات، وهو أن يذكر للشيء صفات متتالية، كقوله تعالى: ﴿**هُوَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ**﴾[2].

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) في وصف الدنيا: «**غَرَّارَةٌ ضَرَّارَةٌ حَائِلَةٌ زَائِلَةٌ، نَافِدَةٌ بَائِدَةٌ أَكَّالَةٌ غَوَّالَةٌ**»[3].

وفي الاستسقاء: «**اللهُمَّ سُقْيَا مِنْكَ مُحْيِيَةً مُرْوِيَةً، تَامَّةً عَامَّةً طَيِّبَةً مُبَارَكَةً، هَنِيئَةً مَرِيعَةً، زَاكِيًا نَبْتُهَا ثَامِرًا فَرْعُهَا نَاضِرًا وَرَقُهَا**»[4].

ومثاله في النّظم قوله:

---

(١) نهج البلاغة، الخطبة (١٨٥) تحقيق صبحي الصالح: ص٢٧١ ، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص١٦٧.

(٢) الحشر: ٢٣.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة (١١١) تحقيق صبحي الصالح: ص١٦٤، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: ١١٠: ج٢/ ص٧.

(٤) نهج البلاغة، الخطبة (١١٥) تحقيق صبحي الصالح: ص١٧٢، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: ١١٤: ج٢/ ص١٨.

دانٍ، بَعِيدٍ، مُحِبٍّ، مُبغِضٍ، بَهِجٍ أَغرَّ، حُلوٍ، مُمِرّ، لَيِّنٍ، شَرِسِ

وثانيهما: أن يؤتى بكلمات متتاليات معطوفات متلاحمات تلاحمًا سليمًا مستحسنًا بحيث إذا أفردت كلّ جملة منه قامت بنفسها واستقل معناها بلفظها، مثل قوله تعالى: ﴿**وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ**﴾[1].

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**أَوَّلُ الدِّينِ مَعْرِفَتُه وكَمَالُ مَعْرِفَتِه التَّصْدِيقُ بِه، وكَمَالُ التَّصْدِيقِ بِه تَوْحِيدُه، وكَمَالُ تَوْحِيدِه الإِخْلَاصُ لَه، وكَمَالُ الإِخْلَاصِ لَه نَفْيُ الصِّفَاتِ عَنْه، لِشَهَادَةِ كُلِّ صِفَةٍ أَنَّهَا غَيْرُ الْمَوْصُوفِ، وشَهَادَةِ كُلِّ مَوْصُوفٍ أَنَّه غَيْرُ الصِّفَةِ، فَمَنْ وَصَفَ الله سُبْحَانَه فَقَدْ قَرَنَه، ومَنْ قَرَنَه فَقَدْ ثَنَّاه ومَنْ ثَنَّاه فَقَدْ جَزَّأَه، ومَنْ جَزَّأَه فَقَدْ جَهِلَه ومَنْ جَهِلَه فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْه، ومَنْ أَشَارَ إِلَيْه فَقَدْ حَدَّه ومَنْ حَدَّه فَقَدْ عَدَّه، ومَنْ قَالَ فِيمَ فَقَدْ ضَمَّنَه، ومَنْ قَالَ عَلَا مَ فَقَدْ أَخْلَى مِنْه**»[2].

ومن النّظم قول أبي الطيب:

سَرَى النَّومُ عَنِّي فِي سُرايَ إلى الَّذي صَنَائِعُهُ تَسري إلى كُلِّ نَائِمِ

إلى مُطلِقِ الأَسرى، وَمُختَرِمِ العِدا وَمُشكي ذَوي الشَّكوى وَرَغمِ المُراغِمِ

ومنها الالتفات:

وعرّف بأنّه العدول من مساق الكلام إلى مساق آخر غير مناف للأوّل في

(١) هود: ٤٤.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (الأولى) تحقيق صبحي الصالح: ص٤٠، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٧٤.

المعنى بل متمّم له. وأوضح منه ما في التلخيص من أنّه التّعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاث أي التكلُّم والخطاب والغيبة بعد التّعبير عنه بآخر منها، وقيّده التّفتازاني بأن يكون التّعبير الثّاني على خلاف مقتضى الظاهر، ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام أن يعبر عنه بغير هذا الطريق، ونسبه إلى المشهور والجمهور، وظاهره كما ترى أن يكون كلا التّعبيرين ثابتين في اللَّفظ، وبعبارة أخرى أن يكون المعدول عنه والمعدول إليه كلاهما مذكورين في الكلام، ويظهر من صاحبي المفتاح والكشّاف عدم اشتراط ذلك، فإن المستفاد منهما أنّ الالتفات إمّا هو ذلك، أو أن يكون مقتضى الظاهر التّعبير عنه بطريق من الطرق الثّلاث، فعدل إلى الآخر من غير أن يعبّر بالطريق الأوّل، فكل التفات عند الجمهور التفات عندهما من دون عكس، فعلى قولهما يكون قول امرئ القيس: تطاول ليلك بالإثمد، مخاطبا لنفسه من باب الالتفات؛لأنّ مقتضى الظاهر أن يقول: ليلي بالتكلم، فعدل إلى الخطاب، وكيف كان فهو على ستّة أقسام، حاصلة من ضرب الطرق الثّلاث في الاثنين، لأن كلًّا من الطرق الثّلاث ينقل إلى الآخرين.

أحدها: الالتفات من التكلّم إلى الغيبة، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ* فَصَلِّ لِرَبِّكَ وانْحَرْ**﴾[1]، فإن مقتضى الظاهر أن يقال: أنا، وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**فَإِنْ أَقُلْ يَقُولُوا حَرَصَ عَلَى المُلْكِ، وإِنْ أَسْكُتْ يَقُولُوا جَزِعَ مِنَ المَوْتِ، هَيْهَاتَ بَعْدَ اللَّتَيَّا والَّتِي، والله لَابْنُ أَبِي طَالِبٍ آنَسُ بِالمَوْتِ، مِنَ الطِّفْلِ بِثَدْيِ أُمِّه**»[2].

(١) الكوثر: ١-٢.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (٥) تحقيق صبحي الصالح: ص٥٣، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٠٠.

ومقتضى السّوق أن يقول: لأنّي آنس.

الثّاني: الالتفات من التكلّم إلى الخطاب، مثل قوله تعالى: ﴿**وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾[1].

فإن مقتضى مساق الكلام أن يقال أرجع مكان ترجعون، ولم أجد لهذا القسم مثالًا في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام)، ومن النّظم قوله:

بَكَتْ عَينِي اليُسرى فَلمَّا زَجَرْتُها ... عَنِ الجَهلِ بَعدَ الحِلمِ أسْبَلَتا مَعَا

وَأَذْكُرُ أَيَّامَ الحِمى ثُمَّ أنثَني ... على كَبِدي مِن خَشْيَةٍ أنْ تَصَدَّعَا

فَلَيْسَتْ عَشيَّاتِ الحِمى بِرَوَاجِعٍ ... عَلَيكَ وَلَكنْ خَلِّ عَينَيْكَ تَدْمَعَا

الثّالث: الالتفات من الغيبة إلى التكلّم، كقوله تعالى: ﴿**اللهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ**﴾[2]، والأصل: فساقه، وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**والله لَابْنُ أَبِي طَالِبٍ آنَسُ بِالْمَوْتِ، مِنَ الطِّفْلِ بِثَدْيِ أُمِّه، بَلِ انْدَمَجْتُ عَلَى مَكْنُونِ عِلْمٍ لَوْ بُحْتُ بِه لَاضْطَرَبْتُمْ**»[3]، ومقتضى الأصل أن يقول: «ولكنّه قد اندمج على مكنون علم لو باح به».

وفيه «**والَّذِي نَفْسُ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ بِيَدِه، لَأَلْفُ ضَرْبَةٍ بِالسَّيْفِ أَهْوَنُ عَلَيَّ، مِنْ مِيتَةٍ عَلَى الْفِرَاشِ**»[4].

---

(١) يس: ٢٢.

(٢) فاطر: ٩.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة (٥) تحقيق صبحي الصالح: ص٥٣، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٠١.

(٤) نهج البلاغة، الخطبة (١٢٣) تحقيق صبحي الصالح: ص١٨٠، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (١٢٢): ج٢/ ص٣٠.

ومن النّظم قول شرف الدّين التلعفري:

لا تَقولوا سَلا وَمَلَّ هَوانا ... وَتَسَلَّى عَنَّا بِحُبٍّ سِوانا

كَيفَ يسلُوكُم وَيَصبْرُ عَنكُم ... مَنْ يَرى سَيِّئاتِكم إحسَانا

قَسمًا بَعدَ بُعدِكُم وَجَفاكُم ... لَم يُفارِق لي الجَفَا أَجْفانا

الرّابع: الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، مثله قوله تعالى: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾[1].

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**مَا هِيَ إِلَّا الْكُوفَةُ أَقْبِضُهَا وأَبْسُطُهَا، إِنْ لَمْ تَكُونِي إِلَّا أَنْتِ تَهُبُّ أَعَاصِيرُكِ فَقَبَّحَكِ الله**»[2].

وفيه: «**ومَنْ عَاشَ فَعَلَيْه رِزْقُه، ومَنْ مَاتَ فَإِلَيْه مُنْقَلَبُه، لَمْ تَرَكَ الْعُيُونُ فَتُخْبِرَ عَنْكَ، بَلْ كُنْتَ قَبْلَ الْوَاصِفِينَ مِنْ خَلْقِكَ**»[3].

ومن النّظم قول أبي العلاء المعرّي:

هِيَ قَالتْ لَمَّا رَأت شَيْبَ رَأسِي ... وَأَرادَتْ تَنَكُّرًا وَازْوِرَارَا

أَنا بَدرٌ وَقَدْ بَدا الصُّبْحُ في رَأسِك ... وَالصُّبْحُ يَطرِدُ الأَقْمَارَا

لَسْتِ بَدْرًا وَإِنَّما أَنتِ شَمْسٌ ... لا تُرَى في الدُّجَى وَتَبدُو نَهَارَا

الخامس: الالتفات من الخطاب إلى التكلّم، ولم يقع له مثال في الكتاب العزيز، ولم أجد له مثالًا أيضًا في كلام الإمام (عليه السلام)، ومثاله في النّظم

(١) الفاتحة: ٤-٥.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (٢٥) تحقيق صبحي الصالح: ص٦٦ نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٢٦.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة (١٠٩) تحقيق صبحي الصالح: ص١٥٨، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (١٠٨): ج١/ ص٣٨٦.

قول أبي فراس بن حمدان:

وُقُوفُكَ بالدِّيَارِ عَليكَ عَارُ	وَقَدْ رُدَّ الشَّبابُ المُستَعارُ
أَبَعدَ الأربعينَ مُحَرَّماتٌ	تَمادٍ في الصَّبابَةِ وَاغْتِرارُ
نَزَعْتُ عَنِ الصِّبا إلَّا بَقايا	يُحَقِّرُها عَلى الشَّيْبِ الوِقارُ
وَطالَ اللَّيلُ بي وَلَرُبَّ دَهْرٍ	نَعِمْتُ بِهِ لَياليهِ قِصارُ

السّادس: الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، مثل قوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ**﴾[1] مكان بكم، وقد شذّ عني مثال هذا القسم أيضًا من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام)، وعسى أن يظهر لنا بعد الغموض، ويصل إلينا بعد الشذوذ، ومثاله من النّظم قول السّيد الرّضي (رحمه الله) يخاطب الخلفاء العباسية:

رُدُّوا تُراثَ مُحمَّدٍ ﷺ رُدُّوا	لَيسَ القَضِيبُ لَكُم وَلا البُرْدُ
هَل أَعرقَتْ فِيكُم كَفاطِمَةٍ	أَمْ هَلْ لَكُم كَمُحَمَّدٍ جَدُّ
جُلُّ افتخارِهِمُ بأَنَّهُمُ	عِندَ الخِصَامُ مَصَاقِعُ لُدُّ
إنَّ الخَلائَف وَالأُلى فَخَروا	بِهِم عَلينا قَبلُ أَوْ بَعدُ
شَرُفوا بِنا وَلِجَدِّنَا خُلِقوا	فَهُمْ صَنائِعُنا إذا عُدُّوا

أقول: وقد وجدت للالتفات قسمًا سابعًا وثامنًا، وهو العدول من المتكلّم وحده إلى المتكلّم مع غيره، وعكسه، وقد اجتمعا في قوله (عليه السلام): «**لَمْ يَكُنْ لأَحَدٍ فِيَّ مَهْمَزٌ ولَا لِقَائِلٍ فِيَّ مَغْمَزٌ، الذَّلِيلُ عِنْدِي عَزِيزٌ حَتَّى آخُذَ الْحَقَّ لَه، والْقَوِيُّ عِنْدِي ضَعِيفٌ حَتَّى آخُذَ الْحَقَّ مِنْه، رَضِينَا عَنِ الله قَضَاءَه**

(١) يونس: ٢٢.

وسَلَّمْنَا لله أَمْرَه، أَتَرَانِي أَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) والله لأَنَا أَوَّلُ مَنْ صَدَّقَه»[1].

هذا ووجه كون الالتفات من المحسّنات أنّ الكلام إذا نقل عن أسلوب إلى أسلوب آخر، كان أحسن تطرية لنشاط السّامع، وأكثر أيقاظا للإصغاء إليه.

قال صاحب المفتاح: ليس قرى الأضياف سجيّة العرب، ونحر العشار للضّيف دأبهم، أفتراهم يحسنون قرى الأشباح فيخالفون فيه بين لون ولون، وطعم وطعم، ولا يحسنون قرى الأرواح فلا يخالفون بين أسلوب وأسلوب، وإيراد وإيراد فإن الكلام عند الإنسان، لكن بالمعنى لا بالصورة أشهى غذاء لروحه، وأطيب قرى لها، انتهى. وهذه هي الفائدة العامّة لهذا النّوع، وقد يختص مواقعه بلطائف خاصة، ونكت مخصوصة مناسبة للمقام، كما هو غير خفيّ على ذوي الأذواق والأفهام.

ومنها المشاكلة:

وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته، كقوله تعالى: ﴿**وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا**﴾[2].

فإنّ الثّانية: لكونها حقّة لا تكون سيّئة، لكن وقوعها في صحبة الأولى أوجب التّعبير عنها بالسيّئة، وقوله: ﴿**تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ**﴾[3]،

(١) نهج البلاغة، الخطبة (٣٧) تحقيق صبحي الصالح: ص٨١، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٥٥.
(٢) الشورى: ٤٠.
(٣) المائدة: ١١٦.

ومثله قوله (عليه السلام): «**واسْأَلُوه مِنْ أَدَاءِ حَقِّه مَا سَأَلَكُمْ**»[1].

أي أمركم وفرضه لكم، لأنّ السّؤال وظيفة الأدنى من الأعلى ووظيفة الأعلى من الأدنى هو الأمر والإلزام، لكنه عبّر بلفظ السّؤال، لوقوعه في صحبة الأوّل وقوله (عليه السلام): «**وايْمُ الله لَئِنْ فَرَرْتُمْ مِنْ سَيْفِ الْعَاجِلَةِ، لَا تَسْلَمُوا مِنْ سَيْفِ الآخِرَةِ**»[2].

فإنّ الآخرة لا سيف فيها وإنّما عبّر به للمشاكلة، والمراد النّار وغضب الجبّار.

ومثاله في النّظم قوله:

قَالُوا: اقْتَرِحْ شَيْئًا نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ ... قُلْتُ: اطبُخُوا لي جُبَّةً وَقَمِيْصَا

أي خيطوا، وقد يجيء المصاحب متأخرا عن المستصحب، مثل قول أبي تمام:

مَنْ مُبْلِغٌ أَفنـاءَ يَعْرُبَ كُلَّها ... أَنِّي ابْتَنَيْتُ الجَارَ قَبلَ المَنزِلِ

فبناء الجار إنّما جاز لبناء المنزل، وهو متأخّر عنه.

ومنها تأكيد المدح بما يشبه الذم:

وهو ضربان، أحدهما أن يستثنى من صفة ذمّ منفيّة عن شيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها، كقوله تعالى: ﴿**لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا * إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا**﴾[3]، وقول النّابغة الذّبياني:

---

(١) نهج البلاغة، الخطبة (١١٣) تحقيق صبحي الصالح: ص١٦٨، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (١١٢): ج٢/ ص١١.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (١٢٤) تحقيق صبحي الصالح: ص١٨١، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٣٣.

(٣) الواقعة: ٢٥-٢٦.

ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتائب

والثاني: أن يثبت لشيء صفة مدح ويعقّب بأداة استثناء يليها صفة مدح أخرى له، نحو قوله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم): «**أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش**».

أي غير أنّي من قريش، ونظيره قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في باب المخ من حكمه لما بلغه (عليه السلام) قتل محمّد بن أبي بكر: «**إنّ حزننا عليه على قدر سرورهم به، إلَّا أنّهم نقصوا بغيضا، ونقصنا حبيبا**».

ومن النّظم قول النّابغة الجعدي:

فَتًى كَمُلَتْ أَخلاقُهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوادٌ فَما يُبقي مِنَ المَال باقِيَا

وإفادتها للتّأكيد والمبالغة من حيث إنّ الأصل في الاستثناء هو الاتّصال، فذكر أداته قبل ذكر ما يليها يوهم إخراج شيء ممّا قبلها، فإذا وليها صفة مدح جاء التأكيد، لما فيه من المدح على المدح، وللإشعار بأنّه لم يجد فيه صفة ذمّ حتّى يستثنيها، فاضطرّ إلى استثناء صفة مدح.

ومنها التجريد:

وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصّفة مبالغة لكمالها فيه، أي لكمال هذه الصّفة في ذلك الأمر ذي الصّفة كأنّه بلغ في الاتّصاف بها إلى مقام صحّ أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصّفة وهو على أقسام.

أحدها: أن يكون بـ(من) التّجريديّة الدّاخلة على المنتزع منه، كقولك: لي من فلان صديق حميم، يعني أنّ فلانا بلغ في الصّداقة مبلغا صحّ معه أن يستخلص

منه صديق آخر مثله في الصّداقة، ونحوه قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**يَا أَهْلَ الْكُوفَةِ، مُنِيتُ مِنْكُمْ بِثَلَاثٍ واثْنَتَيْنِ، صُمٌّ ذَوُو أَسْمَاعٍ، وبُكْمٌ ذَوُو كَلَامٍ، وعُمْيٌ ذَوُو أَبْصَارٍ لَا أَحْرَارُ صِدْقٍ عِنْدَ اللِّقَاءِ، ولَا إِخْوَانُ ثِقَةٍ عِنْدَ الْبَلَاءِ**»[1].

فإنّه قد انتزع واستخلص من أهل الكوفة الصمّ والبكم والعمي مبالغة في اتّصافهم بتلك الأوصاف. ومن النّظم قوله:

جَزِيلُ النَّدى ذُو أيَادٍ غَدَتْ ... يُحدِّثُ عَنهُنَّ في كُلِّ نَادِ

يُلاقِيكَ مِنْهُ إذَا جِئتَهُ ... كَثِيرُ الرَّمَادِ طَوِيْلُ النِّجَادِ

الثّاني: أن يكون بالباء التّجريديّة، نحو قولهم: لئن سألت فلانًا لتسألنّ به بحرًا، مبالغة في اتّصافه بالجود والسّماحة، حتّى انتزع منه بحرًا مثله في الجود.

ومن النّظم قول الشّاعر:

دَعَوتُ كُلَيبًا دَعْوَةً فَكَأنَّما ... دَعَوتُ بِهِ ابنَ الطَّوْدِ أَو هُوَ أَسْرَعُ

جرّد من كليب ابن الطود، وهو الصّدى والحجر إذا تدهده مبالغة في سرعة الإجابة.

الثّالث: أن يكون بدخول باء المصاحبة في المنتزع، كقوله:

وَشَوْهَاء تَعْدُو بي إلى صَارِخِ الوَغا ... بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُرَحَّلِ

المستلئم لابس اللأمة، وهي الدّرع، والفنيق وزان أمير، الفحل المكرّم عند أهله، والمرحّل من رحّل البعير أرسله عن مكانه، أي تعدو بي ومعي من

(١) نهج البلاغة، الخطبة (٩٧) تحقيق صبحي الصالح: ص١٤٢، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٩٦): ج١/ ص٣٦٣.

نفسي لابس درع، لكمال استعدادي للحرب مسرعًا إلى الحرب مثل الفحل المكرّم عند أهله إذا أرسل.

الرّابع: أن يكون بدخول (في) على المنتزع منه، كقوله تعالى: ﴿**لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ**﴾[1]، وقوله:

أفاتت بنو مروان ظلمًا دماءنا ... وفي الله إن لم يعدلوا حكم عدل

فجرّد منه سبحانه حكمًا عدلًا وهو هو.

الخامس: أن يكون بدون وساطة حرف، كقول قتادة بن مسلم:

فَلَئِنْ بَقِيْتُ لأرْحَلَنَّ بِغَزْوَةٍ ... تَحْوي الغَنَائِمَ أَو يَمُوتُ كَرِيمُ

يعني بالكريم نفسه، فكأنّه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه.

السّادس: أن يكون بطريق الكناية، كقول الأعشى:

يَا خَيرَ مَنْ يَركَبُ المَطِيِّ وَلا ... يَشْرَبُ كَأسًا بِكَفِّ مَنْ بَخِلَا

أي يشرب الكأس بكفّ جواد، فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس بكفّه على طريق الكناية، لأنّه إذا نفى عنه الشرب بكفّ البخيل، فقد أثبت له الشّرب بكفّ الجواد، ومعلوم أنّه لا يشرب إلّا بكفّه، فإذا هو ذلك الكريم.

ومنها حسن التعليل:

وهو أن يدّعى لوصف علّة مناسبة له، باعتبار لطيف غير حقيقي بحيث لا يكون علّة له في الواقع، وإلّا لما عدّ عن محسّنات الكلام، لعدم التّصرف

(١) فصلت: ٢٨.

فيه، كقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**دار هانت على ربّها، فخلط حلالها بحرامها، وخيرها بشرّها**».

ومن النّظم قول أبي هلال:

زَعَمَ البَنَفسَجُ أَنَّهُ كَعِذارِهِ حُسْنًا فسلُّوا مَن قَفاهُ لِسانَهُ

ومنها الاحتراس:

وقد مرّ تفسيره في تعريف الاعتراض، وذكرنا هناك أنّه عبارة أن يؤتى في كلام موهم خلاف المقصود، بما يدفع ذلك الوهم، مثل قوله تعالى: ﴿**لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ**﴾[1]، وقوله: ﴿**وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ**﴾[2].

ومثل قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**كَائِنٌ لَا عَنْ حَدَثٍ مَوْجُودٌ لَا عَنْ عَدَمٍ، مَعَ كُلِّ شَيْءٍ لَا بِمُقَارَنَةٍ وغَيْرُ كُلِّ شَيْءٍ لَا بِمُزَايَلَةٍ، فَاعِلٌ لَا بِمَعْنَى الْحَرَكَاتِ**»[3].

وفيه أيضا: «**أَنْشَأَ الْخَلْقَ إِنْشَاءً وابْتَدَأَه ابْتِدَاءً، بِلَا رَوِيَّةٍ أَجَالَهَا ولَا تَجْرِبَةٍ اسْتَفَادَهَا، ولَا حَرَكَةٍ أَحْدَثَهَا**»[4].

وفيه: «**قَرِيبٌ مِنَ الأَشْيَاءِ غَيْرَ مُلَابِسٍ بَعِيدٌ مِنْهَا غَيْرَ مُبَايِنٍ، مُتَكَلِّمٌ لَا**

(١) النمل: ١٨.
(٢) طه: ٢٢.
(٣) نهج البلاغة، الخطبة (الأولى) تحقيق صبحي الصالح: ص٤٠، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٧٥.
(٤) نهج البلاغة، الخطبة (الأولى) تحقيق صبحي الصالح: ص٤٠، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٧٥.

بِرَوِيَّـةٍ مُرِيـدٌ لَا بِهِمَّـةٍ صَانِـعٌ لَا بِجَارِحَـةٍ»[1].

وهـذا النّـوع كثـير في كلامـه (عليـه السـلام) المسـوق للتّوحيـد. ومـن النّظـم قـول الفـرزدق:

لَعَنَ الإلهُ بَني كُلَيْبٍ إنَّهُم لا يَعذِرونَ ولا يَفُونَ لِجارِ

فقولـه: (لا يفـون) احـتراس لئـلَّا يتوهـم أن عـدم عذرهـم مـن الوفـاء، وقـد مـرّ مثـال لـه مـن النّظـم في الاعـتراض.

ومنها اللف والنشر:

وهـو أن يذكـر متعـدّد ويلـفّ عـلى التّفصيـل بالنّـص عـلى كلّ واحـد أو عـلى الإجمـال، بـأن يؤتـى بلفـظ يشـمل المتعـدّد، وهـذا هـو اللَّـف، ثـم يذكـر مـا لـكلّ واحـد مـن ذلـك المتعـدد عـلى عـدده، ويرجـع إلى مـا تقـدّم مـن غـير تعيـين، ثقـة بـأنّ السّـامع يـردّ إلى كلّ مـا يناسـبه ويليـق بـه، وهـو النّـشر.

فـالأوّل أعنـي مـا يكـون اللَّـف عـلى سـبيل التّفصيـل ضربـان، لأنّ النّـشر إمّـا عـلى ترتيـب اللـف، بـأن يكـون الأوّل مـن النّـشر لـلأوّل مـن اللـف، والثّـاني للثّـاني، وهكـذا، ويسـمّى باللـف والنّـشر المرتّـب، وإمـا عـلى غـير ترتيبـه، ويسـمّى اللـف والنّـشر الغـير المرتّـب، فالـضّرب الأوّل كقولـه تعـالى: ﴿**وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ**﴾[2] ذكـر اللَّيـل والنّهـار عـلى التّفصيـل، ثـمّ ذكـر مـا للَّيـل وهـو السّـكون فيـه، ومـا للنّهـار وهـو الابتغـاء

(١) نهج البلاغة، الخطبة (١٧٩) تحقيق صبحي الصالح: ص٢٥٨، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٧٦.
(٢) القصص ٧٣.

من فضل الله على التّرتيب. وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**ولَوْ وَهَبَ مَا تَنَفَّسَتْ عَنْه مَعَادِنُ الْجِبَالِ، وضَحِكَتْ عَنْه أَصْدَافُ الْبِحَارِ مِنْ فِلِزِّ اللُّجَيْنِ والْعِقْيَانِ، ونُثَارَةِ الدُّرِّ وحَصِيدِ الْمَرْجَانِ مَا أَثَّرَ ذَلِكَ فِي جُودِه**»[1].

فإنّ فلزّ اللجين والعقيان، ممّا تنفّست عنه المعادن، ونثارة الدّر وحصيد المرجان ممّا ضحكت عنه الأصداف. وفيه أيضا: «وليختبر بذلك الشّكر والصّبر من غنيّها وفقيرها».

وفيه: «**فَاسْتَوْدَعَهُمْ فِي أَفْضَلِ مُسْتَوْدَعٍ، وأَقَرَّهُمْ فِي خَيْرِ مُسْتَقَرٍّ، تَنَاسَخَتْهُمْ كَرَائِمُ الأَصْلَابِ إِلَى مُطَهَّرَاتِ الأَرْحَامِ**»[2].

ومن النّظم قول ابن الرّومي:

آراؤكُم وَوُجُوهُكُمْ وَسُيوفُكُم ... في الحادِثَاتِ إذا دَجَوْنَ نُجومُ

مِنها مَعالِمُ للهُدى وَمَصابِحٌ ... تَجْلُو الدُّجى وَالأُخْرَياتُ رُجومُ

وقول صدر الدِّين السيّد عليّ:

الصُّبحُ واللَّيلُ وَشَمسُ الضُّحى ... وَالدَّهرُ وَالدُّرُّ وَلِينُ القَضيبِ

في الفرقِ والطرّةِ والوجهِ والـ ... خدَّينِ والثّغرِ وقدِّ الحبيبِ

والضّرب الثّاني وهو ما كان النّشر على غير ترتيب اللَّف، مثل قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**فَإِنَّ الله سُبْحَانَه وتَعَالَى خَلَقَ الْخَلْقَ حِينَ خَلَقَهُمْ،**

(١) نهج البلاغة، الخطبة (٩١) تحقيق صبحي الصالح: ص١٢٤، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٩٠): ج١/ ص٣٣٤.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (٩٤) تحقيق صبحي الصالح: ص١٣٩، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٩٣): ج١/ ص٣٥٨.

غَنِيًّا عَنْ طَاعَتِهِمْ آمِنًا مِنْ مَعْصِيَتِهِمْ، لأَنَّه لَا تَضُرُّه مَعْصِيَةُ مَنْ عَصَاه، ولَا تَنْفَعُه طَاعَةُ مَنْ أَطَاعَه»[1].

لمّا ذكر الغنى والأمن على التفصيل علَّل الغنى بعدم منفعة الطاعة، والأمن بعدم مضرّة المعصية على عكس الترتيب في المعلولين، ومن النّظم قول ابن حيّوس:

كَيفَ أَسلُو وأنتَ حِقْفٌ وَغُصْنٌ ... وَغزالٌ لحَظًا وَقَدًّا وَرَدفَا

والثّاني: وهو ما يكون اللَّف على سبيل الإجمال، نحو قوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى**﴾[2]، أي قالت اليهود: لن يدخل الجنة إلَّا من كان هودا، وقالت النّصارى: لن يدخل الجنة إلَّا من كان نصارى، فلفّ بين الفريقين أو قوليهما إجمالا في قالوا، لعدم الالتباس، وللعلم بتضليل كلّ فريق صاحبه، واعتقاد أنّه إنّما يدخل الجنة هو لا صاحبه، ومن النّظم قول أبي حيّان النحوي:

أمَا أنَّه لَولا ثَلاثٌ أُحِبُّها ... تَمنَّيتُ أنِّي لا أُعَدُّ مِنَ الأحْيَا

فَمِنها رَجَائِي أَنْ أَفوزَ بِتوبَةٍ ... تُكفِّر لي ذَنبًا وتُنجِحْ لي سَعْيَا

وَمِنهُنَّ صَونُ النَّفسِ عَن كُلِّ جَاهِلٍ ... لَئيمٍ فَلا أَمشي إلى بابِهِ مَشْيَا

وَمِنهُنَّ أَخْذي للحديثِ إذ الوَرى ... نَسُوا سُنَّةَ المُختارِ واتَّبَعُو الرَّأيا

أَتَترُكَ نَصًّا للرَّسولِ ﷺ وَتَقتدي ... بِشَخصٍ لَقد بدَّلتَ بالرُّشْدِ الغِيَّا

(١) نهج البلاغة، الخطبة (١٩٣) تحقيق صبحي الصالح: ص٣٠٣، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢١٧.
(٢) البقرة: ١١١.

أقول: وقد وجدت في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) ما جامع بين قسمي هذا النّوع أعني ما يكون اللفّ على سبيل التّفصيل والإجمال كليهما، والنّشر فيه على ترتيب المفصّل، وهو قوله (عليه السلام): «**يَا أَهْلَ الْكُوفَةِ، مُنِيتُ مِنْكُمْ بِثَلَاثٍ واثْنَتَيْنِ: صُمٌّ ذَوُو أَسْمَاعٍ، وبُكْمٌ ذَوُو كَلَامٍ، وعُمْيٌ ذَوُو أَبْصَارٍ، لَا أَحْرَارُ صِدْقٍ عِنْدَ اللِّقَاءِ، ولَا إِخْوَانُ ثِقَةٍ عِنْدَ الْبَلَاءِ**»[1].

فإنّه لفّ بين الثّلاث والاثنتين وهو لفّ تفصيلي، وفي كلّ منهما لفّ على نحو الإجمال، ثمّ ذكر ما للثّلاث، وهو الصمّ والبكم والعمي، ثمّ ما للاثنتين، وهو قوله: «**لَا أَحْرَارُ صِدْقٍ عِنْدَ اللِّقَاءِ، ولَا إِخْوَانُ ثِقَةٍ**»[2]، وهو من خصائص كلامه (عليه السلام)، ومزاياه المختصّة به.

ومنها الاقتباس:

وهو أن يضمّن الكلام كلمة أو آية من القرآن لا على أنّه منه، توشيحًا للكلام وتزيينًا له، وخرج بقولنا: لا على أنّه منه، ما لو كان في الكلام تصريح أو إشعار بأنّه من القرآن، كما في قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**فَرَضَ حَقَّه وأَوْجَبَ حَجَّه، وكَتَبَ عَلَيْكُمْ وِفَادَتَه، فَقَالَ سُبْحَانَه: ﴿وَلله عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾**»[3] [4]، وفيه: «**كَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوا الله سُبْحَانَه يَقُولُ: ﴿تِلْكَ الدَّارُ**

(١) نهج البلاغة، الخطبة (٩٧) تحقيق صبحي الصالح: ص١٤٢، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٩٦): ج١/ ص٣٦٣.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (٩٧) تحقيق صبحي الصالح: ص١٤٢، أمّا في نسخة الفرطوسي، رقم الخطبة: (٩٦): ج١/ ص٣٦٣.

(٣) آل عمران: ٩٧.

(٤) نهج البلاغة، الخطبة (الأولى) تحقيق صبحي الصالح: ص٤٠، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٨٥.

الْآخِرَةُ﴾[1]»[2].

فذلك لا يسمّى اقتباسًا في الاصطلاح: إذا عرفت ذلك فأقول: تضمين الكلمة كما في قوله (عليه السلام): «**تَعَاهَدُوا أَمْرَ الصَّلاَةِ، وَحَافِظُوا عَلَيْهَا**»[3]، فإنّه مقتبس من قوله تعالى:

﴿**حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى**﴾[4]، وتضمين الآية، كما في قوله (عليه السلام): «**وأنتم الأعلون، والله معكم ولن يتركم أعمالكم**».

وفيه: ﴿**وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ**﴾[5].

وهو كثير في كلامه (عليه السلام)، ومن النّظم قول أبي الفضائل أحمد بن يوسف ابن يعقوب في قصيدة حسنة، اقتبس فيها أكثر سورة مريم (عليها السلام):

لَيتَ أَنسى الأَحبابَ مَا دُمتُ حَيًّا ... إذ نَوَوا للنَّوى مَكانًا قَصِيًّا

وَتَلَوا آيةَ الدُّمُوعِ فخَّرُوا ... خِيْفَةَ البَيْنِ سُجَّدًا وَبُكِيًّا

وَبِذِكراهُمْ يُسَبِّحُ دَمعي ... كُلَّما اشتَقتُ بُكرةً وَعَشِيًّا

وَأُناجي الإلهَ مِنْ فَرطِ حُزني ... كَمُناجاةِ عَبْدِهِ زَكَريَّا

وَاختَفى نُورُهُمْ فنادَيتُ رَبِّي ... في ظَلامِ الدُّجى نِداءً خَفِيًّا

---

(١) القصص: ٨٣.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (٣) تحقيق صبحي الصالح: ص٤٩، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٩٥.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة (١٩٩) تحقيق صبحي الصالح: ص٣١٦، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٢٣٦.

(٤) البقرة: ٢٣٨.

(٥) ص: ٨٨.

وَهَنَ العَظْمُ بالبِعادِ فَهبْ لي ... ربِّ بالقُربِ مِنْ لَدُنكَ وَلِيًّا
وَاستجبْ في الهَوى دُعائي فَإنِّي ... لَمْ أَكُنْ بالدُّعَاءِ مِنكَ شَقِيًّا
قَدْ فَرَى قَلبي الفِراقُ وَحقًّا ... كَانَ يومُ الفِراقِ شَيئًا فَرِيًّا
لَيتَني مُتُّ قَبلَ هَذا فَإنِّي ... كُنتُ نَسْيًا يَومَ الهَوى مَنْسِيًّا

هذا ولا بأس بالتّغيير اليسير في اللّفظ المقتبس، كما صرّح به أرباب البلاغة، مثل قوله (عليه السلام): «**لَمْ يُوجِسْ مُوسَى (عليه السلام) خِيفَةً عَلَى نَفْسِه، بَلْ أَشْفَقَ مِنْ غَلَبَةِ الْجُهَّالِ**»[1]، فإنّه مقتبس من قوله سبحانه: ﴿**فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى**﴾[2].

وقال بعض المغاربة:

قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونَا ... إِنَّا إِلَى اللّهِ رَاجِعُونَا

اقتبسه من قوله تعالى: ﴿**إِنَّا لله وإِنَّا إِلَيهِ رَاجِعُون**﴾[3].

ومنها التلميح:

وهو أن يشار في فحوى الكلام إلى حديث مشهور، أو مثل سائر، أو قصّة مشهورة، من غير أن يُذكر شيءٌ من ذلك صريحًا، وأحسنه وأبلغه ما حصل به زيادة في المعنى المقصود، فمن التلميح إلى الحديث نثرًا قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**أَلَمْ أَعْمَلْ فِيكُمْ بِالثَّقَلِ الأَكْبَرِ، وأَتْرُكْ فِيكُمُ**

(١) نهج البلاغة، الخطبة (٤) تحقيق صبحي الصالح: ص٥١، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٩٩.
(٢) طه: ٦٧.
(٣) البقرة: ١٥٦.

الثَّقَلَ الأَصْغَرَ»[1].

فإنّ فيه ملامحة إلى حديث الثّقلين المعروف بين الفريقين، ونظمًا قول بعضهم مع التّورية:

يَا بَدْرُ أَهلَكَ جَارُوا ... وَعَلَّموكَ التَّجَرِّي
وَقَبَّحوا لَكَ وَصْلِي ... وَحَسَّنوا لَكَ هَجْرِي
فَلْيَفْعَلوا مَا أَرادُوا ... لأَنَّهُم أَهلُ بَدْرِ

ففيه تلميح إلى ما روته العامّة عن النّبي (صلَّى الله عليه وآله وسلم) قوله لعمر حين سأله قتل حاطب: «**لعل الله قد اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»، ومن التلميح إلى المثل نثرا قوله (عليه السلام): «**ونَخَلْتُ لَكُمْ مَخْزُونَ رَأْيِي، لَوْ كَانَ يُطَاعُ لِقَصِيرٍ أَمْرٌ**»[2].

وفيه: «**فَمَا آتِي عَلَى آخِرِ قَوْلِي، حَتَّى أَرَاكُمْ مُتَفَرِّقِينَ أَيَادِيَ سَبَا**»[3]، ويظهر توضيح التلميح فيهما بالرّجوع إلى شرح الكلامين، ونظمًا قول كعب بن زهير:

كَانَتْ مَواعيدُ عَرْقُوبٍ لَها مَثَلًا ... وَما مَواعيدُها إلَّا الأَباطيلُ

قال المطرزي في شرح المقامات للحريري: عرقوب رجل من خيبر يهودي، كان كذوبا يعد ولا يفي، قال: قال حمزة الأصبهاني: هو رجل من ساكني يترب،

(١) نهج البلاغة، الخطبة (٨٧) تحقيق صبحي الصالح: ص١٢٠، أمّا في نسخة الفرطوسي، رقم الخطبة: ٨٦: ج١/ ص٣٢٦.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (٣٥) تحقيق صبحي الصالح: ص٨٠، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٥٣.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة (٩٧) تحقيق صبحي الصالح: ص١٤٢، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٩٦): ج١/ ص٣٦٢.

يضرب به المثل في الخلف، فيقال: أخلف من عرقوب، قال: وفي أمثال أبي عبيد في باب الخلف: مواعيد عرقوب، قال: قال ابن الكلبي: هو رجل من العماليق، أتاه أخ له يسأله شيئا، فقال له عرقوب: إذا أطلعتْ هذه النّخلة فلك طلعها، فلمّا أطلعتْ أتاه للعدة، فقال: دعها حتّى يصير بلحا، فلمّا أبلحت، قال دعها حتّى يصير زهوًا، فلمّا أزهت أتاه، فقال: دعها حتّى يصير رطبًا، فلما أرطبت، قال: دعها حتّى يصير تمرًا، فلما أتمرت عمد إليها عرقوب، فجدّها ليلًا ولم يعط أخاه منها شيئًا، فصار مثلا للعرب في الخلف، وفيه قال الأعشى:

وَعَدْتِ وَكَانَ الخُلفُ مِنْكِ سَجيَّةً ... مَواعيدَ عَرقُوبٍ أَخاهُ بِيَثْرِبِ

وقال المتلمّس:

الغَدْرُ وَالآفاتُ شِيمَتُهُ ... فافهَمْ فَعَرقوبُ لَهُ مثل

وقال الرّاجز:

وَأَكْذَبُ مِنْ عَرقُوبِ يَثْرِبَ لَهجَةً ... وَأَبْيَنَ شُؤمًا في الحَوائِجِ مِن زُحَلْ

ومن التّلميح إلى القصّة نثرًا قوله (عليه السلام): «**وإِنَّ امْرَأً دَلَّ عَلَى قَوْمِه السَّيْفَ، وسَاقَ إِلَيْهِمُ الحَتْفَ، لَحَرِيٌّ أَنْ يَمْقُتَه الأَقْرَبُ ولَا يَأْمَنَه الأَبْعَدُ**»[1]، وقوله (عليه السلام): «**إِيه أَبَا وَذَحَةَ**»[2].

فإنّ الأوّل إشارة إلى قصّة للأشعب اللعين مع قومه، والثّاني إشارة إلى

(١) نهج البلاغة، الخطبة (١٨) تحقيق صبحي الصالح: ص٦٢، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (١٩): ج١/ ص٢١٨.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (١١٦) تحقيق صبحي الصالح: ص١٧٤، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (١٥): ج١/ ص٢١.

قصّة للحجّاج الملعون مع الخنفساء، على ما تطلع عليه إن شاء الله في شرح الكلامين، ونظمًا قول أبي تمام:

فَواللّهِ ما أَدري ءَ أَحلامُ نائمٍ ... أَلَمَّتْ بِنا أَم كانَ في الرَّكْبِ يُوشَعُ

أشار إلى قصّة يوشع بن نون فتى موسى (عليه السلام)، واستيقافه الشّمس، فإنّه روي أنّه قاتل الجبّارين يوم الجمعة، فلما أدبرت الشمس خاف أن يغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل السّبت فلا يحلّ له قتالهم فيه، فسأل من الله سبحانه أن يوقف له الشمس فردّت حتّى فرغ من قتالهم.

ومنها التعريض:

وهو أن يؤتى بكلام دال على معنى، وإيهام أنّ الغرض منه معنى آخر، قال سبحانه: ﴿**وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ**﴾[1].

والمراد به إما تنويه جانب الموصوف وإظهار علوّ مقامه ورفعة شأنه، كما يقال: أمر المجلس السّامي نفذ، تعريضًا بأنّ المعبّر عنه أرفع قدرًا من أن يسع الذاكر له التّصريح باسمه، قال الشاعر:

فَعَرِّضْ إذا ما شِئتَ بِالبَانِ وَالحِمى ... وإيَّاكَ أَنْ تَنسى فَتَذْكُرَ زَيْنَبَا

سَيَكْفيكَ مِنْ ذاكَ المُسمَّى إشارةٌ ... فَدعهُ مَصونًا بالجَلالِ مُحجَّبَا

ومن ذلك قوله (عليه السلام): «**دَلِيلُهَا مَكِيثُ الْكَلَامِ، بَطِيءُ الْقِيَامِ، سَرِيعٌ إِذَا قَامَ**»[2].

(١) البقرة: ٢٣٥.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (١٠٠) تحقيق صبحي الصالح: ص١٤٦، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٩٩): ج١/ ص٣٦٨.

فلا يخفى ما في هذا التّعبير والكناية من التفخيم والإجلال، ولا نسبة له إلى أن يصرّح بنفسه الشّريف، وإمّا التّرغيب في النكاح بالملاطفة، كما تقول لامرأة تريد نكاحها: ربّ راغب فيك، أو حريص عليك، أو أنّك لجميلة صالحة لا تبقينّ بلا زوج، ونحو ذلك، وإمّا الاستعطاف كما يقول المحتاج جئت لأسلم عليك، وأزورك، وقد يجيء لأعراض أخر، ومن أحسنه وأظهره قوله (عليه السلام): «**وقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّه لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْوَالِي عَلَى الْفُرُوجِ، والدِّمَاءِ والْمَغَانِمِ والأَحْكَامِ، وإِمَامَةِ الْمُسْلِمِينَ الْبَخِيلُ، فَتَكُونَ فِي أَمْوَالِهِمْ نَهْمَتُه، ولَا الْجَاهِلُ فَيُضِلَّهُمْ بِجَهْلِه، ولَا الْجَافِي فَيَقْطَعَهُمْ بِجَفَائِه، ولَا الْحَائِفُ لِلدُّوَلِ فَيَتَّخِذَ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، ولَا الْمُرْتَشِي فِي الْحُكْمِ، فَيَذْهَبَ بِالْحُقُوقِ، ويَقِفَ بِهَا دُونَ الْمَقَاطِعِ، ولَا الْمُعَطِّلُ لِلسُّنَّةِ فَيُهْلِكَ الأُمَّةَ**»[1].

فإنّ ذلك تعريض على الغاصبين للخلافة، بما فيهم من الأوصاف الذّميمة، والأخلاق الرّذيلة، وفيه: «**لَمْ تَكُنْ بَيْعَتُكُمْ إِيَّايَ فَلْتَةً**»[2].

فإنّه تعريض على بيعة أبي بكر، وأنّها كانت فلتة كما قاله عمر: «**لَمْ يُسْهِمْ فِيه عَاهِرٌ ولَا ضَرَبَ فِيه فَاجِرٌ**»[3].

فإنّه تعريض على جمع من المنافقين بسوء النّسب. ومن النّظم قول أبي فراس بن حمدان من قصيدة يمدح بها العلويّين ويعرّض بني العبّاس:

(١) نهج البلاغة، الخطبة (١٣١) تحقيق صبحي الصالح: ص١٨٩، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٤٧.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (١٣٦) تحقيق صبحي الصالح: ص١٩٤، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٥٣.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة (٢١٤) تحقيق صبحي الصالح: ص٣٣٠، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٢٥٧.

ما في ديارِهِمُ لِلخَمْرِ مُعتَصَرٌ ... ولا بُيوتُهُم للسُّوءِ مُعتَصَمُ

ولا تَبيتُ لَهُم خُنثى تُنادِمُهُم ... ولا يُرى لَهُم قِردٌ لَهُ حَشَمُ

أراد بالخنثى عبادة، نديم المتوكل، وبالقرد قردًا كان لزبيدة، طالبت النّاس بالسّلام عليه وجعلت له حشمًا وأتباعًا حتى قتله يزيد بن مزيد الشّيباني.

تنبيه:

أجمع العلماء على أنّ التّعريض أرجح من التّصريح لوجوه؛ أحدها: أنّ النّفس الفاضلة لميلها إلى استنباط المعاني تميل إلى التّعريض شغفا باستخراج معناه بالفكر، وثانيها: أنّ التّعريض لا ينهتك معه سجف الهيبة، ولا يرتفع به ستر الحشمة، وثالثها: أنّ النّهي صريحًا يدعو إلى الإغراء بخلاف التّعريض، كما يشهد به الوجدان، ورابعها: أنّ التّصريح له وجه واحد، والتّعريض له وجوه وطرق عديدة.

ومنها الإيغال:

وهو ختم الكلام نثرًا أو نظمًا بما يفيد نكتة يتمّ المعنى بدونها، كقوله تعالى: ﴿**وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ**﴾[1]، فإنّ قوله: ﴿وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ إنّما يتمّ المعنى بدونه؛ لأنّ الرّسول مهتدٍ لا محالة، لكنّه إيغال أفاد زيادة حثّ على الاتّباع، وترغيب في الرّسل، أي لا تخسرون معهم شيئًا في دنياكم، وتربحون صحّة دينكم، فينتظم لكم خير الدُّنيا والآخرة، ومن كلام أمير

(١) يس: ٢٠-٢١.

المؤمنين (عليه السلام): «**ونَحْنُ عَلَى مَوْعُودٍ مِنَ الله، والله مُنْجِزٌ وَعْدَه ونَاصِرٌ جُنْدَه**»[1].

فإنّ قوله: ﴿والله مُنْجِزٌ وَعْدَه﴾، من الإيغال، وتعرف النكتة فيه في مقامه إن شاء الله، ومن النّظم قولها:

وَإنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الهُداةُ بِهِ ... كَأنَّهُ عَلَمٌ في رَأسِهِ نَارُ

فإنّ قولها: (كأنّه علم)، واف بالمقصود، وهو تشبيه بما هو معروف للهداية، لكنّها أتت بقولها: في رأسه نار؛ إيغالا لزيادة المبالغة.

ومنها الإيجاز:

وعرّف بأنّه عبارة عن بيان المعنى بأقل ما يمكن، وسبب حسنه، أنّه يدلّ على التمكُّن التّام في الفصاحة، وهو على ضربين:

أحدهما: أيجاز قصر، وهو تقليل اللَّفظ وتكثير المعنى، كقوله تعالى: ﴿**فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَرُ**﴾[2].

من ثلاث كلمات اشتملت على شرائط الرّسالة، وقوله: ﴿**خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ**﴾[3] جمع فيه مكارم الأخلاق، قال الصّادق (عليه السلام): «**إنّ الله أمر نبيّه (صلَّى الله عليه وآله وسلم) في هذه الآية بمكارم الأخلاق، وليس في القرآن آية أجمع لمكارم الأخلاق منها**».

(١) نهج البلاغة، الخطبة (١٤٦) تحقيق صبحي الصالح: ص٢٠٣، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٦٧.
(٢) الحجر: ٩٤.
(٣) الأعراف: ١٩٩.

وقوله سبحانه: ﴿لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾[1].

فقد قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «**جُعِلَ الزُّهْدُ كُلُّه بَيْنَ كَلِمَتَيْنِ مِنَ الْقُرْآنِ، قَالَ سُبْحَانَه: ﴿لِكَيْ لَا تَأْسَوْا [عَلى ما فاتَكُمْ ولا تَفْرَحُوا بِما آتاكُمْ]﴾[2]، ومَنْ لَمْ يَأْسَ عَلَى الْمَاضِي ولَمْ يَفْرَحْ بِالآتِي فَقَدْ أَخَذَ الزُّهْدَ بِطَرَفَيْه**»، ورواه السّيد (رحمه الله) عنه (عليه السلام) في أواخر الكتاب، ونظيرها من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام): «**فَإِنَّ الْغَايَةَ أَمَامَكُمْ وإِنَّ وَرَاءَكُمُ السَّاعَةَ تَحْدُوكُمْ، تَخَفَّفُوا تَلْحَقُوا، فَإِنَّمَا يُنْتَظَرُ بِأَوَّلِكُمْ آخِرُكُمْ**».

فانظر إلى وجازة هذا الكلام، وعظم خطر معناه، حيث أشير فيه إلى فناء الدُّنيا وزوالها، وإلى اجتماع الخلائق وحشرها، وكنى بقوله: تخفّفوا، عن الزّهد في الدُّنيا وما فيها، ولذلك قال السّيد (رحمه الله) ثمة: قوله (عليه السلام): «**تَخَفَّفُوا تَلْحَقُوا**»[3]، فما سمع كلام أقل منه مسموعًا، ولا أكثر محصولا، وما أبعد غورها من كلمة، وأنقع نطفتها من حكمة، ومن أحسن هذا النّوع أيضًا قوله (عليه السلام) في العلم الإلهي في باب المخ من حكمه وكلامه القصير وقد سئل عن التّوحيد والعدل، فقال: «**التَّوْحِيدُ أَلَّا تَتَوَهَّمَه والْعَدْلُ أَلَّا تَتَّهِمَه**»[4].

وفي التّنفير عن الدُّنيا في ذلك الباب أيضًا: «**إِذَا كُنْتَ فِي إِدْبَارٍ والْمَوْتُ فِي**

(١) الحديد: ٢٣.

(٢) الحديد: ٢٣.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (٢١) تحقيق صبحي الصالح: ص٦٣، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢١٩.

(٤) نهج البلاغة، الحكمة: (٤٧٠) تحقيق صبحي الصالح: ص٥٥٨، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الحكمة: ٤٥٤/ ص٢٤٨.

إِقْبَالٍ فَمَا أَسْرَعَ الْمُلْتَقَى»[1].

وفي القناعة فيه أيضا: «**أَشْرَفُ الْغِنَى تَرْكُ الْمُنَى**»[2].

إلى غير ذلك ممّا يأتي إن شاء الله في ذلك الباب، ولا حاجة هنا إلى الإطالة والإطناب، ومن النّظم قول الفرزدق في مديح عليّ بن الحسين (عليهما السّلام).

مَا قَالَ لا قَطُّ إِلَّا فِي تَشَهُّدِهِ ... لَولا التَّشَهُّدُ كَانَتْ لَاؤُهُ نَعَمُ

لأنّ هذا الكلام على وجازته، دالّ على اتّصافه (عليه السلام) بملكة السّخاء بجميع أطرافه وحافاته، وأنّه لم يشذّ منه (عليه السلام) شيء من آثارها، ولا يتصوّر لفظ فوق هذا اللَّفظ، أدلّ على هذا المرام، وأوجز منه وأبعد قعرا وأجل قدرا.

والثّاني: إيجاز الحذف، وله فوائد:

منها مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث، لظهور المحذوف كقوله (عليه السلام) في باب المخ من حكمه: «**مِسْكِينٌ ابْنُ آدَمَ، مَكْتُومُ الأَجَلِ، مَكْنُونُ الْعِلَلِ، مَحْفُوظُ الْعَمَلِ**».

حذف المسند إليه لظهوره، ومنها التّنبيه على أنّ الزّمان متقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأنّ الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت الأهمّ، وهذه هي فائدة باب التّحذير والإغراء، وهو كثير في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام)،

(١) نهج البلاغة، الحكمة: (٢٩) تحقيق صبحي الصالح: ص٤٧٢، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الحكمة: ٢٥/ ص١١٠.

(٢) نهج البلاغة، الحكمة: (٣٤) تحقيق صبحي الصالح: ص٤٧٤، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الحكمة: ٣٠/ ص١١٣.

فمن التحذير قوله (عليه السلام): (**فإيّاكم والتّلوّن في دين الله**). ومن الإغراء قوله (عليه السلام) فيه أيضا: (**الْعَمَلَ الْعَمَلَ، ثُمَّ النِّهَايَةَ النِّهَايَةَ، وَالاسْتَقَامَةَ الاسْتِقَامَةَ، ثُمَّ الصَّبْرَ الصَّبْرَ، وَالْوَرَعَ الْوَرَعَ**)[1].

قال في منهاج البلغاء: إنّما يحسن الحذف لقوّة الدّلالة عليه، أو يقصد تعديد أشياء، فيكون في تعدادها طول وسآمة، فيحذف، ويكتفي بدلالة الحال، ويترك النّفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها، وقد اجتمع التّحذير والإغراء في قوله (عليه السلام) في المخ قلب: (**فالحذر الحذر أيّها المستمتع، والجدّ الجدّ أيّها الغافل**).

ومنها التخفيف لكثرة دورانه في الكلام، كما في حذف حرف النّداء.

ومنها إيهام التعظيم، كصون المسند إليه عن لسانك تعظيمًا له وإفخامًا.

ومنها إيهام صون لسانك عن المحذوف تحقيرًا وإهانة، كقوله (عليه السلام): مخاطبًا للأشعث بن قيس: (**عَلَيْكَ لَعْنَةُ الله ولَعْنَةُ اللَّاعِنِينَ، حَائِكٌ ابْنُ حَائِكٍ، مُنَافِقٌ ابْنُ كَافِرٍ**). فقد حذف المسند إليه للإهانة، وقوله (عليه السلام):

«**عَجَباً لِابْنِ النَّابِغَةِ، يَزْعُمُ لأَهْلِ الشَّامِ أَنَّ فِيَّ دُعَابَةً**».

فقد حذف موصوف (ابن) لقصد التّحقير.

ومنها المحافظة على الوزن والفاصلة، كقوله (عليه السلام) في باب المخ من حكمه معزّيًا للأشعث بن قيس: «**إِنْ صَبَرْتَ صَبْرَ الأَكَارِمِ، وإِلَّا سَلَوْتَ**

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (١٧)، تحقيق صبحي الصالح: ص٢٥٢ نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص١٣٩.

سُلُوَّ الْبَهَائِمِ»[1].

فقد حذف جواب الشّرط وجزاءه، لما ذكرناه، إلى غير ذلك من الفوائد التي أوردها أرباب البلاغة في باب حذف المسند إليه وغيره، ومن النّظم قوله:

أَنَا ابنُ جَلا وَطَلَّاع الثَّنايا ... مَتى أَضَعُ العِمَامَةَ تَعرِفُونِي

أي: أنا ابن رجل جلّا الأمور، أي كشفها.

ومنها الجناس:

ويقال له: التّجنيس والمجانسة والتّجانس، كلها ألفاظ مشتقّة من الجنس، يقال: جانس يجانس مجانسة وجناسًا وجنست تجنيسًا، أبديت الجنسيّة بينهما، وتجانس الشّيئان إذا تشابها ودخلا تحت جنس واحد، وفي الاصطلاح: تشابه الكلمتين في اللفظ أو الخط أي التلفّظ أو الكتابة، وله شعب كثيرة، نذكر منها ما يكثر دورانه بين أرباب البلاغة، وفي كلام أمير المؤمنين (عليه السلام): فمنها الجناس التام، ويسمّى الكامل، وهو أن يتّفق اللفظان في أنواع الحروف وفي هيئاتها أي حركاتها وسكناتها، وفي أعدادها وفي ترتيبها، فإن كانا أي اللفظان من نوع واحد كاسمين أو فعلين سمّي مماثلًا، أو من نوعين كاسم وفعل، أو اسم وحرف، أو فعل وحرف، يسمّى مستوفيًا، وحسن هذا النّوع حسن الإفادة، مع أنّ صورتها صورة الإعادة، كقوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ**﴾[2].

(١) نهج البلاغة، الحكمة: (٤١٤) تحقيق صبحي الصالح: ص٥٨٤، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الحكمة: (٣٩٩): ج٣/ ص٢٣١.

(٢) الروم: ٥٥.

وقد مثّل به غير واحد من البيانيّين لهذا القسم. وقيل: إنّه ليس في القرآن مثال له غير ذلك، وربّما يمثل أيضًا بقوله: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ**﴾[1].

لأنّ الأبصار في الآية الأولى جمع البصر الذي هو النّظر، وفي الآية الثّانية جمع البصر الذي هو العقل، ومثله من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام): «**ومَنْ أَبْصَرَ بِهَا بَصَّرَتْه، ومَنْ أَبْصَرَ إِلَيْهَا أَعْمَتْه**»[2].

أي من تعقّل بها وجعلها آلة لبصيرتها بصّرته، ومن نظر إليها أعمته وفي المخ قلج: «فالبصير منها شاخص، والأعمى إليها شاخص».

فالشّاخص الأوّل الرّاحل، والثّاني من شخص بصره إذا فتح عينه نحو الشّيء متقابلا له هذا.

وقال الشّارح المعتزلي في شرح هذا الكلام بعد حكاية التّمثيل للجناس التّامّ بالآية الأولى عن أرباب الصّناعة ما لفظه: وعندي أنّ هذا ليس بتجنيس أصلًا؛ لأن السّاعة في الموضعين بمعنى واحد، والتّجنيس أن يتّفق اللفظان ويختلف المعنى، ولا يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازًا، بل يكونا حقيقتين، وأنّ زمان القيامة وإن طال، لكنّه عند الله في حكم السّاعة الواحدة، لأنّ قدرتها لا يعجزها شيء، ولا يطول عندها زمان، فيكون إطلاق لفظ السّاعة على أحد الموضعين حقيقة، وعلى الآخر مجازًا، وذلك يخرج الكلام

(١) النور: ٤٣.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (٨٢) تحقيق صبحي الصالح: ص١٠٦، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٨١): ج١/ ص٣٠٣.

عن حدِّ التجنيس، كما لو قلت: ركبت حمارًا ولقيت حمارًا، وأردت بالثّاني البليد، وأيضا فلم لا يجوز أن يكون أراد بقوله: ويوم تقوم السّاعة، السّاعة الأولى خاصّة من زمان البعث، فيكون السّاعة مستعملا في الموضعين حقيقة بمعنى واحد، فيخرج عن التّجنيس، وعن مشابهة التّجنيس بالكلية انتهى.

ومحصّل مرامه أن المراد بالسّاعة في قوله يوم تقوم السّاعة إمّا تمام يوم القيامة، أو السّاعة الأولى منها خاصّة، أعني الجزء الأوّل من النّهار، فعلى الأوّل يكون إطلاق السّاعة عليه من باب الاستعارة والمجاز، لكونه عند الله بمنزلة السّاعة الواحدة، وعلى الثّاني فيكون إطلاقها عليها من باب الحقيقة، وعلى التّقديرين، فيخرج عن حدّ الجناس؛ لأن الجناس مشروط بأمرين، أحدهما أن يكون المتجانسان حقيقيّين، وثانيهما تغاير معناهما، فعلى التقدير الأوّل ينتفي الشّرط الأوّل، وعلى الثّاني ينتفي الثّاني، وبانتفاء الشّرط ينتفي المشروط.

وفيه أولًا: أنّ اشتراط حقيقية اللَّفظين ممنوع، لأنّه خلاف ظاهر إطلاق البيانيين بل صريح بعضهم، وقد انفرد به مع عدم دليل عليه، والعجب أنّه مع اشتراطه ذلك، مثّل للتّجنيس بأمثلة كثيرة، منها قول أبي تمام:

فَأصْبَحَتْ غُرَرُ الإسْلامِ مُشْرِقَةً ... بالنَّصْرِ يَضحَكُ عَن أيَّامِكَ الغُرَرُ

وقال: فالغرة الأولى مستعارة عن غرة الوجه، والثّانية من غرّة الشيء وهو أكرمه، ومثَّل أيضًا بقول البحتري:

إذ العَينُ رَاحتْ وهيَ عَينٌ عَلى الهَوى ... فَليْسَ بِسِرٍّ ما تُسِرُّ الأضَالِعُ

قال: فالعين الثّانية الجاسوس، والأولى المبصرة، وأنت خبير بأنّ هذين

المثالين مبطلان لما ادّعاه من الشّرط، لظهور أنّ لفظي الغرّة بعد كونهما استعارتين حسبما صرّح به أيضًا يكونان مجازين لا حقيقتين، ولفظ العين إذا أطلق على الجاسوس أيضًا مجاز باعتبار لزوم الآلة المبصرة له، فيكون استعمال العينين في المعنيين من باب الحقيقة والمجاز فافهم.

وثانيًا - بعد التنزّل والمماشاة، وتسليم شرطية الحقيقيّة، نمنع كون استعمال السّاعة في يوم القيامة من باب المجاز والاستعارة، بل إطلاقها عليه حقيقة، لكونها مع اللَّام علمًا بالغلبة ومنقولًا، كالنّجم للثّريا، والمدينة للطيبة، نعم لو ناقش بعدم اتّحاد اللَّفظين، لكون أحدهما باللَّام، والآخر بدونها، لكان له وجه.

وثالثًا- أنّ ما ذكره من اشتراط تغاير المعنيين مسلَّم، إلَّا أنّ ما ذكره من جواز إرادة أوّل ساعة من زمان البعث، وعليه فيتّحد المعنيان، ويكون إطلاقهما عليهما من باب الحقيقة ممنوعًا، لأنّها بعد ما كانت منقولًا حسبما ذكرنا، لا يجوز إرادة أوّل السّاعة خاصّة منها، لكونه خلاف الظاهر، وإطلاق ما له ظاهر وإرادة خلافه من غير نصب قرينة غير جائز، ولو أغمضنا عنه وقلنا: بجواز إرادته، يكون استعمالها فيه مجازًا لا محالة، من باب إطلاق اسم الكلّ على الجزء، كما تقول: رأيت زيدًا يوم الجمعة، وقد رأيته في جزء منه، لا يكون حقيقة كما توهمه، ومن أمثلة هذا النّوع نظمًا مضافًا إلى ما مر قوله:

أَقولُ لِظَبْيٍ مَرَّ بِي وَهوَ رَاتِعٌ ... أَ أَنتَ أَخو لَيلى فَقالَ يُقالُ

فَقُلتُ يُقالُ المُستقيلُ مِنَ الهَوى ... إذا مَسَّهُ ضَرٌّ فَقالَ يُقالُ

وقول الآخر:

مَضى عَصرُ الشَّبابِ كَلمحِ بَرقٍ ... وَعصرُ الشَّيبِ بالأكدارِ شِيْبَا
وَما أَعدَدْتُ قَبلَ المَوتِ زَادًا ... لِيومٍ يَجعَلُ الوِلدانَ شِيْبَا

ومنها الجناس المحرف:

وهو أن يتفق اللَّفظان في الحروف، وأعدادها، وترتيبها، ويختلفا في الهيئة، والاختلاف فيها إما بالحركة، كقوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ * فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذَرِينَ**﴾[1].

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**عَجَزَ الْمُقَوِّمُ وأَعْضَلَ الْمُقَوَّمُ**».

وفيه: «**بَيْنَ قَتِيلٍ مَطْلُولٍ وخَائِفٍ مُسْتَجِيرٍ، يَخْتِلُونَ بِعَقْدِ الأَيْمَانِ وبِغُرُورِ الإِيمَانِ**»[2].

فإنّ الإيمان الأوّل بفتح الهمزة جمع اليمين، وهو القسم، والثّاني بكسرها مساوق الإسلام: فإنّ التّقوى في اليوم الحرز والجنّة، وفي غد الطَّريق إلى الجنّة.

ومن النّظم قول أبي العلاء المعرّي:

لِغَيري زَكاةٌ مِنْ جَمالٍ فإنْ يَكُنْ ... زَكاةُ جَمَالٍ فاذكُري ابن سَبِيلِ

وقوله أيضا:

وَالحُسْنُ يَظهرُ في شَيئَينِ رَونَقُهُ ... بَيتٌ مِنَ الشِّعْرِ أَو بيتُ مِنَ الشَّعْرِ

فلفظ الجمال والشّعر الأوّلين، بكسر الأوّل، والآخرين بفتحهما. وإمّا بالحركة والسّكون، بأن يكون أحد المتجانسين متحرّكا، والآخر ساكنا، كقوله (عليه

(١) الصافات: ٧٢-٧٣.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (١٥١) تحقيق صبحي الصالح: ص٢١١، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٨٠.

السلام): في باب المخ من حكمه: «**لَا تَرَى الْجَاهِلَ إِلَّا مُفْرِطًا أَوْ مُفَرِّطًا**»[1].

والأوّل بسكون الفاء، والثّاني بفتحها، ولا عبرة بالتشديد في هذا الباب كما صرح به العلَّامة التّفتازاني وغيره، وربّما يكون الاختلاف بالحركة والسّكون معًا، بأن يكون أحدهما متحرّكًا، والآخر ساكنًا، ويقع الاختلاف في حركة المتحركات منهما أيضًا كقوله (عليه السلام): «**فَمَا أَقَلَّ مَنْ قَبِلَهَا وَحَمَلَهَا حَقَّ حَمْلِهَا**»[2]. وقولهم: «**رطب الرطب، ضرب من الضرّب**»[3].

ومن النّظم قوله:

لَيلِي وَلَيلَى نَفَى نَوْمِي اخْتَلافُهُما ... بِالطُّولِ وَالطَّولِ، يا طُوبى لَو اعْتَدَلَا

يَجُودُ بالطُّولِ لَيلِي كُلَّما بَخِلَتْ ... بالطَّولِ لَيلَى وإنْ جَادَتْ بِهِ بَخِلا

ولك أن تجعل ما قدّمنا التّمثيل به من قوله (عليه السلام): **بِعَقْدِ الأَيْمَانِ وبِغُرُورِ الإِيمَانِ**، مثالًا لهذا القسم؛ لأنّه نظير لهذا البيت كما هو غير خفي.

ومنها الجناس الناقص:

وهو أن يتفق اللفظان في الحروف والتّرتيب والهيئة، ويختلفا في أعداد الحروف بأن يكون حرف أحدهما أكثر عددًا من الآخر بحيث لو حذف الزائد ارتفع الاختلاف، وتلك الزّيادة إمّا في الأول، أو في الوسط، أو الآخر.

(١) نهج البلاغة، الحكمة: (٧٠) تحقيق صبحي الصالح: ص٤٧٩، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الحكمة: ٦٥/ ص١٢١.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (١٩١) تحقيق صبحي الصالح: ص٢٨٤، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص١٨٦.

(٣) خزانة الأدب: ص٣٧.

وعلى الأوّل فإمّا أن تكون في أوّل اللفظ الأوّل، كقوله (عليه السلام): «**كَيْفَ أَصْبَحَتْ بُيُوتُهُمْ قُبُورًا، ومَا جَمَعُوا بُورًا**»[1].

ومن النّظم قول الرّشيد الوطواط:

يَا خَلِيَّ البَالِ قَدْ بَلْبَلْتَ بالبِلْبَالِ بَالْ بالنَّوى زَلْزَلْتَني وَالعَقلُ في الزِّلْزَالِ زَالْ

يا رَشيقَ القَدِّ قَدْ قَوَّسْتَ قَدِّي فاستَقِمْ في الهوَى فَافْرِغْ وقلبي شاغِلُ الأشغالِ غَالْ

يا أَسيلَ الخَدِّ خَدَّ الدَّمعُ خَدِّي في النَّوى عَبرتِي وَدْقٌ وعَيني مِنكَ يا ذَا الخالِ خَالْ

أو في أول اللفظ الثّاني، مثل قوله تعالى: ﴿**وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ * إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ**﴾[2].

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**وَأَيْمُ اللهِ لَتَحْتَلِبُنَّهَا دَمًا، وَلَتُتْبِعُنَّهَا نَدَمًا**»[3].

ومن النّظم قول جابر الأندلسي:

صَادَ قَلبي وَصَدَّ عَنِّي صُدُودَا وَانْثَنى يَسْحَبُ الذَّوائِبَ سُودَا

فَرأيتُ الصَّباحَ في اللَّيلِ يَبدُو وَشَهِدْتُ الرَّشَا يَصِيدُ الأُسُوْدَا

وعلى الثّاني فالزّيادة أيضًا إمّا في وسط اللّفظ الأوّل، كقوله (عليه السلام): «**الْحَمْدُ للهِ الَّذِي لَا يَفِرُه الْمَنْعُ والْجُمُودُ، ولَا يُكْدِيه الإِعْطَاءُ والْجُودُ**»[4].

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (١٣٢) تحقيق صبحي الصالح: ص١٩٠، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٤٨.

(٢) القيامة: ٢٩-٣٠.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (٥٦) تحقيق صبحي الصالح: ص٩٢، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٥٥): ج١/ ص٢٧٥.

(٤) نهج البلاغة، الخطبة: (٩١) تحقيق صبحي الصالح: ص١٢٤، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٩٠٥٥): ج١/ ص٣٣٣.

وفي باب المختار من حكمه: «**إِنَّ كَلَامَ الْحُكَمَاءِ إِذَا كَانَ صَوَابًا كَانَ دَوَاءً، وإِذَا كَانَ خَطَأً كَانَ دَاءً**»(١)، وإمّا في وسط اللفظ الثّاني، كقوله (عليه السلام): «**فَاعْتَبِرُوا بِمَا كَانَ مِنْ فِعْلِ اللهِ بِإِبْلِيسَ، إِذْ أَحْبَطَ عَمَلَه الطَّوِيلَ وجَهْدَه الْجَهِيدَ**»(٢).

وعلى الثّالث فيخص باسم المذيّل لكون الزّيادة الموجودة في الآخر بمنزلة الذّيل له، ومثاله من النّثر قولهم: فلان سال من أحزانه، سالم من زمانه، حام لعرضه حامل لفرضه.

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**ومَدَارِ رَحَاهَا تَبْدَأُ فِي مَدَارِجَ خَفِيَّةٍ**»(٣).

ومن النّظم قوله:

فَيَا يَومَها كَم مِن مُنَافٍ مُنافِقٍ وَيا لَيلَها كَم مِن مُوافٍ مُوافِقِ

وقد تكون الزّيادة في آخر المذيّل بحرفين، ويخصّه بعضهم باسم المرفّل كقوله:

فَيَا لَكَ مِن عَزْمٍ وَحَزْمٍ طَواهُمَا جَديدُ الرَّدى بَينَ الصَّفا وَالصَّفائِحِ

ومنها أن يتفق اللفظان في أعداد الحروف، وترتيبها، وهيئتها، ويختلفا في أنواعها، بأن يكون أحد حروف أحدهما مغايرًا لأحد حروف الآخر، ثم

(١) نهج البلاغة، الحكمة: (٢٦٥) تحقيق صبحي الصالح: ص٥٢١، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الحكمة: (٢٥٧): ج٣/ ص١٨٧.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (١٩٢) تحقيق صبحي الصالح: ص٢٨٧، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص١٩١

(٣) نهج البلاغة، الخطبة: (١٥١) تحقيق صبحي الصالح: ص٢١٠، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٧٧

الحرفان المختلفان إن كانا متقاربين في المخرج، أو كلاهما من مخرج واحد، سمّي الجناس المضارع، وإلَّا فيسمّى باللَّاحق.

أمّا المضارع فعلى ثلاثة أقسام، لأنّ الحرفين المختلفين إمّا في أوّل المتجانسين، كقوله (عليه السلام): «**فِي قَرَارِ خِبْرَةٍ ودَارِ عِبْرَةٍ**»(١).

فإنّ الخاء والعين كليهما من حروف الحلق، والأولى من وسط الحلق، والثّانية من أدناه إلى الفم، وقوله (عليه السلام): «**وحِرْصًا فِي عِلْمٍ وعِلْمًا فِي حِلْمٍ**»(٢).

فإنّ العين والحاء مخرجهما وسط الحلق.

وإمّا في وسطهما، كقوله تعالى: ﴿**وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ**﴾(٣).

وقوله (عليه السلام): «**عِبَادٌ مَخْلُوقُونَ اقْتِدَارًا ومَرْبُوبُونَ اقْتِسَارًا**»(٤).

فإنّ الدّال والسّين كليهما من طرف اللسان، إلَّا أنّ الأولى بينه وبين فويق الثّنايا، والثّانية بينه وبين أطراف الثّنايا، وقوله (عليه السلام): «**اللهُمَّ سُقْيَا مِنْكَ مُحْيِيَةً مُرْوِيَةً، تَامَّةً عَامَّةً طَيِّبَةً مُبَارَكَةً، هَنِيئَةً مَرِيعَةً**»(٥).

---

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (٨٣) تحقيق صبحي الصالح: ص١٠٨، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٨٢): ج١/ ص٣٠٥.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (١٩٣) تحقيق صبحي الصالح: ص٣٠٥، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٢١٩.

(٣) الأنعام: ٢٦.

(٤) نهج البلاغة، الخطبة: (٨٣) تحقيق صبحي الصالح: ص١٠٩، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٨٢): ج١/ ص٣٠٨.

(٥) نهج البلاغة، الخطبة: (١١٥) تحقيق صبحي الصالح: ص٢١٧، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (١١٤): ج٢/ ص١٧.

فإنّ الهمزة والعين في الأخيرين كليهما من حرف الحلق، ومن النّظم قوله:

وَما خُلِقَتْ عُيُونُ العَينِ أمّا نَظَرْنَ سِوى بَلايَا لِلبَرايَا

قال قطرب: اللّام والرّاء من مخرج واحد.

وإمّا في آخرهما كقوله (عليه السلام): «**وَلَا يَغْلِبَنَّكُمْ فِيهَا الأَمَلُ، وَلَا يَطُولَنَّ عَلَيْكُمْ فِيهَا الأَمَدُ**»(١).

فإنّ اللّام والدّال متقاربا المخرج، وقوله (عليه السلام): «**الْخَيْرُ مِنْه مَأْمُولٌ والشَّرُّ مِنْه مَأْمُونٌ**»(٢).

ومن النّظم قوله:

سَأَكْسُوكَ مِنْ مَكْنُونِ نَظمِي وَشائعًا تُنَاطُ بِجِيْدِ الدَّهرِ مِنهَا وَشَائِحُ

وأما الجناس اللاحق: فهو أيضًا ثلاثة أقسام مثل السّابق.

أحدها: أن تكون الحرفان المختلفان في أوّل اللّفظين، كقوله (عليه السلام): «**فَعَاوِدُوا الْكَرَّ واسْتَحْيُوا مِنَ الْفَرِّ، فَإِنَّه عَارٌ فِي الأَعْقَابِ ونَارٌ يَوْمَ الْحِسَابِ**»(٣).

ومن النّظم قول الشّيخ صفي الدين الحِلّي:

أَبِيْتُ وَالدَّمعُ هَامٍ هَامِلٌ سَرِبٌ وَالجِسْمُ مِنْ إضَمٍ لَحْمٌ عَلى وَضَمِ

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (٥٢) تحقيق صبحي الصالح: ص٨٩، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٧١.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (١٩٣) تحقيق صبحي الصالح: ص٣٠٥، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٢٢١.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة (٦٦) تحقيق صبحي الصالح: ص٩٧، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٦٥): ج١/ ص٢٨٦.

والثّاني: أن تكونا في وسطهما:

كقوله (عليه السلام): «**فَظَلَّ سَادِرًا وبَاتَ سَاهِرًا**»(١).

وفيه: «**وهُوَ دِينُ الله الَّذِي أَظْهَرَهُ، وجُنْدُه الَّذِي أَعَدَّه وأَمَدَّهُ**»(٢).

ومن النّظم قول البديع الهمداني: يا غلام الكأس فاليأس من النّاس مريح، وقول الصّفي الحِليِّ:

بِيْضٌ دَعَاهِنَّ الغَبِيُّ كَواعِبَا ... وَلَو اسْتَبانَ الرَّشْدَ قَالَ كَواكِبَا

والثّالث: أن تكونا في آخرهما:

كقوله (عليه السلام) في باب المخ من حكمه: «**ولَيْسَ لِلْعَاقِلِ أَنْ يَكُونَ شَاخِصًا إِلَّا فِي ثَلَاثٍ، مَرَمَّةٍ لِمَعَاشٍ أَوْ خُطْوَةٍ فِي مَعَادٍ، أَوْ لَذَّةٍ فِي غَيْرِ مُحَرَّمٍ**»(٣).

ومن النّظم قوله:

يكفي الأنامُ بسيبهِ وبسَيفهِ ... عِندَ المَكارِمِ وَالمَكارِهِ دَائمَا

هذا ومن النّاس من يسمّي هذا النّوع من الجناس أعني ما اختلف بالحرف جناس التّصريف، سواء كان من المخرج أو غيره، ثم اللفظان المتجانسان بأي أنواع التّجنيس كان إن يكونا في أواخر الأسجاع، أو الفواصل، منضمًّا أحدهما

---

(١) نهج البلاغة، الخطبة (٨٣) تحقيق صبحي الصالح: ص١١٣، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٨٢): ج١/ ص٣١٥.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (١٤٦) تحقيق صبحي الصالح: ص٢٠٣، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٦٧.

(٣) نهج البلاغة، الحكمة (٣٩٠) تحقيق صبحي الصالح: ص٥٤٥، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الحكمة: (٣٧٩): ج٣/ ص٢٢٥.

إلى الآخر، مثل قولهم: من قرع بابا ولجّ ولج، ومن طلب شيئا وجدّ وجد.

ونحو ذلك، ممّا تقدّم ذكره في تضاعيف أمثلة الأنواع السّالفة، يسمّى هذا النّوع من الجناس مردّدا، ومزدوجا، ومكرّرا، ومن أحسن أمثلته في النّظم قول البستي:

أَبا العَبَّاسِ، لا تَحْسَبْ بِأنِّي ... لِشَيبي مِنْ حُلى الأَشعَارِ عَارِ

فَلِي طَبْعٌ كَسَلْسَالٍ مَعِينٍ ... زُلالٍ مِن ذُرى الأَحجارِ جَارِ

إذا مَا أَكْبتِ الأَدوارُ زَنْدًا ... فَلي زَنْدٌ عَلى الأَدوارِ وَارِ

ومنها الجناس المقلوب:

ويسمّى جناس القلب، وهو أن يتفق اللفظان في الحروف، وأنواعها، وهيئاتها، ويختلفا في التّرتيب، وهو ضربان:

أحدهما: قلب الكلّ.

وهو أن يكون الحرف الآخر من اللَّفظة الأولى أوّلًا من الثّانية، والذي قبله ثانيًا وهكذا، ولم أجد له مثالًا في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام)، نعم لا يبعد أن يجعل منه قوله (عليه السلام): «**حَتَّى يَعْرِفَ الْحَقَّ مَنْ جَهِلَه ويَرْعَوِيَ عَنِ الْغَيِّ والْعُدْوَانِ مَنْ لَهِجَ بِه**»[1]، فإنّ الجهل واللهج مقلوبان إلَّا أنّ في جهله ضمير لو كان مانعًا، ومن النّظم قوله:

حُسَامُكَ فِيهِ لِلأحبابِ فَتْحٌ ... وَرُمْحُكَ مِنهُ لِلأعدَاءِ حَتْفُ

وثانيهما: قلب البعض:

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (٢٠٦) تحقيق صبحي الصالح: ص٣٢٣، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٢٤٦.

وهو كثير في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام)، مثل قوله في كتاب كتبه إلى سلمان الفارسي: «**أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّمَا مَثَلُ الدُّنْيَا مَثَلُ الْحَيَّةِ، لَيِّنٌ مَسُّهَا قَاتِلٌ سَمُّهَا**»(١).

وقوله (عليه السلام) في باب المخ من حكمه: «**الْعِلْمُ مَقْرُونٌ بِالْعَمَلِ فَمَنْ عَلِمَ عَمِلَ**»(٢).

ومن النّظم قول أبي تمام:

بيضُ الصَّفائِحِ لاسُودُ الصَّحائِفِ فِي ... مُتُونِهِنَّ جَلاءُ الشَّكِّ وَالرِّيَبِ

وقول ابن حيّوس:

تَلْفَى بِهَا الرُّوّادُ رَوضًا زَاهِرًا ... وَتُصادِفُ الوُرَّادُ حَوْضًا مُفْعَمَا

هذا، وبعضهم عرّف الجناس المقلوب بأنّه ما تساوت حروف ركنيه عددًا، وتخالفت ترتيبًا، فيعمّ المتساوي هيئة كما قدّمناه في الأمثلة، والمتخالف فيها أيضًا كقوله (عليه السلام): «**وَلَا يَحْمِلُ هَذَا الْعَلَمَ إِلَّا أَهْلُ الْبَصَرِ وَالصَّبْرِ**»(٣).

وفيه: «**يَمْزُجُ الْحِلْمَ بِالْعِلْمِ وَالْقَوْلَ بِالْعَمَلِ**»(٤).

(١) نهج البلاغة، الكتاب: (٦٨) تحقيق صبحي الصالح: ص٤٥٨، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٣/ ص٨٥.

(٢) نهج البلاغة، الحكمة (٣٦٦) تحقيق صبحي الصالح: ص٥٣٩، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الحكمة: (٣٥٦): ج٣/ ص٢١٦.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة (١٧٣) تحقيق صبحي الصالح: ص٢٤٨، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص١٣٣.

(٤) نهج البلاغة، الخطبة (١٩٣) تحقيق صبحي الصالح: ص٣٠٥، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٢٢٠.

وعلى التّعميم فيكون قوله (عليه السلام): «**الْعِلْمُ مَقْرُونٌ**» مثالًا لكلا القسمين، ومن أمثلته على التّعميم في النّظم قوله:

حَكَاني بَهَارُ الرَّوضِ لمَّا أَلفْتُهُ وَكُلُّ مَشُوقٍ لِلْبَهارِ مُصَاحِبُ

فقلت له ما بال لونك شاحبًا فَقَالَ لأَنِّي حِينَ أقلب رَاهِبُ

وقوله:

رَقَّتْ شَمائِلُ قَاتِلي فَلِذلِكَ رُوحِي لا تقرّ رَدَّ الحَبيبُ جَوابَهُ فَكأنَّهُ في اللَّحظِ دَرُّ

ومنها الجناس المصحّف:

ويقال له: جناس الخط أيضًا، وهو أن تأتي بكلمتين متشابهتين خطًّا لا لفظًا، كقوله تعالى: ﴿**وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا**﴾[1]، وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**فَإِنَّهَا كَانَتْ أَثَرَةً شَحَّتْ عَلَيْهَا نُفُوسُ قَوْمٍ، وَسَخَتْ عَنْهَا نُفُوسُ آخَرِينَ**»[2].

وفيه: «**وكَانَ قَدْ عَبَدَ الله سِتَّةَ آلَافِ سَنَةٍ**»[3].

وفيه أيضا: «فاجعلوا عليه حدّكم، وله جدّكم».

وقوله (عليه السلام) فيما كتب إلى معاوية: «**غرّك عزّك، فصار قصار، ذلك ذلّك، فاخش فاحش، فعلك فعلّك، تهدا بهذا**»[4].

(١) الكهف: ١٠٤.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (١٦٢) تحقيق صبحي الصالح: ص٢٣١، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص١٠٧.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة (١٩٢) تحقيق صبحي الصالح: ص٢٨٧ نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص١٩٢.

(٤) بحار الأنوار: ج٤٠/ ص١٦٣.

ومن النّظم قول أبي الطيب المتنبي:

جَرَى الخُلفُ إلّا فِيكَ أَنَّكَ وَاحِدٌ وَأَنَّـكَ لَيـثٌ وَالـمُلوكُ ذِئـابُ

وَأَنَّكَ إنْ قُوْيِسْتَ صَحَّفَ قَارِئٌ ذِئابًا فَلَمْ يُخطِئ وَقَالَ ذُبابُ

هذا، وعرّف بعضهم جناس الخط بأنّه توافق اللفظين في الكتابة، وبعضهم بأنّه ما تماثل ركناه في الحروف وتخالفا في النّقط، وعلى ذلك فيكون أعم، لشمولها المتجانسين بالخط واللفظ معًا أيضًا كقوله (عليه السلام) في باب المختار من حكمه: «**صِحَّةُ الْجَسَدِ مِنْ قِلَّةِ الْحَسَدِ**»(١).

ونظير ذلك من أفراد الجناس اللّاحق، كقوله (عليه السلام): «**يُونِقُ مَنْظَرُهَا وَيُوبِقُ مَخْبَرُهَا**»(٢).

وفيه أيضا: «**لَا تُقْلِعُ الْمُنِيَّةُ اخْتِرَامًا، وَلَا يَرْعَوِي الْبَاقُونَ اجْتِرَامًا**»(٣).

وقوله (عليه السلام): «**وَلَا نَاكِبِينَ وَلَا نَاكِثِينَ**»(٤).

إلى غير ذلك، ومثل قول أبي نواس:

مِنْ بَحْرِ شِعْرِكَ أَغْتَرِفْ وَبِفَضْـلِ عِـلْمِكَ أَعْتَرِفْ

---

(١) نهج البلاغة، الحكمة (٢٥٦) تحقيق صبحي الصالح: ص٥١٣، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الحكمة: (٢٤٨): ج٣/ ص١٧٦.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (٨٣) تحقيق صبحي الصالح: ص١٠٨، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٨٢): ج١/ ص٣٠٥.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة (٨٣) تحقيق صبحي الصالح: ص١٠٨، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٨٢): ج١/ ص٣٠٦.

(٤) نهج البلاغة، الخطبة (١٠٦) تحقيق صبحي الصالح: ص١٥٤، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (١٠٥): ج١/ ص٣٨٠.

ومثل الحبرة والخبرة، والعار والنّار، ونحو ذلك من أمثلة المضارع، كما هو ظاهر، ثم إن بعض المتأخّرين قد أضافوا إلى أقسام الجناس أقسامًا أخر، طوينا عنها كشحًا لندرتها وعدم خلوّ بعضها من التكلّف والرّكاكة، يكاد أن يخرج من حدّ الفصاحة، فلنعد إلى ذكر باقي أنواع البديع ممّا رمنا إيراده فأقول:

ومنها الاشتقاق:

وهو أن تجيء بألفاظ يجمعها أصل واحد في اللُّغة، كقوله سبحانه: ﴿**فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ**﴾[1]، فإنهما مشتقان من قام يقوم، وقوله تعالى: ﴿**يَمْحَقُ اللهُ الرِّبا ويُرْبِي الصَّدَقاتِ**﴾[2]، فإنهما مشتقّان من ربا يربو بمعنى زاد، وقوله: ﴿**وأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمانَ**﴾[3]، و﴿**يا أَسَفى عَلى يُوسُفَ**﴾[4]، ﴿**فَأَدْلى دَلْوَهُ**﴾[5]، ومن كلام أمير المؤمنين (عليه السلام): «**فَالْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِه ويَدِه**»[6].

وهذا النّوع كثير في كلامه (عليه السلام)، ومن النّظم قول ابن حجة:

مُحَمَّدٌ أَحْمَدُ المَحْمودِ مَبْعَثُهُ ... كلّ مِن الحَمدِ تَبيين اشتِقاقِهِمُ

وقول الآخر:

---

(١) الروم: ٣٠.
(٢) البقرة: ٢٧٦.
(٣) النمل: ٤٤.
(٤) يوسف: ٨٤.
(٥) يوسف: ١٩.
(٦) نهج البلاغة، الخطبة (١٦٧) تحقيق صبحي الصالح: ص٢٤٢، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص١٢٤.

وَنَـرتَـــابُ بالأَيَّـــامِ عِنـدَ سُـكُونِهَا ... وَمَا ارتَـــابَ بِالأَيَّـامِ غَـيرُ مُريبِ
وَما الدَّهرُ فِي حَالِ السُّكُونِ بِساكِنٍ ... وَلَكِـنَّـهُ مُسـتَجـمِعٌ لَـوَثُـوبِ

ومنها شبه الاشتقاق:

وهو أن يوجد في كلّ من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف أو أكثرها، لكن لا يرجعان إلى أصل واحد، قال المطرّزي في شرح المقامات: وكلا النّوعين أي الاشتقاق وشبه الاشتقاق، من شعب التجنيس، وإنّما عد الأوّل قسما على حدة، لزيادة فضيلة له في باب الإبداع، وجعلهما صاحب التلخيص من لواحق باب الجناس، والأكثرون على جعل الأوّل قسمًا مستقلًّا من أنواع البديع، والثّاني من أقسام الجناس، وسمّوه تجنيس المشابهة، والجناس المطلق، وعرّفه بعضهم بأنّه ما اختلف ركناه في الحروف والحركات، وجمع بين لفظيهما.

المشابهة:

وهو ما يشبه الاشتقاق، لعدم رجوعهما إلى أصل واحد.

وكيف كان فمثاله من القرآن قوله سبحانه: ﴿**وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ**﴾[1] و﴿**قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ**﴾[2].

فإنّ قال، من القول، والقالين، من القلى. ومن كلام أمير المؤمنين (عليه السلام): «**أَهْلُهَا عَلَى سَاقٍ وسِيَاقٍ**»[3].

(١) الرحمن: ٥٤.
(٢) الشعراء: ١٦٨.
(٣) نهج البلاغة، الخطبة (١٩١) تحقيق صبحي الصالح: ص٢٨٥، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص١٨٨.

فإنّ السّاق ما بين الكعب والركبة، وسياق مصدر ساق يسوق، ومن النّظم قوله في وصف الرّبيع:

إنَّ فَصلَ الرَّبيعِ فَصلٌ مَليحٌ تَضْحَكُ الأَرضُ مِن بُكاءِ السَّمآءِ

ذَهَبٌ حَيثُما ذَهبْنَا وَدُرٌّ حَيثُ دِرْنَا وَفِضَّةٌ في الفَضاءِ

ومنها السجع:

وهو مأخوذ من سجع الحمامة، وهو هديرها، وترديدها صوتها، تشبيها به لتكرّره على نمط واحد، وهو على ما قيل توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد، كالتقفية في النّظم، وقد يطلق الأسجاع على نفس الألفاظ المتواطي عليها في أواخر الفقر، وهي التي يقال الفواصل في القرآن، والقوافي في الشّعر، وكيف كان فهو على أقسام:

الأوّل: السّجع المطرّف:

وهو في النثر أن يختلف الفاصلتان في الوزن، مثل قوله تعالى: ﴿**ما لَكُمْ لا تَرْجُونَ لله وَقارًا * وقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوارًا**﴾[1]، وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) «**اتَّخَذُوا الشَّيْطَانَ لأَمْرِهِمْ مِلَاكًا، واتَّخَذَهُمْ لَه أَشْرَاكًا**»[2].

ومن النّظم اختلاف القافيتين، كقوله:

أَفاطِمُ مَهلًا بَعضَ هذا التَدَلُّلِ وَإِنْ كُنتِ قَد أَزمَعتِ صَرْمي فَأَجْمُلِي

الثّاني: السّجع المرصّع:

(١) نوح: ١٣-١٤.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (٦) تحقيق صبحي الصالح: ص٥٣، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٧): ج١/ ص٢٠٣.

وهو أن تكون القرينتان مع اتّفاق أعجازهما وزنًا وتقفية متفقة الأوزان، كُلًّا أو كثيرًا، وبعبارة أخرى ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثره مثل ما يقابله من الألفاظ في القرينة الأخرى في الوزن والتّقفية.

فالأوّل: مثل قوله (عليه السلام): «**أَحْمَدُه اسْتِتْمَامًا لِنِعْمَتِه واسْتِسْلَامًا لِعِزَّتِه**»(١).

وفيه: «**الْحَمْدُ للهِ الَّذِي عَلَا بِحَوْلِه ودَنَا بِطَوْلِه**»(٢).

والثّاني كقوله (عليه السلام) أيضا: «**مَانِحِ كُلِّ غَنِيمَةٍ وفَضْلٍ وكَاشِفِ كُلِّ عَظِيمَةٍ وأَزْلٍ**»(٣).

وأمّا التّرصيع في النّظم، فهو أن يقابل النّاظم كلّ لفظة في صدر البيت، بلفظ مثلها وزنًا وتقفية في عجز البيت، هكذا عرّفه بعض أرباب البديع، ولعلَّه مبنيّ على التّسامح، إذ أواخر الأبيات التي بعد البيت الأوّل من القصيدة، لا يلزم فيها المطابقة لما في صدر تلك الأبيات، وإنّما يلزم مطابقتها وزنا وتقفية، لآخر البيت الأوّل منها.

وكيف كان فقد قال نجم الدّين الكرماني في (قلائد العقيان): ولم يبلغ في هذا النّوع أحد سوى الإمام رشيد الدّين المشتهر بالوطواط، فإنّ له قصائد باللِّسانين التزم فيها التّرصيع من أوّلها إلى آخرها، فمنها قوله من قصيدة يمدح بعض أكابر عصرها:

(١) نهج البلاغة، الخطبة (٢) تحقيق صبحي الصالح: ص٤٦، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٨٦.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (٨٣) تحقيق صبحي الصالح: ص١٠٧، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٨٢): ج١/ ص٣٠٤.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة (٨٣) تحقيق صبحي الصالح: ص١٠٧، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٨٢): ج١/ ص٣٠٤.

جَنابُ ضِياءِ الدِّينِ للبرِّ موقِعُ	وَبابُ ضِياءِ الدِّينِ للحُرِّ مَرْبَعُ
وَسِيرَتُهُ الزَّهراءُ للحَقِّ مَعْلَمٌ	وَسَدَّتُهُ الشَّمّاءُ للخَلْقِ مَجْمَعُ
فَجُدِّدَ مِنهُ للمَراشِدِ أَرْسُمٌ	وَشُيِّدَ مِنهُ للمَحامِدِ أَرْبَعُ
وَعَلْياهُ فيها للخَواطِرِ مَسْرَحٌ	وَلُقْياهُ فيها للنَّواظِرِ مَرْتَعُ
فَمَنهَلُ مَنْ يروي ثَناءَكَ مُفْعَمُ	وَمَنْزِلُ مَن يَنوى جَفاءَكَ بَلْقَعُ
وَصُولُكَ للأشرارِ متو ومُتْلِفٌ	وَطَولُكَ للأخيارِ مَرْو ومُشْبَعُ

الثّالث: السّجع المتوازي:

وهو مقابل المرصّع، أي ما لا يكون في إحدى القرينتين ولا أكثره مثل ما يقابله من القرينة الأخرى، سوى الإعجاز والفواصل، فإنّه لا يشترط فيها الاتفاق في الوزن والتّقفية كما في المرصّع، وهو على ثلاثة أضرب؛ أحدها: أن يكون كلّ ما في إحدى القرينتين مخالفًا لمقابله وزنًا وتقفية، كقوله (عليه السلام): «**جَعَلَه الله رِيًّا لِعَطَشِ الْعُلَمَاءِ ورَبِيعًا لِقُلُوبِ الْفُقَهَاءِ ومَحَاجَّ لِطُرُقِ الصُّلَحَاءِ**»[1].

الثّاني: أن يكون المخالفة في الأكثر، والموافقة في الأقل.

الثّالث: أن يكون النصف مخالفًا والنّصف الآخر موافقًا، كقوله تعالى: ﴿**فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ * وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ**﴾[2]، وقوله (عليه السلام): «**غُرُورٌ حَائِلٌ وضَوْءٌ آفِلٌ وظِلٌّ زَائِلٌ وسِنَادٌ مَائِلٌ**»[3].

(١) نهج البلاغة، الخطبة (١٩٨) تحقيق صبحي الصالح: ص٣١٦، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٢٣٥.
(٢) الغاشية: ١٣-١٤.
(٣) نهج البلاغة، الخطبة (٨٣) تحقيق صبحي الصالح: ص١٠٨، وفي نسخة الفرطوسي: ج١/ ص٣٠٥.

ثم الاختلاف في الضّروب الثلاثة قد يكون في الوزن والتّقفية معًا، كما في الأمثلة المتقدّمة، أو في الوزن فقط، كقوله تعالى: ﴿**وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا * فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا**﴾[1].

وقوله (عليه السلام) أيضا: «**حَتَّى إِذَا تَصَرَّمَتِ الأُمُورُ وتَقَضَّتِ الدُّهُورُ وأَزِفَ النُّشُورُ**»[2].

أو في التّقفية فقط، كقوله (عليه السلام) فيه أيضا: «**مِنْ مُسْتَمْتَعِ خَلَاقِهِمْ ومُسْتَفْسَحِ خَنَاقِهِمْ**».

قال التّفتازانيّ في شرح التّلخيص:

أولًا: يكون لكلّ كلمة من إحدى القرينتين مقابل من الأخرى، نحو: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ**﴾[3].

أقول: جعلُ ذلك من أقسام المتوازي لا يخلو من إشكال؛ لأنه بعد تصريحه باشتراط اتفاق الفواصل في المتوازي والمرصّع في الوزن والتّقفية تبعًا لصاحب التّلخيص، كيف يجعل الآية من المتوازي، مع أنّ الفاصلتين مختلفتان وزنًا، فإنّ الفاصلة الأولى على وزن فوعل، والثّاني على وزن أفعل، فالأولى أن يدخل ذلك في المطرف، اللهم إلا أن يقال: إن الثّانية مع انضمام واو العطف ودرج الهمزة تصير في الوزن شبيهة بالفاصلة الأولى، وهو كما ترى.

(١) المرسلات: ١-٢.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (٨٣) تحقيق صبحي الصالح: ص١١٠ أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٨٢): ج١/ ص٣١٠.

(٣) الكوثر: ١-٢.

تنبيهات:

الأوّل: لم يشترط بعضهم في السّجع الاتفاق في الفاصلتين في التّقفية بل اكتفى بالاتفاق في الوزن فقط، ومنهم المطرّزي في شرح المقامات، حيث عدّ من أقسام السّجع قسمًا سمّاه المتوازن، ومثله الشّارح البحراني، وعرّفه الثّاني بأن يتّفقا في عدد الحرف الأخير، وجعله قسيمًا للمطرف، وعرّفه بأن يختلفا في العدد، ويتفقا في الحرف الأخير، وعرّفه الأوّل بأن تراعى في الكلمتين الأخيرتين من القرينتين الوزن، مع اختلاف الحرف الأخير منهما، كقوله تعالى: ﴿**وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ * وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ**﴾[1].

فإنّ لفظي مصفوفة ومبثوثة، متساويان وزنًا لا تقفية، إذ الأوّل على الفاء، والثّاني على الثّاء، ولا عبرة بتاء التّانيث كما بيّن في علم القوافي، ومثله قوله (عليه السلام): «**ودَاعِيَةٍ بِالْوَيْلِ جَزَعًا ولَادِمَةٍ لِلصَّدْرِ قَلَقًا**»[2].

ثمّ إن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثرها، مثل ما يقابله من ألفاظ القرينة الأخرى في الوزن، خصّ باسم المماثلة، فالمماثلة في الكلّ كالمثال الذي أوردناه، والمماثلة في الأكثر، كما في قوله تعالى: ﴿**وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ * وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾[3].

الثّاني: كلمات الأسجاع مبنيّة على سكون الإعجاز موقوفًا عليها؛ لأنّ الغرض من السّجع أن يزاوج بين الفواصل، ولا يتمّ ذلك في كلّ صورة إلّا

(١) الغاشية: ١٥-١٦.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (٨٣) تحقيق صبحي الصالح: ص١١٣، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٨٢): ج١/ ص٣١٥.

(٣) الصافات: ١١٧-١١٨.

بالوقف والبناء على السّكون، إذ ربّما يختلف حركات الإعجاز، وبدون الوقف يسقط التّزاوج، مثل قولهم: ما أبعد ما فات، وما أقرب ما هو آت، فإن التّاء من فات، مفتوحة ومن آت، مكسورة منوّنة، فلو حركتا ارتفع التّواطؤ، ومثله قوله (عليه السلام): «**دَلِيلُهَا مَكِيثُ الْكَلَامِ، بَطِيءُ الْقِيَامِ سَرِيعٌ إِذَا قَامَ**»[1].

فإنّ الميمين الأوليين مكسورتان، والثّالثة مفتوحة، ومع التّحريك ارتفع التّسجيع، قال المطرّزى: وإذا رأيتهم يخرجون الكلم عن أوضاعها للازدواج والتّشاكل، فيقولون: آتيك بالغدايا والعشايا، وهناني الطعام ومراني، وأخذهم ما قدم وحدث، يريدون الغدواة، وأمرأني وحدث مع أنّ فيه ارتكابا لما يخالف اللُّغة، فما ظنك بهم في ذلك.

الثّالث: حسن الأسجاع أقصرها لقرب فواصل السّجعة من سمع السّامع، وأيضا هو أوعر مسلكًا، إذ المعنى إذا صيغ بألفاظ قليلة، عسر مواطأة السّجع فيه، فيكشف عن طول يد المتكلّم في باب البلاغة والإبداع، مثل قوله (عليه السلام): «**أَخْلَاقُكُمْ دِقَاقٌ وعَهْدُكُمْ شِقَاقٌ، ودِينُكُمْ نِفَاقٌ ومَاؤُكُمْ زُعَاقٌ**»[2].

الرّابع: قال ابن النّفيس، يكفي في حسن السّجع ورود القرآن به، قال: ولا يقدح في ذلك خلوه في بعض الآيات، لأن الحسن قد يقتضي المقام الانتقال إلى أحسن منه، وقال حازم: إنّما نزل القرآن على أساليب الفصيح من كلام

(١) نهج البلاغة، الخطبة (١٠٠) تحقيق صبحي الصالح: ص١٤٦، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٩٩): ج١/ ص٣٦٨.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (١٣) تحقيق صبحي الصالح: ص٥٥، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص٢٠٧.

العرب، فوردت الفواصل فيه بإزاء ورود الأسجاع في كلامهم، وإنّما لم تَجِئ على أسلوب واحد؛ لأنّه لا يحسن في الكلام جميعا أن يكون مستمرًّا على نمط واحد، لما فيه من التكلّف، ولما في الطبع من الملل، ولأنّ الافتتان في ضروب الفصاحة أعلى من الاستمرار على ضرب واحد، فلهذا أوردت بعض آي القرآن متماثلة المقاطع، وبعضها غير متماثل.

ومنها التشطير:

وعرّفوه بأن يقسّم الشّاعر كلًّا من صدر بيته وعجزه شطرين، ثم يسجع كلّ شطر منهما، لكنّه يأتي بالصّدر مخالفًا للعجز في التّسجيع، كقوله:

تدبيرُ معتصمٍ باللهِ منتقمٍ ... للهِ مُرتعبٍ في اللهِ مُرتقِبِ

وقول البوصيري:

كالزَّهرِ في ترفٍ والبدرِ في شَرفٍ ... والبحرِ في كَرمٍ والدَّهرِ في هِمَمِ

أقول: إن أغمضنا عن اختصاصه بالنّظم على ما اصطلحوا، فجريانه في النثر أيضًا ممكن، كقوله (عليه السلام): «**وأَعْظَمُ مَا هُنَالِكَ بَلِيَّةً نُزُولُ الْحَمِيمِ، وتَصْلِيَةُ الْجَحِيمِ وفَوْرَاتُ السَّعِيرِ، وسَوْرَاتُ الزَّفِيرِ لَا فَتْرَةٌ مُرِيحَةٌ، ولَا دَعَةٌ مُزِيحَةٌ ولَا قُوَّةٌ حَاجِزَةٌ ولَا مَوْتَةٌ نَاجِزَةٌ**»[1].

ومنها تضمين المزدوج:

وهو أن يأتي المتكلّم في أثناء قرائن النّثر أو أحد شطري البيت بلفظين مسجّعين، بعد مراعاة حدود الأسجاع والقوافي، كقوله تعالى: ﴿**فَمَكَثَ غَيْرَ**

(١) نهج البلاغة، الخطبة (٨٣) تحقيق صبحي الصالح: ص١١٣، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الخطبة: (٨٢): ج١/ ص٣١٦.

بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِما﴾[1]، وقوله: ﴿**وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا**﴾[2]، وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**فِي نَارٍ لَهَا كَلَبٌ ولَجَبٌ، ولَهَبٌ سَاطِعٌ، وقَصِيفٌ هَائِلٌ**». وفي: «**والْجَحُودُ الْكَنُودُ، والْعَنُودُ الصَّدُودُ، والْحَيُودُ الْمَيُودُ**». وفيه أيضا: «**دَارُ حَرَبٍ وسَلَبٍ ونَهْبٍ وعَطَبٍ، أَهْلُهَا عَلَى سَاقٍ وسِيَاقٍ، ولَحَاقٍ وفِرَاقٍ**».

ومن النّظم قوله يرثي الصّاحب بن عبّاد:

مضى الصّاحِبُ الكافي وَلم يَبقَ بَعدَهُ ... كريمٌ يُروّي الأرضَ فَيضُ غَمامِهِ

فَقَدناهُ لَمَّا تمَّ واعتَمَّ بالعُلى ... كذاك خُسوفُ البدرِ عِندَ تمامِهِ

ومنها لزوم ما لا يلزم:

ويقال له: الالتزام، والتّشديد، والتضييق، والإعنات، وهو أن يؤتى في النّثر أو النّظم قبل الفاصلة أو حرف الرويّ بحرف أو حرفين، مع عدم كون الإتيان بها أو بهما واجبًا في السّجع، كقوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ**﴾[3]، فقد جيء بالهاء قبل الفاصلتين، مع عدم لزوم الإتيان بها، لتحقّق السّجع بدونها، بأن يقال: فلا تسخر، فلا تزجر، وقوله سبحانه أيضا: ﴿**فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ * وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ**﴾[4]، ومن كلام أمير المؤمنين (عليه السلام): «**فَإِنَّه أَرْجَحُ مَا وُزِنَ وأَفْضَلُ مَا خُزِنَ**»[5].

(١) النمل: ٢٢.
(٢) الأنبياء: ٩٠.
(٣) الضحى: ٩.
(٤) الواقعة: ٢٨-٢٩.
(٥) نهج البلاغة، الخطبة (٢) تحقيق صبحي الصالح: ص٤٦، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٨٧.

بلزوم الزّاء المكسورة، وقد كان السّجع يتحقّق بدونها، بأن يقال: بدل خزن: ركن، ومن النّظم قوله:

سأشكرُ عَمْرًا إن تَراختْ مَنيَّتي ... أيادِيَ لم تُمنن وإن هي جَلَّتِ
فتىً غيرَ محجوبِ الغِنى عَن صديقهِ ... ولا مُظهُر الشَّكوى إذا النَّعلُ زلَّتِ
رأى خَلَّتي من حيثُ يخفى مكانُها ... فكانتْ قَذى عينيهِ حتَّى تَجَلَّتِ

فحرف الرّوى هي التّاء، وقد جيء قبلها في الأبيات بلام مشدّدة، وهو ليس بلازم في مذهب التّسجيع.

ومنها الحذف:

وهو عبارة عن أن يحذف المتكلِّم من كلامه حرفًا فأكثر من حروف الهجاء، أو يؤلّف كلامه من حروف خالية عن النّقط، وينظمه من حروف لم يعجمن قط، بشرط حسن الائتلاف وعدم التكلُّف، وعليّ أمير المؤمنين (عليه السلام) هو الحائز لقصب السّبق في هذا المضمار، والجامع للوامع الفخار وبدائع الافتخار، فقد أتى بالارتجال وعلى الاستعجال خطبته المسمّاة: بالمونقة، المتضمّنة لعبارات مهذبة، وكلمات مستعذبة، وتجنيسات موشّحة، وتسجيعات مستملحة، وعظات تشفي العليل، ونصائح تروي الغليل، يكاد أن يقال: إنّه ليس من كلام البشر، أو أنّه ليس إلَّا سحر يؤثر، وأتبعها بخطبة أخرى، خالية عن الإعجام، على أحسن السجام، ولم يوردهما السّيد في الكتاب، فأحببت إيرادهما هنا، تشحيذًا لأذهان أولي الألباب ودلالة على أنّه البارع المقدّم في كلّ باب.

فأقول: قد روى المخالف والمؤالف، عن هشام بن محمّد السّائب الكلبي، أنّه اجتمع أصحاب النّبي (صلّى الله عليه وآله)، فتذاكروا أيّ الحروف أدخل

في الكلام، فأجمعوا على أنّ الألف أكثر دخولًا، فخطب عليّ (عليه السلام)، بهذه الخطبة ارتجالًا، وسمّاها المونقة، وهي: «**حمدت من عظمت منّته، وسبغت نعمته، وسبقت رحمته وتمّت كلمته، ونفذت مشيّته، وبلغت حجّته، وعدلت قضيّته، حمدته حمد مقرّ بربوبيّته، متخضّع لعبوديّته، متنصّل من خطيئته، معترف بتوحيده، مؤمّل من ربّه، رحمة تنجيه، يوم يشغل كلّ عن فصيلته وبنيه، ونستعينه، ونسترشده، ونستهديه، ونؤمن به، ونتوكّل عليه، وشهدت له شهود مخلص موقن، وفرّدته تفريد مؤمن متقن، ووحّدته توحيد عبد مذعن، ليس له شريك في ملكه، ولم يكن له وليّ في صنعه، جلّ عن مشير ووزير، وتنزّه عن مثل ونظير، علم فستر، وبطن فخبر، وملك فقهر، وعصى فغفر، وعبد فشكر، وحكم فعدل، (وتكرّم وتفضّل، لن يزول ولم يزل) لم يزل، ولن يزول، وليس كمثله شيء، وهو قبل كلّ شيء، وبعد كلّ شيء، ربّ متفرّد بعزّته، متملِّك بقوّته، متقدّس بعلوّه، متكبّر بسموّه، ليس يدركه، بصر، ولم يحط به نظر، قويّ منيع، بصير سميع، حليم حكيم، رؤوف رحيم، عجز في وصفه من يصفه، وضلّ في نعته من يعرّفه، قرب فبعد، وبعد فقرب، يجيب دعوة من يدعوه، ويرزق عبده ويحبوه، ذو لطف خفيّ، وبطش قويّ، ورحمة موسعة، وعقوبة موجعة، رحمته جنّة عريضة مونقة، وعقوبته جحيم مؤصدة موبقة، وشهدت ببعث محمّد عبده، ورسوله، وصفيّه، وحبيبه، وخليله، بعثه في خير عصر، وفي حين فترة وكفر، رحمة لعبيده، ومنّة لمزيده، ختم به نبوّته، وقوّى به حجّته، فوعظ ونصح، وبلَّغ وكدح، رؤوف بكلّ مؤمن، وليّ، سخيّ، زكيّ، رضيّ، عليه رحمة وتسليم، وبركة وتكريم، من ربّ غفور رحيم، قريب مجيب، وصّيتكم معشر من حضرني: بتقوى ربّكم، وذكّرتكم**

بسنّة نبيّكم، فعليكم برهبة تسكّن قلوبكم، وخشية تذرئ دموعكم، وتقيّة تنجيكم، يوم يذهلكم ويبليكم، يوم يفوز فيه من ثقل وزن حسنته، وخفّ وزن سيّئته، ولتكن مسألتكم مسألة ذلٍّ وخضوع، وشكر وخشوع، وتوبة ونزوع، وندم ورجوع، وليغتنم كلّ مغتنم منكم، صحّته قبل سقمه، وشبيبته قبل هرمه، وسعته قبل فقره، وخلوته قبل شغله، وحضره قبل سفره، قبل هو يكبر ويهرم، ويمرض ويسقم، ويملُّه طبيبه، ويعرض عنه حبيبه، ويتغيّر عقله، وينقطع عمره، ثمّ قيل هو موعوك، وجسمه منهوك، ثمّ جدّ في نزع شديد، وحضره كلّ قريب وبعيد، فشخص ببصره، وطمح بنظره، ورشح جبينه، وسكن حنينه، وجذبت نفسه، وبكته عرسه، وحفر رمسه، ويتم ولده، وتفرّق عنه عدده، وقسّم جمعه، وذهب بصره وسمعه، وغمّض ومدّد، ووجّه وجرّد، وغسّل ونشّف، وسجي وبسط له، وهُيِّئ ونشر عليه كفنه، وشدّ منه ذقنه، وقمّص وعمّم، ولفّ وودّع وسُلِّم، وحمل فوق سرير، وصُلِّي عليه بتكبير، ونقل من دور مزخرفة، وقصور مشيّدة، وحجر منضّدة، فجعل في ضريح ملحود، ولحد ضيّق مرصوص، بلبن منضود، مسقّف بجلمود، وهيل عليه عفره، وحثي عليه مدره، فتحقّق حذره، ونسي خبره، ورجع عنه وليّه ونسيبه وتبدّل به قريبه وحبيبه، وصفيّه ونديمه، فهو حشو قبر، ورهين قفر، يسعى في جسمه دود قبره، ويسيل صديده من منخره، ويسحق بدنه ولحمه، وينشف دمه، ويرمُّ عظمه، ويقيم في قبره، حتّى يوم حشره، فينشر من قبره حين ينفخ في صور، ويدعى بحشر ونشور، فثمّ بعثرت قبور، وحصّلت سريرة صدور، وجيء بكلّ نبيّ وصدّيق، وشهيد ونطيق، وتولَّى لفصل عند ربّ قدير، بعبده خبير بصير، فكم من زفرة تضنيه، وحسرة تنضيه،

في موقف مهول عظيم، ومشهد جليل جسيم، بين يدي ملك كريم، بكلّ صغيرة وكبيرة عليم، فحينئذ يلجمه عرقه، ويخفره قلقه، عبرته غير مرحومة، وصرخته غير مسموعة، وحجّته غير مقبولة، وقوبل صحيفته، وتبيّن جريرته، ونطق كلّ عضو منه بسوء عمله، فشهدت عينه بنظره، ويده ببطشه، ورجله بخطوه، وجلده بلمسه، وخرجه بمسّه، ويهدّده منكر ونكير، وكشف عنه بصير، فسلسل جيده، وغلَّت يده، وسيق بسحب وحدّة، فورد جهنّم بكرب وشدّة، فظلّ يعذّب في جحيم، ويسقى شربة من حميم، تشوي وجهه، وتسلخ جلده، يضربه زينته بمقمح من حديد، ويعود جلده بعد نضجه بجلد جديد، يستغيث فتعرض عنه خزنة جهنّم، ويستصرخ فيلبث حقبة بندم، نعوذ بربّ قدير، من شرّ كلّ مصير، ونسأله عفو من رضي عنه، ومغفرة من قبل منه، فهو وليّ مسألتي، ومنجح طلبتي، فمن زحزح عن تعذيب ربّه، سكن في جنّته بقربه. وخُلِّد في قصور مشيّدة، وملك حور عين وحفدة، وطيف عليه بكؤوس، وسكن حظيرة فردوس، وتقلَّب في نعيم، وسقي من تسنيم، وشرب من عين سلسبيل، ممزوجة بزنجبيل، مختومة بمسك وعبير، مستديم للحبور، مستشعر للسّرور، يشرب من خمور، في روض مغدف، ليس يصدّع من شربه وليس ينزف، هذه مسألة من خشي ربّه، وحذّر نفسه، وتلك عقوبة من جحد منشأه، وسوّلت له نفسه معصية مبدئه، ذلك قول فصل، وحكم عدل، خير قصص قصّ، ووعظ نصّ، تنزيل من حكيم حميد، نزل به روح قدس مبين، على قلب نبيّ مهتد مكين، صلَّت عليه رسل سفرة، مكرّمون بررة، عذت بربّ رحيم، من شرّ كلّ رجيم، فليتضرّع متضرّعكم، وليبتهل مبتهلكم، فنستغفر ربّ كلّ مربوب لي ولكم».

أقول: هذه الخطبة مرويّة بطرق عديدة ورواها العلَّامة المجلسي (رحمه الله) في المجلَّد السّابع عشر من البحار من مصباح الكفعمي باختلاف شديد تعرّضنا لموارد الاختلاف في الهامش، وقال في المجلَّد التّاسع منه: وروى الكلبي عن أبي صالح وأبي جعفر بن بابويه بإسناده عن الرّضا عن آبائه (عليهم السّلام)، أنّه اجتمعت الصّحابة فتذاكروا: أنّ الألف أكثر دخولًا في الكلام، فارتجل (عليه السلام) الخطبة الموثقة التي أوّلها: حمدت من عظمت منّته، وسبغت نعمته... إلى آخرها، ثم ارتجل إلى خطبة أخرى من غير النّقط التي أوّلها: الحمد لله أهل الحمد ومأواه، وأوكد الحمد وأحلاه، وأسرع الحمد وأسراه، وأطهر الحمد وأسماه، وأكرم الحمد وأولاه.

إلى آخرها وقد أوردتها في المخزون المكنون. انتهى كلامه.

أقول: وما ظفرت بعد على تمامها والمرجوّ من الله سبحانه أن تظهر لنا بعد الغموض، وتصل إلينا بعد الشّذوذ.

قال السيد الشارح:

عفى الله عن جرائمه: وقد أوردت نيّفًا وستّين نوعًا من أنواع البديع، واستخرجت أمثلتها من كلام الإمام (عليه السلام)، وقدّمت لك هذه المقدّمة، وجعلتها أحق بالتّقدمة، وفصّلت لك فيها هذه الأجناس، لأونسك بها بعض الإيناس، حتّى تقف على فائق كلامه ورائقه، وسابقه ولاحقه، وتتنبه على مواقع النّكت فيه، ولطائف البدائع وما روعي في ترتيبه ونظمه من الرّوائع، مع اعترافي بأنّي ما أتيت إلّا بنبذ من كثير، ويسير من غزير، فإنّ محاسن كلامه (عليه السلام) أغزر من قطر المطر، وأكثر من عدد النّجم

والشّجر، ومن أين يتصدّى المتصدّي لجمعها، على الإحاطة بأقطارها، والخوض كما ينبغي في غمارها، فإنّها متجاوزة عن حدّ الإحصاء، خارجة عن طور الاستقصاء، ولن يطلع على بعضها إلّا الفارس في علمي المعاني والبيان، المبرز على أقران هذا الميدان، زادنا الله توفيقا على إتقان هذه الحقائق، وجعل لنا قدم صدق في إيقان هذه الدّقائق، ووفّقنا للسّداد، في القول والعمل، ونعوذ به من الهفوة والخطأ والخطل.

جملة من أخلاق أمير المؤمنين (عليه السلام) ومحاسن خصاله.

قال الشارح: ورأيت بعد ذلك كله، أن أتبرّك بذكر جملة من مكارم أخلاق أمير المؤمنين، ومحاسن خصال سيّد الوصيّين (عليه السلام)، وأورد لمعًا من مناقبه الفاضلة الزّاهرة، وأقتدح بزناد مآثره الثاقبة، وأقتبس من قبسات أنواره اللّامعة.

شعر:

مآثِرُ صافحَتْ شُهُبَ النُّجومِ عُلًا ... مُشيّدةٌ قَد سَمتْ قَدرًا على زُحَلِ

وَسُنَّةٌ شَرَّعَتْ سُبلَ الهُدى ونَدىً ... أقامَ للطَّالبِ الجدوى على السُّبُلِ

فأقول وبالله التّوفيق:

نور في ميلاده (عليه السلام):

ولد بمكّة بيت الله الحرام: يوم الجمعة الثّالث عشر من شهر الله الأصمّ رجب بعد عام الفيل بثلاثين سنة، وقد خصّه الله بهذه الفضيلة على سائر الأنام، ولم يولد في البيت أحد قبله ولا بعده، وفي ذلك يقول أبوه أبو طالب (عليه السلام):

أنتَ الَّذي فَرضَ الإلهُ ولاءهُ ... وَنَطَقْتَ حقًّا بالجوابِ الصّائبِ
أنتَ الَّذي رَفعَ الإلهُ محلَّهُ ... وَعلا عُلاكَ على الشِّهابِ الثّاقِبِ
وَوُلِدتَ في البيتِ الحرامِ وخَصَّكَ الـ ... ـباري بِكلِّ مَكارمٍ ومواهبِ
جاءتْ نساءُ المصطَفين جَميعُهم ... يستبشرونَ إذْ جِئتَهمْ بِعجائِبِ

روى في البحار من التّهذيب للشيخ أنّه (عليه السلام): «ولد بمكة في البيت الحرام يوم الجمعة لثلاث عشر ليلة خلت من رجب بعد عام الفيل بثلاثين سنة وقبض (عليه السلام) قتيلا بالكوفة ليلة الجمعة لتسع ليال بقين من شهر رمضان سنة أربعين من الهجرة وله يومئذ ثلاث وستّون سنة»[1].

ومن مصباح الزائر عن عتاب بن أسيد، أنّه قال: «ولد أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب (عليه السلام) بمكة في بيت الله الحرام يوم الجمعة لثلاث عشر ليلة خلت من رجب، وللنّبي (صلَّى الله عليه وآله وسلم) ثمان وعشرون سنة، قبل النبوّة باثنتي عشرة سنة»[2].

أقول: وفي هذا المعنى روايات أخر يأتي إن شاء الله في شرح الخطبة المائة والإحدى والثلاثين.

وفيه أيضًا من علل الشرائع، ومعاني الأخبار، وأمالي الصّدوق، وروضة الواعظين، عن يزيد بن قعنب، قال: «كنت جالسًا مع العبّاس بن عبد المطلب وفريق من عبد العزى بإزاء بيت الله الحرام، إذ أقبلت فاطمة بنت أسد أم أمير

(١) تهذيب الأحكام، الشيخ الطوسي: ج٦/ ص١٩، بحار الأنوار: ج٣٥/ ص٥.
(٢) مصباح المتهجد، الشيخ الطوسي: ص٨١٩.

المؤمنين (عليه السلام)، وكانت حاملة به لتسعة أشهر، وقد أخذها الطلق، فقالت: ربّ إني مؤمنة بك وبما جاء من عندك من رسل وكتب وإنّي مصدّقة لكلام جدّي إبراهيم الخليل، وأنّه بنى البيت العتيق، فبحقّ الَّذي بنى البيت، وبحقّ المولود الَّذي في بطني، لما يسّرت عليّ ولادتي.

قال يزيد بن قعنب: فرأينا البيت وقد انفتح عن ظهره، ودخلت فاطمة فيه، وغابت عن أبصارنا، والتزق الحائط، فرمنا أن ينفتح لنا قفل الباب، فلم ينفتح، فعلمنا أن ذلك أمر من أمر الله عزّ وجل، ثم خرجت بعد الرّابع وبيدها أمير المؤمنين (عليه السلام)، ثم قالت: إني فضّلت على من تقدّمني من النّساء، لأنّ آسية بنت مزاحم عبدت الله عزّ وجلّ سرًّا في موضع لا يحبّ أن يعبد الله إلَّا اضطرارا، وأنّ مريم بنت عمران هزّت النّخلة اليابسة بيدها، حتّى أكلت منها رطبًا جنيًّا، وأنّي دخلت بيت الله الحرام، فأكلت من ثمار الجنّة وأوراقها، فلما أردت أن أخرج، هتف بي هاتف سمّيه عليًّا، فهو عليّ، والله العلي الأعلى يقول: إنّي شققت اسمه من اسمي، وأدبته بأدبي ووقفته على غامض علمي، وهو الذي يكسر الأصنام في بيتي، وهو الذي يؤذّن فوق ظهر بيتي، ويقدّسني ويمجدني، فطوبى لمن أحبّه وأطاعه، وويل لمن أبغضه وعصاه»[1].

ورواه في كشف الغمة من بشائر المصطفى مرفوعا إلى يزيد بن قعنب مثله، وزاد في آخره قالت: فولدت عليّا ولرسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلم) ثلاثون سنة، وأحبّه رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلّم) حبًّا شديدًا، وقال

(١) الأمالي، الشيخ الصدوق: ص١٩٥، معاني الأخبار، الصدوق: ٦٢.

لها: **اجعلي مهده بقرب فراشي**، وكان (صلّى الله عليه وآله وسلم) يلي أكثر تربيته، وكان يُطهِّر عليًّا (عليه السلام) في وقت غسله، ويوجره اللبن عند شربه، ويحرّك مهده عند نومه، ويناغيه في يقظته، ويحمله على صدره ورقبته، ويقول: **هذا أخي، ووليي، وناصري، وصفيي، وذخري، وكهفي، وصهري، ووصيّي، وزوج كريمتي، وأميني على وصيّتي، وخليفتي**، وكان رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلم) يحمله دائما، ويطوف به جبال مكة وشعابها، وأوديتها وفجاجها، صلَّى الله على الحامل والمحمول[1].

قال الإسكافي:

نَطقتْ دلائلُهُ بفضلِ صفاتِهِ ... بينَ القبائلِ وهوَ طفلٌ يرضَعُ

وقال محمّد بن منصور السّرخسي:

ولَدَتهُ مُنْجِبَةٌ وكانَ وِلادُهَا ... في جَوفِ كعبةٍ أفضلَ الأكنانِ

وسقاهُ ريقتَهُ النَبيُّ ويَا لَها ... مِن شُربةٍ تُغني عَنِ الألبانِ

حَتَّى تَرعرعَ سيّدًا سندًا رِضًى ... أسدًا شديدَ القلبِ غيرَ جَبانِ

عَبَدَ الإلهَ معَ النَّبيِّ وأنّهُ ... قَد كانَ بعدُ يُعدُّ في الصِّبيانِ

فَلِذاكَ زَوَّجَهُ الرّسولُ بَتولَهُ ... وَغَدا وَصيَّ الإنسِ ثُمَّ الجَانِ

شَهِدَتْ لهُ آياتُ سورةِ هَلْ أَتَى ... بِمناقِبٍ جَلَّتْ عَنِ التّبْيانِ

نور في اسمه السامي:

والمعروف أنّه عليّ، مشتق من اسم الله الأعلى قال أبو طالب:

(١) كشف الغمة: ١/ ص٦٢.

سَمَّيتُهُ بِعَليٍّ كَي يَدومَ لهُ عزُّ العُلوِّ وفخرُ العزِّ أدومُهُ

وفي البحار من المناقب لابن شهر آشوب، عن أبي عليّ بن همّام، رفعه أنّه لّما وُلِدَ عليّ (عليه السلام)، أخذ أبو طالب (عليه السلام) بيد فاطمة وعليّ على صدره، وخرج إلى الأبطح ونادى:

يا ربِّ يا ذا الغسقِ الدَّجيّ والقمرِ المُبتلِجِ المُضي

بَيِّن لنا مِن حُكمكَ المَقضيّ ماذا ترى في اسمِ ذا الصَّبي

قال: فجاء شيء يدب على الأرض كالسّحاب، حتّى حصل في صدر أبي طالب، فضمّه مع عليّ إلى صدره، فلمّا أصبح إذا هو بلوح أخضر، فيه مكتوب:

خُصِصْتُما بالولدِ الزَّكيّ والطاهرِ المُنتَجَبِ الرَّضي

فاسمُهُ مِن شامخٍ عَليّ عَليّ اشْتُقَّ مِنَ العَليّ

قال: فعلَّقوا اللوح في الكعبة، وما زال هناك حتّى أخذه هشام بن عبد الملك، فاجتمع أهل البيت أنّه في الزّاوية الأيمن من ناحية البيت، قال: فالولد الطاهر من النّسل الطاهر، وُلد في الموضع الطاهر، فأين توجد هذه الكرامة لغيره، فأشرف البقاع الحرم، وأشرف الحرم المسجد، وأشرف بقاع المسجد الكعبة، ولم يولد فيه مولود سواه، فالمولود فيه يكون في غاية الشّرف، وليس المولود في سيّد الأيّام يوم الجمعة، في الشّهر الحرام، في البيت الحرام، سوى أمير المؤمنين (عليه السلام) وقال الشّارح المعتزلي: وكان اسمه الأوّل الذي سمّته به أُمّه حيدرة، باسم أبيها أسد بن هاشم، والحيدرة: الأسد، فغيّر أبوه اسمه، وسمّاه عليًّا، وقيل: (حيدرة) اسم كانت قريش تسمّيه به، والقول الأوّل أصحّ، يدل عليه قوله (عليه السلام): «**أَنَا الَّذي سَمَّتْني أُمِّي حَيْدَرَةً**».

ويستفاد من الرّواية الآتية، أنّ اسمه زيد، ولا منافاة لأنّ تعدّد الأسماء، دليل على كمال المسمّى.

نور في نسبه الشريف:

قال أخطب خوارزم:

نَسَبُ المُطَهَّر بين أنسابِ الورى ... كالشَّمسِ بينَ كواكِبِ الأنسابِ

والشَّمسُ إنْ طَلَعَتْ فَمامِن كَوكَبٍ ... إلَّا تَغَيَّبَ في نِقابِ حِجابِ

فإنّ آباءه آباء رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلم)، وأمّهاته أمّهات رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلم)، وهو مسوط بلحمه ودمه، طينته طينته، وفطرته فطرته، ونوره نوره، كلاهما من شجرة واحدة، لها فروع طوال، وثمرة لا تنال، نبتت في حرم، وسبقت في كرم، خلقهما الله نورًا واحدًا قبل أنْ يُخلَقَ عالم وآدم، ثم نقل ذلك النّور في ظهور الأخيار من الرّجال، وأرحام الخيرات المطهرات المهذّبات من النّساء، من عصر إلى عصر إلى أنّ قسّمه في عبد المطلب بين ابنيه عبد الله وأبي طالب، فجعل من الأوّل سيّد النبيّين، ومن الآخر سيّد الوصيّين، هذا الأوّل، وهذا التّالي، وهذا المنذر، وهذا الهادي.

روى في غاية المرام عن الصدوق مسندًا عن الحسن البصري، قال: «صعد أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) منبر البصرة، فقال: **أيّها النّاس انسبوني، فمن عرفني فينسبني، وإلَّا فأنا أنسب نفسي، أنا زيد بن عبد مناف ابن عامر بن عمرو ابن المغيرة بن زيد بن كلاب**، فقام إليه ابن الكوّا فقال: يا هذا ما نعرف لك نسبًا غير عليّ بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم

ابن عبد مناف بن قصي بن كلاب، فقال (عليه السلام): **يا لُكع إن أبي سمّاني زيدا باسم جدّه قصيّ، وإن اسم أبي عبد مناف، فغلبت الكنية على الاسم، وإنّ اسم عبد المطلب عامر، فغلب اللقب على الاسم، واسم عبد مناف المغيرة، فغلب اللّقب على الاسم، وإن اسم قصيّ زيد فسمّته العرب مجمعًا، لجمعه إيّاها من البلد الأقصى إلى مكة، فغلب اللقب على الاسم.**

ذكر الخوارزمي في كتاب المناقب: إنّ أبا طالب ولد طالبا ولا عقب له، وعقيلًا وجعفرًا وعليًّا، كلّ واحد أسن من الآخر بعشر سنين، وعليّ أصغرهم سنًّا، وأُمّهم جميعًا مع أختهم أُمّ هاني فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ابن قصيّ، أوّل هاشميّة ولدت لهاشمي»[1].

قال الشّارح المعتزلي: أسلمت فاطمة بنت أسد بعد عشر من المسلمين، فكانت الحادي عشر، وكان رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلم) يكرمها، ويعظمها، ويدعوها أُمّي، وأوصت إليه حين حضرتها الوفاة، فقبل وصيّتها، وصلّى عليها، ونزل في لحدها، واضطجع معها، بعد أن ألبسها قميصه، فقال له أصحابه: إنّا ما رأيناك صنعت يا رسول الله بأحد ما صنعت بها، فقال (صلَّى الله عليه وآله وسلم): **إنّه لم يكن أحد بعد أبي طالب أبرّ بي منها، إنّما ألبستها قميصي لتكسى من حلل الجنّة، واضطجعت معها ليهون عليها ضغطة القبر هذا.**

وأمّا إسلام أبي طالب فهو المتّفق عليه بين الشّيعة، وقد اختلف فيه العامّة العمياء، ولعلنا نشبع الكلام في ذلك إن شاء الله في مقام مناسب، ولنقتصر

(١) بحار الأنوار، العلامة المجلسي: ج٣٥/ ص٧.

هنا على رواية الاحتجاج، عن الصّادق، عن آبائه (عليهم السلام): (**أن أمير المؤمنين (عليه السلام) كان ذات يوم جالسًا في الرّحبة والنّاس حوله مجتمعون، فقام إليه رجل فقال: يا أمير المؤمنين أنت بالمكان الذي أنزلك الله به، وأبوك معذّب بالنّار، فقال (عليه السلام) له: «مه فضّ الله فاك، والذي بعث محمّدًا بالحق نبيّا، لو شفع أبي في كلّ مذنب على وجه الأرض لشفّعه الله فيهم، أبي معذّب بالنّار وابنه قسيم الجنّة والنّار، ثم قال: والذي بعث محمّدا بالحقّ نبيّا، إنّ نور أبي يوم القيامة يطفي أنوار الخلائق، إلّا خمسة أنوار: نور محمّد (صلَّى الله عليه وآله وسلم)، ونوري، ونور الحسن، والحسين، ونور تسعة من ولد الحسين، فإنّ نوره من نورنا الذي خلقه الله تعالى قبل أن يخلق آدم (عليه السلام) بألفي عام»**).

نور في كناه الرفيعة الجميلة:

هو أبو الحسن، وأبو الحسين، وأبو الريحانتين، وأبو السّبطين، وأبو تراب.

روى في البحار من مناقب ابن شهر آشوب، من الخركوشيّ، في شرف النّبيّ (صلَّى الله عليه وآله وسلّم)، وشيرويه في الفردوس، واللّفظ له، بأسانيدهم أنّه ما كان الحسن والحسين (عليهما السّلام) في حياة رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلم) يدعوانه **يا أبه**، ويقول الحسن لأبيه: **يا أبا الحسين**، والحسين يقول: **يا أبا الحسن**، فلما تُوفّي رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم)، دعواه **يا أبانا**[1].

وفي كشف الغمّة عن الخوارزميّ قال علي (عليه السلام): **كان الحسن يدعوني في حياة النّبي (صلّى الله عليه وآله وسلم) أبا حسين، والحسين يدعوني**

(١) بحار الأنوار، العلاّمة المجلسي: ج٢٥/ ص٦٢.

أبا حسن، ولا يريان أبًا إلّا رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم)، فلمّا مات دعواني أباهما[1].

وفيه أيضًا من كتاب مناقب ابن مردويه، عن جابر، قال: سمعت رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلم) يقول لعلي بن أبي طالب (عليه السلام) قبل موته بثلاث: **سلام عليك أبا الرّيحانتين، أوصيك بريحانتي من الدّنيا، فعن قليل ينهد ركناك، والله خليفتي عليك**، قال: فلمّا مات رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلم)، قال علي (عليه السلام): **هذا أحد ركني الذي قال لي رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم)**، فلمّا ماتت فاطمة (عليها السّلام)، قال: **هذا الرّكن الثّاني الذي قال لي رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلم)**[2].

وفي غاية المرام عن الصدوق بسنده، عن عباية بن ربعي قال: قلت لعبد الله بن عبّاس: لِمَ كنّى رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلم) عليًّا أبا تراب؟ قال: لأنّه صاحب الأرض، حجّة الله على أهلها بعده، وبه بقاؤها، وإليه سكونها، وقد سمعت رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلم)، يقول: **إذا كان يوم القيامة، ورأى الكافر ما أعدّ الله تبارك وتعالى لشيعة عليّ (عليه السلام) من الثّواب والزّلفى والكرامة، قال: يا ليتني كنت ترابًا**، أي من شيعة علي (عليه السلام)، وذلك قول الله عزّ وجل: ﴿**وَيَقُولُ الْكافِرُ يا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرابًا**﴾[3]، ونعم ما قال الشّاعر:

(١) كشف الغمة: ص٦٦.
(٢) الأمالي: الشيخ الصدوق: ١٩٨.
(٣) النبأ: ٤٠.

أنا وجميعُ مَنْ فوقَ التُّرابِ ... فِدى لِتُرابِ نَعلِ أبي تُرابِ

إمامٌ مَدحُهُ ذِكري وَدَأْبي ... وقلبي نحوهُ ما عِشتُ صَابِ

وفي البحار[1] من مناقب ابن شهر آشوب[2] قال: ورأيت في كتاب الردِّ على أهل التّبديل: أنّ في مصحف أمير المؤمنين (عليه السلام)، يا ليتني كنت ترابيًّا، يعني من أصحاب علي (عليه السلام)، قال: وفي كتاب ما نزل في أعداء آل محمّد (صلّى الله عليه وآله وسلم) في قوله:

﴿**وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ**﴾[3] رجل من بني عديّ ويعذّبه علي (عليه السلام)، فيعضّ على يديه، ويقول العاضّ، وهو رجل من بني تميم: يا ليتني كنت ترابيًّا، أي شيعيًّا.

نور في ألقابه الشامخة:

هو أمير المؤمنين، ويعسوب الدّين، وسيّد المسلمين، ومبير الشّرك والمشركين، وقاتل النّاكثين، والقاسطين، والمارقين، ومولى المؤمنين، وذو القرنين، ونفس الرّسول، وأخوه، وزوج البتول، وسيف الله المسلول، وأمير البررة، وقاتل الفجرة، والصّدِّيق الأكبر، وقسيم الجنّة والنّار، والمرتضى، وصاحب اللواء، وسيّد العرب، وكشاف الكرب، وخاصف النّعل، وشبيه هارون، والهادي، والدّاعي، والفاروق، وباب المدينة، وباب الحكمة، وبيضة البلد، والشّاهد.

(١) بحار الأنوار، العلاّمة المجلسي: ج٣٥/ ص٦٠.
(٢) مناقب آل أبي طالب، ابن شهرآشوب: ج٢/ ص٣٠٥.
(٣) الفرقان: ٢٧.

وهذه الألقاب قد أثبتت له (عليه السلام) في الأخبار الصحيحة.

قال الشّارح المعتزلي: وتزعم الشّيعة أنّه خوطب في حياة رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) بأمير المؤمنين، خاطبه بذلك جملة المهاجرين والأنصار، ولم يثبت ذلك في أخبار المحدثين.

أقول: وإنكاره له لا وجه له مع قيام الأخبار المتظافرة بل المتواترة معنى عليه، وقد روى في غاية المرام في هذا المعنى: اثنين وأربعين حديثًا، من طريق العامّة، وثمانية وثلاثين حديثًا، من طريق الخاصّة، ولعلّنا نورد بعضها في تضاعيف الشّرح إن شاء الله، ويستفاد من بعض تلك الأحاديث، أنّه من الألقاب المخصوصة به (عليه السلام)، لا يجوز أن يلقّب به غيره.

وهو ما رواه فيه، عن ابن شهر آشوب، قال: قال رجل للصّادق (عليه السلام): يا أمير المؤمنين، فقال (عليه السلام): «**مه فإنّه لا يرضى بهذه التّسمية أحد إلّا ابتلى ببلاء أبي جهل**»[1].

قلت: بلاء أبي جهل أنّه كان مخنّثًا، لأنّه يبغض النبي كما رواه الشّارح المعتزلي.

وفيه أيضًا من تفسير العيّاشي عن محمّد بن إسماعيل الرازيّ، عن رجل سمّاه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: دخل رجل على أبي عبد الله (عليه السلام)، فقال: السّلام عليك يا أمير المؤمنين، فقام (عليه السلام) على قدميه، فقال: «**مه هذا اسم لا يصلح إلّا لأمير المؤمنين (عليه السلام) سمّاه به، ولم يسمّ به أحد غيره فرضي به إلّا كان منكوحا، وإن لم يكن به ابتلى به، وهو قول الله عزّ وجل:**

(١) مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب: ج٢ ص٢٥٤.

﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾[1]».

قال قلت: فماذا يدعى به قائمكم قال: **يقال له: السلام عليك يا بقية الله، السلام عليك يا بن رسول الله)**[2].

أقول: وما أبعد ما بين الشّارح المعتزلي في إنكاره لهذا اللقب وبين ضياء الدّين أبي المؤيّد موفق بن أحمد الخوارزمي في إثباته الألقاب الشّامخة له (عليه السلام).

قال في محكي كلامه في كشف الغمّة: وأنا أقول في ألقابه: هو أمير المؤمنين، ويعسوب المسلمين، وغرّة المهاجرين، وصفوة الهاشميّين، وقاتل الكافرين والناكثين والقاسطين والمارقين، والكرّار غير الفرّار، نصّال فقار كلِّ ذي ختر بذي الفقار، قسيم الجنّة والنّار، مقعّص الجيش الجرّار، لاطم وجوه اللجين والنّضار، بيد الاحتقار، أبو تراب، مجدّل الأتراب معفرين ممرّقين في العفر رجل الكتيبة والكتاب، والمحراب والحراب، والطعن والضّراب، والخير الحساب بلا حساب، مطعم السّغاب بجفان كالجواب رادّ المعضلات بالجواب الصّواب، مُضيِّف النسور والذياب بالبتّار الماضي الذّباب هازم الأحزاب، وقاصم الأصلاب، قاسم الأسلاب، جزّاز الرّقاب، باين القراب، مفتوح الباب إلى المحراب عند سدّ سائر أبواب الأصحاب، جديد الرّغبات في الطاعات، بالي الجلباب، رثّ الثّياب، رقاض الصّعاب معسول الخطاب عديم الحجاب والحجّاب، ثابت اللبّ في مدحض الألباب، شقيق الخير، ورفيق الطير، صاحب القرابة والقربة، وكاسر أصنام الكعبة،

(١) النساء: ١١٧.

(٢) تفسير العياشي، محمد بن مسعود العياشي: ج١ ص٢٨٣.

مناوش الحتوف، قتّال الألوف، مخرّق الصّفوف، ضرغام يوم الجمل، المردود له الشمس عند الطفل ترّاك السلب، ضرّاب القلل حليف البيض والأسل، شجاع السّهل والجبل، زوج فاطمة الزهراء سيّدة النّساء، مذلّل الأعداء، معزّ الأولياء، أخطب الخطباء قدوة أهل الكساء، إمام الأئمة الأتقياء، الشّهيد أبو الشهداء، أشهر أهل البطحاء، مضمّخ مردة الحروب بالدماء، صفر اليدين عن الصفراء والحمراء والبيضاء، مثكل أُمّهات الكفرة، ومفلق هامات الفجرة، ومقوّي أعضاد البررة، وثمرة بيعة الشّجرة، وفاقئ عيون السّهرة، وداحي أرض الدّماء، ومطلع شهب الأسنّة في سماء القترة، المسمّي نفسه يوم الغبرة بحيدرة، خوّاض الغمرات، حمّال الألوية والرّايات، مميت البدعة، محيي السّنة، وكاتب جوائز أهل الجنّة، ومصرّف الأعنّة، واللّاعب بالأسنّة، سادّ أنفاق النفاق، شاق جماجم ذوي الشّقاق، سيّد العرب، موضع العجب، المخصوص بأشرف النّسب، الهاشمي الأُمّ والأب، المفترع أنواع أبكار الخطب، نفس رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) يوم المباهلة، وساعده المساعد يوم المصاولة وخطيبه المصقع يوم المقاولة، وخليفته في مهاده، وموضع سرّه في إصداره وإيراده، ومليّن عرائك أضداده، وأبو أولاده، وواسطة قلادة الفتوّة، ونقطة دائرة المروّة، وملتقى شرفي الأُبوّة والبنوّة، ووارث علم الرّسالة والنبوّة، وسيف الله المسلول، وجواد الخلق المأمول، ليث الغابة، وأقضى الصّحابة، والحصن الحصين، والخليفة الأمين، أعلم من فوق رقعة الغبراء وتحت أديم السّماء، المستأنس بالمناجاة في ظلمة اللّيلة اللّيلاء، راقع مدرعته والدُّنيا بأسرها قائمة بين يديه حتّى استحيى من راقعها، منزّه نفسه النّفيسة عن الدُّنيا الدنيّة ومصارعها، ومثبّتها بلجام تقواه عن مطامعها، وفاطمها بتهجدها عن وثير

مضاجعها، أخو رسول الله وابن عمّه، وكشّاف كربه وغمّه، ومساهمه في طمّه ورمّه، بعضه بعض البتول، وولده ولد الرسول، هو من رسول الله (صلَّى الله عليه وآله)، دمه دمه، ولحمه لحمه، وعظمه عظمه، وعلمه علمه، وسلمه سلمه، وحربه حربه، وحزبه حزبه، وفرعه فرعه، ونبعه نبعه، ونجره نجره، وفخره فخره، وجدّه جدّه، وحدّه حدّه، أنهار الفضائل في الدُّنيا من بحور فضائله، ورياض التّوحيد والعدل من بساطين خطبه ورسائله، وكبش أهل العراق والشّام والحجاز، وشجى حلوق الأبطال عند البراز وابن عمّ المصطفى، وشقيق النّبي المجتبى، ليث الثّرى، غيث الورى، حتف العدى، مفتاح النّدى، قطب رحى الهدى، مصباح الدّجى، جوهر النهى بحر اللهى، مسعر الوغا، قطاع الطلى، شمس الضّحى، أبو القرى في أُمّ القرى، المبشّر بأعظم البشرى، مطلق الدّنيا، مؤثر الأخرى على الأولى، ربّ الحجى، بعيد المدى، ممتطى صهوة العلى، مستند الفتوى، مثوى التقى، نديد هارون من موسى، مولى كلّ من له رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) مولى، كثير الجدوى، شديد القوى، سالك الطريقة المثلى المعتصم بالعروة الوثقى، الفتى أخو الفتى الذي أُنزل فيه هل أتى، أكرم من ارتدى وأشرف من احتذى، أفضل من راح واغتدى، أشجع من ركب ومشى، أهدى من صام وصلَّى، مراقب حقّ الله إن أمر أو نهى، الذي ما صبا في الصبى، وسيفه عن قرنه ما نبا، ونور هداه ما خبا، ومهر أقدامه ما كبا، دعاه رسول الله إلى التّوحيد فلبّى، وجلا ظلم الشّرك وجلا وسلك المحجّة البيضاء، وأقام الحجّة الزّهراء، جنيت ثمار النّصر من علمه، والتقطت جواهر العلم من قلمه، ونشأت ضراغم المعارك في أجمه، وبأس كيون أقدام هممه، واخضرّت ربى

الأماني من ديم كرمه، نعم هو أبو الحسن، القليل الوسن، الذي لم يسجد للوثن، هو عصرة المنجود، هو من الذين أحيوا أموات الآمال بحبا الجود، وهو من الذين سيماهم في وجوههم من أثر السّجود، هو محارب الكفرة والفجرة بالتّأويل والتّنزيل، هو الذي مثله مذكور في التّوراة والإنجيل، هو الذي كان للمؤمنين وليًّا حفيًّا، وللرسول (صلّى الله عليه وآله وسلم) بعده وصيًّا، هو الذي كان لجنود الحقّ سندًا، ولأنصار الدّين يدًا وعضدًا ومددًا، ولضعفاء المسلمين مجيرًا، ولصناديد الكافرين مبيرًا، ولكؤوس العطاء على الفقراء مديرا، حتّى أنزل فيه وفي أهل بيته الذين طهرهم الله تطهيرًا: ﴿**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا**﴾[1] وهو عليٌّ العليّ والوصيّ الوليّ الهاشميّ، المكيّ المدنيّ، الأبطحيّ، الطالبيّ، الرّضيّ، المرضيّ، المنافي القويّ، الجريّ، اللّوذعيّ، الأريحيّ - المولوي، الصّفي الوفي، الذي بصّره الله حقائق اليقين، ورتق به فتوق الدّين، الذي صدّق رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) وصدق، وبخاتمه في الرّكوع تصدّق، واعتصب بالسّماحة والحماسة وتطوق، ودقّق في علومه ومعارفه وحقّق، وذكّرنا بقتل الوليد بدرًا، وبقتل عمرو الخندق، ومزّق من أبناء الحروب ما مزّق، وغرّق في لجة سيفه من أسود الهياج من غرّق، وحرّق بشهاب صارمه من شياطين العراك من حرّق حتّى استوسق الإسلام واتّسق، هو أطول بني هاشم باعًا، وأمضاهم زماعًا وأرحبهم ذراعًا، وأكثرهم أشياعًا، وأخلصهم أتباعًا، وأشهرهم قراعًا، وأحدّهم سنانًا، وأعربهم لسانًا، وأقواهم جنانًا، هو حيدر وما أدراك ما حيدر، هو الكواكب الأزهر، والصّارم المذكر، صاحب براءة

(١) الإنسان: ٨.

وغدير خم وراية خيبر، وكميّ أُحد وحنين والخندق وبدر الأكبر، هو ساقي ورّاد الكوثر يوم المحشر، أبو السبطين، ومصلِّي القبلتين، وأنسب من في الأخشبين وأعلم من في الحرمين، وأنشد الخوارزمي:

تلكَ المكارمُ لا قَعْبانِ مِنْ لَبنٍ ... شِيْبًا بِماءٍ فعادَا بعدُ أَبوالا

وأنشد كاشف الغمّة:

أَسامِيًا لمْ تَزِدهُ معرفةً ... وإنَّما لذّةً ذَكرناهَا[1]

وأنا أنشد:

مَكارمُ لَجَّت في عُلُوٍّ كأنّما ... تُحاولُ ثأرًا عندَ بعضِ الكواكبِ

مَحاسِنُ مِنْ مَجدٍ متَى يقرِنُوا بها ... محاسِنَ أقوامٍ تُعدُّ كالمَعايبِ

وأقول: لعمري إنّ هذه الألقاب، لحريّ أن تكتب بالنّور، على صفحات خدود الحور، وبالتّبر المذاب، على أطباق السّماء والكرسي والعرش والحجاب، وأن تثبت في اللوح وأُمّ الكتاب، لا أن تكتب بالحبر والقلم، على القرطاس والرّق والكتاب، ومع ذلك أقول:

إذا ما الكراماتُ اعتلى قَدْرُ رَبِّها ... وحلَّ بها أعلى ذُرى عَرَفاتِهِ

فإنَّ عليًّا ذا المناقِبِ والنُّهى ... كَراماتُه العُليا أقلُّ صَفاتِهِ

---

(١) البيت للمتنبي يمتدح فيه عضد الدولة، فقال:

أبا شجاع بفارس عضد الد ... ولة فناخسرو شهنشاها

أساميًا لم تزده معرفةً ... وإنما لذةً ذكرناها

ولعل الأربلي أورده في كشف الغمة استشهادًا به، ينظر: شرح ديوان المتنبي، الواحدي: ص٣٧٩.

نور في شكله وصفته:

كاشف الغمّة، عن الخوارزمي عن أبي إسحاق: (لقد رأيت عليًّا (عليه السلام) أبيض الرّأس واللِّحية، ضخم البطن ربعة من الرّجال، وعن ابن مندة أنّه (عليه السلام) كان شديد الأدمة، ثقيل العينين عظيمهما، وأبطن وهو إلى القصر أقرب)[1].

وعن محمّد بن حبيب البغدادي: (آدم اللون حسن الوجه ضخم الكراديس)[2].

وعن بعض المحدّثين: (كان ربعة من الرّجال، أدعج العينين، حسن الوجه، كأنّه القمر ليلة البدر حسنًا، ضخم البطن، عريض المنكبين، شثن الكفين، أغيد كان عنقه إبريق فضّة، أصلع، كثّ اللحية منكبيه مشاش كمشاش السّبع الضّاري، لا يبين عضده من ساعده، وقد أدمجت إدماجًا، إن أمسك بذراع رجل أمسك بنفسه، فلم يستطع أن يتنفّس، شديد السّاعد واليد، إذا مشى إلى الحرب هرول، ثبت الجنان، قويّ شجاع، منصور على من لاقاه)[3].

(١) كشف الغمة، علي بن أبي الفتح الإربلي: ج١/ ص٧٤.

(٢) المناقب، الموفق الخوارزمي: ص٤٦. بحسب اطلاعنا على كتاب المحبر لأبن حبيب البغدادي لم نعثر على هذه المعلومة ولم تتوفر لدينا مصادر أخرى تعود إلى ابن حبيب البغدادي، وذكر الموفق الخوارزمي وغيره هذه المعلومة ونسبوها لابن حبيب صاحب المحبر الكبير حسب وصفه، وربما أرادوا بذلك تعريفه بكتابه المشهور وقد تكون هذه المعلومة موجودة في كتب أخرى تعود لهذا الشخص.

(٣) الاستيعاب، ابن عبد البر: ج٣ ص١١٢٣، كشف الغمة، علي بن أبي الفتح الإربلي: ج١/ ص٧٧.

قال كاشف الغمّة: (واشتهر (عليه السلام) بالأنزع البطين، أمّا في الصّورة فيقال: رجل أنزع بيّن النّزع، وهو الذي انحسر الشّعر عن جانبي جبهته، وموضعه النّزعة، وهما النّزعتان، والبطين: الكبير البطن، وأمّا في المعنى فإن نفسه نزعت يقال: نزع إلى أهله ينزع نزاعًا: اشتاق، ونزع عن الأمور نزوعًا انتهى عنها، أي نزع نفسه عن ارتكاب الشّهوات فاجتنبها، ونزعت إلى اجتناب السّيئات فسدّ عليه مذهبها، ونزعت إلى اكتساب الطاعات فأدركها حين طلبها، ونزعت إلى استصحاب الحسنات فارتدى بها وتجلببها وامتلأ علمًا فلُقِّب بالبطين، فأظهر بعضًا، وأبطن بعضًا حسبما اقتضاه علمه الذي عرف به الحقّ اليقين.

فأمّا ما ظهر من علومه فأشهر من الصّباح، وأسير في الآفاق من سرى الرّياح، وأمّا ما بطن فقد قال: «**بل اندمجت على مكنون علم لو بحت به، لاضطربتم اضطراب الأرشية في الطوى البعيدة**».

وقد نظم بعض الشّعراء هذا المعنى:

مَن كانَ قَدْ عَرَقَتهُ مُدْيَةُ دَهرِهِ ... وَمرَّتْ لهُ أخلافُ سمٍّ مُنقَعِ

فليعتصمْ بعُرى الدُّعاءِ ويبتَهِل ... بإمامِهِ الهادي البَطينِ الأنزَعِ

نزعت عنِ الآثامِ طرًّا نفسه ... ورعًا فمن كالأنزَعِ المُتَورِّعِ

وحَوى العلومَ عنِ النّبيِّ وراثةً ... فَهوَ البطينُ بكلِّ علمٍ مُودَعِ

وهوَ الوسيلةُ في النّجاةِ إذِ الوَرى ... رَجِفَتْ قُلوبُهمْ لِهولِ المَجْمَعِ)[1]

(١) كشف الغمة، علي بن أبي الفتح الإربلي: ج١/ ص٧٥.

قال السيّد الشارح:

وينبغي أن نقتصر في هذا المقام على ما ذكرنا من شرفه وجماله ونشير إن شاء الله إلى علمه وزهده وسخاوته وشجاعته وفصاحته وبعض أوصاف كماله، في مقدمات الخطبة الثّالثة المعروفة بالشّقشقيّة إجمالًا، وفي تضاعيف الشّرح تفصيلًا وإن كان القلم يستحلي ذكر المناقب، ويريد أن يجري سعيًا على الرّأس، ويجول في حلبة القرطاس لكن ينبغي أن يردّ من نخوة بأده واعتلائه وشموخ أنفه وسموّ غلوائه، ويكعم على كظة جريته، ويهمد بعد نزقاته، ويلبّد بعد زيفان وثباته، فإنّ طلبه حصر ما لا يتناهى معدود من ضعف رأيه، ومن أين يحصر مناقب الإمام عليه أفضل الصلاة والسّلام، وقد قال سيد الأنام (صلى الله عليه وآله): «**لَو أَنّ الرّياضَ أقلامٌ، والبَحرَ مدادٌ، والجِنَّ حُسّابٌ، والإنسَ كُتّابٌ، ما أَحصَوا فَضائلَ عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)**».

وكيف يمكن عدّ مفاخره، وبيته بيت الشّرف والفخار، وإليه تنتهي الفضائل يحدّثها الأواخر عن الأوائل، وهو آية الله العظمى، وبابه الذي منه يؤتى، ونور الله الذي من استضاء به اهتدى، وعروته التي من استمسك بها فما زاح عن الحق ولا اعتدى، والحجّة على العباد، والمحجّة المسلوكة ليوم المعاد، وإذا كانت الإطالة لا تبلغ وصف كماله، والإطناب لا يحيط بنعت فضله وإفضاله، فالأولى أن يكتفى على ما ذكرناه من شرفه وجلاله.

فصل في ذكر نسب الرَّضي (رحمه الله):

مؤلِّف النّهج وجملة من مآثره فنقول: هو أبو الحسن محمّد بن أبي أحمد الحسين بن موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر الصّادق عليهما السّلام، هكذا في شرحي المعتزلي والبحراني وغيرهما[1].

فصل وفاة الرضي (عليه رحمة الله ورضوانه)[2]:

وكانت وفاة الرّضي على ما في اللؤلؤة بكرة يوم الأحد، لستٍّ خلون من المحرم، سنة ستّ وأربعمائة، وفي شرح المعتزلي أربع وأربعمائة، وحضر الوزير فخر الملك وجميع الأعيان والأشراف والقضاة جنازته والصلاة، ودفن في داره بمسجد الأنباريّين بالكرخ، ومضى أخوه المرتضى من جزعه عليه إلى مشهد مولانا الكاظم (عليه السلام)، لأنّه لم يستطع أن ينظر إلى تابوته ودفنه، وصلّى عليه فخر الملك أبو غالب، ومضى بنفسه آخر النّهار إلى أخيه المرتضى إلى المشهد الشّريف الكاظمي، فألزمه بالعود إلى داره، ثم نقل الرَّضي (رضي الله عنه) إلى مشهد الحسين (عليه السلام) بكربلاء فدفن عند أبيه.

وفي مجالس المؤمنين: ففُوِّضَ المناصب التي كانت له من النّقابة وإمارة الحاج وغير ذلك بعده إلى أخيه المرتضى، قال: ورثاه أخوه المرتضى وأبو العلاء المعرّي وكثير من أفاضل الشّعراء.

(١) مرَّ ذِكرُ نسبه (رحمه الله) في الجزء الأول، وقد نقل السيد حبيب الله الخوئي أجزاءً من كلام المعتزلي في هذا الفصل، ممّا تطلب حذفها تجنّبًا للتكرار.

(٢) لم يرد في الأصل تخصيص فصل لوفاة الرّضي (رحمه الله).

أقول: وممّا رثاه به أخوه المرتضى: الأبيات المشهورة التي من جملتها:

يا للرّجالِ لفجعةٍ جَذَمَتْ يدِي ... ووددتُ لو ذهبتْ عَلَيَّ بِرأسِي

ما زِلتُ أَحذَرُ وِردَهَا حتّى أتتْ ... فَحسَوتُها في بعضِ ما أنا حاسي

وَمطَلتُها زمنًا فلمّا صمَّمتْ ... لَم يَثْنِها مَطلِي وطولُ مَكاسي

واهًا لِعُمرِكَ مِن قَصيرٍ طاهِرٍ ... وَلَرَبُّ عُمرٍ طالَ بالأرجاسِ

ورثاه أيضًا تلميذه مهيار بن مردويه الكاتب بقصيدة لم يسمع في باب المراثي أبلغ منها أوّلها:

مَنْ جَبَّ غَارِبَ هاشمٍ وسِنامها ... وَلَوى لؤيًّا واستزَلَّ مَقامَها

وغَزا قُريشًا بالبِطاحِ فلفَّها ... بيدٍ وقَوَّضَ عِزَّها وخِيامَها

وأَناخَ في مُضَر] بكَلكلِ حَتْفِهِ ... يَسْتامُ فاحتَملتْ لهُ ما سامَها

مَنْ حلَّ مكّةَ فاستباحَ حريمُها ... والبيتُ يشهدُ واستحلَّ حرامَها

ومضى بيثربَ مزعجًا ما شاءَ مِن ... تلكَ القبورِ الطاهراتِ عظامَها

يَبكي النّبيُّ ويستهيجُ لفاطِمٍ ... بالطفِّ في أبنائِها أيّامَها

الدّينُ ممنوعُ الحِمى مِن رأسِهِ ... والدّارُ عاليةُ البناءِ مَن رامَها

أَ تناكرتْ أيدي الرّجالَ سُيوفَها ... فاستسلمَتْ أمْ أنكرتْ إسلامَها

أمْ غالَ ذا الحسبينِ حامي ذَودِها ... قدرٌ أَراحَ على العدوِّ سِهامَها

وما أحسن قوله منها:

بكر النّعي من الرّضي بمالك ... غـايـاتهـا متعـوّد اقـدامهـا
كلح الصّباح بموته عن ليلة ... نقضت على وجه الصّباح ظلامها
صدع الحمام صفاة آل محمّد ... صدع الـرّداء بـه وحـلّ نظامهـا
بالفارس العلوي شق غبارها ... والنّاطق العربيّ شق كلامها
سلب العشيرة يومه مصباحها ... مصلاحهـا عمّـا لهـا علَّامهـا
برهان حجّتها التي بهرت به ... أعداءهـا وتقدّمـت أعمامهـا
من حلّ مكة فاستباح حريمها ... والبيت يشهد واستحلّ حرامها

ومنها:

أبكيك للدّنيا التي طلقتها ... وقد اصطفتك شبابها وغرامها
ورميت غاربها بفضلك حبلها ... زهـدًا وقـد ألقـت إليك زمامها

قال السّيد علي الصّدر الدّين:

وشـقت هـذه المرثيـة عـلى جماعـة ممّـن يحسـد الـرَّضي (رضي الله عنـه) عـلى الفضـل في حياتـه أن يرثـى بمثلهـا بعـد وفاتـه، فرثـاه بقصيـدة أخـرى ومطلعهـا في براعـة الاسـتهلال كالأولى وهـو:

أقريـش لا لفـم أراك ولا يـد ... فتواكلي غاض الندى وخلا الندىّ

وما زلت متعجّبًا بقوله منها:

بكـر النّعـي فقـال أودى خيرهـا ... إن كان يصدق فالرّضي هو الرّدىّ

ومرثيـة أبي العـلاء المعـرّي تنيـف عـلى سـتّين بيتًـا، وتخلـص في أواخرهـا إلى

مديح أجداد الرّضي وشرف بيتهم، ووصفهم بالجود والسّخاء، ويعجبني إيرادها هنا بأسقاط ما تخلَّص به قال:

أَوْدَى فَليتَ الحادثاتِ كَفافِ ... مالُ المُسيفِ وعنبرُ المُستافِ

الطَّاهِرُ الآباءِ والأبناءِ والـ ... ـآرابِ والأثوابِ والأُلّافِ

رَغَتِ الرُّعودُ وتلكَ هَدَّة واجبٍ ... جبلٍ هوى مِن آلِ عبدِ مُنافِ

بَخِلَتْ فلمّا كانَ ليلةُ فَقدِهِ ... سَمحَ الغَمامُ بدمعةِ الذَّرَّافِ

ويُقالُ إنَّ البحرَ غاضَ وإنّها ... ستعودُ سَيفًا لُجَّةُ الرَّجَّافِ

ويَحِقُّ في رُزْءِ الحُسينِ تغيّرُ الـ ... ـحرَسينِ بَلْهَ الدُّرَّ في الأصدافِ

ذَهَبَ الَّذي غَدتِ الدَّوابلُ بعدَهُ ... رُعشَ المُتونِ كَلَيلَةِ الأطرافِ

وتعطَّفَتْ لِعَبُ الصِّلالِ مِنَ الأسى ... فالزُّجُ عندَ اللَّهْذَمِ الرَّعَافِ

وتَيقَّنتْ أبطالُها ممَّا رأتْ ... ألَّا تُقوِّمها بغمزِ ثِقافِ

شَغلَ الفوارسَ بثُّها وسُيوفُها ... تحتَ القوائمِ جَمَّةُ التَّرجافِ

ولوَ انَّهُمْ نَكَبوا الغُمودَ لهالَهم ... كمدُ الظُّبَى وتفلُّلُ الأسيافِ

طارَ النّواعبُ يومَ فادَ نواعيًا ... فندبتَهُ لموافِقٍ ومُنافِ

أَسَفٌ أَسَفَّ بها وأُثقل نهضها ... بالحزن وهي على التراب هوافِ

ونَعيبُها كَنحيبِها وحدادُها ... أبدًا سوادُ قوادِمٍ وخَوافِ

لا خابَ سعيُكَ مِنْ خُفافٍ أسحَمٍ ... كَسُحَيمِ الأسَديّ أو كخُفافِ

مِن شاعرٍ للبَيْنِ قالَ قصيدةً ... يَرثي الشّريفَ عَلى رويِّ القافِ

جُونٍ كبنت الجونِ يصرخُ دائبًا ... ويميسُ في بُردِ الحَزينِ الضّافي

عُقرتْ ركائبُكَ ابن دأيةَ غاديًا ... أيُّ امرئٍ نَطْقٍ وأيُّ قَوافِ

بُنيتْ على الإيطاءِ سالِمَةً منَ الـ ... إقْواءِ والإكفاءِ والإصرافِ

حَسَدَتهُ مَلبَسَهُ البُزاةُ ومَن لها ... لـمّا نعاهُ لها بِلبسِ غُدافِ

والطيرُ أَغربَتٌ عَليهِ بأسرِها ... فُتخُ السّراةِ وساكناتُ لَصَافِ

هلّا استعاضَ من السّريرِ جوادَهُ ... وَثّابَ كُلَّ قرارةٍ ونِيافِ

هَيهاتَ صَادِمَ للمنايا عسكَرًا ... لا يَنثني بالكرِّ والإيجافِ

هلّا دَفنتمْ سَيفَهُ في قبرهِ ... مَعهُ فذاكَ لهُ خليلٌ وافِ

إنْ زارَهُ الموتى كساهُم في البِلى ... أكفانَ أبلجَ مُكرمِ الأضيافِ

واللهُ إنْ يخلَع عَليهِم حُلّةً ... يَبعثْ إليهِ بِمثلِها أضعافُ

نُبذتْ مفاتيحُ الجنانِ وإنّما ... رضوانُ بينَ يديهِ للإتحافِ

يا لابسَ الدِّرعِ الذي هوَ تحتَها ... بَحرٌ تَلفَّعَ في غديرٍ صافِ

بيضاءُ زرقُ السّمرِ واردةٌ لها ... وردُ الصّوادي الوُرْقِ زُرقَ نِطافِ

والنَّبلُ يسقُطُ فوقَها ونِصالُها ... كالريشِ فهوَ على رَجاها طافِ

يُزهى إذا حِرباؤها صَلِيَ الوغى ... حِرباءُ كُلِّ هجيرةٍ مِهيافِ

فَلِذاك تُبصرهُ لِكبرٍ عَادَهُ ... يُوفي على جِذلٍ بِكلِّ قِذافِ

الرّكبُ إثرَكَ آجِمونَ لزادِهِم ... واللهجُ صادفةٌ عنِ الأخلافِ

والآنَ ألقى المجدُ أخمصَ رجلهِ ... لم يقتنعْ جزعًا بِمَشيَةِ حافِ

تكبيرتانِ حيالَ قبركَ للفتى ... محسوبتانِ بعُمرةٍ وطوافِ

لو تَقدِرُ الخيلُ التي زايلتَها ... أنْحَتْ بأيديها على الأعرافِ

فارقتَ دهرَكَ ساخطًا أفعالَهُ ... وهو الجديرُ بقلّةِ الإنصافِ

ولَقيتَ ربكَ فاستردَّ لكَ الهُدى ... ما نالتِ الأيّامُ بالإتلافِ

وسقاكِ أمواهِ الحياةِ مخلَّدًا ... وكساكَ شرخَ شبابِكَ الأفوافِ

أبْقَيتَ فينا كوكبينِ سَناهُما ... في الصّبحِ والظّلماءِ ليسَ بخافِ

متأنّقينَ وفي المكارمِ أرتَعا ... متألّقينَ بسؤددٍ وعفافِ

قَدَرَينِ في الأرداءِ بَل مطرينِ في الـ ... أجداءِ بَل قمرينِ في الإسدافِ

رُزِقا العَلاءَ فأهلُ نجدٍ كُلّما ... نَطَقا الفصاحةَ مثلُ أهلِ ديافِ

ساوى الرّضيّ المرتضى وتقاسَما ... خِطَطَ العُلى بتناصُفٍ وتصافِ

حِلْفانَدًى سَبقا وصَلّى الأطهرُ الـ ... ـمرضيُّ فيا لثلاثةٍ أحلافِ

أنتم ذوو النَّسبِ القصيرِ فطَولكم ... بادٍ على الكُبراءِ والأشرافِ

والرّاحُ إنْ قيلَ ابنةُ العَنبِ اكتفتْ ... بأبٍ منَ الأسماءِ والأوصافِ

ما زاغَ بيتُكم الرّفيعُ وإنّما ... بالوجدِ أدركهُ خفيُّ زِحافِ

والشّمس دائمة البقاء وإن تنل ... بالشكو فهي سريعة الإخطاف

ويُخالُ موسى جدُّكم لجلالِهِ ... في النّفسِ صاحبَ سورةِ الأعرافِ

المُوقِدي نارِ القِرى الآصالَ والـ ... أسحارَ بالأهضامِ والأشعافِ

يا مالِكَيْ سَرحِ القَريضِ أتتكما ... منّي حمولةُ مُسنِتين عِجافِ

لا تَعرفُ الورقَ اللَّجينَ وإن تُسَل ... تُخْبِرْ عَنِ القُلّامِ والخِذرافِ

وأنا الذي أُهدِي أقلّ بهارَةٍ ... حُسنًا لأحسنِ روضةٍ مِئنافِ

أَوْضعتُ في طُرقِ التَّشرّفِ ساميًا ... بِكما ولم أسلُكْ طريقَ العافي

ولنختم الدّيباجة بالتّقريضات التي قيلت في مدح نهج البلاغة، وشرحنا منهاج البراعة، فأقول: كتب أبو يوسف يعقوب بن أحمد في آخر نسخة من كتاب نهج البلاغة:

نهج البلاغة نهج مهيع جدد ... لمن يريد علوّا ماله أمد[1]

فاقتدى بهما الأديب عبد الرحمن حين وقع له الفراغ، فقال:

نهج البلاغة نهج الزّخر والسّند ... وفيه للمؤمنين الخير والرشد

عين الحياة لمن أضحى تأمّلها ... يا حبّذا معشر في مائها وردوا

ما إن رأت مثلها عين ولا سمعت ... أُذن ولا كتبت في العالمين يد

شرّبت روحي حياة عند كتبتها ... وكان للرّوح من آثارها مدد

فاقتدى بهم غيرهم لمّا فرغ من نسخه وتحريره فقال:

نهج البلاغة هذا سيد الكتب ... تاج الرسائل والأحكام والخطب

كم فيه من حكمة غرّاء بالغة ... ومن علوم إلهيّ ومن أدب

ومن دواء لذي داء وعافية ... لذي بلاء ومن روح لذي تعب

فيه كلام ولي الله حيدر من ... يمينه في عطاء المال كالسّحب

وصيّ خير عباد الله كُلِّهُمُ ... مختار ربّ البرايا سيّد العرب

عليّ المرتضى من في مودّته ... يُرجَى النّجاة ليوم الحشر والرّعب

فمن يواليه من صدق الجنان ففي ... الجنان طنّب فوق السّبع والشّهب

(١) مرَّ ذكر القصيدة في دراسة مقدمة علي بن زيد البيهقيّ في المبحث الأول من الجزء الأول من المقدمة العلمية.

ومن يعاديه في نار الجحيم هوى ... وعاش ما عاش في ويل وفي خرب
قد امتزجت بقلبي حبّه فجرى ... في النّفس مجرى دمي في اللحم والعصب
صلّى عليه إله الخلق خالقنا ... ربّ الورى وعلى أبنائه النّجب
وزاده في جنان الخلد منزلة ... ورتبة وعُلًا يعلو على الرتب
صلّى الإلهُ على من كان منطقه ... روحا تزايد منه الرّوح والجسد

واقتدى بهم قطب الدين تاج الإسلام محمد بن الحسين بن الحسن الكيدريّ وقال:

نهج البلاغة نهج كلّ مسدد ... نهج المرام لكلِّ قوم أمجد[1]

واحتذى بهم غيرهم وسلك مسلكهم فقال:

نهج البلاغة منهج البلغاء ... وملاذ ذي حصر وذي أعياء
فيها معان في قوالب أحكمت ... لهداية كالنّجم في الظلماء
وتضمّن الكلمات في إيجازها ... بذواتها بجوامع العلياء
صلّى الإله على النّبي محمّد ... وعلى عليّ ذي عُلًا وإخاء

وللسيد الإمام عز الدين سيد الأئمة المرتضى ابن السيّد الإمام العلّامة ضياء الدين علم الهدى (قدس الله روحهما):

نهج البلاغة نهجة ... لذوي البلاغة واضح
وكلامه لكلام أر ... باب الفصاحة فاضح
العلم فيه زاخر ... والفضل فيه راجح
وغوامض التّوحيد فيـ ... ـهِ جميعها لك لائح

(١) مرّ ذكره سابقًا في مقدمة الكيذريّ.

ووعيده مع وعده ... للنّاس طرًّا ناصح
تحظى به هذي البريـ ... ـتُ صالح أو طالح
لا كالعريب ومالها ... فالمال غاد رائح
هيهات لا يعلو على ... مرقى ذراه مادح
إنَّ الرّضي الموسويّ ... لمائه هو مائح
لاقت به وبجمعه ... عدد القطاء مدائح

وقال آخر وهو أحسن ما قيل في مدحه وأحلى:

نهج البلاغة نهج العلم والعمل ... فاسلكه يا صاح تبلغ غاية الأمل
كم فيه من حكم بالحقّ محكمة ... تحيي القلوب ومن حكم ومن مثل
ألفاظه درر أغنت بحليتها ... أهل الفضائل عن حلى وعن حلل
ومن معانيه أنوار الهدى سطعت ... فانجاب عنها ظلام الزّيغ والزلل
وكيف لا وهو نهج طاب منهجه ... هدى إليه أمير المؤمنين عليّ

ولعلي بن أبي سعد الطبيب أسعده الله في الدارين:

نهج البلاغة مشرع الفصحاء ... ومعشعش البلغاء والعلماء
درج عقود عقول أرباب التّقى ... في درجه من غير استثناء
في طيّه كلّ العلوم كأنّه ... الجفر المشار إليه في الأنباء
من كان يسلك نهجه متشمّرا ... أمن العثار وفاز بالعلياء
غرر من العلم الإلهي انجلت ... منظومة فيها ضياء ذكاء
ويفوح منها عبقة نبويّة ... لا غرو قُدًّا من أديم سناء
روض من الحكم الأنيقة جاده ... جود من الأنوار لا الأنواء

أنوار علم خليفة الله الذي ... هو عصمة الأموات والأحياء
وجذيلها وغديقها مترجّبا ... ومحككا جدّا بغير مراء
مشكاة نور الله خازن علمه ... مختاره من سرّة البطحاء
وهو ابن نجدته وعليه تهدّلت ... أغصانه من جملة الأمراء
ووصي خير الأنبياء اختاره ... رغما لتيم أرذل الأعداء
صلّى الإله عليهما ما ينطوي ... برد الظلام بنشر كف ضياء
وعلى سلالته الرّضي محمّد ... قصب السّباق حوى من الفصحاء

وقال آخر:

نهج البلاغة يهدي السّالكين إلى ... مواطن الحقّ من قول ومن عمل
فاسلكه تهدي إلى دار السّلام غدا ... وتحظ فيها بما ترجوه من أمل

وقال آخر:

كتاب كأنّ الله رصّع لفظه ... بجوهر آيات الكتاب المنزّل
حوى حكمًا كالدر تنطق صادقًا ... فلا فرق إلّا أنّه غير منزل

ولعبد الباقي أفندي البغدادي:

ألا إنّ هذا النهج نهج بلاغة ... لمنتهج العرفان مسلكه جليّ
على قمم من آل صخر ترفّعت ... كجلمود صخر حطّه السّيل من علي

وقال الفاضل الأديب النواب المستطاب عبد الحسين ميرزا أعزّه الله في مدح الشرح:

أيا طالبًا منهاج رشد وحكمة ... يروم اقتناء الذخر من رحمة الباري
ويا تائهًا ظمآن في قفر حيرة ... يريد ارتواء العقل بالمنهل الجاري
عليك بمنهاج البراعة أنّه ... لمنهاج فضل للهدى ثم تذكار
غدا شارحًا نهج البلاغة حاذيًا ... حذاه عليا قدره فوق أقدار
أتدري وما نهج البلاغة إنّه ... كلام إمام قاسم الخلد والنّار
عليّ أمير المؤمنين فكم حوى ... له خطبة غرّآء كالكوكب السّاري
وقد شرحت هذا الكتاب جماعة ... ولم يرفعوا عن وجهه حجب أستار
فقيّض مولانا عليّ لشرحه ... مجلّي حاز السّبق في كلّ مضمار
محدّث أهل البيت ثم فقيههم ... ملاذ محبيهم ومخزن أسرار
إمام تقي هاشمي مهذّب ... يسمّى حبيب الله من نجل أخيار
فشمّر ذيل الجدّ في ذلك المنى ... ولم يأل جهدًا بالعشيّ وإبكار
فكم من علوم فيه منها وديعة ... ومن حكم للمهتدين وأنوار
وقد جمعت فيها المحاسن كلها ... ويعرف صدق القول خرّيت أخبار
ولا غرو أن فاق التّصانيف فضله ... ضرورة أهل البيت أعلم بالدّار
ولمّا رأى هذا الكتاب مليكنا ... مظفّر دين الله سلطان قاجار
أراد عموم النّفع منه وأصدرت ... أوامره العليا بطبع وإكثار
أدام إله العالمين بقاءه ... ولا زال منصورًا بنصر من الباري
وصحّحه عبد الحسين مقابلا ... لدى صاحب التّصنيف حفظًا من الطاري
عسى ينظر المولى عليّ بعبده ... ويقضي من أفضاله كلّ أو تاري
وينجيني من كرب موت وبرزخ ... ومن تبعات قد كسبت وأوزار

تـمّ مـا أردنـا إيـراده في ديباجـة الـشرح بفضـل الله سـبحانه وإحسـانه، ويتلـوه شرح ديباجة النّهـج بتأييـده تعـالى وحسـن توفيقـه، إنّـه الموفـق والمعـين، وصـلَّى الله عـلى محمّـد وآلـه الطاهريـن الغـرّ الميامـين، لا سيّما ذخـري وسـيدي، ورجائـي، في دنيـاي وآخـرتي، أمـير المؤمنـين، وسـيّد الوصيّـين، وسـلَّم تسـليمًا كثـيرًا كثـيرًا)[1].

المسألة الثانية: دراسة مقدِّمة حبيب الله الخوئي.

لقـد اشـتملت مقدّمـة السـيد حبيـب الله الخوئـي الآذربيجـاني (عليـه رحمـة الله ورضوانـه) عـلى مسـائل عـدة وأمـور جمَّـة، فالمقدِّمـة بحـدِّ ذاتهـا تصلـح أن تكـون كتابًـا مسـتقلًّا يسـلط عليـه البحـث والدراسـة مـن قبـل الباحثـين للولـوج إلى كتـاب نهـج البلاغـة ومعارفـه وعلومـه الجمَّـة، فـلا حرمنـا الله مـن فضلـه وفضـل رسـوله (صـلّى الله عليـه وآلـه) في العمـل عـلى بيانهـا وتوظيـف الأيـام في خدمتهـا، إنـه سـميع مجيـب، فلـه الحمـد أولًا وآخـرًا، فبِـهِ نسـتعين وعليـه نتـوكل.

أولًا: بيانه لأهمية كتاب نهج البلاغة وما اختص به من علوم ومعارف.

قال (رحمه الله):

(ولعمـري إنّـه كتـاب شرع المناسـك للناسـك، وشرح المسـالك للسـالك، وهـو خـلاص المتورّطـين في الهلـكات، ومنـاص المتحيّريـن في الفلـوات، مـلاذ كلّ بائـس فقـير، ومعـاذ كلّ خائـف مسـتجير، مدينـة المـآرب، وغنيـة للطالـب؛ لأنّ مـا أودع فيـه كلام عليـه مسـحة مـن الـكلام الإلهـي، وفيـه عبقـة مـن الـكلام النبـويّ صـلَّى الله عليـه وآلـه، ظاهـره أنيـق وباطنـه عميـق ...).

(١) منهاج البراعة، حبيب الله الخوئي: ج١ / ص١ - ٢٤٦

يرشد قوله إلى تمعنه بنصوص الكتاب وتبحره في معارفه ممّا يدعو إلى تقديمه على الكتب والنصوص بعد كتاب الله وسنة نبيه (صلّى الله عليه وآله).

ثانيًا: الدافع في شرحه لنهج البلاغة:

قال رحمه الله في بيان السبب الذي دفعه للشروع بهذا العمل:

(فحيث لم يكن له شرح يليق به، عزمت بعد الاستعانة والاستمداد من ربّ العالمين، والتمسّك بالعروة الوثقى والحبل المتين، والتعلُّق بأذيال أجدادي الطيّبين سلام الله عليهم أجمعين، على تهذيب شرح يذلّل صعابه للطالبين، ويرفع حجابه للراغبين).

ثالثًا: اتباعه نهج من سبقه من الشرّاح في الإشارة إلى قصور من تقدَّمه في شرح كتاب نهج البلاغة.

قال (رحمه الله) في بيان قصور من سبقه من الشرّاح إلى إدراك غور كتاب نهج البلاغة، فيقول:

(وهذا الكتاب المستطاب قد اشتهر بين علماء الأمصار وفضلاء الأعصار، اشتهار الشمس في رابعة النهار، وشرحه من قبل جماعة من أُولي الألباب، من دون أن يميّزوا بين القشر واللُّباب، فهم فيه كحاطب ليل، أو جالب رجل وخيل.

منهم الشيخ سعيد الدين هبة الله القطب الراوندي (قدّس سرّه)، وما ظفرت بعد على شرحه، وإنّما يحكي عنه الشارح المعتزلي في تضاعيف شرحه أحيانا، ولعلَّه لم يتعاط منه إلّا القليل، من غير تحقيق وتفصيل.

ومنهم الفاضل البارع الأديب عزّ الدّين عبد الحميد بن أبي الحديد

المعتزلي البغدادي، وقد شرحه في نيف وأربعين وستمائة، وهو أبسط الشروح إلّا أنّه عند الناقد البصير، والمتتبّع الخبير، جسد بلا روح، لأنّه قد أتى فيه بما قويت فيه منّته، وترك ما لا معرفة له به ممّا قصرت عنه همّته، حيث اكتفى بتفسير غرائب الألفاظ وما زعمه مشكلًا من النحو والتصريف والاشتقاق ونحوها ممّا يدور على القشر دون اللباب، وأطنب بذكر القصص والحكايات، وإيراد الأمثال والأنساب والمناسبات ونحوها، ممّا ليس له كثير فائدة في شرح الكتاب، ولا له ثمرة تعتدّ بها عند أولي الألباب، وإنّما هي وظيفة أصحاب التواريخ والسّير، لا أهل الدّرايات والأثر، ومع ذلك فليته يقنع بذلك ولم يجتر بعد على الله، ولم يؤوّل بمقتضى رأيه الفاسد ونظره الكاسد ظواهر كلام وليّ الله، فإنّه لفساد الاعتقاد، ولانحرافه عن منهج الرشاد، سلك مسلك العصبيّة والعناد، وأكثر من اللجاج في شرح الخطب المتضمّنة للاحتجاج، وأوّل الكلمات المسوقة لإظهار التظلّم والشكاية، عن الغاصبين للخلافة، بتأويلات بعيدة تشمئزّ عنها الطباع، وتنفّر عنها الأسماع، ويصرفها عن ظواهرها بغير دليل، فأضلّ كثيرًا وضلّ عن سواء السبيل، حسبما تطلع عليه في مقدّمات الخطبة الشقشقيّة وغيرها على تحقيق وتفصيل.

ومنهم الشيخ الفقيه الحكيم المتكلِّم ميثم بن عليّ بن ميثم البحراني (قدّس الله روحه)، وكان ختام شرحه في سنة سبع وسبعين وستمائة، وشرحه أحسن الشروح خال عن الحشو والزّوائد، منظم بدرر الفوائد، ومنتظم بغرر الفرائد، إلّا أنّه (رحمه الله) لما كان عمدة فنّه المطالب الحكميّة، والمسائل الكلاميّة، سلك في الشرح مسلك أهل المعقول، وفاته فوائد المنقول، وحيث اقتضى

الحال والمقام ذكر رواية اعتضادًا أو استنادًا اعتمد فيه على رواية عاميّة ليس لها اعتبار، وقصرت يده عن التمسّك بذيل أخبار الأئمة الأطهار، واقتصر في اللُّغات ببيان موادّ الكلمات، من دون تحقيق للهيئات).

ويرشد قوله إلى أمور:

١ـ لا شك في أن كل ناهل من معين نهج البلاغة يحمل من العلم على قدر سعته ومقدار فهمه للنص وإدراك مقاصده، قال تعالى: ﴿**نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ**﴾[١].

٢ـ إنّ لكل منهم مقدار رزقه من التوفيق والعناية واللطف والفضل من الله ورسوله (صلّى الله عليه وآله)، قال تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللهُ سَيُؤْتِينَا اللهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللهِ رَاغِبُونَ**﴾[٢].

ومن ثَمَّ: فهذا حدُّ رزقنا وتوفيقنا ومن سبقنا بما فيهم السيد حبيب الله الخوئيّ.

٣ـ بيانه لموارد الخلل الفكري والعقدي التي وردت في شرح ابن أبي الحديد المعتزلي، فهو وإن كان ممّن ناله التوفيق لخدمة النص الشريف ونَقْلِ كثيرٍ من الأحداث والنصوص التاريخيّة والأدبيّة التي يتفرّد بها فأصبح مصدرًا من المصادر التي يرجع إليها في مضانّه.

إلّا أن ذلك لا يسد ما فتحه المعتزلي من شبهات ومحدثات كثيرة وابتداءً من مقدمته التي تناولناها بالبحث والدراسة في الجزء الأول من المقدمة.

(١) يوسف: ٧٦.
(٢) التوبة ٥٩.

ولذا: كان لزاما على كل شارح، بل باحث للشروح ولا سيما شرح ابن أبي الحديد أن يلتفت إلى ما أورده من شبهات وآراء مخالفة للثوابت العقدية التي جاء بها القرآن والنبي(صلّى الله عليه وآله) ولا سيما ما يرتبط بالإمامة وأهل البيت (عليهم السلام)، وما يرتبط بالمادة التاريخية نفسها التي يستشهد بها المعتزلي في شرحه، وفي كل الأحوال فالكتاب غني لكل باحث ويقتضي الولوج فيه وبحثه ودراسته ومناقشة أقواله.

رابعًا: منهجه في الشرح:

وفي بيانه لمنهجه في شرح نهج البلاغة، قال:

(مسفرًا عن وجوه خرائده النقاب، مفصّلًا بين اللُّغة والترجمة والإعراب، مفصحًا عمّا تضمّنه من دقائق المعان وحقائق البيان، مبيّنًا لمشكلات معانيه بأحسن البيان، مفسّرًا لمعضلات مبانيه بأتقن التبيان، مرشّحة أصوله بآيات محكم الكتاب، وموشّحة فصوله بروايات الأئمّة الأطياب، متضمّنًا لفضائل دثرة، وفوائد جمّة خلت عنها أو عن جلِّها سائر الشروح).

ومن ثمّ: يورد الشارح الخوئي (عليه رحمة الله ورضوانه) سبعة أمور اتّخذها منهجًا في شرح نهج البلاغة، وهي في غاية الأهمية لمن أراد أن ينهض بشرح جديد يستدرك على غيره من الشرّاح، والله المسدد للصواب وهو المنان الوهاب.

خامسًا: نقده لمنهج الشريف الرَّضي (عليه رحمة الله ورضوانه):

لقد أورد الخوئي نقدًا لمنهاج الشريف الرَّضي(عليه رحمة الله ورضوانه) بجمعه لكلام أمير المؤمنين (عليه السلام) عبر تقطعيه النصوص الشريفة وإرسالها، فيقول:

(إنّ السيد قد أتى بما أورده في هذا الكتاب على نحو الإرسال، وحذف الأسناد والرجال، ومع ذلك فحيث كان غرضه على زعمه إيراد النكت واللمع، لا التتالي والنسق، اختار من كلام طويل أو خطبة طويلة له (عليه السلام) فقرة أو فقرات، وسلك فيهما مسلك التقطيع والالتقاط، وربّما أورد شطرًا من خطبة في أوائل الكتاب، وسطرًا منها في أواخر الكتاب، فأوجب ذلك القلق والاضطراب، في فهم المعنى والإعراب، فبنيت في الشرح على ذكر سلسلة السند وإيراد تمام الخبر، حيثما ظفرت به في أصل معتبر، كالكافي والفقيه والبحار والوسائل والتّوحيد والإرشاد وغيرها من كتب الأخبار.

وكثيرًا ما أورد الرواية بطريق غير ما أورده السيّد، لما بين الطريقين من التفاوت والاختلاف، وتغاير الأحفّة والأطراف.

والغرض من ذلك كلِّه أنّ أشقّ للإخوان الصالحين تلك الأصداف السمينة وأخرج للخلَّان السالكين دررها الثّمينة، ولولا سوء الأدب لقلت للسيّد (رحمه الله) أنّى لك الفرق بين فقرات كلام الإمام الذي هو إمام الكلام، وكيف اجتريت على الحذف والإسقاط، والتقطيع والالتقاط، في كلام هو تالي كلام الملك العلَّام، وكلام سيّد الأنام، وهل له (عليه السلام) في باب الخطابة كلام غير فصيح والفصحاء كلّهم عياله، أو خطبة غير فصيحة والبلغاء كلّهم متمسّكون بأذياله).

ونحن نتحفظ على هذا النقد لمنهج الشريف الرَّضي (قدس الله روحه الطاهرة)؛ فلولاه لما عرف المسلمون شيئًا اسمه نهج البلاغة إلّا أننا لا نقع في المنزلق نفسه في نقد كلام السيد حبيب الله الخوئي (رحمه الله)، وقد تناولنا هذه المسألة في الجزء الأول من المقدّمة العلمية في التمهيد.

سادسًا: توطئته الشرح بمقدمة علمية تأصيلية لمقتضيات معارف نهج البلاغة، ولا سيما حقل اللُّغة.

قال (رحمه الله) في التوطئة للعمل وبيان مقتضياته العلمية:

(وقبل الشّروع في المقصود لا بدّ من تقديم مقدّمة وجملة من المطالب المهمة يستعان بها على ما يذكر في الشّرح وتوجب زيادة البصيرة في المباحث الآتية)، ثم يشرع ببيان هذه الأبحاث وتفريعاتها العلمية.

المبحث السابع:

دراسة مقدمة محمد جواد مغنية (ت: ١٤٠٠هـ)

المسألة الأولى: عرض الخطبة.

قال الشيخ جواد مغنية (رحمة الله) في شرحه لنهج البلاغة:

(بسم الله الرّحمن الرّحيم، وأحمده وأستغفره، وأصلي على نبيه الكريم وآله الأطهار.

وبعد: فهذا هو المجلّد الأول من شرح نهج البلاغة، وربما بلغ ألفي صفحة في أربعة مجلدات.. هذا إن كان في الأجل فسحة، وسمحت الظروف، وصدق التقدير، فقد علَّمَتْني الأيام وأحداثها أن وراء كل ظاهر باطنًا، وقبل كل شيء قضاء وتدبيرًا.

- التأليف:

والتأليف - بالنسبة إلي - عادة، ومثابرة، ونظام. فما غيّرت في صيف أو شتاء، ولن أغيّر موعد أكلي ونومي، وشربي الشاي، وقراءتي وكتابتي، وخروجي من المنزل إلّا لضرورة قاهرة.

وكنت قد عزمت على ترك التأليف أو تصورت ذلك بعد انتهائي من «التفسير الكاشف»، ولكن نفسي عاكست وتغلبت.. ونفس الإنسان أشد المخلوقات وأكثرها معاكسة ومشاكسة، وأقواها على عقله وأفكاره.. وكان من ثمار هذه المعاكسة - حتى الآن - كتابا: فلسفة التوحيد والولاية، وهذا المجلد من الشرح.

وما أبعد تصوري ترك التأليف - عن أمنيتي في ذات يوم أن ينعم الله عليّ، وأنا في القبر، بمكتبة ودواة وقرطاس.. أقرأ وأفكر وأسجل، وإن دلّ هذا التناقض على شيء فإنما يدلُّ على أن تصورات الإنسان وأفكاره تخضع للظروف التي تحيط به، والدنيا التي يعيشها، وليس من شك أني حين تمنيت مكتبة القبر كنت سعيدًا فيما كتبت أو قرأت، وكان الباب مغلقًا عليّ، لا أحس بشيء من حولي.

﴿هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي﴾[1].

وأيضا كنت من قبل إذا أنجزت مؤلَّفًا قلت في نفسي: ﴿هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي﴾.. وصادف في ذات يوم أن مررت ببناية شاهقة باسقة - في شارع من شوارع بيروت - وفوق مدخلها صخرة من رخام، كتب عليها بخط كبير وعميق: ﴿هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي﴾..

فقلت - أيضًا - في نفسي: وما يدريك أن يكون هذا من سخط له تعالى ونقمته، لا من فضله ورحمته أَمَا هَدَّدَ سبحانه وتوعد بعض أرباب الأموال والأولاد بقوله:

﴿فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ * أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ * نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾[2].

وقوله: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾[3].

(١) النمل: ٤٠.
(٢) المؤمنون: ٥٤-٥٦.
(٣) آل عمران: ١٧٨.

ومن هنا: انطلق بي التفكير فيما كتبت وأذعت، وتساءلت: وأنا أيضًا ما يدريني أن مؤلّفاتي وما تدرّه عليّ من حق التأليف - قد بعثت في نفسي الزهو والغرور من حيث لا أحس وأريد وأي فرق بين حانوت أو عقار، وبين كتاب أو مقال يدر كلّ على صاحبه الفلوس والنقود ثم هل غيّرت كتبي - وهي بالعشرات - شيئًا من الأوضاع الفاسدة، أو اهتدى بها أحد في شأن من شؤون الحياة، ونقلته من حال إلى حال: أو أوجدت آلة تدور عجلتها لإنتاج مأكل أو ملبس أو أي شيء لخير الإنسان، أو أنها حركت وجدان الجماهير ودفعت بهم إلى الثورة ضد الظلم والطغاة، وأية جدوى من المؤلّفات والخطب والمقالات إذا لم يهتد بها الناس في أزماتهم وقضاء حاجاتهم كل هذه التساؤلات أو التصورات جاءت من وحي الآية وصخرة البناية.. وعندها وددت لو كنت شهيدًا أو طريدًا أو سجينًا أو جريحًا ولو بنقطة دم في سبيل الله بدل الأربعين كتابًا بما فيها موسوعة (فقه الإمام) و (التفسير الكاشف) و (شرح النهج)، إن قدّر له التمام.

أمَّا حديث: «**يوزن غدا مداد العلماء مع دماء الشهداء، فيرجح مداد العلماء على دماء الشهداء**»[1].

أمَّا هذا المداد فالمراد به ما يهدي للَّتي هي أقوم، ويحل ولو مشكلة واحدة من مشكلات الحياة، والدليل مقارنته بدماء الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل العدل والحرية، وفي جهاد البغي والفساد.

(١) هكذا ورد في المصادر عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، قال: «إذا كان يوم القيامة جمع الله عز وجل الناس في صعيد واحد، ووضعت الموازين، فتوزن دماء الشهداء مع مداد العلماء، فيرجح مداد العلماء على دماء الشهداء». الأمالي، الشيخ الصدوق: ص٢٣٣، من لا يحضره الفقيه: ج٤/ ص٣٩٩، روضة الواعظين، الفتال النيسابوري: ص٩.

- الدين والحياة:

وعلى أية حال فإني أعتقد جازمًا بأن الهدف من الدين بعقيدته وشريعته هو إصلاح الحياة وتنظيمها، والسير بها إلى الأفضل والأكمل، وإنه حيث توجد المصلحة فثمَّ شرع الله، سواء أكانت المصلحة عامة أو خاصة في حدود ما أحل الله. ومن أجل هذا تبنيت في جميع ما كتبت قضايا الشعوب ومطالب الناس، كل الناس، ولاقيت من أثر ذلك ما لاقيت من العملاء والأدعياء.. وهذا عزائي وسلواي.. الحمد لله.

وبهذه المناسبة أشير إلى أن الجوامع والكنائس لو تبنّت بصدق وإخلاص مطالب العباد وآمالهم لأقبلوا عليها إقبالهم على مصالحهم ومنافعهم. ومن البداهة أن دين الله يقر ويبارك كل ما فيه خير الإنسان بجهة من الجهات، بل حث دين الله وأمر بالجهاد وإعلان الثورة على الطغاة والمستغلين من أجل المستضعفين والمعذبين.

قال عزّ من قائل: ﴿**وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ**﴾[1] وبَّخ سبحانه في هذه الآية من لا يثور ويقاتل لخلاص المظلومين، واعتبر الثورة من أجلهم تماما كالقتال في سبيله، بل هي هو.

وقال الإمام (عليه السلام):

«**ومَا أَخَذَ اللهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ، أَلَّا يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ ولَا سَغَبِ مَظْلُومٍ، لأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا**»[2].

(١) النساء: ٧٥.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: (٣)، تحقيق صبحي الصالح: ص٥٠، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج١/ ص١٩٦.

والمقارة: الموافقة، والكظة: التخمة، والسغب: شدة الجوع. ومجمل ما أراده الإمام أنه: لولا عهد الله وميثاقه على العلماء أن لا يسكتوا عن التفاوت الفاحش بين الناس في لقمة العيش بحيث يتخم البعض، ويموت البعض الآخر جوعًا - لما جاهد في الإبقاء على حقه الثابت في الخلافة..

وفي خطبة ثانية: «**اضْرِبْ بِطَرْفِكَ حَيْثُ شِئْتَ مِنَ النَّاسِ، فَهَلْ تُبْصِرُ إِلَّا فَقِيرًا يُكَابِدُ فَقْرًا، أَوْ غَنِيًّا بَدَّلَ نِعْمَةَ اللهِ كُفْرًا، أَوْ بَخِيلًا اتَّخَذَ الْبُخْلَ بِحَقِّ اللهِ وَفْرًا**»[1].

وإذا كان الله سبحانه قد أخذ العهد والميثاق على رجال الدين والعلم به أن يجاهدوا لخلاص المظلومين، ويعلنوا الثورة على من طغى وبغى - فلماذا يسكتون ولا يثورون وهل سكتوا جهلًا بدين الله وكتابه، أو جبنًا أو إقرارًا للظالم على كظته وبطنته، أو أن البعض منهم قبض ونقض، أو خوفًا أن تلصق بهم قوى الشر الافتراء والتهم.. ثم ماذا فلقد شنَّ النبي (صلّى الله عليه وآله) حربًا شعواء على المتنكبين عن الطريق، فحاربوه بالدعايات والافتراءات، وقالوا: إنه مجنون، وكاهن، وكذاب، وطالب ملك.

- نهج البلاغة:

وزعم زاعم أن نهج البلاغة للشريف الرَّضي لا للإمام (عليه السلام)، وأبطل أهل التنقيب والتدقيق هذا الزعم بأدلّة، منها أن خطب النهج أو أكثرها مدونة في كتب الشيعة والسنّة من قبل أن يولد الشريف الرَّضي بسنوات ؛ وتكلَّمت عن ذلك في كتاب: (فضائل الإمام علي)، وكتاب: (علي والفلسفة).

(١) نهج البلاغة، الخطبة: (١٢٩)، تحقيق صبحي الصالح: ص١٨٧، نهج البلاغة، تحقيق الفرطوسي: ج٢/ ص٤٣.

والقول الفصل في نسبة النهج إلى الإمام هو أن ننظر ونحاكم ما جاء فيه على أساس كتاب الله، فما وافق منه الكتاب فهو من قول الإمام، لأنه مع القرآن، والقرآن معه، وما خالفه فلا علاقة له بالإمام من قريب أو بعيد.

وقد تواتر عن أهل البيت (عليهم السلام)، قولهم:

«**لا تقبلوا علينا خلاف القرآن، فإنّا إن تحدثنا حدثنا بموافقة القرآن والسنّة، إنّا عن الله، وعن رسوله [صلّى الله عليه وآله] نحدث، ولا نقول: قال فلان وفلان، فإذا أتاكم من يحدثكم بخلاف ذلك فردوه، إنّ لكلامنا حقيقة، وإن عليه لنورًا، فما لا حقيقة له، ولا نور عليه فذاك قول الشيطان**»[1].

وما من كلمة في نهج البلاغة إلّا ودلَّ عليها القرآن بالتفصيل أو الإجمال مع العلم بأن كلام الله قد تفرَّد بخصائص كثيرة لا يشاركه فيها كلام البشر أيًّا كان قائله، وهذه الحقيقة يدركها كل من ﴿**كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ**﴾[2].

وأعترف بأني أدركت هذه الحقيقة بعد أن فسرت القرآن الكريم. وباشرت بشرح نهج البلاغة، وكنت من قبل أشبه بالمقلّد.. بل كان قد عرضت لي شبهة فيها شائبة من الغلو.. ثم زالت إلى غير رجعة بحمد الله، وفضل النهج وشرحه، فلقد لمست وأيقنت، وأنا أشرح النهج، أن الفرق بين كتاب الله ونهج البلاغة تمامًا كالفرق بين الخالق والمخلوق، والرب والمربوب.. ومرة ثانية الحمد لله.

(١) بحار الأنوار، العلامة المجلسي: ج٢ / ص٢٥٠

(٢) ق: ٣٧.

- مواضيع النهج:

ومواضيع النهج متنوعة تماما كمواضيع القرآن. فقد تكلّم الإمام (عليه السلام) عن الله وصفاته، وعن النبوة واليوم الآخر. ومنهجه في إثبات وجود الله تعالى عين منهج القرآن، وهو الاعتماد على منطق الحس والعقل، وأعني بمنطق الحس مشاهدة الكون المادي، وما فيه من صنعة وقصد وحكمة وتدبير يشمل ويعم جميع الكائنات من الذرة إلى أعظم المجرات، وما لها من أوضاع محكمة وأبعاد محددة تؤدي إلى غايات معقولة.

أما منطق العقل فأعني به التفكير الهادئ السليم والتساؤل عن السبب الموجب لهذا النظام والتدبير: هل وجد بلا سبب كيف وهو لا يحمل في ذاته العلّة الكافية لوجوده.. هذا، إلى أن الطبيعة عمياء صماء فكيف تنظم وتتقن، وإذن فلا محيص من الانتهاء إلى قاصد حكيم، وقادر عليم يمنح الوجود، وهو قائم بذاته لا يستمد من غيره وإلّا غرق العالم والعقل معه في بحر اللاشيء.. وقد أشار سبحانه إلى هذا المنهج بقوله:

﴿**سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ**﴾[1]، والمراد بالحق هنا وجود الله سبحانه.

وهذا هو منهج الإمام بالذات، وهو المنهج السوي، وبه أخذ التجريبيون وعلماء الطبيعة حيث يشاهدون ظواهرها، ثم يتفرغ واحد أو نفر منهم للبحث في ظاهرة من الظواهر، ويتتبع خصائصها وآثارها، ويمضي في درسها وتحليلها حتى إذا انتهى انتقل من المشاهدة والإدراك المباشر إلى الاستنتاج والحكم العام على أفراد تلك الظاهرة جميعًا ما شاهد منها، وما غاب عنه.

(١) فصلت: ٥٣.

وبهذا يتبين معنا أن منهج التجريبيين في إثبات ما يثبتون للطبيعة من قوانين عامة، ويرسلونه عليها من أحكام تشمل كل فرد من أفراد تلك الظاهرة ما كان منها وما يكون، يتبين أن منهج التجريبيين هذا هو منهج القرآن في إثبات وجود الله تعالى، ومنهج العلماء بالله وبدينه.. وإذن فلماذا الإنكار والاستنكار، وتسمية الإيمان بالله إيمانا بالغيب دون الأحكام العامة على الطبيعة؟ أليس كل منهما يبتني على الحس والعقل؟ ونقل عن (ماكس بورن) أن عقيدة (إينشتاين) الدينية تقوم على إيمانه بقدرة العقل على تخمين القوانين التي بنى الله العالم بموجبها.

وبقصد التوضيح أضرب هذا المثل: يقرأ الملحد كتابًا فيعجبه، ويؤمن بوجود المؤلّف، وأنه من أهل الفهم والعلم، ومعنى هذا أنه انتقل من عالم الشهادة إلى عالم الغيب. ومثله تمامًا من شاهد الكون العجيب، وآمن بوجود المكون حيث انتقل كلّ منهما من الشهادة إلى الغيب. وإذن كيف جاز للملحد أن ينكر على المؤمن ما أثبته هو لنفسه، وأن ينقض ما أبرم، أو يبرم ما نقض فإن جاز للعقل أن ينتقل ممَّا شاهد إلى ما غاب في الطبيعيات - جاز ذلك أيضًا في غيرها، وإن وجب عليه الوقوف عند المشاهدة فكذلك في كل شيء، والفرق خطأ وتضليل.

وأيضا تكلَّم الإمام (عليه السلام) عن الخلق والطبيعة بأرضها وسمائها، وعن الإنسان والشريعة، والقرآن والسنة، والفقراء والأغنياء، وعن الجهاد والأخلاق، والعقل والنفس والعلم، وعن الدنيا وزينتها والموت وسكراته.. إلى ما لا يحصى كثرة.

ومن استقرأ وتتبع نهج البلاغة يحس أن كل كلمة من كلماته تنطلق به من حيث لا يشعر إلى الإيمان بالله، والالتزام بدينه وشريعته، أما حديث الإمام عن الموت وسكراته والقبر ووحشته وعن الحشر والنشر، ثم الوقوف للحساب، وعن الجنة ونعيمها والنار وجحيمها، أمَّا حديثه عن ذلك كُلّه فيصح فيه القول: إن الله هو المؤلف، والإمام هو المخرج.

- العلم والعمل:

يرى الإمام (عليه السلام) أن المصدر الأول لكل العلوم والمعارف حتى الوحي هو العقل وحده أو منضمًّا إلى عنصر آخر كالحواس، فإنها تدرك الأشياء المادية، ولكنها قد تخدع الرائي، والقول الفصل في خطئها وصوابها للعقل. فالعين - مثلا - ترى الشمس صغيرة، ويقول العقل: هي أكبر بكثير ممَّا رأت، والحق معه، وإلى هذا أشار الإمام بقوله:

«**قَدْ تَكْذِبُ الْعُيُونُ أَهْلَهَا، ولَا يَغُشُّ الْعَقْلُ مَنِ اسْتَنْصَحَه**»[1]. وكثيرا ما تكون العين بمعونة العقل مصدرًا لمعرفة الحق، فقد سئل الإمام عن الفرق بين الحق والباطل فقال:

الباطل أن تقول: سمعت، والحق أن تقول: رأيت.. وأيضا يرسل العلماء أحكامًا مطلقة على أفراد النوع ما وقع منها في خبرتهم الحسية، وما لم يقع قياسًا لهذا على ذاك، ولا مبرر لذلك إلّا العقل، وبكلمة: إن معارف الإنسان وسلوكه وأقواله وأفعاله وأحكامه بكاملها - ترتبط بالعقل بشكل أو بآخر، ولو أسقطناه

(١) نهج البلاغة، الحكمة: ٢٨١، تحقيق صبحي الصالح: ص٥٢٥، أمّا في نسخة الفرطوسي، رقم الحكمة: (٢٧٣): ج٣/ ص١٩٣.

عن الاعتبار لانسد باب المعرفة والحكم على الأشياء بشتّى أنواعها.

والعقل عند الإمام فطري وكسبي، والأول ما يدرك به الإنسان - بما هو إنسان - إدراكًا مباشرًا وبلا مقدّمات، وانتقال من معلوم إلى مجهول، كإدراك الناس كل الناس -العالم منهم والجاهل- أن الشيء الواحد لا يكون موجودا ومعدومًا في آن واحد، ومن جهة واحدة، أو يوجد في العديد من الأماكن في آن واحد.

أمّا الكسبي فهو عبارة عن حركة الانتقال من معلوم إلى مجهول، من مشاهد محسوس إلى غائب لازم له، ولا ينفك عنه، كالانتقال من رؤية الهرم إلى معرفة الفراعنة وتاريخهم، ومن رؤية النظام الثابت في الكون إلى معرفة المكوّن والمنظِّم.

والعقل الكسبي يثبت الحقائق التجريبية وإليه أشار الإمام بقوله: «**العَقْلُ حِفْظُ التَّجَارِبِ**»، وقال: «**أعلم الناس من جمع علم الناس إلى علمه**»[١].. «**العلم أكثر من أن يحصى، فخذوا من كل شيء أحسنه**»[٢]. وفي هذا ردّ صريح على من قال، يجب على المسلمين أن يكتفوا بما عندهم من علم وتراث قديم: «ولا يجوز أن يستوردوا أي علم من الخارج».

والعلم عند الإمام وسيلة إلى العمل، حتى العلم بالله فإنّ القصد منه العمل بأمره ونهيه، وعليه يرتكز الثواب والعقاب، وبه يستدل على الإيمان. بل العلم عند الإمام بلا عمل خيال زائف، ومن أقواله:

(١) الأمالي، الشيخ الصدوق: ص٧٣.
(٢) بحار الأنوار، العلامة المجلسي: ج١/ ص٢١٩.

«الْعِلْمُ مَقْرُونٌ بِالْعَمَلِ فَمَنْ عَلِمَ عَمِلَ، والْعِلْمُ يَهْتِفُ بِالْعَمَلِ، فَإِنْ أَجَابَه وإِلَّا ارْتَحَلَ عَنْه»[1].

ونقل الدكتور زكي نجيب محمود عن فريق من الفلاسفة المعاصرين:

«إن العلم والعمل موصول أحدهما بالآخر» فإذا وجدت علمًا مزعومًا لا يجيء بمثابة الخطة المؤدية إلى العمل فقل:

«**إنه ليس من العلم في شيء**». وفي هذا المعنى روايات كثيرة عن أهل البيت (عليهم السلام) ذكر طرفًا منها الشيخ الكليني في أصول الكافي.

وقول الإمام في العلم يلتقي - من وجه - مع الفلسفة البرجماتية الأمريكية التي تقول: إنّ الفكرة أيًّا كان نوعها إنما تقاس بنفعها، فالفكرة حق وصواب إذا نفعت، وهي باطل وخطأ إذا لم تنفع، فلا دين، ولا علم، ولا تربية وأدب، ولا فن وفلسفة، ولا أية قيم إلّا ما يسعد الفرد ويعينه على كسب المال من أي مصدر كان، ولو على حساب الملايين.

ومن هنا افترقت الفلسفة الأمريكية عن قول الإمام (عليه السلام) فإن المراد بالعمل عند الإمام العمل النافع الذي لا ضرر معه ولا ضرار: العمل في حدود ما أحل الله، وما حرم، ولا يطاع الله من حيث يعصى، أمَّا البرجماتية الأمريكية فإنها تقول: كل الوسائل صحيحة وخيرة ما دامت تؤدي إلى الهدف المطلوب، وبكلمة: إن المنفعة عند البرجماتيين هي الانتهازية بصرف النظر عن المبادئ والقيم، وعند الإمام هي سدّ الحاجة في حدود القيم والمبادئ.

(١) نهج البلاغة، الحكمة: ٣٦٦، تحقيق صبحي الصالح: ص٥٣٩، أمّا في نسخة الفرطوسي، فرقم الحكمة: (٣٥٦): ج٣/ ص٢١٦.

- **الترتيب:**

وترتيبي في هذا الشرح كترتيب (التفسير الكاشف) أبتدئ بفقرة (اللُّغة)، وثانية (للإعراب)، ثم شرح المعنى وتفسيره جملة فجملة، على طريقة القدامى في تفسير القرآن الكريم، واقفًا عند ظاهر الكلام بلا استطراد وحشو وقفزات.. لأن هذا هو الأساس لكل شرح وتفسير، ولأن القارئ يتطلع قبل كل شيء إلى المعنى المراد.

وقد تنبّهت، وأنا أشرح بعض الخطب، أن الذين حبسوا أنفسهم على المنابر يتطلعون كثيرًا إلى نهج البلاغة وخطبه، لما فيها من ثمرات وسحر ونكهة، فحاولت أن أمدهم ولو باليسير، عسى أن تنمو به خطبهم وتثمر.. ومن أجل ذلك إذا أوحت لي كلمة أو جملة من أقوال الإمام بمعنى يترك أثرًا في نفس السامع - حسب تقديري - عنونته بكلمة (للمنبر) كي يهتدي إليه بسهولة من يهمّه الأمر إذا راجع الفهرست أو قلب الصفحات.. وإذا استقل (المنبري) ما ذكرت لهذه الغاية فإن الكلمة الحية تنتقل بالمفكر الموهوب إلى العديد من الأجواء.. على أني - كما أشرت - لست بصدد وضع الخطب ونقشها. وقد أترك كلمة المنبر مكتفيًا بما يشير إلى الموضوع.

وقسّمت الخطبة الطويلة وما بينها وبين القصيرة، قسّمتها إلى فقرات. ووضعت لكل منها أرقاما ١، ٢... إلخ. بقصد تسهيل الرجوع إلى ألفاظ الخطبة وكلماتها عن طريق الفهرست، أمّا الخطبة القصيرة فسبيل الرجوع إليها سهل ولا تحتاج إلى أرقام.

وما راعيت في التقسيم السجع والتناسب بين أجراس الكلمات، كما هو

الشأن في تقسيم سور القرآن إلى آيات، ولا الانتقال من معنى إلى غيره؛ لأن غرضي - كما أشرت - مجرد الكشف والتيسير.

وأطلقت كلمة الخطبة على كثير من أقوال الإمام (عليه السلام) - التي لا تعد من نوع الخطب عند الناس - لأنها مدرجة في بابها، على أنه ورد عن أهل البيت (عليه السلام):

«**إنّ من قال: الحمد لله فقد خطب**»[1].

- **خطة الشرح:**

الفرق بين كتاب وآخر في علم من العلوم هو الفرق بين مؤلِّف وآخر، لأن أسلوب الإنسان هو شخصية الإنسان، فإذا كتب اثنان في موضوع واحد، أو شرَحا متنًا واحدًا - تناوله كل منهما من رؤية شخصيته، ونظر إليه من زاوية ميوله ورغبته.

ومن هنا تغلب التاريخ والأدب على شرح ابن أبي الحديد لنهج البلاغة وصرح هو بذلك حيث قال في شرح الخطبة ١٠٦: «إن كتابنا هذا كتاب أدب لا كتاب نظر». وتغلّب علم الكلام في شيء من الذوق الصوفي على شرح ميثم البحراني، وأعاد السيد الخوئي ما قاله البحراني وكرره مع بعض الإضافات من الآثار والروايات.

وقد أحسن كلّ في ناحيته، وأعطى منها ما يشكر عليه، وسد فراغًا في بابه كان ينبغي أن يسد.. هذا، ومن الذي في طاقته أن يستوعب كل الجهات أو يفطن إلى كل الجهات في الموضوع الواحد بل من الذي يصيب في كل ما يقول

(١) الكافي، الكليني: ج٥/ ص٣٦٨.

ويكتب -بلا سقطات- وإن اقتصر على ناحية واحدة من موضوع واحد ألسنا بشرًا غير معصومين نمارس هذه الحياة بأدوائها وأوبائها حتى الذي اصطفاه الله لنفسه من بين خلقه كان يشكو إليه ويقول:

«**اللهم إليك أشكو ضعفي، وقلّة حيلتي**».

وقد أدَّبه سبحانه فيما أدَّبه بهذا الأمر: ﴿**وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا**﴾[1].

ولأني أدين وأعتقد بأن الإسلام ما شرع إلّا لخير الإنسان وسعادته، وأنه من أجله يعتبر العلم النافع فضيلة وفريضة، والعمل لحياة أفضل عبادةً وجهادًا؛ فقد فرض عليّ هذا الاعتقاد نفسه في شرح النهج، ودعاني أن أفسر كل كلمة أو جملة منه من خلال هذه الرؤية إن تحمَّلَها ظاهر الكلام وأشار إليها.

وليس معنى هذا أني لم أستق شيئًا من القديم، وأني رفضت التراث وتجاوزته بما فيه، كيف ولو فعلت هذا لكان كتابي شرحًا لغير النهج أوليس يشرح على الإطلاق، وكانت وجهتي إلى غير ما قصدت ثم هل أفسر الكلمات والمفردات بغير ما يتبادر منها إلى الأفهام، وبغير ما جاء في قواميس اللُّغة، أو أبدل وقائع التاريخ، أو أتجاهل السياق الذي يشترك الجميع في فهمه، أجل رفضت من القديم ما يجب رفضه في هذا العصر، ولا ينقص من الدين شيئًا، وقبلت منه ما يتفق مع كل عصر، وأوضحته وأحكمته ومنه تطلّعت وانطلقت إلى ما تقبله كل النفوس، وتقرّه كل العقول في هذا العصر وكل عصر.

ونصوص الإسلام -ما عدا العقيدة والعبادة- بحاجة إلى هذه الرؤية المعاصرة، وتليق تمامًا بمبادىء الشريعة السهلة السمحة، وبها نجذب

(١) طه: ١١٤.

الشباب الذين زاغوا عن عقيدة الآباء والأجداد. والله ولي التوفيق، والصلاة على محمد وآله الأطهار)[1].

المسألة الثانية: دراسة مقدِّمة الشيخ محمد جواد مغنية:

أولًا: دافعه في شرح نهج البلاغة:

يظهر عبر المقدِّمة أن الشيخ مغنية كان دافعه من الشرح هو تعلّقه بالتأليف والكتابة كما بيَّن ذلك وأسهب في البيان إلى الحدِّ الذي كان يتمنى ويتصور فيه أن تكون له مكتبة ودواة وقرطاس في القبر.

ولذا: نجده قد شرع في العمل على شرح نهج البلاغة بعد إتمامه كتاب التفسير الذي وسمه بالكاشف، ولعلَّه كان متزامنًا معه ومع غيره وذلك عبر قوله في أول المقدمة.

(وبعد: فهذا هو المجلّد الأول من شرح نهج البلاغة، وربما بلغ ألفي صفحة في أربعة مجلدات).

وقال أيضًا:

(وما من كلمة في نهج البلاغة إلّا ودلَّ عليها القرآن بالتفصيل أو الإجمال مع العلم بأن كلام الله قد تفرد بخصائص كثيرة لا يشاركه فيها كلام البشر أيًّا كان قائله، وهذه الحقيقة يدركها كل من ﴿**كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ**﴾[2]، وأعترف بأني أدركت هذه الحقيقة بعد أن فسرت القرآن الكريم وباشرت بشرح نهج البلاغة).

(١) في ظلال نهج البلاغة: ج١ / ص ١- ١٤.
(٢) ق: ٣٧.

ثانيًا: منهجه في الشرح.

قال (رحمه الله) في بيان منهجه في العمل على شرح نهج البلاغة بأمور، منها:

١- لم يتجاوز منهاجه في الشرح عن التركيز على معنى المفردة وموضعها في سياق الإعراب والنحو على طريقة القدامى ممَّن تعرض لشرح الكتاب وبيان مطالبه، وقد ارتكز بيانه بالدرجة الأساس على نسق المفسرين لكتاب الله تعالى؛ فيقول:

(وترتيبي في هذا الشرح كترتيب (التفسير الكاشف) أبتدئ بفقرة (اللُّغة)، وثانية (للإعراب)، ثم شرح المعنى وتفسيره جملة فجملة، على طريقة القدامى في تفسير القرآن الكريم، واقفًا عند ظاهر الكلام بلا استطراد وحشو وقفزات.. لأن هذا هو الأساس لكل شرح وتفسير، ولأن القارئ يتطلَّع قبل كل شيء إلى المعنى المراد).

٢- إظهار ما اكتنزته الخطب من البلاغة وفنونها التي تدعم أسلوب الخطباء وتعينهم على المنبر، فيقول:

(وقد تنبّهت، وأنا أشرح بعض الخطب، أن الذين حبسوا أنفسهم على المنابر يتطّلعون كثيرًا إلى نهج البلاغة وخطبه، لما فيها من ثمرات وسحر ونكهة، فحاولت أن أمدهم ولو باليسير، عسى أن تنمو به خطبهم وتثمر.. ومن أجل ذلك إذا أوحت لي كلمة أو جملة من أقوال الإمام بمعنى يترك أثرًا في نفس السامع - حسب تقديري - عنونته بكلمة (للمنبر) كي يهتدي إليه بسهولة من يهمه الأمر إذا راجع الفهرست أو قلّب الصفحات).

٣- التمسك بعقيدته في أن الإسلام ما شُرّع إلّا لخير الإنسان وإصلاح حياته، وأن ما ورد في النهج ملازم لما شرّعه الله ورسوله (صلّى الله عليه وآله) في القرآن والسنّة، فيقول:

(ولأني أدين وأعتقد بأن الإسلام ما شرّع إلّا لخير الإنسان وسعادته، وأنه من أجله يعتبر العلم النافع فضيلة وفريضة، والعمل لحياة أفضل عبادة وجهادًا -فقد فرض عليّ هذا الاعتقاد نفسه في شرح النهج، ودعاني أن أفسر كل كلمة أو جملة منه من خلال هذه الرؤية إن تحمّلها ظاهر الكلام وأشار إليها).

٤ ـ لم يسلك مسلك الإسهاب في المعنى، وإنّما تكلَّم بما يتناسب مع لغة العصر الفكرية والثقافية، لذا فقد ترك ما أفاد به الشرّاح وغيرهم من أهل العلم في بيان المعارف التي اكتنزها نهج البلاغة، فيقول:

(رفضت من القديم ما يجب رفضه في هذا العصر، ولا ينقص من الدين شيئًا، وقبلت منه ما يتفق مع كل عصر، وأوضحته وأحكمته ومنه تطلعت وانطلقت إلى ما تقبله كل النفوس، وتقرّه كل العقول في هذا العصر وكل عصر).

فنسأل الله القبول له ولنا ولجميع العاملين في خدمة كلام أمير المؤمنين ومولى الموحدين ووصي رسول رب العالمين أبي القاسم محمد (صلّى الله عليه وآله).

تم الجزء الثاني من المقدِّمة العلميِّة لجواهر الصاغة.

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾[1].

(١) الصافات: ١٨٠-١٨١.

المحتويات

المبحث السادس: دراسة مقدمة حبيب الله الخوئي (ت: ١٣٢٤هـ) ٧

المسألة الأولى: عرض المقدمة: ٧

المسألة الثانية: دراسة مقدِّمة حبيب الله الخوئي ٣٠١

أولًا: بيانه لأهمية كتاب نهج البلاغة وما اختص به من علوم ومعارف ٣٠١

ثانيًا: الدافع في شرحه لنهج البلاغة: ٣٠٢

ثالثًا: اتباعه نهج من سبقه من الشرّاح في الإشارة إلى قصور من تقدَّمه في شرح كتاب نهج البلاغة ٣٠٢

رابعًا: منهجه في الشرح: ٣٠٥

خامسًا: نقده لمنهج الشريف الرَّضي (عليه رحمة الله ورضوانه): ٣٠٥

سادسًا: توطئته الشرح بمقدمة علمية تأصيلية لمقتضيات معارف نهج البلاغة، ولا سيما حقل اللغة ٣٠٧

المبحث السابع: دراسة مقدمة محمد جواد مغنية (ت: ١٤٠٠هـ) ٣٠٩

المسألة الأولى: عرض الخطبة ٣٠٩

- التأليف: ٣٠٩

- الدين والحياة: ٣١٢

- نهج البلاغة: ٣١٣

- مواضيع النهج: ٣١٥

- العلم والعمل: ٣١٧

- **الترتيب:** ٣٢٠
- **خطة الشرح:** ٣٢١
المسألة الثانية: دراسة مقدِّمة الشيخ محمد جواد مغنية: ٣٢٣
أولًا: دافعه في شرح نهج البلاغة: ٣٢٣
ثانيًا: منهجه في الشرح. ٣٢٤